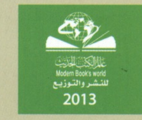
ظاهرة العولمة الاقتصادية

وتأثيراتها على أسواق المال العالمية

أحمد حسن صالح قادر





عالم الكتب الحديث
Modern Book's world
للنشر والتوزيع
2013

ظاهرة العولمة الاقتصادية

وتأثيراتها على أسواق المال العالمية

أحمد حسن صالح قادر

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

اربد- الأردن

2013

الكتاب

ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية

تأليف

أحمد حسن صالح قادر

الطبعة

الأولى، 2013

عدد الصفحات: 292

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2012/7/2879)

ISBN 978-9957-70-685-2

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272- 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 471357 1 00961

فاكس: 475905 1 00961

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ (٨٣) وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ (٨٤) وَاجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ (٨٥)﴾

صدق اللهُ العَظيم

سورة الشعراء، الآيات (83-85)

الإهـــــــداء

الى/

- أبنائي وبناتي الأعزاء...

- وكل من يسهر الليالي ليبغ العلا....

أهدي جهدي المتواضع ...

الباحث

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقـدمـة

هب علي العالم في الأيام الأخيرة للقرن العـشرين إصـطلاح جديـد وهـو جديـد في صياغته ولكنه قديم في جذوره الاّ وهو (مصطلح العولمة) حيث انتشر هـذا المـصطلح فجـأة وفي نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم وخاصة بعد زوال وانهيار الأتحاد الـسوفيتي والكتلـة الأشتراكية، واصبح العالم ذو قطب واحد وهو القطب الرأسمالي بزعامة الولايـات المتحـدة الأمريكية ومنذ ذلك الحين هبت عاصفة العولمة لتجتاح كافـة البلـدان غربـاً وشـرقاً، جنوبـاً وشمالاً، قولب العالم بقالب راسمالي واصبحت الأشياء جميعها عالمية بطبيعتهـا وبعلاقاتهـا، ولو ان العولمة كظاهرة ليست بجديد بل تمتد جذورها الى الأزمنـة العـابرة، الاّ أنهـا تطـورت وصاغت نفسها مجدداً بقالب جديد وبأفكار جديدة لتنسجم مـع العـصر الجديـد، وتطـورت تدريجياً و تسلحت بالثورة العلمية والتكنولوجيـة، شملـت العولمـة كظـاهرة نـواحي عديـدة وكافة مجالات الحياة المختلفة، اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية.

العولمة كظاهرة اقتصادية سرعان ما تطورت بفضل الثورة التكنولوجية الثالثة وتقدم تكنولوجيا الأتصالات والمعلومات وتأثيرها في مجال الأقتصاد وخصوصاً في اسواق المال وفي العلاقات الأقتصادية الدولية، فالعولمة ليست بوافد جديد لتظهر على العالم في الربع الأخـير من القرن العشرين، بل هي تطور مستمر منذ الثورة الصناعية بل وقبلها والأندماج بين ماهو قديم و بين عناصر ومكونات عصر الجديد، فالعولمة هي تفاعل بين صفات مكونات عناصـر قديمة ومكونات عناصر عـصر الجديـد ومـن هنـا نـرى أن العولمـة الأقتـصادية تعـني حريـة الأسواق وتوسيع الأسواق وازالة المعوقات والحواجز بين الدول ليـصبح العـالم أمـام سـوق عالمية واحدة، و ازالة السوق الوطنية من اجل السوق العالمية.

وانتهاج اسلوب الليبرالي في الحكـم، وتغليـب فكـرة الـسوق علـى جميـع الأفكـار الأخرى وظهور اسواق دولية جديدة واسواق المال الدولية، وعلى هـذا الأسـاس اصـبحت كل شيء خاضعة لمنطق السوق واحكامها وعلى ضوئها اصبحت كل شيء عالمية، ولا يتعلق الأمر بالسلع والخدمات فقط بل يتعدى ذلك الى جميع الأشياء والى جميع العلاقات الدولية.

ومنذ انبثاق المؤسسات الدولية المتعولمة في اواخر أيام الحرب العالمية الثانية بدأت العولمة الأقتصادية تخطو بخطوات سريعة الى الأمام وخاصة بعد إنتشار منظمة التجارة العالمية التي ادت الى زوال الحواجز الكمركية و إزالة المعوقات أمام التجارة الدولية التي ساهمت في تنشيط الحركة التجارية الدولية وانفتاحها وأصبحت انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول سهلة الحركة ولها كامل حرية الأنتقال. وجلبت ظاهرة العولمة الأقتصادية معها خصائص ومواصفات خاصة في كل جوانب الحياة وأحدثت تغيرات جذرية في النواحي الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والثقافية.

ان الثورة التكنولوجية الثالثة في نهاية القرن العشرين اسهمت في الإسراع بظهور ونمو العولمة وتطورها لذلك تعتبر العولمة كمرحلة جديدة من مراحل تطور الحضارات، وظهور وسائل وأدوات جديدة للاتصال والمواصلات والنقل والمعلومات مثل أجهزة الحاسوب وشبكات الأنترنت والأقمار الصناعية والهاتف المحمول ومحطات التلفزيون الفضائية التي تعمل جميعها في تقريب المسافات وتقليص الزمن وجعلت من العالم قرية صغيرة. عملت العولمة على ازدياد العلاقات الدولية وازدياد التشابكات والترابطات واختلاط الثقافات وتوحيد انماط الأستهلاك.

اذ ان افرازات الثورة التكنولوجية الثالثة وخصوصاً وسائل الأتصالات والمعلومات كانتا الأساس والعوامل القوية في بروز ظاهرة العولمة وخصوصاً العولمة الأقتصادية، في الوقت الذي كانت تكنولوجيا المعلومات لها تأثيرها الحاسم في تغير اسلوب الأنتاج والعلاقات الأنتاجية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وزيادة الفائض في الأنتاج، ساهمت تكنولوجيا الأتصالات هي الأخرى في تنوير افكار الشعوب وتبادل الثقافات وتشابك الحضارات.

لذا يهدف الكتاب الغوص في المسائل والجوانب والأمور التالية:-

1- معرفة ظـاهرة العولـمة منـذ القـدم ونـشوئها تأريخياً والوقـوف علـى مفهـوم العولـمة الأقتصادية عالمياً وبيان وجهات نظـر مختلفـة للكتـاب والمفكـرين الأجانـب والعـرب حولها، مع بيان أهم العوامل التأريخية لترسيخ العولمة الأقتصادية.

2- تفسير وتوضيح المجالات المختلفة للعولمة الاقتصادية والوقوف على دور ظاهرة العولمة الأقتـصادية في كـل مـن الميـدانين التجـارة والأسـتثمار، ودور المؤسـسات المدنيـة الأقتصادية الدولية في بروز ونمو وتطور ظاهرة العولمة الأقتصادية.

3- تحليل اسواق المال العالمية وجذور نشوئها تأريخياً وطبيعتهـا وتطورهـا خـلال مراحـل تطور ظاهرة العولمة الأقتصادية مع الوقوف لفترة وجيزة على معرفة أهم اسواق المال العالمية وكيفية التعامل معها وأنواع التداول فيها.

4- أهم افرازات الثورة التكنولوجية الثالثة من الوسائل الأتصالاتية والمعلوماتية والتجارة الإلكترونية ووسائل الثورة الرقمية ومواكبتها للعولـمة الاقتـصادية ودور كـل واحـدة منها على تطور اسواق المال العالمية.

بغية الغوص في اعماق المسائل والمجالات الخاصة بالدراسة التي تطرقنا اليهـا في هـذا الكتاب، فلابد لنا استخدام اكثر من منهج واحد ولا سيما ان مواضيع هذا الكتاب بالحداثـة بعض الشيء وان الوسائل الحديثة للثورة التكنولوجية الثالثة تعتبر امتداداً لأفـرازات الثـورة الزراعية والصناعية، والاختراعات والابتكارات السابقة فلذلك يجب الأعتمـاد علـى المـنهج التأريخي لتفسير التطورات التأريخية المتلاحقة التي جرت على الوسـائل الخاصـة بتكنولوجيـا الأتصالاتية والمعلوماتية وكذلك تطور مجـالات العولـمة الأقتـصادية عـبر التـأريخ كالتجـارة الخارجية والأسـتثمارات ومراحـل تطـور المؤسـسات الأقتـصادية الدوليـة وخاصـة منظمـة التجارة العالمية التي لها دور متميز في تطور العولمة الأقتصادية وأسواق المال الدولية.

أما عن هيكلية الكتاب، فيتكون من أربعة فصول وكما يلي:-

الفصل الأول: ظاهرة العولمة الاقتصادية نشوئها وترسخها عالمياً.

الفصل الثاني: مجالات العولمة الاقتصادية.

الفصل الثالث: أسواق المال العالمية.

الفصل الرابع: أسواق المال العالمية في ظل ظاهرة العولمة الأقتصادية.

الفصل الأول

ظاهرة العولمة الاقتصاديّة، نشوئها وترسخها عالمياً

العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ، أما كلمة العولمة فهي جديدة وكمصطلح ظهر حديثاً، بدأ ظهوره بعد منتصف الثمانينات من القرن العشرين أما بمفهومها قديم جداً، الاّ أن الكُتّاب والمؤرخون لم يتفقوا على تسميتها بتسمية موحدة، فقد أسماها بعضهم (الكونيّة) والقسم الآخر (العولمة) والثالث سماها (الكوكبّة) والرابع (الشولمة) وان هذه الاختلافات بدأت تظهر في الترجمة الحرفية للكلمة الانكليزية Globalization، والعولمة في اللغة مأخوذة من التعولم والعالم وتعنى تعميم الشئ وتوسيع دائرته ويعبر مصطلح العولمة إلى الاعتماد المتبادل Inter-dependence الى التحديث Modernity وان هذا المصطلح بات من أكثر المصطلحات شيوعاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والأنظمة الشيوعية وجاء بمعنى النظام العالمي الجديد وظهرت العولمة كمصطلح في مجال التجارة والاقتصاد في بادئ الأمر ثم تطورت وشملت كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وبسبب التقدم الهائل الذي حدث في العلوم المختلفة و التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات والمواصلات برزت مفاهيم العولمة الاقتصادية في أرجاء المعمورة جليا وساعدت في تعميقها بالوضوح وعلى نطاق واسع دور ونشاط المؤسسات المالية الدولية المنبثقة عن مؤتمر بريتون وودز والمتمثلة بالبنك الدولي للتنمية والإعمار وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وما سبقها من اتفاقيات الجات GATT.

وتظهر جليا للعيان بأن منظمة التجارة العالمية إحدى العوامل المهمة التي دفعت بالعولمة الاقتصادية الى الأمام بسبب تطبيق بنود وفقرات اتفاقيات الجات الخاصة بإعفاء وتخفيض الرسوم والضرائب الكمركية وإزالة العوائق التي تعيق حركة وانتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والتكنولوجيا والمعلومات وفتح الحدود لحرية الحركة الى أقصى حد، ثم تطبيق سياسات اقتصاد السوق الحر والليبرالية واعادة هيكلة النظام الاقتصادي

والسياسات المالية للدول التي اقترضت من صندوق النقد الدولي، والانفتاح الاقتصادي وفتح الأسواق أمام التجارة الدولية وأمام حركة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات.

وان الابتكارات والاختراعات والإنجازات العلمية التي حدثت في أعقاب الثورة التقنيّة الثالثة والتقدم التكنولوجى والثورة الإلكترونية وما رافقها من تطوير وسائل المواصلات والاتصالات السمعية منها والبصرية خاصة بعد اطلاق الأقمار الصناعية الى الفضاء مما ساعدت البشرية وبشكل واسع باستعمال الفضائيات ووسائل الاتصال المحمولة والانترنيت مما جعلت المسافات تتقلص وجعلت الأقطار تتشابك، والحاسبات الإلكترونية التي سهلت تبادل المعلومات وبكميات هائلة وجعلت من الكرة الأرضية أن تصغر وكأتها قرية صغيرة.

اذ ان التطورات الحاصلة في المجالات الالكترونية قد أدخلت البشرية في عصر جديد عصر المعلومات وعصر العقل الإلكتروني والرجل الآلي Robot الذي يستعمل بشكل واسع في كثير من الصناعات بدلا من الإنسان كما يتم تطبيقها في مجال صنع السيارات في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

بينما الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التي تقوم بدورها في جميع التخصصات في الإنتاج والتسويق والتوزيع والاستثمار وتلعب كما تحلو لها وكما تشاء، وتفتح شبكات فروعها أينما كانت والتي هي اي الشركات المتعددة الجنسيات إحدى العوامل التي ساعدت في ترسيخ العولمة الاقتصادية والتي ليست بمقدور أية دولة أو حكومة أن تقف بوجه تقدمها أو منعها من الدخول في حدودها الوطنية.

يشير أو يستهدف هذا الفصل تقديم السمات الأساسية لظاهرة العولمة الاقتصادية ونشوئها وترسخها عالمياً وتقديم المعلومات الوافية والبيانات التوضيحية عنها بشكل مسهب وعبر ثلاثة مباحث ويتناول المواضيع الآتية:

- المبحث الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية
- المبحث الثاني: جذور نشوء العولمة الاقتصادية
- المبحث الثالث: عوامل ترسخ العولمة الاقتصادية

المبحث الأول

مفهوم العولمة الاقتصادية

العولمة كمصطلح وكمفهوم اقتصادي:

ان مصطلح العولمة جديد نسبياً وهو كمصطلح ظهر حديثاً حيث ظهر لأول مرة بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي والعولمة مأخوذة من التعولم والعالمية وتعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته وجعلها عالمياً، والعولمة ترجمة حرفية لكلمة (Globalization) أي جعل الشئ لتكون عالمياً.

والعولمة ثلاثي فريد، يقال: عولمة على وزن قولبة، وكلمة العولمة نسبة الى العالم – بفتح العين – وليس الى العِلم – بكسر العين – والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر، وهو مشتق من العلامة على ما قيل، وقيل: مشتق من العِلم، وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة[1]، والعولمة ترجمة لكلمة Mondialisation الفرنسية، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة Globalisation الانكليزية التي ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، فهي إذاً مصطلح يعني جعل العالم عالماً واحداً، موجهاً توجيهاً واحداً في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة[2].

والعولمة كمصطلح ظهر حديثاً فقد أصبحت أكثر شيوعاً في مؤسسات إدارة الأعمال والمجالات الاقتصادية الأمريكية المتنوعة وكان يعني بانفتاح الحدود و فسح المجال للشركات متعددة الجنسيات ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والمنتجات الصناعية والزراعية بحرية الحركة بين البلدان شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وبكافة الاتجاهات دون قيود تجارية وسياسية واقتصادية وقانونية ودون أي رادع وأصبحت ظاهرة العولمة تلتصق

---

(1) د. عمر حسن أحمد بدران، الإنسان و العولمة، الطبعة الأولى، مصر، ص9..

(2) المرجع السابق، ص9.

بمجالات الاقتصاد والتجارة وجوانبها المتعددة أشد التصاقاً من غيرها في المجالات الأخرى وذلك لكون مصطلح العولمة ارتبط بالثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة أشد ارتباطاً.

يمكن تعريف العولمة على انها تقوم على مجموعة من الحقائق أهمها سرعة التطور التكنولوجي والعلمي وهدفها إدارة شؤون العالم الاقتصادية والسياسية والثقافية عن طريق تحرير التجارة الدولية وإطلاق حرية تحرك رؤوس الأموال ليصبح العالم سوقاً موحدة تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية على العالم بأسره[1].

وعلى الرغم من حداثة مصطلح العولمة، إلاّ أنه اصبح اليوم من أكثر المصطلحات تداولاً في العالم وخصوصاً عندما تزامن مع ظهور مجموعة من الظواهر السياسية والاجتماعية والتطورات التكنولوجية الهائلة التي تدفع بدول العالم باتجاه التقارب وباتجاه زيادة التشابك من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن أحدث ما أنتجه الغرب في السنوات القليلة الماضية مصطلح النظام العالمي الجديد New World Order ثم أتبعه مصطلح Globalization الذي اختلف العرب في ترجمته بقدر ما اختلفوا في فهمه، فقد اقترح مرادفاً له بالعربية، العولمة والكوكبة والكونية و الشوملة أو الشمولية وقد فرض الاستعمال كلمة العولمة دون بقية المترادفات الأخرى لعلاقتها الظاهرة بكلمة العالم الواردة في النظام العالمي الجديد[2]. وان العولمة قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يُحَوّل العالم الى قرية معولمة Globalization Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف ويؤدي الى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات ومن ثم يؤدي الى عولمة الاقتصاد وبالتالي عولمة المشروع الذي يعمل في أي اقتصاد، وبالتالي يؤدي الى انتشار ظاهرة العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية[3]، يرتكز مفهوم العولمة الاقتصادية على التقدم الهائل الحاصل في العلوم المختلفة

---

(1) شاكر محمد ذياب، ما العولمة،، الطبعة الأولى، بغداد، 2004. ص10.

(2) عبدالعزيز الصقيرى، العولمة السياسية، نظرة تاريخية، مصدر إلكتروني.

(3) د. عبدالمطلب عبدالحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، مصر، ص22.

وما رافقتها من الثورات التكنولوجية في مجالات الزراعة والصناعة والإنتاج وتكنولوجيا المعلوماتية وظهور وسائل متطورة في الاتصالات والمواصلات التي أدهشت العالم، دفعت بظاهرة العولمة بشكل عام ومنها العولمة الاقتصادية بشكل خاص في بروز العديد من الاختراعات العلمية والاستكشافات والابتكارات في كافة المجالات والأصعدة، مما ساهمت في زيادة التفاعل والتشابك بين المجتمعات وتقليص المسافات و اختصار الزمن.

وهكذا أصبحت عولمة الاقتصاد تتجلى جوهرياً من خلال العناصر التالية[1]:

1- الارتفاع المتزايد للتبادل السلعي بين الدول الصناعية.

2- حركة انتقال الرساميل المعولمة بشكل لم يسبق له مثيل.

3- فلسفة الشركات لإنتاج السلع والخدمات، والتي أصبحت ممكنة وقائمة بفضل المصادر الخارجية لتأمين حركة السلع والرأسمال.

كما تضمنتها مفاهيم وأفكار العولمة الاقتصادية التي تبلورت أصلاً من اجل إزالة الأسوار العالمية التي تحيط بالبلدان والتي تعتبر عائقاً أمام عبور الشركات متعددة الجنسيات وأمام حركة انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والسلع والخدمات وتبادل المعلومات والثقافات والتقنيات من جهة وعمليات الإنتاج الى العمق من جهة أخرى، فلا بد من صياغة هيكلة النظام العالمي الجديد بما تتلائم مع ما تحملها هذا النظام في طياته لتطبيق أركان اقتصاديات السوق الحر بالاعتماد على قوانين العرض والطلب وآليات السوق، إزالة الحواجز الكمركية، السماح بحرية حركة المبادلات الدولية، تشجيع الاستثمار الخارجي، انتقال الأموال السائلة الى وعبر البنوك العالمية، تشجيع القطاع الخاص، تقليص دور القطاع العام عدم تدخل الدولة في شؤون السوق ويجعل جميع السلع قابلة للبيع في كل مكان وإجبار الحكومات في تطبيق النظام الديمقراطي الليبرالي لتسود فيها الرخاء والاستقرار اللذين يعتبران من عوامل بقاء العولمة الاقتصادية واستمرارها.

---

(1) د. محمد عمر الحاجي، ظاهرة العولمة الاقتصادية،، الطبعة الأولى، دمشق، 2001، ص ص(21-22).

أما بخصوص مفهوم العولمة: فأنه اصبح من اكثر المفاهيم شيوعاً في التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات الأخيرة. وإن كان هذا لا يعني بأن المفهوم جديد أو يشير الى ظواهر جديدة. إذ أنه امتداد لمفهوم النظام العالمي الجديد بمعطياته وآلياته ومحدداته، إضافة إلى ان المفهوم ليس جديداً بالمعنى الذي يفهمه البعض فالعولمة لم تحدث فجأة، بل لها جذورها التاريخية ولها مقدماتها الموضوعية وخاصة تلك الأخيرة التي ظهرت مع بداية الربع الأخير من القرن العشرين وارتبطت بالثورة الصناعية الثالثة التي أبرز مظاهرها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتي حولت العالم الى قرية صغيرة كما يشاع حالياً[1].

ويقوم د. صادق جلال العظم: حتى منتصف هذا القرن، ظلت عالمية نمط الإنتاج الرأسمالي مقتصرة في الغالب على دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والاستيراد والتصدير، مع بقاء دائرة الإنتاج الرأسمالي ودورتها في دول المركز الأصلي وحدها. العولمة وفقاً لهذا التحليل، هي، إذن، وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف هذا القرن تقريباً، الى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع والسوق والتجارة والتداول الى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج ذاتها. أي ان ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره قد تمت[2].

بينا نحن تداهمنا العولمة في كافة أوجه حياتنا اليومية وتتواصل بالاستمرار الجهود الحثيثة لتقديم الابتكارات والإنجازات العلمية الجديدة واحدة تلو الأخرى وتتطور الوسائل التكنولوجية الحديثة ليتم تسويقها في بقاع العالم المتعولم او كما تسميها انصار النظام العالمي الجديد (بالقرنية الكونية) وباتت العولمة تخترق الحدود الجغرافية لكل البلدان شاءت أو أبت،

---

(1) د. محمد علي حوات، العرب و العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص19.

(2) د. صادق جلال العظم، ما العولمة، الطبعة الثانية، دمشق، 2000. ص101.

إلا أنها أي العولمة تطورت تدريجياً منذ القدم ولم تحدث فجأة وهناك أربعة مراحل تأريخية مرّت بها العولمة[1]:

1- العولمة قبل الحداثة:

تغطي الفترة مرحلة ما بين بداية التاريخ وعصر النهضة، وهي فترة كانت العولمة تشخص تداخلات إقليمية حضارية داخل أوروبا وآسيا، وقد كان الدافع في هذه المرحلة إقامة إمبراطوريات سياسية وعسكرية (الهندية، الهند الصينية، الرومانية) وانتشار الديانات العالمية (المسيحية)، الإسلام، اليهودية) والهجرة الواسعة المدى (الرومان، الجرمان، المغول).

2- العولمة في ظل الحداثة الجديدة (1500 – 1800م):

تعتبر العولمة في هذه المرحلة نتيجة لعدد من العوامل أهمها التدفق الديمغرافي ما بين أوروبا وأمريكا وأوقيانوسيا، وصعود الدولة الوطنية والقومية وتوسع الشركات التجارية الرئيسية وعلاقات سياسية وعسكرية طويلة الأمد نسبياً وتشكيل الإمبراطوريات الأوروبية (أسبانيا و البرتغال وبريطانيا)

3- العولمة الحديثة (1850 – 1945م):

في هذه المرحلة ظهور الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية مع قوة دفاع كبيرة ومؤسسات دولة متقدمة، وفي هذه المرحلة أيضا انتشرت الإمبراطوريات الأوروبية حول العالم وهو ما أدّى الى فتح وانفتاح (إلزامي) لأسواق واقتصاديات اليابان والصين وتزايد الرأسمال الأجنبي الخاص في تلك الدول (المفتوحة)، وقد تسبّب التقانات المختلفة انفتاح الثقافات الجديدة على بعضها البعض بصورة غير معهودة.

---

[1] بول كيركبرايد، العولمة الضغوط الخارجية، ترجمة د. رياض الأبرش،، الطبعة الأولى، الرياض، 2003، ص ص(52-53).

4- العولمة المعاصرة (1945 وحتى الآن):

لقد شهدنا في هذه المرحلة الكثير من التدفقات والارتباطات العالمية ولا سيما في ما يتعلق بالارتباطات العالمية وكثافتها. وهنا نلاحظ شبه عودة الى مرحلة المعايير الكلاسيكية الذهبية، ولكن من الممكن المجادلة أنه في كل أنماط العولمة المعاصرة ويلاحظ إننا لم نتجاوز تلك الأنماط السائدة في تلك المرحلة ولكننا نشهد ان هذه الأنماط لم تتعرض للتغيرات من الناحية الكمية فقط وانما تعرضت لتغيرات واختلافات نوعية ولا سيما في مجال التنظيم واعادة الصياغة.

وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحديداً في شهر تموز 1944، حدثت تغيراً جذرياً في النظام الاقتصادي العالمي، حيث انبثقت مؤسسات مالية دولية لإدارة نظام العولمة الاقتصادية حيث دفعت بالاقتصاد العالمي نحو الانفتاح وترسيخ دعائم اقتصاد دولي موحد من خلال وضع آليات جديدة للعلاقات التجارية والتمويلية والنقدية.

ركائز وآليات العولمة الاقتصادية:

تمت محاولات تمهيدية جادة من قبل الدول المتقدمة اقتصادياً على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتأسيس مؤسسات اقصادية دولية حينما اجتمع ممثلو (44) دولة في مدينة بروتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تموز (1944) وتوصلت المؤتمرون الى قرار تأسيس أهم مؤسستين لإدارة الاقتصاد العالمي والتي تعتبر قفزة نوعية نحو تعولم الاقتصاد الدولي وهما:

- صندوق النقد الدولي (IFM)
- والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

ومنذ تأسيس الصندوق النقد الدولي وضع أمامه هدفان رئيسيان، الأول – أن تتعهد البلدان الأعضاء بتطبيق واحترام سعر صرف ثابت ومتفق عليه كما تتعهد أيضاً بألاّ تلجأ الى تعديله بصورة منفردة و إرادية، أما الثاني فهو موافقة بلدان الأعضاء على السعى

لتطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية على صعيد التبادل الدولي وبخاصة فيما يتعلق بتسوية المدفوعات الدولية وتعهد الصندوق في مقابل تعهدات البلدان الأعضاء هذه بمساعدتها عندما تقع في ضائقات نقدية اي بتقديم القروض اليها[1].

ركزت اهتمام المؤسسات الدولية منذ تأسيسها على استراتيجيات دعم النهج الاقتصاد الحر اي الانفتاح الاقتصادي بحيث تكون الأسواق تحكمها قوانين العرض والطلب وليست قبضة الحكومة المركزية التي تسعى للانغلاق امام التجارة الدولية. كما وادخلت صندوق النقد الدولي ضمن منهاجها لتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للتنمية الاقتصادية مشروطية برامج التكيف الهيكلي بما تنسجم مع الظروف المتحولة وتفتح أسواقها بوجه السلع والمنتجات والاستثمارات الأجنبية مع التكيف مع النظام الليبرالي البرلماني الداعي للحرية والحركة أي حركة الأموال والأشخاص والسلع والخدمات بحرية تامة دون عراقيل والعولمة المعاصرة تكتسب خصائص جعلتها تختلف عما سبقها من الأشكال الأخرى للعولمة من حيث ارتباطها بتقنيات الاتصال والتجارة، إضافة الى متغيرات عدة طرأت على هذه الظاهرة في الثلاثين سنة الأخيرة، ومن أبرزها[2]:

1- اجتياح تيار العولمة للعديد من المناطق التي كانت سابقا مغلقة أمامها مثل الصين وأوروبا الشرقية.
2- التوسع كماً ونوعاً في انتقال السلع و الخدمات التي يجري تبادلها وحجم واتجاه رؤوس الأموال التي يجرى استثمارها.
3- التحول باتجاه تبادل المعلومات والأفكار كنمط جديد للعلاقات الدولية.
4- هيمنة الشركات المتعددة الجنسية في انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات.
5- تغير مركز الدولة إزاء هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية الدولية.

---

(1) د. هاشم حيدر، السيولة النقدية الدولية و البلدان النامية، بيروت، 1977، ص63.

(2) حسن لطيف كاظم الزبيدى، العولمة و مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة عام 2002، ص141.

تمشياً مع سياسة الانفتاح العام الذي تدعى بها المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية وبغية تسهيل مهمة التبادل التجاري الدولي وازالة الحواجز والعراقيل أمام حرية حركة انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات الصناعية و لتخفيض الرسومات والتعريفات الكمركية لتيسير الحركة التجارية تم التوقيع في الثلاثين من شهر تشرين الأول لسنة 1947 في مدينة جنيف بسويسرا على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة المعروفة بالجات GATT ليس بمقدور بنود اتفاقية الجات التي وقعت من قبل (117) دولة حل المشاكل المعلقة بين الدول المختلفة في الآراء والتوجهات وخاصة الدول الكبرى عندما كانت الاقتصاد العالمي تتصف بالتوتر في العلاقات بين الدول وحينئذ مرت تلك المرحلة بإنشاء عدة تكتلات اقتصادية أهدافها مواجهة ومنافسة الدول الأخرى في التجارة الخارجية مثل التكتل القائم بين الولايات المتحدة وكندا ومكسيك والتي عرفت بالنافتا أي منطقة التجارة الحرة في شمال أمريكا وتكتل الاتحاد الأوروبي والتكتل الجاري بين دول جنوب شرق آسيا والتي تعرف بآسيان وميركومور (السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية) ومؤتمر آسيا والباسيفيك وهذه المناطق تعتبر مناطق سوق حرة بدون تعرفة خارجية.

لكل مع مضى الوقت أصبح واضحاً لأعضاءها أن عملية تخفيض التعريفة لا يكفى لتحرير التجارة بعد أن زادت أهمية الاختراعات والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية في عملية التجارة والتي أصبحت الجات قاصرة على التعامل معها[1].

ولا يمكن النظر الى المفاوضات التي جرت في إطار الجات دون الإشارة الى التأثيرات الحاسمة للتغيرات العاصفة في المناخ والنظام الدوليين في التسعينات والتي أثرت على مسار تلك المفاوضات وعلى فرص نجاحها ومن هذه التطورات الأكثر أهمية على الصعيد الدولي الآتي[2]:

---

(1) المرجع السابق، ص171.

(2) د. محمد على حوات، المرجع السابق، ص90.

1- انتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام القطبية الثنائية بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق[1]، وبهذين الحدثين انتفت مبررات التساهل في العلاقات الاقتصادية الدولية وانتهت مرحلة تجاهل الدول الكبرى للتجاوزات الاقتصادية والتجارية والتي تقوم بها بعض الدول المرتبطة بها سياسياً. وبدأت الدول الرأسمالية عالية التطور تطرح وبقوة قضايا الأغراق وحقوق الملكية الفكرية والتجارة العادلة[2]، والفتح المتبادل للأسواق في إطار المفاوضات الاقتصادية الثنائية وأيضا في إطار الجات مما حول غالبية الدول النامية الى مجرد مراقب عليه ان يوافق على نتائج مفاوضات الكبار في هذه المنظمة[3].

2- وكان التطور الثاني والهام في العلاقات الاقتصادية الدولية والذي أثر على مفاوضات الجات كأهم متغير اقتصادي عالمي معاصر هو تزايد تماسك التكتلات الاقتصادية الموجودة فعلاً وظهور تكتلات اقتصادية جديدة. هذا التزايد في الاندماج الإقليمي في إطار التكتلات الاقتصادية الإقليمية استوجب ضرورة وضع أسس لعلاقات اقتصادية دولية مفتوحة حتى لا تدخل هذه التكتلات في صراعات تجارية واقتصادية تضر بمصالح الجميع.

قادت اتفاقية الجات GATT الى إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في عام 1995، التي هي الركن الثالث للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وتعنى بتنظيم ومراقبة والإشراف على إدارة التجارة الدولية وإلزام الدول في المنظمة بمجموعة من قواعد العمل والاجراءات الواجب الالتزام بها في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والاستثمارات والملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية والأموال الساخنة والعمل الدؤوب على تحرير الأسواق العالمية وانفتاحها أمام وصول كافة السلع والمنتجات ووسائل الإنتاج والأشخاص والمعلومات والتكنولوجيا أياً كانت مصادرها دون عوائق وعراقيل وحماية انتقال رؤوس

---

(1) فريد هاليداى الباحث العربي، عدد 43، ص14، منقولة من المرجع السابق، ص90.

(2) الأهرام، 21/ 1/ 1965، منقولة من المرجع السابق، ص90.

(3) الحياة، 18/ 2/ 1997، منقولة من المرجع السابق، ص90.

الأموال بين البلدان. وان الرغبة في استكمال الركن الثالث من أركان النظام الدولي، لذلك جاء إنشاء المنظمة لتكون الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي بجانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ويمكننا إجمالا أن نوضح في السطور التالية أضلاع المثلث التي يستند عليها الاقتصاد الدولي[1]:

أولاً: تحرير النظام النقدي الدولي وذلك من خلال صندوق النقد الدولي الذي يقوم بوضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية مثل أسعار الصرف وموازين المدفوعات والعجز أو المديونية الخارجية وأسعار الفائدة والسقوف الائتمانية للبنوك.

ثانيا: تحرير النظام المالي وذلك من خلال البنك الدولي الذي يقوم بمساعدة الدول الأعضاء وعلى الأخص الدول المتعثرة من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية مع التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

ثالثا: تحرير النظام التجاري الدولي وذلك من خلال المنظمة العالمية للتجارة (W.T.O.) التي تقوم بتحرير التجارة الخارجية ووضع القواعد التي تعمل على تنمية التجارة الدولية بين الدول الأعضاء وحل المنازعات التجارية.

وفقاً لبنود اتفاقية الجات ثم بعدها التوقيع على بنود المعاهدة التأسيسية لمنظمة التجارة الدولية بذلك أصبحت المنظمة إطاراً قانونياً ملزماً لكافة الأعضاء ولها الحق في إدارة وتوجيه معظم جوانب الاقتصاد العالمي. وباتمام تأسيس منظمة التجارة العالمية الى جانب المؤسستين الدوليتين (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) قد اكتملت ركائز النظام العالمي الجديد المتعولم وتحت اشراف المؤسسات الثلاث.

---

(1) سمير اللقماني/ منظمة التجارة العالمية الطبعة الأولى، الرياض، 2003.، ص41.

أثر التكنولوجيا والمعلوماتية:

بما أن التطورات المتلاحقة التي تظهر في أيامنا هذا التي تشمل كل النواحي والمجالات الصناعية والزراعية والإنتاجية والمالية والمعلوماتية والإلكترونية وهي من إفرازات الثورة الزراعية والصناعية والإلكترونية والتقنية الثالثة حيث اندمجت الأسواق العالمية الإنتاجية والمالية وتوحدت الأنماط الاستهلاكية وتقلصت المسافات، تقترب أقطار العالم شيئا فشيأ بواسطة الوسائل الإلكترونية المتطورة كالحاسبات والعقول الإلكترونية والأنترنت ووسائط النقل والمواصلات والاتصالات التي جعلت من الأسواق العالمية سوقاً واحداً والعالم أصبح قرية كونية أو قرية صغيرة تحكمها قواعد وقوانين نظام العولمة. ولاسيما في العقد الأخير من القرن الماضي حيث زاد حجم الاستثمارات الدولية ونشطت حركة التدفقات النقدية الى البلدان العالم الثالث كما نلاحظها في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

اجمالي صافي تدفقات الموارد الى بلدان العالم الثالث (1990-1996)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
تدفقات رأس المال الخاص	44.4	56.9	90.6	157.1	161.3	183.2	243.8
الاستثمار الأجنبي المباشر	24.5	33.5	43.6	67.2	83.7	95.5	109.5
تدفقات الحوافظ المالية	5.5	17.3	20.9	80.9	62.0	60.6	91.8
المصارف التجارية	3.0	2.8	-12.5	0.3-	11.0	26.5	34.2
أخـــرى	11.3	3.3	13.5	9.2	4.6	1.7	8.3
التمويل الرسمي للتنمية	56.5	65.6	55.4	55.0	45.7	53.0	40.8

المصدر: البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية 1997، واشنطن العاصمة 998، ص4. نقلا عن المرجع/ العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، لمؤلفه السيد حسن لطيف كاظم الزبيدي، الطبعة الأولى – الإمارات العربية المتحدة – عام 2002، ص153.

ان ركائز العولمة تقوم على مجموعة من الحقائق أهمها: أولاً التطورات التكنولوجية والعلمية، ثانياً توسع الشركات المتعددة الجنسيات وثالثاً زوال الاتحاد السوفيتي وانفراد أمريكا بقيادة العالم الرأسمالي[1].

يرى (د. محمد على حوات) ان ثورة المعلومات والاتصالات هي ام العولمة أو روحها وعمودها الفقري إذا ما صرفنا النظر عن العامل الآخر المتمثل في غياب الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وهو عامل مهم للغاية فبدونه ما كان للولايات المتحدة أن تطلع علينا منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي بنظريات وأطروحات جديدة من نوع نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، ثم العولمة، وهي اطروحات تستهدف السيطرة الرأسمالية بعد أن حققت مكاسبها في مجالات عديدة أهمها المجال الاقتصادي[2].

تلاحقت سلسلة من الابتكارات والاختراعات العلمية الجديدة التي ظهرت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وخصوصاً في الدول الكبرى المتقدمة اقتصادياً ولا سيما في مجال العلوم الإلكترونية والمعلوماتية وجاءت الى أرض الواقع كم هائل من الوسائل والوسائط المتقدمة جداً للاتصالات و المواصلات وتطورت أجهزة الكومبيوتر التي تعتبر من أسرع الوسائل نمواً وتطوراً ثم تبعتها الأنترنت والفضائيات التي تكون اتصالها عن طريق الأقمار الصناعية.

وعليه فان التطور التقني التكنولوجي قد احدث تغييراً حتى في داخل تركيبات المجتمع والتي أصغرها هي الأسرة وكذلك باتجاه تصنيع موارد جديدة أخذت تحل محل الموارد الأولية الخام ذات الطبيعة الناضبة أو المحدودة، أي إحلال المواد المصنعة البديلة والتي تتسم بمواصفات تماثل ان لم تتفوق على رديفاتها ويمكن تجديدها ولا تعاني كونها مواداً ناضبة وهذا المسمى هو ليس بالحديث حيث أعطى المجهود الحربي في الحرب العالمية الثانية زخماً قوياً لتطوير العديد من المواد نتيجة صعوبة الحصول عليها من مصادر التموين التقليدية وأدت

---

(1) شاكر محمد ذياب، المرجع السابق، ص27.

(2) د. محمد على حوات/ المرجع السابق، ص83.

الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية في تلك المرحلة وما تزال تلعب دوراً مركزياً في تطوير المواد الجديدة[1].

ويرى (د. عبدالمطلب عبدالحميد) حيث ان التعريف الذي ينظر الى العولمة على أنها ثورة تكنولوجية واجتماعية تتجاوز عنصري الزمن والمكان بتقليصهما بين الدول وان الزمن هنا لا معنى له وان الفضاء نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية والمعلوماتية، قد تم بالفعل ملاحظة مما أدى الى ظهور الاقتصاد الذي يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة Network Econosmy وعادة ما يشار في هذا الصدد الى شبكة الأنترنت باعتبارها رمزاً للثورة التكنولوجية والاتصالية و التي تعتبر الآن من أبرز علامات العولمة الاتصالية والمعلوماتية[2].

نرى من الضرورة التوضيح بأن ظاهرة العولمة الاقتصادية لا تقتصر على الجانب الإنتاجي فقط بل تتعدى ذلك الى الجانب المالي أيضا والجانب المالي يخص المعاملات التي تجرى في الأسواق المالية كالأسهم والسندات والعملات الأجنبية ومعاملات المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار والعقود الآجلة والاستثمار المباشر.

لعل من المتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نجد ان هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وبصفة خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتصاعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير بالإضافة الى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع[3].

منذ التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT وبعد مفاوضات شاقة استمرت عدة سنوات حتى عام 1995 عندما تم انشأ منظمة التجارة العالمية وبعدها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عام 1997 التي شملت جميع الخدمات بما فيها الخدمات المالية

---

(1) د. سلمان رشيد سلمان، المستقبلية، موسوعة علوم، العدد (9)، ص ص(31-32)، المنقولة من المرجع، أثر التكنولوجيا و المعلوماتية في المجتمع العربي لمؤلفه غاندى محمد عبدالكريم الكسنزان، ص ص(146-147).

(2) د. عبدالمطلب عبدالحميد، المرجع السابق، ص20.

(3) نفس المرجع السابق، ص32.

والمصرفية حيث لوحظت نشاطاً ملحوضاً في المجالات المالية والمصرفية على المستوى العالمي وزادت بشكل فعال حجم الاستثمارات الأجنبية واتساع نطاق أعمال البنوك في المجال الدولي ولاسيما في نطاق الوسائل الإلكترونية والنقود الإلكترونية، أنظر الجدول رقم 2).

الجدول رقم (2)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخاصة بملايين الدولارات و(٪)

القطاعات / السنة	1988	1997
الزراعة والغابات والصيد	(9.2) 8577	(4.3) 8591
الصناعة التحويلية (مجموع) منهم	(37.5) 34974	(35.4) 70281
منتجات كيمياوية وكيمياويات	(6.2) 5721	(9.8) 9368
نشر وطبع ومعلومات مسجلة	(5.9) 5510	(0.4) 889
آلات وتجهيزات	(4.6) 4255	(4.1) 8078
الخدمات	(42.9) 39999	(53) 105241
منها:		
خدمات مالية	(13.6) 12639	(1906) 38908
التجارة	(7.9 7376	(12.2) 34119
خدمات أخرى	(7.8) 7262	(7.1) 14181

المصدر: UNCTAD 1999م

نقلاً عن المصدر (العولمة الضغوط الخارجية – بول كير كبرايد، ترجمة عربية د. رياض الأبرش – الطبعة الأولى، الرياض، 2003، ص 74.

وتفصيلاً فان العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية[1]:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الاستثمارية والمشتقات.
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محلياً بواسطة غير مقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.
- المعاملات الخاصة بالأئتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج.
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي تشمل الودائع المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل وعلى القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج.
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

تعتبر الشركات العالمية المتعددة الجنسيات احدى السمات الأساسية لظاهرة العولمة الاقتصادية، وهي شركات عالمية متعدية الجنسيات أغلبها من الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ولهذه الشركات فروع عديدة توزعت على شكل شبكة على جميع انحاء العالم وتنوعت في الإنتاج والتجارة والتوزيع والاستثمار وبات تسيطر على معظم اقتصاديات العالم حيث استفادت كثيراً من التقدم الحاصل في التكنولوجيا المختلفة حيث

(1) نفس المرجع السابق، ص ص(24-25).

تستعمل احدث الوسائل المتطورة في حين تقوم هي بإنتاج الوسائل المتطورة وباقل تكلفة ممكنة لجني ارباح كثيرة.

يشير التقرير الذي نشرته مجلة فورش في يوليو 1996 عن اكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم ان إجمالي إيراداتها Revenues تصل الى حوالي 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات في مجموعها على حوالي 40٪ من حجم التجارة الدولية[1]، و معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم ولذلك تلعب دوراً مؤثراً في التمويل الدولي ان حوالي 80٪ من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات وهو يوضح مركزها في التسويق الدولي، وان إنتاج أكبر (600) شركة متعددة الجنسيات وحدها يتراوح ما بين، القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالمياً[2].

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالانتاج والتسويق والتوزيع في آن واحد حيث تقوم باستخراج المواد الخام في مناطق مختلفة ونقلها الى مناطق أخرى فيها كثافة السكان وأيدي عاملة رخيصة لغرض الإنتاج ثم تحويلها على شكل سلع متنوعة الى مناطق متباعدة لغرض التسويق. وساعدت تلك الشركات في توحيد أنماط الاستهلاك على المستوى العالم، وان الهدف الوحيد لهذه الشركات هو الربح والحصول على عائد مرتفع من الاستثمارات وحالياً توجد في العالم اكثر من (60 ألف) شركة عملاقة عابرة للقارات ويزداد نشاطها عندما يتم الاندماج فيما بين الاثنين أو أكثر حيث يزداد حجم موجوداتها واتساع نشاطها ونفوذها.

واذا تناولنا بالدراسة أضخم مائة اقتصاد في العالم فستظهر بان اكثر من 50٪ منها ممثلة في شركات والباقي دول. ان شركة متعولة واحدة لديها دخل ومبيعات سنوية تفوق مجموع إجمالي الناتج القومي لتسع دول يبلغ تعداد سكانها (550) مليون نسمة أو ما يعادل 10٪ من تعداد السكان في العالم وتخضع 25٪ من الموجودات في العالم لهيمنة (300) شركة متعولة فقط. كما تبلغ الموجودات المجمعة لأكبر (50) مصرفاً تجارياً ومؤسسة مالية في العالم

---

(1) د. اسماعيل صبرى عبدالله، الكوكبة، مجلة مصر المعاصرة، العدد 447، ص22، نقلاً عن المرجع السابق، ص27.

(2) د. عبدالمطلب عبدالحميد، المرجع السابق، ص27.

ما يعادل زهاء 60٪ من الأسهم العالمية العاملة في رأس المال المنتج. هذه السلطات والقوى التي لا يصدق مداها هي فقط تحت إمرة زمرة قليلة أصبح نفوذها أوتوقراطياً تفرضه حتى على الدول[1]، أنظر الجدول رقم (3).

أهم ملامح وسمات الشركات العملاقة تتلخص بتعميم وتوحيد الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية وتوزيع تلك الأنماط على العالم بتقنيات عالية في الإعلام والمعلومات. وإنما أصبح من الشائع اليوم ان نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم تجميع مكوناتها في اكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط ويرجع ذلك الى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة الى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالاتية. ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة. ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة وأصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والالات والمعدات ان تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة Intra-Industry. بل أصبح من المألوف ان يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو اكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة Intra-Firm وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية والنامية[2].

(1) د. م. عبدالحي يحي زلوم، نذور العولمة، الطبعة الثانية، بيروت، 2000، ص336.

(2) د. عبدالمطلب عبدالحميد، المرجع السابق، ص26.

جدول رقم (3)

قوة الدول والشركات عام 1994 (بلايين الدولارات الأمريكية)

البلد أو الشركة	GDP و(إجمالي المبيعات)
إندونيسيا	174.6
جنرال موتورز	168.8
تركيا	149.8
الدانمارك	146.1
فورد	137.1
جنوب إفريقيا	123.3
تويوتا	111.1
أكسون	110.1
رويال داتش / شل	109.8
النرويج	109.6
بولندا	92.8
البرتغال	91.6
IBM	72.0
ماليزيا	68.5
فنزويلا	59.0
باكستان	57.1
يونيليفر	49.7
نستلة	47.8
سونى	47.6
مصر	43.9
نيجيريا	30.4
الشركات الخمس الكبرى	871.4
أقل البلدان نمواً	76.5

البلد أو الشركة	GDP و(إجمالي المبيعات)
جنوب آسيا	451.3
إفريقيا جنوب الصحراء	246.8

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1997، ص92، نقلا عن المرجع: حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص183.

اختلال موازين القوى وتأثيرها على العولمة الاقتصادية:

برزت العولمة بشكل أقوى في العقد الأخير نتيجة زوال النظام الشيوعي والصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية مما شجع على انتشار العولمة والترويج للاقتصاد الحر بعد انفراد أمريكا بقيادة العالم الرأسمالي، وأخذ الانقسام الأيديولوجي بين النظام الرأسمالي والشيوعي يتلاشى ليحل محله نوع جديد من الانقسام بين العالمين الصناعي والنامي، وهو نوع يرتكز على التكنولوجيا و القدرة على التحكم بها. فهناك 15٪ من سكان العالم ينتجون جميع الابتكارات التكنولوجية وقسم آخر يضم نصف سكان العالم قادر على تبني هذه التكنولوجيا في مجال الإنتاج والاستهلاك، أما القسم الباقي الذي يشمل حوالي ثلث سكان العالم فلا له صلة بالتكنولوجيا من حيث عجزه عن امتلاكها محلياً ومن حيث مقدوره عن تبني التكنولوجيا الأجنبية[1].

منذ اندلاع الثورة البلشفية و تأسيس الاتحاد السوفيتي في بداية القرن العشرين كانت المنافسة الأيدلوجية والتنافس في النفوذ و الطموح في تشكيل التكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية كانت تغطي المواقف بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي. واشتدت الحالة قبل وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية برغم من وقف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب الاتحاد السوفيتي في الحرب ضد النازية برغم من تفوق الاتحاد السوفيتي

(1) شاكر محمود ذياب، المرجع السابق، ص ص(46-47).

على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربيـة في مجـال التكنولوجيـا والعلـوم العـسكرية وسبقت غيرها في غزو الفضاء الخارجي وأول دولة اطلقت في عام 1957 أول قمر صـناعي الى الفضاء إلا أنها خلفت الولايات المتحدة الأمريكية في النواح الاقتصادية.

أخذت الأوضاع العالمية منذ منتصف الثمانينات وبالتحديد منذ عام 1985م عنـدما صعد ميخائيل جورباتشوف الى سدت رئاسة الدولة والحزب الشيوعي السوفيتي تتغير بشكل متسارع بعد اعلانه سياسة (اعادة البناء والمكاشفة) ليـدخل علينـا عقـد التـسعينات بحـديث جديد عن وضع عالمي جديد يرتبط بالتحديد ما يحدث من تغيرات على موازين القـوى بـين الدول الكبرى وعلى التكتلات الدولية وما ترتـب علـى ذلـك مـن بدايـة لوجـود خلـل في التوازنات بين القوتين العظميين بعد أن بدأ الاتحاد السوفيتي يتخلى عن حلفائه[1].

العامل الأساسي في هـذه الأزمـة (الجمـود) نجـدها في العامـل البـشري المتمثـل في الانسان السوفيتي الذي افتقر الى المبـادرة وأصـبحت (اللامبـالاة) أمـراً طبيعيـاً في الـسنوات الأخيرة وتحول الشعب السوفيتي الى السلبية الكاملة واكتفى بموقف المتفرج في الوقـت الـذي عم فيه الفساد والاختلاسات والرشوة والامتيازات واستغلال النفوذ والتهريب والـدعارة و السوق السوداء بصورة لم يسبق لها مثيل[2].

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكيكها ثم بعدها البلدان الحليفة لها تفردت الولايـات المتحدة الأمريكية بزمام المسيطر الوحيد على اقتصاد العالم وعـبر آليـات عديـدة مـن أهمهـا التقدم الهائل في التكنولوجيا والشركات المتعددة الجنـسيات والعـابرة للقـارات والمؤسـسات المالية الدولية التي تكون الولايات المتحدة الأمريكية اليد العليا فيها.

وضح د. محمد على حوات رأيه في هذا الشأن بقوله: ولم يكن الانهيار السوفيتي قـد ترك آثاره السلبية على جمهوريات الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشـتراكية فحـسب، بـل أثر هذا الانهيار على معظم دول العالم فانهارت قيم كثيرة و نظم إقليمية وسـقطت تحالفـات

---

(1) د. محمد علي حوات/ المرجع السابق، ص31.

(2) شاكر محمد ذياب، المرجع السابق، ص48.

لتكون تحالفات مناقضة لتحالفاتها السابقة، وتركت الساحة الدولية للاعب واحد يشكل فرق السباقات المارثونية ممن يريد وكيفما يريد في ظل نظام عالمي جديد[1].

ويشير د.، محمد عمر الحاجي في هذا الجانب بأنه: الذي زاد في بروز العولمة عدة أمور متسارعة أهمها: إعلان الرئيس السوفيتي الأسبق (غورباتشوف) ثورة (البيروستويكا) حيث تفكك الاتحاد السوفيتي الى كيانات عديدة، ثم جاء توحيد الألمانيتين، وذلك في 1989م حيث هدّم حائط برلين، ثم حرب الخليج الثانية 1991م والتي انتهت بتحرير الكويت.. كل ذلك جعل الولايات المتحدة الأمريكية تزداد هيمنة على المستوى العالمي، حيث استطاعت ان تبسط نفوذها الاقتصادي والعسكري والسياسي والحضاري.. وهذا ما جعل بعض المحللين يطلقون على ذلك (أحادية القطبية)[2].

---

(1) د. محمد علي حوات/ المرجع السابق، ص31.

(2) د. محمد عمر الحاجي، المرجع السابق ص 21.

المبحث الثاني

جذور نشوء العولمة الاقتصادية

بما أن العولمة الاقتصادية هي عملية تعميق لمبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence في الاقتصاد العالمي وازدياد المشاركة في تلك التبادل تدريجياً وبمرور الزمن و توسيع نطاق دائرة التبادل في المجالات الاقتصادية والتجارية والفكرية والمعلوماتية من ظرف لآخر ومن حيث المستوى والحجم. إلاّ ان العلاقات الاقتصادية في القدم ظهرت بين المجتمعات البشرية على أبسط أشكالها في التبادل التجاري وعلى شكل المقايضة بين المنتوجات والمحاصيل الزراعية التي تتم مبادلتها بين المناطق المختلفة جغرافياً وان ذلك تدل على وجود بوادر للعولمة الاقتصادية في التجارة و المبادلات التجارية منذ القدم وعلى نطاق ضيق.

جذور العولمة الاقتصادية:

رغم حداثة العولمة الاقتصادية نسبياً كمصطلح، إلاّ أنها قديمة في تطبيقاتها حيث تعود عمليات الاستيراد والتصدير والمقايضات للسلع والخدمات البدائية الى عمق التاريخ وتم انتقال تلك العمليات الى الأرجاء المعمورة أثناء الفتوحات الإسلامية عبوراً باليمن والشام وبلاد ما بين النهرين وبلاد الفارس وقبلها اثناء الاكتشافات الجغرافية و الوصول الى الهند والغزوات الاستعمارية التي كانت تستولى على البلدان المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً والغنية بمواردها المعدنية والبشرية بغية الاستفادة منها لاخراج المواد الخام ثم تحويلها الى اماكن اخرى لاستغلالها في الصناعات. وبالرغم من ان البعض يرجع أصول الظاهرة الى تواريخ وعصور ظهور الديانات السماوية وأهمها الإسلام الذي شكل ظاهرة عالمية من خلال تأكيده على إشاعة عالمية الدعوة التي لا تفرق بين جنس وآخر ولا بين لون وآخر نابذة كل عناصر الفرقة والتميز بين البشر (كلكم لآدم وآدم من تراب)، إلاّ أنه من المهم

إدراك هذه الحقيقة والتأكيد عليها ذلك ان التقدم التكنولوجي قد دفع بالدول المتقدمة الى التطلع والرغبة في غزو البلدان الأخرى والسيطرة على تجارتها ومنافذها البحرية[1].

وكانت التجارة الشرقية هي الشغل الشاغل للاكتشافات البرتغالية التي تمكنت من الوصول بحراً الى الهند بعد اكتشافهم رأس الرجاء الصالح واستيلاء هنرى الملاح على سبتة عام 1415[2]. وحذا حذوهم الهولنديون والبريطانيون وبدأ الصراع الأوروبي بنشرها خارج القارة القديمة ويبسط سيطرته على تجارة الشرق وموارده منذ القرن السابع عشر[3].

وبعدها تطورت أساليب العولمة الاقتصادية وتوسعت نطاقها آبان الفتوحات الإسلامية لاتساع الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية واندماج وتفاعل العديد من الشعوب والمجتمعات من جهة وما يترتب على هذا الاندماج توسيع نطاق دائرة التبادل التجاري بين المجتمعات المختلفة والمتباعدة جغرافيا حيث وصلت حدود الدولة الإسلامية الى جزء من الأراضي الأوروبية إضافة لمساحات شاسعة من قارتي آسيا وافريقيا وما تحمل تلك الاندماجات من تفاعل في الثقافة واللغة والحضارات، بالإضافة للتبادل التجاري.

ومن يرى بأن ظاهرة العولمة عمرها خمسة قرون على الأقل وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة، منذ اختراع البوصلة حتى الأقمار الصناعية[4].

ويعتقد البعض بأن بدايات العولمة ترجع الى عصر الاكتشافات الجغرافية العظمى في القرون الوسطى، في حين يرى الآخرون أنها – أي العولمة – بدأت منذ النهضة الأوروبية وما رافقها من ثورة صناعية وتطور في وسائط النقل والمواصلات سهلت عملية الاتصال والتأثير المتبادل والتفاعل بين المجتمعات المختلفة[5].

---

(1) د. محمد على حوات، المرجع السابق، ص21.

(2) فاروق عثمان اراباطة، عدن و الساسة البريطانية في البحر الأحمر، ص53، نقلاً عن المرجع السابق، ص 21.

(3) د. محمد علي حوات، المرجع السابق، ص ص (21-22).

(4) المرجع السابق، ص21.

(5) جودت هوشيار/ الحركات المناهضة للعولمة، ما لها و ما عليها، بحث على أون لاين، مصدر الكتروني.

العولمة ليست ظاهرة جديدة بل قديمة قدم التاريخ عندما كانت تتصدر حضارة ما كباقي الحضارات وتقود العالم. قام بذلك مجموع الشرق مرة في الصين والهند وفارس وما بين النهرين وكنعان ومصر القديمة، وقامت بذلك الحضارة العربية الإسلامية كحلقة وصل بين حضارات الشرق وحضارات الغرب عندما كانت مركزاً للعالم و مصدراً للعلم، تنقل إبداعاتها من العربية الى اللاتينية والعبرية، وقام بذلك مجموع الغرب مرة أخرى، واليونان والرومان ثم الغرب الحديث منذ ما يسمى بالاكتشافات الجغرافية والالتفاف نحو الشرق من الغرب عبر البحار بعد فشل الحروب الصليبية متوجهة نحو القلب في فلسطين[1].

ومن الملاحظ ان غزو البلدان النامية والمتأخرة اقتصادياً من قبل الدول الكبرى والمتقدمة زادت بشكل ملحوظ بعد الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر اي بعد الإنجازات العظيمة التي حصلت في العلوم المختلفة والاختراعات والابتكارات والتقدم التكنولوجي وتنحصر الأسباب الرئيسية التي دعمت تلك الرغبات في الغزو الى البحث عن مواد الخام واستغلالها لتطوير مراحل عملياتها الإنتاجية وتوسيع دائرة إنتاجها ثم البحث عن الأسواق لصرف منتوجاتها بحيث تتصف تلك الأسواق بكثافة السكان وعدم وجود سلع منافسة من جهة وكثرة الأيدي العاملة التي ترجع عليها بالنفع لقلة الأجور من جهة أخرى.

ويخطأ من يظن بأن العولمة ظاهرة برزت في العقد الماضي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية، ذلك لأن للعولمة جذوراً تضرب في أعماق التاريخ. وثمة من يقول بأن أول عولمة تاريخية معرفية ممثلة بتعميم الحروف الهجائية لتحقيق تواصل إنساني يخدم المصالح التجارية وكانت هي العولمة الفينيقية التي سعت لتحقيق التواصل بين المراكز الحضارية في العالم القديم وبخاصة بين القارات الثلاث الأفريقية والآسيوية والأوروبية وتبعها في ذلك الحضارة الرومانية من خلال جهودها الحربية الهادفة الى خدمة

---

[1] د. حسن حنفي، ما العولمة، المرجع السابق، ص ص(17-18).

النظام العبودي الإقطاعي، فحققت أول عولمة انتصالية عن طريق نشر الطرق البرية وانشاء المدن العسكرية لخدمة الأهداف التوسعية[1].

مراحل تطور العولمة الاقتصادية:

حيث تكونت مناطق نفوذ اقتصادية وتجارية وسياسية وانقسمت الكرة الأرضية من قبل الدول الكبرى أنفسهم وحسب مصالحهم الاقتصادية والسياسية، ومن خلال نشاط الحركة التجارية للسلع والخدمات والمنتوجات الزراعية والصناعية المختلفة الصادرة من الدول المتقدمة من طرف والمواد الخام والمعادن النفيسة كالذهب والبترول المستخرجة من أراضي البلدان المتأخرة اقتصادياً وصوب مناطق نفوذ الدول الكبرى من طرف آخر، برزت جلياً نظام العولمة الاقتصادية التي اعتمدت هذه لتكون قاعدة وفكرة لتنطلق بها الدول المتقدمة وصياغتها بالشكل المطلوب للسيطرة على الأسواق العالمية وبواسطة شركاتهم العملاقة، فمنذ السبعينات من القرن الثامن عشر أطلق اختراع المحرك البخاري وصناعة الأقمشة، رصاصة الانطلاق لثورة صناعية ظلت متسارعة وتحدث تأثيرات ذات بعد عميق في المجتمعات الأوروبية واستمرت هذه الفترة حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر[2].

فان الاختراعات والابتكارات المتتالية في القرن الثامن عشر امتداداً للثورة الصناعية وما يرافقها من التقدم في النواحي الصناعية التي حدثت في أوروبا والإنجازات التي تمت في العلوم المختلفة تم تحويلها تدريجياً الى باقي دول العالم، وواكبت هذا التقدم في العلوم المختلفة التغيرات السريعة في أسلوب وأنماط الإنتاج و نوعيتها ونوعية المنتوج مع توسيع نطاق التجارة الدولية وخصوصاً في المنتوجات الحياتية الضرورية، إذ أن إفرازات الثورة الصناعية والتقدم العلمي لم تصل الى أقطار الكرة الأرضية بالسرعة المطلوبة حيث كانت تدريجياً وبالشكل البطيء.

---

(1) جودت هوشيار، المرجع السابق.

(2) د. عبدالحي يحى زلوم، المرجع السابق، ص 41.

ووضح د. عبدالحي يحى زلوم خير توضيح بهذا الخصوص حيث يقول ان اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر يتشابه مع الاقتصاد أبان فترة ما قبل الاستقلال، تهيمن عليه الزراعة حيث كانت للتصنيع فيه شيء قليل من الأهمية. وكانت الولايات المتحدة تستورد السلع المصنعة التي تحتاجها من إنكلترا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام. فيما كانت تصدر المواد الخام والمنتجات الزراعية[1]. وقد مرت العولمة بعدة مراحل منذ بداية الاستكشافات الجغرافية، أهمها[2].

1- مرحلة تطور الرأسمالية التجارية:

نظراً للدور الحاسم الذي لعبته التجارة وطبقة من التجار المشتغلين بالتجارة البعيدة أمكن تسميتها بالرأسمالية التجارية وقد بدأ نشاط هؤلاء التجار بالاستيراد من خارج أوروبا السلع التي يرغبها ويهواها الملوك والأمراء والنبلاء والكرادلة.

2- الرأسمالية الصناعية[3]:

وظهرت خلال القرنين 18 و 19 حيث مارست الصناعة دوراً حاسماً في تطور المجتمعات الأوروبية، وأهم إنجازات هذه المرحلة هو استبدال القوة العضلية الإنسانية والحيوانية بقوة الآلة التي طورت ورفعت إنتاجية العمل خاصة في ميادين إنتاج الصلب والنسيج والطاقة.

3- الرأسمالية المالية 1850-1914:

حيث لعبت المؤسسات المالية مصدر التمويل لقطاع الصناعة والقطاعات الأخرى، فقد نشط بنوك الأعمال التي كانت تحقق أرباحاً طائلة من خلال تأسيس المشروعات وإصدار الأوراق المالية ومنح القروض للدولة ورجال الصناعة والأعمال.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص41.

(2) د. محمد علي حوات، المرجع السابق، ص ص (11-12).

(3) الحسين عصمة، العالم الإسلامي و تحديات العولمة، مجلة الكلمة، العدد 19، ص7، نقلاً عن المرجع السابق، ص 11.

4- رأسمالية مابعد الصناعة – أو الثورة التكنولوجية:

وهي التي بدأت تترسخ أكثر فأكثر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتميزت هذه المرحلة بالتطور في مجال توظيف البحث العلمي التطبيقي في التنمية الاقتصادية. وبدأت الثورة لتكنولوجية الحديثة تسعى لاستبدال الطاقة الذهنية للإنسان باستعمال العقول الإلكترونية في تسيير عمليات الإنتاج، وهذا ما يفسر تزايد ما يسمى بالقطاع الثالث والقطاع الرابع بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة مقارنة بالقطاعات التقليدية (الفلاحية والصناعية) اذ ان بعد انتهاء العالم من الحرب العالمية الثانية أهلكت اقتصاديات معظم الدول الأوروبية واليابان ودمرت لبنية التحتية، فاستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية في العالم والتي لها فائض متراكم كبير وعملة دولية متينة التي تمثل بالدولار الأمريكي التي أصبحت عملة رسمية عالمية تستعملها المؤسسات الدولية المعولمة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الدول الأوروبية الغربية من جانب واليابان من جانب آخر وذلك لبناء اقتصادهم المدمرة وتعمير مؤسساتهم.

بعد هذا الامتياز الكبير الذي منحه العالم ليكون الدولار العملة الرئيسة في التداول عالمياً لجأت أمريكا الى زيادة إصدارها من نقدها للدولار وتقديمه كمساعدات وقروض الى الدول الأوروبية مثل مشروع مارشال وبموجبه منح (12 مليار) دولار ما بين (1948 – 1950) على صورة قروض ومنح لتعمير ما دمره الحرب خلال الحرب العالمية الثانية و لكن تمكن المستهلك الأوروبي من تنشيط مشترياته من البضائع الأمريكية التي كانت تمتلك فائضاً من الإنتاج ولجأت الى طبع المزيد من الأوراق النقدية للدولار لتستثمرها في الصناعات الأوروبية واليابانية وأصبح الدولار يغزو الدول الأوروبية و اليابان ليشترى كثير من الشركات والمعامل في أوروبا واليابان[1].

استفادت معظم الدول الأوروبية واليابان من المساعدات والقروض الضخمة الأمريكية تلك التي تتلقاها لانتعاش اقتصادها الوطني وبناء مؤسساتها المالية والصناعية

---

(1) شاكر محمد ذياب، المرجع السابق، ص ص (16-17).

وتطوير منتجاتها كماً ونوعاً حيث بدأت تنافس منتجات الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق العالمية. وخصوصاً اليابان التي أدهشت العالم بتقدمها التكنولوجي ومتانة منتجاتها.

ومن جانب آخر يقسم (رولاند روبرتسون) مراحل نشوء وتطور العولمة الى خمس مراحل هي[1]:

1- المرحلة الجنينية (1400 – 1750): التي شهدت نمو المجتمعات القومية في أوروبا وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى.
2- مرحلة النشوء (1750 – 1870): التي حدث فيها تحول حاد في فكر الدولة الموحدة، وتبلورت أثناء هذه المرحلة المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية.
3- مرحلة الانطلاق (1870 – 1920): والتي ظهرت فيها مفاهيم كونية مثل (خط التطور الصحيح) و(المجتمع القومي المقبول) وتلك المفاهيم المتعلقة بالهوية القومية والفردية، وتم إندماج العديد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي.
4- الصراع من أجل الهيمنة (1920 – 1965): حيث حدثت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق.
5- مرحلة عدم اليقين (1965-؟) وهي المرحلة التي تم فيها إدماج العالم الثالث وتعمقت القيم ما بعد المادية، وانتهت فيها الحرب الباردة وازدادت المؤسسات الدولية والحركات العالمية وتعددت الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة وظهرت حركة الحقوق المدنية واصبح النظام الدولي اكثر سيولة، وازداد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني.

آفاق تحقيق العولمة الاقتصادية:

اتفقت مجموعة من الدول في العالم وخصوصاً الدول الكبرى المتقدمة صناعياً بعد مناقشات كثيرة ومتعددة توصلت جميعاً وخلال مراحل عديدة الى صياغة بنود اتفاقية الجات

---

[1] رولاند روبرتسون، تخطيط الوضع الكوني نقلاً عن السيد يسين، مجلة المستقبل العربي العدد 228) ص8، نقلاً عن السيد حسن لطيف كاظم، المرجع السابق، ص ص (138-139).

الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة وذلك في عام 1947 وبموجب بنود هذه الاتفاقية GATT تشجع تحرير التجارة الدولية بين البلدان او يتم تخفيض الرسوم والضرائب الكمركية وإزالة المعيقات التي تعيق حركة التجارة الدولية وملخص القول تؤيد الاتفاقية مبدأ تحرير التجارة وعدم تدخل الدولة في شؤون السوق وان ما يفرزه السوق هو صالح وأما تدخل الدولة في شؤون السوق فهو طالح وغير حسن وهذا الأجراء وتطبيق القواعد دفعت بالدول لصياغة الأطار العام لمنظمة التجارة العالمية في عام 1994، وهو الركن الثالث والدعامة الأساسية لظاهرة العولمة الاقتصادية التي ساهمت هي الأخرى لتكثيف وزيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة انتشار هذه الشركات وفروعها في معظم الدول والمناطق في العالم وتنشيط التجارة الدولية بشكل ملحوظ وحصول اندماجات عديدة بين الشركات العملاقة وظهور تكتلات اقتصادية عالمية جديدة وفقاً للنظام العالمي الجديد وان تحركات ونشاطات وانتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر الحدود لمعظم البلدان العالم تتطلب توفر شروط ومستلزمات ضرورية.

يرى د. عبدالحي يحى زلوم بأنه يجب توفر مستلزمات ضرورية حتى يغدو قادراً على العمل على الوجه الأكمل، ومن هذه المستلزمات[1]:

- يجب ان تكون هناك تجارة حرة حتى يتاح فتح أبواب الأسواق العالمية على مصاريعها لاحتضان هذه الشركات.
- حرية الوصول الى المواد الخام العائدة للشعوب والدول الأخرى ودون أية ضغوط أو مضايقات من حيث السعر أو الكمية المراد الحصول عليها.
- إطلاق يد الممولين وأصحاب رؤوس الأموال ليستثمروا أموالهم و يجنوا الأرباح دون أية عوائق.
- ضرورة وجود المؤسسات الدولية والمالية لإدارة هذه الرؤية الجديدة للاقتصاد العالمي.

[1] د. عبدالحي يحيى زلوم، المرجع السابق، ص ص(92-93).

الثـورة الزراعيــة و الثـورة الـصناعية والاختراعـات والاكتـشافات، ثـم التطـور التكنولـوجي والتطـور العلمـي الهائـل وخـصوصاً في الإلكترونيـات وتقـدم تكنولوجيـا الاتصالات والمعلومات والتقنيات والنظام الإعلامي الجديـد و المؤسـسات الدوليـة المتعولـة المتمثلة في البنك الدولي للإعمار والتنمية وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفـة والتجارة Gatt وبعدها انبثاق منظمة التجارة العالمية والأسواق الحرة والخصخـصة في كافـة ميادين الحياة في معظم البلدان تلك جميعها عوامـل مهمـة لـزوال الحـدود الدوليـة وتقـارب الأسواق النقدية والمالية العالمية وتكاثف وزيادة التبـادل التجـاري وانتقـال رؤوس الأمـوال والأشخاص والسلع والخدمات والمعلومات بحرية تامة ثم تقصير المسافات بين أقطـار العـالم بحيث اصبح العالم سوقاً واحدة بمقدور الشركات متعـددة الجنـسيات الوصـول إليهـا كيفمـا تشاء.

وفي هذا الخصوص يؤكد جلال أمين بأن العولمة المعاصرة تكتسب خصائص جعلتها تختلف عما سبقها مـن الأشـكال الأخـرى للعولـة مـن حيـث ارتباطهـا بتقنيـات الاتـصال والتجارة، إضافة الى متغيرات عدة طرأت على هذه الظاهرة في الثلاثين سـنة الأخـيرة والـتي من أبرزها[1]:

1- اجتياح تيار العولمة للعديد من المناطق التي كانـت سـابقاً مغلقـة أمامهـا مثـل الـصين وأوروبا الشرقية.
2- التوسع كماً و نوعاً في انتقـال الـسلع والخـدمات الـتي يجـري تبادلهـا وحجـم واتجـاه رؤوس الأموال التي يجري استثمارها.
3- التحول باتجاه تبادل المعلومات والأفكار كنمط جديد للعلاقات الدولية.
4- هيمنة الشركات متعددة الجنسية في انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات.
5- تغيير مركز الدولة إزاء هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية الدولية.

---

(1) جلال أمين، العولمة و الدولة، مجلة المستقبل العربي العدد (228)، ص23. نقلاً عن السيد حسن لطيـف كـاظم المرجـع السابق، ص141.

المبحث الثالث

عوامل ترسُخ العولمة الاقتصادية

ان الثورة الصناعية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر في القارة الأوروبية والاكتشافات الجغرافية والابتكارات والاختراعات العلمية التي حدثت في الفترات السابقة و التي دفعت بعجلة التقدم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الى الأمام ثم الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في مجالات الإعلام والاتصالات والمواصلات وإحراز التقدم في وسائل الإعلام المختلفة وتأثيرها على ثقافة وسلوك المجتمعات البشرية وتطلعاتهم ثم بعد ذلك على أنماط الحضارات.

والثورة التقنية الثالثة وإفرازاتها في تغير أسلوب نمط الإنتاج ونحو الجودة في الاستهلاك من حيث النوع و توحيد الاستهلاك وأذواق المستهلكين، وازدياد دور المؤسسات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي وبنك الدولي للتنمية والإعمار ومنظمة التجارة العالمية التي ساهمت بشكل فعال في التنمية الدولية وتغير في هيكل اقتصاديات الدول النامية وتشجيع دول العالم الثالث في الانخراط في اقتصاد السوق الحر، والدور الكبير لمنظمة التجارة العالمية وقبلها اتفاقية الجات GATT في إزالة الصعوبات والمعوقات التي كانت تقف أمام حركة التبادل التجاري الدولي وأمام انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والإنسان والمعلومات بحرية تامة بين البلدان، وإزالة الحواجز القومية والحدود الدولية التي رافقت ذلك التطور. ووسائل النقل والمواصلات التي ظهرت وخصوصا وسائل نقل حديثة متطورة ساعدت بجد في تقليص المسافات وتقصير الزمن بحيث تجعل من العالم قرية صغيرة متداخلة ومتشابكة تتحرك الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات فيها حيثما تريد ودون رادع. تلك جميعها عوامل مهمة ساعدت في ظهور العولمة الاقتصادية في العالم وساعدت جميعها في ترسيخ هذه الظاهرة لكن تأثير كل عامل يختلف عن غيره حسب شدة تفاعله ومواكبته لهذه الظاهرة.

ثورة المعلومات والثورة العلمية والتكنولوجية:

تروج العولمة لأربع ثورات أساسية من المتوقع ان يكون لها تأثير كبير في حياة الناس جميعاً وسط تحديات هائلة وهذه الثورات هي[1]:

- الثورة الديمقراطية.
- الثورة التكنولوجية الثالثة – أو ما بعد الثالثة.
- ثورة التكتلات الاقتصادية وبخاصة العملاقة.
- ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري، بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل اتفاقيات الجات.

ان ثورة المعلومات قد غيرت جذرياً حياة البشرية وطبيعة المجتمعات، حيث المعلومات بات تشكل عنصراً مهماً في التاريخ البشري ولعبت دوراً متميزاً في تقدم نمط وآفاق الإنسان وتطور المجتمع.

يرى الدكتور محمد علي حوات بأن توافر المعلومات يساعد الإنسان على نقل خبراته للآخرين واستيفائها من الآخرين ليستعين بها على إدارة شؤونه وتطوير وسائل إنتاجه وتمكنه من القدرة على القيام بإنتاجية مبتكرة ومتجددة. فالإنتاج القومي يرتكز على المادة والطاقة والمعلومات مع ان الأخيرة أصبحت تتبوأ المكانة الأولى من حيث الأهمية فقد أصبحت معدلات نمو الاقتصاد القومي ترتبط ارتباطاً طردياً بكمية المعلومات التي بحوزة الدولة أو المؤسسة المنتجة وتطبيقها وتوظيفها في كل عناصر الإنتاج[2].

وكذلك الثورة المعلوماتية أحدثت تغيراً جذرياً في عقول الإنسان بواسطة وسائل نشر المعلومات وهناك تقنيات متطورة من المحطات الفضائية التي تبث عبر وسائلها المتنوعة وأنواع متعددة وبكميات هائلة من المعلومات وبواسطة الأقمار الصناعية والتي تُستفاد منها في مجالات عدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها. وبسبب التقدم والتطور في مجال

---

(1) د. عمر حسن احمد بدران، المرجع السابق، ص31.

(2) د. محمد علي حوات/ المرجع السابق، ص 63.

التكنولوجيا وجدت وسائل وأدوات متطورة لجمع المعلومات وتخزينها واسترجاعها حيثما يُراد.

أما مصادر المعلومات فهي عديدة منها الدوريات والكتب والبحوث، والبيانات، والندوات والمؤتمرات، والوسائل الجامعية وبراءات الاختراع و المعايير الموحدة، والمواصفات القياسية كذلك النشر المصغر مثل إعادة تسجيل النصوص المكتوبة (كتب - دوريات) وغيرها مباشرة مثل الميكروفيلم، والميكورفيش والأشرطة والأقراص (الديسك) وغيرها، التي توفر حيزاً كبيراً للغاية من الحيز المطلوب وصل في استخدام الميكروفيلم الى 99.9٪ فالطفرة الهائلة في إنتاج المعلومات أدت الى طفرة مشابهة في تخزينها في مراكز المعلومات ويؤدي ذلك الى انخفاض كلفة التخزين[1].

وبما ان ثورة المعلومات هي احدى دعائم ترسخ النظام الاقتصادي للعولمة فانها تزاوجت مع الثورة التكنولوجية لتنتج عنها الاختراعات العلمية المتطورة وان إحدى أهم هذه الاختراعات التي ساعدت تقدم ثورة المعلومات هي أجهزة الحاسوب والتي بظهورها سميت هذا العصر بعصر المعلومات.

أول استعمال لأجهزة الكومبيوتر حدث في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين وان اختراعها واستعمالها دفعت بعجلة التطور الى الأمام في مجال الاقتصاد بشقيها المالي والإنتاجي وساعدت باندماج معظم بلدان العالم فيما بينها وتكثيف التبادل الدولي في المعلومات والثقافات، وبعد سلسلة من الاختراعات العلمية التي جاءت في الآونة الأخيرة الى الوجود وخصوصاً في الصناعات الإلكترونية أدت الى تقريب وتقليص المسافات الشاسعة فيما بين البلدان المختلفة وامتزاج الأفكار.

واذا كانت تكنولوجيا المعلومات تتكون من كمبيوترات وأجهزة تخزين للمعلومات فان تكنولوجيا الوسائط الإعلامية (الأنفوميديا) هي عبارة عن أجهزة سمعية وبصرية

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص(64-65).

كالتلفزيون والراديو والهاتف أي انها أى التكنولوجيا تتقدم نحو المنزل فتدمج هذه الأجهزة بواسطة الكومبيوتر في جهاز واحد يطرد الخط الفاصل بينها[1].

وان من يحصل من الدول على العلم والتكنولوجيا يكون التقدم والنجاح والازدهار بين يديه ويلحق بركب الدول المتقدمة حضارياً.

أكد الدكتور جمال محمود الكردي أهمية التكنولوجيا في الحياة المعاصرة بقوله: يعتبر العلم والتكنولوجيا (جوهرتان غاليتان) من يمتلكهما امتلك التقدم والرخاء، ومن يفتقدهما ظل في زمرة المتخلفين، واذا كانت هاتان الجوهرتان متلازمتان، فالملاحظ ان كلاهما لا يتأتى إلا بالفكر والبحث والتجربة. فاكتشاف البنسلين – وهو علم – كان نتيجة فكر وتجربة، وكذلك كانت ابتداع طريقة خاصة لتحضيره أو تعبئته – وهو تكنولوجيا – ثمرة فكر وتجربة[2].

تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات:

ظهرت الاتصالات في القدم في نطاق ضيق وتستعمل عند القدامى الإشارات والرموز، او الصور في أحيان كثيرة او إشعال النار في أعالي المرتفعات ليدل على معنى خاص أو يكون بمثابة إرسال إشارات الى أماكن بعيدة.

اختراع التلغراف والراديو واللاسلكي والتلفزيون أحدثت تغيراً جذرياً في عالم الاتصالات، إطلاق أول قمر اصطناعي sputnik الى الفضاء في عام 1957 من قبل الاتحاد السوفيتي وتلستار القمر الصناعي الأمريكي أطلق الى الفضاء أيضا وفي عام 1962، فبهذين الحدثين أشعِلَت ثورة الاتصالات في العالم، ظهرت الى الوجود وسائل تكنولوجية حديثة للاتصالات.

ويؤكد الدكتور عبدالحي يحيى زلوم في هذا الخصوص بانه قد تم التوصل الى كثير من الاختراعات التي واكبت الثورة الصناعية بحلول العام 1880 ومنها: الارسال التلغرافي

---

(1) نفس المرجع السابق، ص68.

(2) د. جمال محمود الكردي، عولمة التكنولوجيا من الناحية القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص16.

عبر المحيط الأطلسي، التصوير، الغواصات، فولاذ يسمر Bessemer steel، الحصادة الميكانيكية، المحرك البخاري المركب، الميكروسكوب، السبكتروسكوب، وفوق هذا وذاك، الهاتف والمنتجات النفطية والإنارة الكهربائية[1].

وفي جانب آخر وضح الدكتور عبدالحي بأنه وخلال عام 1958 أو قبله أو بعده بعام واحد اخترع شخصان يعملان في شركتين مختلفتين رقائق السيليكون وهما جاك كيلبي من شركة تكساس، إنسترومنتس وروبرت نويس من شركة فيرشايلد لصناعة شبه الموصلات ولم يكن يعلم أحدهما بما كان يفعله الآخر، قد أدى هذا الاختراع الى اكتشاف قوة هائلة للذاكرة والآلات الحاسبة[2] (54).

ومن جهة ثانية الاختراعات الإليكترونية التي جاءت الى أرض التطبيق ساهمت في إشعال الثورة المعلوماتية مما أدى الى توسيع دائرة نطاق الاتصالات والمواصلات ومهدت الطريق في صناعة الأجهزة والمكائن والمعدات الإلكترونية والتي بدورها ساعدت في تقليص المسافات بين الدول وتداخل وتشابك العلاقات الدولية في الاتصالات والمواصلات ومن أهم إفرازات الثورة الإلكترونية الكمبيوترات والإنسان الآلي الذي يحمل العقل الإلكتروني ويحل محل الإنسان في كثير من الصناعات، كذلك من إفرازات أخرى للثورة الإلكترونية الفضائيات والانترنيت (الشبكة العنكبوتية) من خلالها تتبادل المعلومات بين أطرافها وبكميات هائلة.

وفي واقع الأمر أحدثت شبكة الأنترنت ثورة في عالم الاتصالات والكومبيوتر فاق ما كان متخيلاً، فهي تولد من الأثر العلمي والاجتماعي ما يفوق اي ابتكار علمي مفرد، وكان اكتشاف التلغراف والراديو والتليفزيون والكومبيوتر قد مهد لظهور أداة تقنية تقوم على فكرة الربط بين كل هذه الابتكارات والحصول على إمكانية نوعية متأتية من اجتماع قدرات تلك الاكتشافات كلها، عبر تطور علوم المعلوماتية[3] (55).

---

(1) د. عبدالحي يحى زلوم، المرجع السابق، ص61.

(2) نفس المصدر السابق، ص60.

(3) د. محمد علي حوات/ المرجع السابق، ص75.

وان تقدم آخر للتكنولوجيا التي توصلت اليه العلوم الحديثة في مجال الاتصالات هي الهواتف النقالة التي هي بمثابة انفجار هائل في الاتصالات التي دفعت دفعة قوية للعولمة الى الأمام وساهمت التطوير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية والتجارية على المستوى الدولي.

دور منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات:

قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في شهر تموز عام 1944، انعقد مؤتمر دولي في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية حضرت فيها عدد من دول العالم وخاصة الدول الكبرى لتنبثق منها تأسيس المؤسسات الدولية الثلاثة وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والإعمار ومنظمة التجارة الدولية وفيما بعد قامت المؤسسات الثلاث بإدارة النظام العالمي الجديد، وتدفع بالدول النامية لتطبيق منهج اقتصاديات السوق كأحد شروط الضرورية لمنح القروض الدولية وانتهاج الليبرالية وتشجيع الخصصة وحرية التبادل التجاري وان انبثاق المؤسسات الدولية المشار اليها أعلاه ركن مهم من أركان ظاهرة العولمة الاقتصادية وبالأخص منظمة التجارة الدولية التي اعلن إنشائها في عام 1995 والتي ساهمت بشكل فعال في ترسيخ نظام السوق الحر وتحرير التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والمعلومات والثقافات بحرية تامة وكذلك المساهمة في إزالة حدود الدولة القومية التي تعرقل حركة نظام العولمة الاقتصادية.

مع تطورات الاقتصاد العالمي وتحوله للاعتماد المكثف على الثروة المصرفية والتكنولوجية واحتكار الدول الكبرى لنحو 97٪ من براءات الاختراع العالمية ولحركة رؤوس الأموال التي وصلت الى (1500) مليار دولار والقيمة الإجمالية للتجارة العالمية الى ما يقارب من 6600 مليار دولار في عام 1998 منها 80٪ تجارة سلعية بقيمة قدرها 5.3

تريليون دولار و 1.3 تريليون دولار تجارة خدمات في حين ان القيمة الإجمالية لتجارة السلع الدولية كانت لا تتعدى في عام 1948 (58)مليار دولار[1].

حيث ان منظمة التجارة العالمية ما هي إلا مكمِلة لجميع الاتفاقيات التي وقعت من قبل الجات gatt منذ عام 1947 التي بلغت (28) اتفاقاً والتي مهدت الطريق لتطبيق جميع البتود من قبل الدول الموقعة والمشاركة في الاتفاقيات بغية التسريع في التبادل الدولي الحر وحث مؤسساتها التجارية والمالية والقضائية التكيف مع النظام العالمي الجديد والتهيؤ للانفتاح الاقتصادي. لكن مع ذلك هناك العديد من المبادئ التي ينبغي على الدول الأعضاء الالتزام بها و ابرز هذه المبادئ[2]:

أولاً: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favourd Nation:

أو مبدأ عدم التميز الذي تلتزم به الدول، وتمنح على اساسه بعضها بعضاً تخفيضات متبادلة في التعريفات الجمركية لا تقل عن التخفيضات الممنوحة لأي عضو آخر.

ثانيا: مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment:

والذي بموجبه تساوي منتجات الدول الأعضاء في المعاملة وعدم فرض أية شروط تمييزية لصالح المنتوج المحلي على حساب المنتوج الأجنبي.

ثالثاً: مبدأ عدم اللجوء الى قيود تعريفية Non-Tariff Barriers:

والذي ينصرف الى فرض رسوم كمركية بدلا من القيود الكمية كوسيلة لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص(119-120).

(2) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص ص(167-168).

رابعاً: إمكانية اللجوء الى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ

ولتوفير المناخ الملائم لتحقيق تلك المبادئ فان الجات تعمل بالإضافة الى وضع المبادئ التي يتعين على الأعضاء مراعاتها، والعمل على الموازنة بين التزامات وحقوق هذه الأطراف على توفير إمكانية التفاوض بين الأطراف المتعاقدة بشأن تحرير التجارة.

ولقد عقدت في إطار الجات منذ تأسيسها وحتى جولة أورغواي سبع جولات من المباحثات التجارية متعددة الأطراف وذلك كما يلي[1]:

1- جولة جنيف في نيسان – تشرين الأول (1947) تم فيها ولادة الجات بتوقيع (23) دولة في قصر الأمم بجنيف.
2- جولة آنسى (فرنسا) في نيسان – تشرين الأول 1949.
3- جولة توركواى (انكلترا) في ايلول 1950 -1951.
4- جولة جنيف 1955 – 1956.
5- جولة ديلون من ايلول 1960 – 1962.
6- جولة كنيدى من آيار 1964 – حزيران 1967.
7- جولة طوكيو من أيلول 1973 – نيسان 1979.

في ظل مبادئ منظمة التجارة العالمية WTO ووفقاً لتطبيق وتنفيذ بنود تلك المبادئ عبر آليات ووسائل متعددة تقدمت التجارة العالمية بشكل ملحوظ وقطعت شوطاً كبيراً نحو آفاق مشرفة حيث انفتحت البلدان أسواقها الوطنية أمام التبادل التجاري للسلع والخدمات والاستثمارات المباشرة وأمام حركة وعبور الشركات العملاقة عابرة للقارات وفسح المجال أمامها لفتح شبكات وفروعها والاستثمار على أراضيها ولاسيما تحمل في طياتها التطورات الهائلة في التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنظر الجدول (4).

وتشير تقارير سياتل الى المنافع المحققة التي ستجنيها الدول المتقدمة مع إكمال تحرير التجارة في عام 2005 وتخفيض معدلات الحماية الجمركية بمقدار 40٪ تبلغ قيمتها 350

(1) نفس المرجع السابق، ص ص(168-170).

مليار دولار فيما يرتبط بالتجارة والنقل والخدمات الحكومية، بالإضافة الى 69.6 مليار دولار فيما يتعلق بالدعم الزراعي و 24 مليار دولار في قطاعي المال والأعمال وخدمات التشييد والبناء وهي جميعاً مجالات تصدرها الدول المتقدمة وتحتكر كل منافعها الضخمة[1].

اذ ان منظمة التجارة العالمية التي لها صلاحية إدارة آليات التجارة الدولية وبما تتمشى مع إفرازات التطورات الهائلة في تكنولوجيا لمعلومات والمواصلات والاتصالات اذاً فلا بد من إدخال وإضافة مواد أخرى الى بنود مبادئ المنظمة تتعلق بجوانب أخرى في التجارة العالمية كتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية والاستثمارات المالية المباشرة. وفي نهاية سنة 1980 كانت أسواق السندات الأوروبية تشكل اكبر مكونات أسواق رأس المال العالمية، ولقد تطورت منذ ذلك الحين أشكال جديدة من التمويل، ولا سيما بعد اعتماد اليورو كعملة لعدد من دول الاتحاد الأوروبي. وهكذا نشأت سوق أوراق تجارية مصدره اليورو، وتجنب المقترضون البنوك بإدارة أوراقهم بأنفسهم، وهذا ما أدى الى ظهور طريقة السندات متوسط الآجل MTN كطريقة للتمويل وهي الطريقة الأكثر مرونة و الأكثر نمواً في كل الأسواق المالية[2].

أما بخصوص تجارة الخدمات يوضح الدكتور عبدالمطلب عبدالحميد كالآتي: وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي الى ما يسمى العولمة المالية، بكل آثارها وتحدياتها على الجهاز المصرفي في أية دولة، ومن ثم اصبح من الضروريات الملحة على الجهاز المصرفي بمكوناته المختلفة، البحث في الآليات والاستراتيجيات والأسس التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تخلقها وستخلقها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على اقتصاديات البنوك من منطلق إدارة

---

(1) د. محمد علي حوات/ المرجع السابق، ص121.

(2) بول كيركبرايد، المرجع السابق، ص68.

البنوك في إطار تلك المنظومة بحيث تعظم العوائد والآثار الإيجابية وتقلل من الأعباء والآثار السلبية الى أدنى حد ممكن[1].

الجدول رقم (4)

نسبة الاستثمارات الخاصة في الخارج الى النتائج المحلي الاجمالي

المنطقة / السنة	1980 (٪)	1997 (٪)
الاتحاد الأوروبي	6.21	18.6
امريكا الشمالية	8.2	11.5
امريكا الجنوبية	0.2	1.9
اوروبا الشرقية	-	1.2
افريقيا	0.2	3.7
آسيا الغربية	0.4	1.6
آسيا المركزية والوسطى	-	-
شرق وجنوب آسيا	1.4	9.3

المصدر UNCTAD، 1999م. نقلاً عن المصدر/ بول كبر كبرايد/ العولمة و الضغوط الخارجية، الطبعة الأولى / رياض / 2003، ص72.

وفي البنوك أيضا وتمشياً مع التقدم الحاصل في كافة العلوم المالية والمصرفية وظهور التكنولوجيا الحديثة تمت عملية أندماجات واسعة فيما بين البنوك Merger إما بالاندماج الاختياري أم شراء مصارف صغيرة من قبل مصارف كبيرة.

وان الأجهزة الإلكترونية و الوسائل الإلكترونية المتقدمة قد أدخلت أيضا في أعمال المصارف وبشكل واسع التي دفعت بالمصارف لقطع أشواطاً كبيراً وقفزة عالية نحو التحديث حيث يتم شراء وبيع الأسم والسندات، إرسال الحوالات وإجراء كافة المعاملات التجارية والاقتصادية والدخول الى كافة الأسواق المالية والنقدية في كافة البلدان خلال ثوان معدودة

(1) د. عبدالمطلب عبدالحميد، المرجع السابق، ص109.

وبواسطة تلك الوسائل الإلكترونية الحديثة. الاستعداد والإعداد الجيد للدخول في التعامل بقوة مع المستحدثات المصرفية الحديثة والتي تتلخص في المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار مثل عقود الاختيار option ومقايضة الأوراق المالية والمبادلات swaps وعقود المستقبل Frdurs والعقود الآجلة للعملات Forward واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة Forward interest rates والصراف الآلي ATM وعمليات المقاصة الإلكترونية داخل البنوك ACH، وعمليات التأجير ومحاولة ابتكار الأساليب الفنية والإدارية التي تمكن البنوك من تخفيض درجة المخاطرة عند التعامل في تلك العمليات[1].

والى جانب التقدم في العلوم المختلفة والتطور التكنولوجي عاملي الاستقرار والانفتاح الاقتصادي يساعدان بشكل ملحوظ في إرساء دعائم الاستثمارات المباشرة وخصوصاً في القطاع المصرفي في الدول المختلفة ولعل من المؤشرات الدالة بقوة على ذلك، تلك البيانات التي تشير الى أن قيمة عمليات الاندماج المصرفي في العالم بلغ حوالي (2.6) تريليون دولار عام 1998 بزيادة وصلت الى 54٪ عن العام السابق منها (1.62) تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وتمثل حوالي (1400) صفقة اندماج و(700) مليار دولار في الدول الأوروبية بزيادة 30٪ عن قيمة صفقات الاندماج المصرفي عام 1997[2].

فموجودات مصرف واحد هو Citicorp travelers والتي تزيد عن (700) مليار دولار – تعادل اكثر من 160٪ من كافة موجودات البنوك العربية من المحيط الى الخليج والبالغة حوالي (400) مليار دولار كما أعلنت وسائل الإعلام ووكالات الأنباء يوم 1/ 3/ 2000 مشروع اندماج دويشة بنك ودريسدنر بنك ليصبح – لو تمت عملية الاندماج – أكبر مجموع مصرفية في العالم تبلغ موجوداتها أكثر من (1200) مليار دولار[3]. حيث الخصخصة، والنظام الليبرالي للدولة، الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق أي عدم تدخل

---

(1) نفس المرجع السابق، ص146.

(2) نفس المرجع السابق، ص152.

(3) د. عبدالحي يحيى زلوم، المرجع السابق، ص16.

الدولة في شؤون السوق، وتحرير التجارة الدولية وحرية الانتقال بجانب التقدم والتطور الحاصل في التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات هي خصائص نمو نظام العولمة الاقتصادية. ولكن مع ظهور نظام العولمة الاقتصادية ظهرت أيضا آليات تنفيذه وتطبيقه، ومن أهم تلك الآليات ألا وهي الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وفي كافة التخصصات الاقتصادية والإدارية وغيرها، مركزها الأم الدول المتقدمة ثم تطور أدائها وتوسع نشاطها ونفوذها ومواردها المالية والبشرية وتأثرت بالتطورات التي حصلت في العلوم والتكنولوجيا الى ان باتت سيطرت الشركات متعددة الجنسيات على معظم أسواق العالم في الوقت الحاضر.

يرجع الدكتور محمد عمر الحاجي إحدى الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد العالمي اليوم الى تزايد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة التجارة والاستثمار والانتاج على الصعيد العالمي، وبالتالي فهي أقوى قوة تقف وراء التحولات الراهنة في النشاط الاقتصادي العالمي، واشارة الإحصائيات الى ان (350) شركة عملاقة قد استأثرت بنحو (40٪) من التجارة العالمية في منتصف السبعينات، وهذا يدل على تنامي الاندماج الدولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والذي يمثل جوهر العولمة الاقتصادية[1] (65).

ازداد نمو ونشاط الشركات متعددة الجنسيات التي غالبيتها من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بحيث بات تسيطر تلك الشركات على معظم عمليات الإنتاج والتسويق والتوزيع في العالم و قامت بنقل نشاطها من المركز الى المحيط وقامت بفتح شبكات فروعها المتنوعة شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، ولا سيما بعد التحالفات والاندماجات التي تمت فيما بين الشركات العملاقة وغيرها من الشركات الأخرى.

وتتسم هذه الشركات بعدم تمركز الإنتاج في مكان واحد، وانما توزيع العملية الإنتاجية على مناطق مختلفة وبالتالي فهي تسوق انتاجها في جميع انحاء العالم، فتجدها تستخرج المادة الخام من بلد معين وتحوله الى مادة وسيطة في بلد آخر ثم تتجه على شكل

---

(1) د. محمد عمر الحاجي، المرجع السابق، ص49.

مادة نهائية في بلد ثالث ولهذه الشركات رؤوس أموال ضخمة تعتمد عليها لتقوم بهذه العمليات[1].

ويوجد الآن ما بين (50 – 60) الف شركة متعددة الجنسيات في العالم تسيطر على الأسواق الدولية، و تقوم حفنة منها فقط بالاستثمار الخاص، ويقول تقرير الاستثمار العالمي بأنه على الرغم من عدد هذه الشركات الكبيرة فان بعضها فقط هو الذي يقوم بالاستثمار الخاص، وفي دول كثيرة هناك شركات صغيرة فقط تهتم بالاستثمار في الخارج وهذه حقيقة واقعة، وما تزال هذه النمطية سائدة، وما تزال الشركات المئة الأولى التي كانت تتصدر قبل خمس سنوات لائحة الشركات المستثمرة في الخارج هي نفسها اليوم[2].

الجدول رقم (5)

أهم الدول التي تستثمر شركاتها في الخارج.

الدولة	عدد الشركات
الولايات المتحدة الأمريكية	27
اليابان	17
فرنسا	13
بريطانيا	11
المانيا	11
هولندا	5
كندا	3
السويد	3
ايطاليا	3
أخرى	7

المصدر: تقرير UNCTAD 1999م، نقلا عن المرجع بول كيركبرايد، العولمة والضغوط الخارجية – الترجمة/ د. رياض الأبرشي، الطبعة الأولى / الرياض / 2003، ص76.

---

(1) سمير اللقماني، المرجع السابق، ص66.

(2) بول كيركبرايد، المرجع السابق، ص76.

في ظل النظام العالمي الجديد بعد تأسيس المؤسسات المالية المتعولمة والمتمثلة بالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والإعمار ومنظمة التجارة العالمية بدأت تأخذ نفوذ الشركات متعددة الجنسيات بالازدياد حيث قامت تؤثر على التشريعات والقوانين الدولية بصورة عامة والدول التي تقوم هذه الشركات بالاستثمار فيها بصورة خاصة لكي تتلائم مع مصالحها ونشاطها وأهدافها لجني أرباح طائلة من ورائها ثم لتسيطر على مجريات الأمور الاقتصادية والمالية والسياسية و باتت تهدد في بعض الأحيان حكومات هذه الدول.

فعولمة الأسواق أدت الى زيادة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على إنتاج الكثير من محاصيل التصدير في الدول النامية[1].

هناك 6 شركات تسيطر على 85٪ من تجارة الحبوب.

هناك 8 شركات تسيطر على 60٪ من تجارة البن.

هناك 7 شركات تسيطر على 90٪ من تجارة الشاي.

هناك 3 شركات تسيطر على 83٪ من تجارة الكاكاو.

هناك 3 شركات تسيطر على 80٪ من تجارة الموز.

لقد بلغ حجم مبيعات الشركات متعددة الجنسيات عام 1991 ما يعادل 5.2 تريليون دولار وسجل إجمالي التداول بالعملات الأجنبية مطلع التسعينات نمواً وصل الى أكثر من (1.2) ترليون دولار يومياً وهو ضعف ما كان عليه التداول اليومي عام 1989[2].

وعند دخول الشركات متعددة الجنسيات الى بلدٍ ما للاستثمار أو الإنتاج تقوم بتحويل وانتقال اغلب الوسائل التكنولوجية المتطورة بما فيها المكائن والمعدات الضرورية مع النظم الحديثة في الإدارة والإنتاج والتسويق وفقاً للأسلوب العلمي ونظم للإدارة الاستراتيجية للعمل للمدى الطويل مما تساعد مواطني تلك البلدان لرفع مستوى قدرتهم التشغيلية و إدراكهم بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة من جهة ومن جهة أخرى قيام تلك

(1) د. محمد عمر الحاجي، المرجع السابق، ص ص(50-51).

(2) د. عبدالحي يحى زلوم، المرجع السابق، ص ص(32-33).

الشركات المتعولمة بتوظيف وتشغيل كامل الطاقات الإنتاجية المحلية للبلد المستثمر فيه بما فيها الطاقة البشرية والمواد الاحتياطية الخزينة مما يسبب لرفع المستوى الدنيا لدخل الفرد الواجد وانخفاض متوسط الأسعار للسلع والخدمات. ومن جانب آخر علاوة على إيجابيات الشركات المتعددة الجنسيات للإنتاج وتطوير نمط الإنتاج وتوحيد الاستهلاك وأذواق المستهلكين ورفع المستوى الأدنى للدخل وتطوير الصناعات وتشغيل الطاقات البشرية وتقليل حجم البطالة إلا أنها لها مساوئها وسلبياتها للبلدان المستثمرة فيها الشركات.

ولا شك في ان حجم وسلطة هذه الشركات وطرقها في الاندماج و ابتلاع الشركات الأخرى تثير الكثير من القلق الذي تتلخص أسابه في[1]:

- صيرورة ملكية هذه الشركات والرقابة عليها للأجانب.
- لا تملك السلطات المحلية أية سلطة رقابية على هذه الشركات.
- تذهب معظم أرباح هذه الشركات الى أجانب والأغلب الى دول المقر.
- يحاول المالكون الجدد لهذه الشركات استخدام ترشيد الكلفة لتخفيض الاستخدام.
- يحد الدمج من المنافسة ويحد من ضرورة الاستثمار.
- يسعى المستثمرون للضغط على الحكومات المحلية من أجل تخفيف الضرائب عليهم تحت التهديد بترك البلاد الى مواطن أخرى.
- لا تنطبق أهداف هذه الشركات مع أهداف الحكومات، فالهدف المباشر هو تحقيق التنافسية، أما الهدف الطويل الأجل فهو تحقيق الربح ليس إلاّ. الاّ انها وبالرغم من تزايد اسباب القلق لدى قسم من البلدان، إلا أنه نرى من خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بأن الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات كانت ولا تزال إحدى أهم آليات العولمة الاقتصادية ونموها وتطورها والعامل المهم والمؤثر في ترسيخ دعائم النظام الاقتصادي المتعولم.

---

(1) بول كيركبرايد، المرجع السابق، ص ص(77-78).

الفصل الثاني

مجالات العولمة الاقتصادية

من البديهي ان ظاهرة العولمة لها تأثيراتها على جميع مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. وكذلك لها تأثيراتها على جميع العلوم .. وبفضل ظاهرة العولمة تسارعت وتائر التقدم التقني والتكنولوجي في العالم حيث توسع نطاق هذا التقدم ليشمل جميع بقاع الكرة الأرضية وعلى تفاوت نسبي. ففي هذا الفصل نركز على المجالات التي شملتها ظاهرة العولمة وعلى ثلاث مباحث وكما هي أدناه:

المبحث الأول: عولمة التجارة

المبحث الثاني: عولمة الاستثمار.

المبحث الثالث: المؤسسات الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول

عولمة التجارة

من أجل التطرق الى عولمة التجارة في هذا المبحث يجب التذكير بالمراحل التي مرت بها التجارة أي الجذور التارخية للتجارة الدولية ثم مراحل تطور التجارة الدولية والمنظمات و الجهات الدولية التي تعتني بالتجارة العالمية وتقوم بإدارتها دولياً ثم أنواع التجارة والعناصر التي تدخل ضمن نشاط الحركة التجارية وبما أن المبادلات التجارية هي شريان حياة الاقتصاد العالمي وبتطورها تتطور فعاليات وآفاق الاقتصاد في كل بلد اضافة لكونها عامل مهم نحو زيادة الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وان زيادة الصادرات لبلد ما تؤدي الى فائض في الميزان التجاري، أي الربح المتحقق أي زيادة حجم الدخل القومي وإرتفاع معدل دخل الفرد.

وان عملية التبادل التجاري لها جذورها وتشعباتها التاريخية، وتطورها جاء بالتدريج ومع تطور وتقدم العلوم المختلفة والثورات الصناعية والتكنولوجية ومع حاجات المجتمعات البشرية، حيث اختلف حجم التجارة الدولية من مجتمع الى الآخر وحسب درجة التقدم في المستويات الصناعية والحضارية والثقافية ومن ظرفٍ الى الآخر.

الجذور التاريخية للتجارة الدولية:

يرجع جذور المعاملات التجارية الى قبل حوالي الأربعة آلاف سنة وشهدت أرض وادي الرافدين أولى تلك المعاملات التجارية، والمعاملات التجارية في بادئ الأمر كانت على شكل المقايضة أي تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى أو بخدمة ما أو تبادل لخدمة، مقابل سلعة ما، الى ان تطورت تلك المعاملات بتطور الحضارات.

قد يكون من الصعب جداً اثبات بدايات التجارة والاعمال الدولية، ولكن من الانصاف الاشارة الى ان الفينيقيين والمصريين أسسوا شبكة للتجارة الدولية في منطقة البحر

المتوسط، شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، وفي بعض دول أوروبا قبل 4000 عام من الآن، وتاجروا بالعديد من السلع مثل الأقمشة والأسلحة والأدوات المنزلية وبعض المنتجات، مع التجار في المناطق المنوه عنها آنفاً. فقد استورد التجار الإغريق المواد الأولية من دول حوض المتوسط، وصدروا إليها سلعاً مصنعة[1].

وقد أظهرت لنا التنقيبات الأثرية التي أجراها الباحثون في مواقع متعددة من أرض العراق، الأصول التاريخية لأقدم وثائق عرفها التاريخ البشري في أمور التجارة والصيرفة والإئتمان والتحويل الخارجي[2].

ازدهرت التجارة الدولية في عصر الرومان، فقد سعت التجار الرومانييون نحو تحقيق الأرباح والسيطرة من خلال توسيع نفوذهم الجغرافي وأسواقهم، اذ أنشأ الرومان شبكات طرق وجسور وموانئ، ويسطوا النفوذ العسكري والسياسي في شمال إفريقيا و حوض البحر المتوسط، وقد تاجر التجار بالغذاء و المنتجات المعدنية والأقمشة و المواد المنزلية والأسلحة الى جانب العديد من السلعه المصنعة مقابل الحصول على المواد الأولية والخام، ومارس الرومان أعمال الصيرفة وتداول النقود[3].

وفي وثيقة مكتوبة على رقيم من الطين يعود تاريخها الى السنة الأولى من حكم المشرع العظيم حمورابي (2100 ق.م) وجدت أقدم صيغة تارخية للتحويل الخارجي عرفها العالم، وكانت هذه الوثيقة عبارة عن حوالة خارجية (Bill of exchange) صادرة عن احد مراكزو العبادة في مدينة سيبار البابلية الواقعة على نهر الفرات، تخول حاملها (The bearer) بأن يستلم بعد مرور (15) يوماً في مدينة إيشاما الآشورية الواقعة على نهر دجلة (8.5 منا) من الرصاص المودعة عند كاهنة المعبد[4].

---

(1) د.شوقي ناجي جواد / ادارة الأعمال الدولية / الطبعة الأولى، 2002 / ص22

(2) حسن النجفي / التحويل الخارجي في القضاء والعمل / الطبعة الأولى/ بغداد 1975 / ص3.

(3) د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق ص22

(4) حسن النجفي / المرجع السابق / ص ص(3-4)

بعد سيطرة الامبراطورية الرومانية على مناطق شاسعة. وبسط نفوذها عليها تسبب في تفاعل مكونات تلك المجتمعات المختلفة فيما بينها وتنشيط عملية تبادل المواد الحياتية الضرورية وإنشاء مناطق واسعة لتبادل السلع المتنوعة ولا سيما بين المناطق المتباعدة فيما بينها.

وبعد القرن العاشر نمت بعض المدن وتأهلت لأن تحتل موقعها التجاري بين الدول الأخرى التي نشطت فيما بينها أعمال تجارية فمثلاً أصبحت فينسيا (البندقية) في إيطاليا مركزاً تجارياً لأوروبا، وأصبح تداول النقد، منح الائتمان وتقديم التسهيلات للمقترضين أصبحت حالات شائعة تجارياً، وخلال القرن الثالث عشر تمت زيارات الصين واليابان وبغض النظر عن نتائج هذه الزيارات إلا أنها فتحت آفاقاً جديدة للتدخل في شؤون شرق آسيا، نشأت أعمال تجارية بين كل من أوروبا وشرق آسيا، التجار الشرقيين تبادلوا السلع والأقمشة والمطرزات والتوابل مقابل السلع المصنعة من الغرب[1].

الثورة الصناعية أحدثت تطورات هامة على أسلوب الانتاج وذلك بفضل الاختراعات التي ظهرت على أرض الواقع منذ عام 1764 ودخول الآلة في الصناعة والبدء في الانتاج الآلي فيما سببت في زيادة الانتاج والتوسع في انتاج الصناعات المختلفة وبالتالي التحري عن المنافذ لتصريف هذا الفائض من الانتاج أي التحري عن الأسواق الدولية.

وأدخلت الثورة العلمية والتكنولوجية بذلك كله تغييراً كيفياً شاملاً على العمل البشري، فمثل ما قامت الثورة الصناعية باستبدال الآلات بالجهد العضلي للإنسان قامت بالثورة التكنولوجية باحلال أجهزة تحل محل العمل العضلي تلقائياً وذاتياً وأوتوميا، وتقوم بوظائف العقل البشري، ومن ثم تطورت أدوات العمل من أدوات بسيطة الى أدوات آلية الى آلات الى أوتوميات، وأصبح يزداد دور الجانب غير الحي بالنسبة للجانب الحي في عمل الإنسان. وحلت آلات محل عقل الإنسان بحيث تستطيع ان تقوم بعدد كبير من العمليات الذهنية وقد تؤديها بكفاءة أكبر[2].

---

(1) د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق ص ص(23-24)

(2) د.فؤاد مرسي / الراسمالية تجدد نفسها / سلسلة كتب من عالم المعرفة/ 1990/ ص21

ولقد أفضى التغير في طبيعة العمل الى تجديد هياكل الصناعة وابتكار صناعات جديدة، وقامت ثورة في مجال قوى الانتاج العصرية محتواها الرئيسي هو الانتقال من توفير العمل العضلي الى توفير العمل العقلي نفسه، وهي ثورة تغير بالضرورة في ظروف الانتاج ومن شكل السلع المنتجة[1].

وحقيقة الأمر ان الثورة الصناعية التي ظهرت في عام 1750 في أوروبا كان السبب المباشر في توسيع نطاق الصناعة التي كانت في بادئ الأمر متمركزة في صناعة المنسوجات اليدوية، حيث توسعت وشملت صناعات كثيرة ولاسيما بظهور الآلات الميكانيكية والبخارية، تعبدت الطرق وقامت الجسور ثم نشطت الحركة التجارية الدولية.

ففي حوالي عام 1700 توسعت انجلترا في تجارة المنسوجات القطنية والصوفية وصدرتها الى أنحاء العالم وكانت تستخدم آلات الغزل والنسيج اليدوية وامعاناً في تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح مما شجع أصحاب هذه الصناعات المخترعين على اختراع آلات ميكانيكية للغزل والنسيج، نتيجة لهذا التشجيع قدم جيمس هارجريغز في عام 1764 آلة للغزل تنتج عدة خيوط في وقت واحد، ثم أدخل ريشارد أركريت عليها في عام 1769 عدة تعديلات لزيادة سرعتها، وفي عام 1779 قدم سمويل كرومبتون آلة ميكانيكية للغزل وفي عام 1785 قدم إدمونت كارتريت آلة ميكانيكية للنسيج[2].

وفي الخمسينات من عام 1850 فان القوى الصناعية في كل من أوروبا واليابان والولايات المتحدة سعت لتطوير مفاهيم التنمية الصناعية بسبب التطور الحاصل في استخدامات الكهرباء والبترول والتطبيقات العلمية في الصناعة، والنقل والاتصال وبحلول القرن العشرين تمكنت اليابان من تطوير طاقاتها العسكرية والصناعية في حين نجد الاقتصالد الأمريكي يتوجه نحو الإنتاج الواسع كان يحول مجتمعه من إنتاجي الى استهلاكي. وكانت اليابان وبريطانيا منشغلتين تماماً في المجالات العسكرية مما حدا بغالبية القوى الصناعية مواجهة حالة الذهول الاقتصادية والحروب الدولية والندرة بالموارد الطبيعية بين الأعوام

---

(1) نفس المرجع السابق/ ص21

(2) د.عادل حسن/ التنظيم الصناعي وادارة الأنتاج/ الطبعة الأولى/ بيروت –دارالنهضة العربية/ ص9

1930 – 1945 والنتيجة ان حط الخراب و الدمار في أوروبا في نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

وفي جانب آخر وخلال حملات لغزو البلدان النامية حتى أوائل القرن العشرين قامت الدول المستعمِرة (بكسر الميم) بالكشف عن المواد الخام والمعادن النفيسة في أراضي تلك البلدان المستعمَرة (بفتح الميم) وإخراجها وتحويلها الى أماكن أخرى من مستعمراتهم لغرض ادخالها في عمليات الصناعة وانتاج السلع المختلفة ثم تحويلها و نقلها الى أماكن أخرى لتصريفها وبذلك ازدادت الحركة التجارية لصالح الدول الكبرى المستعمِرة.

ومن الملاحظ ان التجارة الدولية في نمو مستمر خلال العقدين الأولين من القرن العشرين الى ان وصلت الاقتصاد العالمي الى حالة الكساد وانخفاض المستوى العام للتجارة الدولية وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في عام 1929.

مراحل نمو التجارة الدولية:

أحد أهم أسباب قيام التجارة فيما بين الدول هو انه لا توجد دولة واحدة في العالم تمتلك كل الموارد اللازمة لإنتاج كل شئ وحتى لو امتلكت دولة معينة موارد لإنتاج منتج معين إلا أنها بالقطع لن تمتلك المواد الخاصة بإنتاج باقي المنتجات. إن تقليل تكلفة الفرص البديلة الى أدنى حد، وأقل من منافسي الدولة، فان الدولة هنا تكون قد حققت الميزة المقارنة وهي قدرة بلد معين على انتاج منتج بأقل قدر من الموارد مقارنة ببلد آخر[2].

التدويل للإنتاج الزراعي:

ان التبادل التجاري لها جذورها التاريخية حيث يتم التبادل للسلع المختلفة خصوصاً في الإنتاج الزراعي بين دولتين أو اكثر التي فيها تكون عوامل البيئة مختلفة أوكما تقوم إحدى

---

(1) د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق ص ص(25-26)

(2) د.نهال فريد مصطفى & د.نبيلة عباس/ اساسيات الأعمال في ظل العولمة/ الطبعة الأولى/ الدار الجامعية/ اسكندرية/ 2005 / ص128

الـدول بتـصدير موادهـا الخـام الى الخـارج لغـرض اسـتيراد المكـائن و الآلات الزراعيـة أو التصدير يكون في القطاع الدواجن والمواشي لقاء استيراد المواد الغذائية الأساسية لمواطنيها.

لقد ظهر التفاعل المستمر بين تطور الإنتاج والسوق العالمية منذ المراحـل الأولى مـن ظهور الرأسمالية، وكان هو الدور الحاسم في هذا التفاعل للصناعة الرأسمالية، ففـي القـرن السادس عشر وجزئياً في القرن السابع عشر ساهم التوسع المفـاجئ للتجـارة وظهـور سـوق عالمية جديدة في سقوط الأسلوب القديم للإنتاج ونشأة الإنتاج الرأسمالي. فالـسوق العالميـة نفسها كانت تشكل أساساً لأسلوب الإنتاج الجديد، ومن جانب آخر فـان المنطـق الـداخلي لهذا الأسلوب في أن ينتج على نطاق أوسع باضطراد وكـان يعمـل علـى ان يوسـع الـسوق العالمية باستمرار، بحيث ان التجارة هنـا لم تكـن هـي الـتي تحـدث الثـورة في الـصناعة وإنمـا الصناعة هـي الـتي غـدت تحـدث الثـورة بانتظـام في التجـارة. ومـن هنـا ننظـر الى الـسوق الرأسمالية العالمية كجـزء منـة عمليـة أوسـع هـي التحـول التـدريجي للرأسماليـة إلى نظـام كوني[1].

احتلت المحاصيل الزراعية المرتبـة الأولى مـن التجـارة الدوليـة للـدول الناميـة قبـل الحرب العالمية الثانية وخصوصاً صادراتها من القمح التي تصدر القسم الأكبر منها الى الدول الصناعية المتقدمة، إلا ان بفضل التقدم الحاصل في التكنولوجيا في قطاعي الصناعة والزراعـة أصبحت زمام المبادرة بيد البلـدان الـصناعية المتقدمـة حيـث قامـت تلـك البلـدان بإدخـال أساليب حديثة ومتطورة في الزراعة وفي قنوات الري، قامت بتغير أنماط واستراتيجية الإنتاج الزراعي بحيث تصبح لديها فائضاً متراكماً مـن الإنتـاج وخـصوصاً في الغـذاء تـستعملها في الاستهلاك الداخلي وتـصدر مـن فائـضها الى الـدول الخارجيـة وخـصوصاً الـدول الناميـة المتخلفة صناعياً وفقاً للسياساتها الاستراتيجية، وهكذا سيطرت الدول المتقدمة على التجـارة الدولية في الانتاج الزراعي وخصوصاً الغذاء.

لاشك أن الراسمالية منذ بدايتها، وهـى تـسعى لنقـل اسـلوبها للأنتـاج الى خـارج حدودها في نفس الوقت الذي كانت تسعى الى مصادر الخامات والمـواد واسـواق التـصريف

---

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق ص94

والاستثمار في الخارج، هذه الراسمالية التى احدثت عند قيامها ثوره هائلة في تنمية القوى الأنتاجية تمثلت في الثورة الصناعية، كانت تسعى دائماً لأدماج العالم كله في سوق راسمالية عالمية واحدة[1].

فمن الملاحظ ان كمية وحجم الحبوب التى تقوم الدول النامية باستيرادها سنوياً من الدول المتقدمة صناعياً قد ازدادت بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص القمح وذلك لغرض الاحتياجات الداخلية كغذاء اساسي، ويستمر إزدياد استيراد هذه المادة سنة تلو الاخرى وذلك بسبب زيادة عدد السكان في لدول النامية وتغير انماط الاستهلاك، انظر الجدول (رقم 6).

والواقع أن أزمة الزراعة في البلدان النامية بما تنطوى عليه من استيراد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية إنما تبدو في الواقع كاتجاه متزايد في هذه البلدان لآعادة هيكلة نظامها الأنتاجي الزراعي طبقاً لأستراتيجية البلدان الصناعية المتقدمة، وتكتمل بذلك عملية إعادة هيكلة الانتاج الزراعي في العالم الرأسمالي على اساس احتكار إنتاج المواد الزراعية والغذائية الاساسية من جانب البلدان الصناعية، وتحويل الزراعة في البلدان النامية الى زراعة معتمدة على كثافة استخدام التكنولوجيا ورأس المال، ولاشك في ان الانتاج الزراعي سوف يزيد بصوره مطلقة، غير ان أزمة الغذاء لن تحل ووارداته سوف تتزايد، وكذلك واردات التكنولوجيا والسلع الصناعية، وستظل البلدان النامية تعاني من جراء التبادل غير المتكافئ الناشئ عن النظام العالمى للأسعار النسبية[2].

(1) نفس المرجع السابق ص ص(93-94)

(2) نفس المرجع السابق ص316

الجدول رقم (6)

الإنتاج العالمي من القمح

الدولة	1983 / 1984	1984 / 1985	1985 / 1986
الولايات المتحدة	65.9	70.6	65.8
استراليا	22.0	18.3	16.5
الأرجنتين	12.8	13.2	12.3
كندا	26.6	21.2	22.0
الجماعة الأوروبية	59.2	76.3	67.0
الصين	81.4	87.8	86.0
الأتحاد السوفيتي	79.0	73.0	83.0
الهند	42.8	45.1	45.0
بلدان أو دول	101.3	108.1	108.7
المجموع	491.0	513.6	506.3

المصدر / د.فؤاد مرسى / الراسمالية تجدد نفسها/ سلسلة من عالم المعرفة، 1990 / ص318.

وهكذا تفجرت أزمة الزراعة في البلدان النامية في الستينات، فهناك فائض في انتاج المواد الغذائية في الشمال يقابله نقص في الغذاء في الجنوب، وسيطرت الدول المتقدمة على التجارة الدوليه للغذاء، واكتسبت امكانات جديدة للسيطرة على انتاج السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب وخصوصاً القمح، في الستينات كان انتاج الغذاء يتزايد بمعدل سنوى يبلغ 2٪ في المتوسط فهبط في السبعينات الى 1.5٪ ومع زيادة عدد السكان زاد استيراد الحبوب بمعدل 9٪ سنوياً، وفي بداية السبعينات كانت حصه الدول المتقدمة في الصادرات العالمية للمواد الغذائية في حدود 59٪ فارتفعت في منتصف الثمانينات الى 63٪.[1]

[1] نفس المرجع السابق ص312

أشارت تقديرات منظمة الأغذية الزراعية العالمية (فاو) الا أن الصادرات الأمريكية من الحبوب بلغت 92.4 مليون طن عام 1992 و 1993 بما يوازى 46٪ من اجمالي صادرات الحبوب الدولية في ذلك العام والبالغ 200.8 مليون طن، وفي المقابل فأن صادرات دول الأتحاد الأوروبي من الحبوب بلغت 28.4 مليون طن عام 1991 و 1992 بما يوازى 13.2٪ من اجمالي صادرات الحبوب الدولية وارتفعت تلك الصادرات الى 30.7 مليون طن عام 1992 / 1993 مايوازى نحو 15.3٪ من صادرات الحبوب الدولية في نفس العام[1].

ان تقدم الدول الصناعية في الأنتاج الزراعي وخصوصاً في الحبوب لم يأتى في باب الصدفة بل كانت ضمن استراتيجيات بعيدة المدى التى تخطط لها تلك الدول، المساعدات والقروض التى تمنح للمزارعين وأصحاب الأراضي الزراعية، نقل التكنولوجيا والعلوم الحديثة مصحوبة بمكائن والآت وعدد متطورة الى جانب الاستخدام الأمثل للكيمياويات والاسمدة والبذور من النوع الجيد التى تلائم الظروف البيئية المختلفة،تلك والأخرى هى العوامل التى ساعدت الدول الصناعية المتقدمة للتفوق في مجال الانتاج الزراعي وارتفاع صادراتها منها.

وهكذا تزايد اعتماد الجنوب على استيراد الحبوب من الشمال ولسوف يزداد ذلك حدة في السنوات القادمة، وطبقاً لبعض التقديرات فأن واردات القمح قد تضاعفت ثلاث مرات عند نهاية القرن السابق إن انتاج جزء كبير من السلع الغذائية وفي مقدمتها القمح يتوسع ويزداد حالياً في عدد قليل من البلدان الصناعية، وهكذا يتم الآن تدمير زراعة الحبوب في العالم النامي وفرض زراعات تصديرية بدلاً منها: الزهور والخضراوات والفواكه، ويتم في الوقت نفسه تغيير نمط الاستهلاك التقليدي في البلدان النامية نحو استهلاك السلع المستوردة المحضوظة والمجمدة فالقمح مثلاً تطور إنتاجه في السنوات القليلة الماضية، بحيث صارت تحتكر تجارته الدولية أربع دول صناعية هى: الولايات المتحدة، كندا، واستراليا،

---

(1) د.محمد على حوات / العرب والعولمة ص91

وفرنسا تتولى تصديره، بينما المستوردون 150 دوله[1]. وكان الدعم الذي يحصل عليه المزارعون الأوروبيون يبلغ نحو 34 مليار دولار سنوياً مقابل 8.4 مليار دولار يحصل عليها المزارعون الأمريكيون سنوياً ونظراً لأن الانتاج الزراعي الأمريكي يزيد عن ضعف نظيره الأوروبي فأن معدل دعم المنتجات الزراعيه الأوروبية يزيد عدة أضعاف على معدل الدعم الأمريكي للسلع الزراعية حيث يبلغ نصيب المزارع الأوروبي من الدعم الحكومي 3330 دولار سنوياً[2] عدد المزارعين في أوروبا 11 مليون مزارع في حين يبلغ نصيب المزارع الأمريكي من الدعم الحكومي نحو 4200 دولار سنوياً عدد المزارعين في أمريكا 2 مليون مزارع ويعود ذلك لارتفاع نصيب المزارع الأمريكي من الارض بالمقارنه بنظيره الأوروبي والى تطور مستوى الميكنة ووسائل الأنتاج اللازمة للزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنه بأوروبا[3].

جدول رقم (7)

التجارة الدولية في القمح والدقيق (مليون طن)

الصادرات من	1984 / 1983	1985 / 1984	1986 / 1985
الولايات المتحدة	38.9	38.1	27.2
كندا	21.8	19.4	16.5
الأرجنتين	9.6	8.6	7.4
استراليا	11.6	16.6	15.4
الجماعة الأوروبية	15.4	17.5	17.5
اخرى	5.6	8.0	6.6
المجموع	102.9	108.2	90.6
الواردات الى الجماعة الأوروبية	3.1	2.2	2.7

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق ص ص(318-319)

(2) إبراهيم النوار / العرب في مواجهة النظام التجاري العالمي الجديد / تكتل اقتصادي أم تنويع هياكل الأنتاج – مجلة الباحث العربي العدد 38 مارس 1995 ص51 نقلاعن المرجع / د.محمد على حوات / المرجع السابق ص ص(91-92)

(3) د.محمد على حوات / المرجع السابق ص92

الصادرات من	1983 / 1984	1984 / 1985	1985 / 1986
الشرق الأوسط	14.2	14.1	13.2
مصر	6.7	6.6	6.7
المكسيك	0.6	0.4	0.3
الهند	2.5	0.2	0.1
شرق أوروبا	3.8	2.8	4.2
الصين	9.6	7.4	6.5
الاتحاد السوفيتي	20.5	28.1	17.9
أخرى	41.9	47.1	39.0
المجموع	102.9	108.9	90.6

المصدر / د.فؤاد مرسى / الراسمالية تجدد نفسها / ص319

التدويل للانتاج الصناعي ورأس المال والخدمات

السلع الصناعية :-

يعد آدم سميت أول من أهتم باقتصاديات الأنتاج، ففي عام 1776 ناقش في كتابه ثروه الأمم ثلاث مزايا اقتصادية لتقسيم العمل هى: تنمية المهارة نتيجة لتأدية كل فرد جزء صغير من العملية الانتاجية مئات المرات يومياً، توفير الوقت الضائع نتيجة لعدم انتقال الأفراد من عملية صناعية لأخرى، استخدام العدد والالآت المتخصصة ويعتبر الكتاب أعلاه حجر الأساس في اقتصاديات الأنتاج[1] في عام 1776 تقدم آدم سميث بفكرة المنفعة التامة Absolute Advantage في كتابة ثروه الأمم، وتطورت أفكار تقليدية أخرى خاصة بالتجارة الدولية بعد القرن التاسع عشر قدمها كل من ستوارت ميل وريكاردو وقد اكدت النظرية الأقتصادية التقليدية على مفهومي حرية التجارة والتخصص الدولي، وقد أشار آدم سميث الى أن الفرد يسعى ملاحقاً عوائد الآخرين، وأن ثروه المجتمع ستتضاعف اذ اترك الأفراد في سعيهم هذا، أصبح هذا المبدأ القاعدة للنظرية الكلاسيكية لحرية التجارة الدولية،

(1) د.عادل حسن / المرجع السابق ص11

وان نظرية المتفعة المقارنة Comparative Advantage هى تعبير عن التجارة الدولية المنبثقة من ذلك المفهوم[1].

يعد آدم سميث أول من أبرز الصلة المباشرة بين السوقين المحلية والخارجية، فثروه المجتمع الرأسمالي تتوقف على مقدار ماينتجه من السلع، وهذا المقدار يتوقف بدوره على تقسيم العمل الذي يتوقف من ثم على سعة السوق، ومع أن تقسيم العمل عند سميث لم يتم بناء على تدبير سابق أو حكمة خاصة لدى الأفراد، وانما تم تدريجياً استجابة لرغبة أصيلة مركبة في نفس الأنسان هى رغبته في أن يبادل شيئاً يقيض عن حاجته بشئ آخر هو في حاجة اليه، الا أن التجارة الدولية تقوم في الواقع لتحرير تقسيم العمل الأجتماعي من القيود التى ترد عليه نتيجة ضيق السوق المحلية، ومن ثم تصبح السوق الخارجية توسيعاً للسوق المحلية وامتداد لها[2] وهنالك المنفعة التامة Absolute Advantage لبلد ما في انتاج سلعة ما وبكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة مقابل سلعة اخرى تنتج في بلد أخر بكفاءة عالية وبكلفة أقل من ما تنتج في البلد الأول وهذا يدل بأن بعض الدول متميزة بكفاءة عاليه لأنتاج بعض السلع ولها في انتاجها المنفعة التامة تميزها عن غيرها.

لكن ريكاردو رأى فرقاً جوهرياً بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية وانطلق من نقطة البداية هذه ليشيد نظريته في التخصص بين الدول: نظرية النفقات النسبية أو المزايا المقارنة ومن ثم أقيمت الصلة المباشرة ليس فقط بين السوق المحلية والسوق الخارجية وإنما بين تقسيم العمل الأجتماعي وتقسيم العمل الدولي، فالدول تقسم العمل فيما بينها لتحقق كسباً وانتاجية اكبر، مثل ما يحدث من جراء تقسيم العمل الأجتماعي وخصوصاً بتطوير جانبه التكنولوجي[3].

---

(1) د.شوقي ناجي جواد/ المرجع السابق / ص ص(40-41)

(2) سعيد النجار / تطور الفكر الأقتصادي في نظرية التجارة الخارجية ص28 / نقلا عن المرجع / د.فؤاد مرسي / المرجع السابق ص ص(98-99)

(3) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق ص99

انطلقت الراسمالية تجوب العالم كله منذ القرن التاسع عشر بفضل ثورتين، الأولى الثورة الصناعية والثانية المواصلات، كان اختراع الآلة والكشف عن قوة البخار بداية تشكل السوق العالمية، ولقد دفعت الرأسمالية وحدة هذه السوق وتكاملها الى ابعد مدى، وكان على النظرية التقليدية في التجارة الدولية أن تتصدى لتفسير، وربما لتبرير هذا التحول الخطير في العلاقات الأقتصادية الدولية، كان عليها أن تبين أولاً أن التبادل الدولي مفيد لجميع أطرافه ومن ثم ينبغي الا توضع في سبيله القيود، كان عليها أن تبين متى ولماذا يتم التبادل الدولي، وتكفل بهذا آدم سميث، وديفيد ريكاردو فقال آدم سميث إن الدول تتبادل لأنها متفاوتة في ظروف الانتاج ولذلك ينبغي أن تتخصص في الانتاج لتجني بذلك مزايا تقسيم العمل، وقال ريكاردو إن التبادل الدولي يتم بالدقة عندما تختلف النفقات المقارنه للسلع المعينة في بلد عنها في بلد آخر. وكان على النظرية التقليدية أن تبين ثانياً كيف يتم توزيع مكاسب التجارة الدوليه، وقد تولى جون ستيوارت ميل شرح الطريقة التى يتم بها التوزيع بحسب نسبة صادرات كل دولة الى وارداتها من الدوله الاخرى، واخيراً كان على النظرية التقليدية أن تدلى برأيها في توازن المبادلات الدولية، وقد تصدى كل من جان باتيست سيه، و ديفيد ريكاردو لبيان أن التوازن بتحقق لكل دولة بطريقة تلقائية من غير تدخل من جانب أحد، لكنه قد يختل مؤقتاً غير أن اختلاله لايلبث أن يزول سريعاً وتلقائياً ارضاً ليعود التوازن من جديد[1].

مثلما دفعت الثورة الصناعية بعجلة التقدم لتطوير الصناعات اليدوية لتجعلها آلياً ثم ميكانيكياً، أيضاً جعلت الثورة العلمية والتكنولوجية تحولاً جذرياً في عموم جوانب الحياة الأقتصادية الدولية، حيث جعلت من الأنتاج وأنماطه أن يخرج من نطاق حدود القومية الضيقة بأن يصبح دولياً مع إدخال وسائل ومكائن ومعدات متطورة في الصناعات بفضل الأختراعات والأبتكارات العلمية المختلفة والعديدة، وتدويل السلع وتنويعها اضافة الى تقديم ومنح التحويل اللازم للقطاع الصناعي، ولهذا الغرض الثورة العلمية والتكنولوجية قد قامت بأعادة هيكلة القوى الانتاجية وتجديدها على المستوى العالمي، فدورات الأنتاج

---

(1) نفس المرجع السابق / ص ص (287-288).

والتبادل والتوزيع والأستهلاك صارت دورات عالمية كونية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية التى شملت الأقتصاد القومي لكل أقطار العالم، فلقد أحدثت هذه الثورة في الواقع عمليتين معاً بالغتي الأهمية: الأولى هى تجديد وتوسيع القوى الأنتاجية، والثانية هى تدويل هذه القوى الأنتاجية التى من أجل أن تتجدد وتتوسع لابد من أن تتخطى الحدود القومية لكل بلد من بلدان العالم، ومن ثم أخذت تتشكل اشكال عديدة من صور التدويل الأقتصادي مثل: تدويل رأس المال، وتدويل العمل، وتدويل الأزمة التى تتحول أكثر فأكثر الى أزمة عالمية كونية[1].

لقد أصبح تقسيم العمل بتخذ الآن منوال التبادل المتنامي للسلع الصناعية بعضها مقابل بعض وخصوصاً المنتجات النهائية وفي مقدمها وسائل الأنتاج الحديثة، وتواري التقسيم الدولي القديم الى بلدان منتجة للمواد الخام وأخرى منتجة للسلع الصناعية ليحل محله أنواع جديدة من تقسيم العمل الدولي، في مقدمتها تبادل منتجات كثيفة التكنولوجيا بمنتجات كثيفة العمالة أو المواد الأولية أو الوقود، ولم تعد التجارة الدولية قاصرة على تبادل سلع نهائية بسلع نهائية، أو تبادل مواد أولية بسلع مصنوعة، وانما أصبح مألوفاً أن تظهر السلعة الواحدة في قائمة الصادرات والواردات للبلد المعين في الوقت نفسه، وهذا هو مايعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلدان، بحيث يتخصص كل بلد في إنتاج جزء أو أكثر منها، وهذا هو مايعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة. ومن هنا لجأت المشروعات الرأسمالية، مضطرة أو مختارة الى تنويع في الأنتاج معتمدة على سرعة انتقال رأس المال. فيه القدرة على أن تنتقل الى صناعات أخرى في البلد نفسه أو الى الصناعات نفسها في بلدان أخرى، وبذلك أقتحم رأس المال مجالات دولية جديدة. كانت البداية في التجارة الخارجية، ثم انتقل رأس المال الى التصدير للبلدان المتخلفة والآن أصبح من الضرورى زرع مشروعات بداخلها وهكذا من تصدير السلعة الى تصدير رأس المال الى تصدير المشروعات ومن ثم يعاد

---

(1) نفس المرجع السابق ص93

نشر الصناعة عالمياً ثم عند الحاجه تعاد إعادة نشرها[1] التطورات السريعة والمتلاحقة لنمط الحضارة الأنسانية في القرن العشرين وخصوصاً بعد منتصف الثمانينات قد أدخلت البشرية في عهد جديد حيث تغير اسلوب الحياة وتنوعت الأستهلاك وكثرت الحاجات البشرية العصرية لوسائل التكنولوجية المتعددة بما تلازم الحياة اليومية للأنسان الجديد، قد زادت وفقاً لهذا التطور المرحلي النشاطات التجارية بكافة أنواعها وآلياتها بشكل تنسجم مع تطلعات العصر الجديد للدول كافة، بحيث لم تنجو دولة ما دون تطلع مواطنيها لرغبه الحصول على هذا النمط الجديد للحضارة العالمية والوصول اليهم بأسرع وقت ممكن، حيث أزداد معدل النمو في التجارة الدولية شيئاً فشيئاً الى أن وصلت الى أعلى نسبتها في السنوات الأولى للعصر الحالي الجديد.من طبيعة الأقتصاديات أن تنمو، ويبدو من مراجعة كل المعلومات الأقتصادية التى جمعت بانتظام أن هناك سنوات قليلة جداً لم يزداد فيها الأنتاج العالمي، كما يبدو أن هذا النمو في الأنتاج قد صاحبه نمو التجارة العالمية، ففي سنوات الثمانينات كان التصدير العالمي ينمو بمعدل 4٪ وفي التسعينات يبدو أن هذه النسبة قد تضاعفت الى 9.5٪ سنوياً، أما في سنة (2000) فقد وصلت الى رقم مذهل وهو 10٪ ولم نستعد معدل النمو 10٪ الا في سنة 1965م، ولكن الزيادة في حجم التجارة الكلي كانت مستمرة، وهكذا وصل المعدل الى 12٪ سنة 1980 و 15٪ في منتصف التسعينات، وتراجع حجم التجارة العالمية ومعدلها مقاساً (التصدير / الناتج المحلي الأجمالى) في سنة 1998 / 1999 نتيجة مشكلة النمو الآسيوية[2].

---

(1) نفس المرجع السابق ص103

(2) بول كيركبرايد / العولمة الضغوط الخارجية/ تعريب د.رياض الأبرش/ ص ص(61-62)

الجدول رقم (8)

اتجاهات الأنتاج و التجارة في العالم ومتوسط معدلات النمو السنوى

	1979 / 1970	1985 / 1980	1986	1987
الأنتاج العالمي	4.1	2.5	3.2	3.2
البلدان الصناعية	3.3	2.3	2.7	3.3
البلدان النامية	5.7	2.7	4.2	3.4
التجارة العالمية	6.4	2.4	4.7	5.7
البلدان الصناعية	6.6	3.4	5.7	6.0
البلدان النامية	6.6	0.5	2.5	6.5

المصدر / 1MP.issues and developments in international trade

Policy, accidental paper 63-december 1988.p.2

نقلاً عن المرجع د.فؤاد مرسى / الراسمالية تجدد نفسها / سلسلة كتب عالم المعرفة، 1990، ص331

رأس المال:-

فنسبة الأستثمار الخاص الى الناتج المحلي الرأسمالي كانت في تزايد بنسبة اكبر من زيادة نسبة التصدير / الناتج المحلي، ففي سنة 1980 كانت النسبة 5٪ تزايدت في سنة 1998 فبلغت نحو 12٪، ولكن هذه النسبة لم تكن الوحيدة التى زادت وانما حجم مدلولها الأجمالي من الأستثمار، ففي سنة 1998 كانت الأستثمارات المباشرة الخاصة نحو 4.1 تريليون دولار، بينما كانت مبيعات الشركات التابعة نحو 11.4 تريليون دولار، كما يبلغ ربحهم الأجمالي نحو 2.3 تريليون، وقدمت هذه المساهمة الأجنبية نحو 2.3 تريليون دولار من التصدير وهى مساهمة كبرى في التجارة العالمية وفي عملية العولمة على حد سواء[1].

---

(1) نفس المرجع السابق ص ص(71-72)

الجدول رقم (9)

نسبة الأستثمارات الخاصة في الخارج الى الناتج المحلي الأجمالي

المنطقة / السنة	1980 (٪)	1997 (٪)
الأتحاد الأوروبي	6.2	18.6
امريكا الشمالية	8.2	11.5
امريكا الجنوبية	0.2	1.9
أوروبا الشرقية	–	1.2
أفريقيا	0.2	3.7
آسيا الغربية	0.4	1.6
آسيا المركزيه والوسطى	–	–
شرق وجنوب آسيا	1.4	9.3

المصدر: UNCTAD 1999م

نقلاً عن المرجع / ثول كير كبرايد / العولمة الضغوط الخارجية / الترجمة د.رياض الأبرش/ الطبعة الأولى – الرياض/ 2003، ص72.

استطاعت قسم من الدول النامية في جنوب وشرق آسيا وآسيا الوسطى التغيرات الجذرية في اقتصاديات بلدانها والسيرمع تطورات النظم الليبرالية والأنفتاح الأقتصادي وتسبب في إنجذاب رؤوس الأموال المستثمرة للدول الكبرى اليها وانتعاش اقتصادياتها وتنمية البنية التحتية وارتفاع معدل دخل الفرد فيها وكذلك عند محاولاتها في تسهيل الحركة التجارية الدولية وتنفيذ بنود الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركيه نجحت في انجذاب قسم من الأستثمارات الدولية لأنشاء مشاريع صناعية انتاجية في بلدانها.

وكما هو الحال مع التجارة العالمية فأن الدول الأقل نمواً كانت الدول الأقل تلقياً للرساميل، وكانت حصة الدول الأفريقية جنوب الصحراء تتراجع باستمرار، بينما حصلت آسيا على 84 بليون دولار منها 45.5 مليون دولار للصين، و 7.2 مليار دولار لسنغافورة و7مليار دولار لتايلند و5.1 مليار دولار منها مليار واحد لكل من نيجيريا ومصر. ولاشك

في أن التنمية في العالم تتم بشكل غير متوازن ولامتساو، وأن الفارق بين الفقير والغني يزداد. وبينما يتم اندماج الصين في عالم الشركات العالمية والعولمة بصورة سريعة، يزداد بالمقابل تهميش دول أفريقيا[1]. وتنوعت صور التصدير: من الأستثمار الخارجي المباشر الى المحفظة المالية الى الودائع المصرفية الى الذهب والأصول السائلة، وفي الوقت نفسه كان هناك عجز في مدفوعات البلدان المستوردة للنقط مع تخلي صندوق النقد الدولي عن توفير السيولة لهذه البلدان، هنالك ظهرت المصارف الدولية بوضعها القناة الأساسية إعادة تدوير الفوائض النفطية الموجودة لديها. ومع أن تكلفة الأقتراض من المصارف التجارية كانت مرتفعة نسبياً الا أن حرية استخدامها من قبل الدول المقترضة كانت كبيرة، ومن ثم فأن حقوق المصارف التجارية لدى البلدان النامية التى بلغت 89 مليار دولار في نهاية عام 1975 أصبحت 362 مليار دولار في منتصف عام 1982. وهكذا نشأت سوق مصرفية متخطية للقوميات تقوم على إمكانات واسعة للأقتراض من أسواق رأس المال في الدول التى تتميز بارتفاع أسعار فائدتها، وتشكلت فيها اتحادات مصرفية دولية تعمل على ترشيد عمل النظام الراسمالي[2].

أدى تناقص فرص البلدان النامية في الحصول على قروض من المصارف التجارية الى زيادة جاذبية الأستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لرأس المال اللازم للبلدان النامية ويعنى بذلك كل انواع التدفقات سواء المتعددة الأطراف أو الأستثمار الأجنبي المباشر حيث نما بمعدل أبطأ من التدفقات التجارية، اذ بلغ المتوسط 6٪ سنوياً بالأسعار الحقيقية من 1970 – 1989 / 1990 فقد كان أقل فعلياً من تقلب التدفقات الخاصة اذ يعد الأتجاه المتصاعد المطرد في فترة السبعينات، انخفض الأستثمار الأجنبي المباشر بين عام 1981و1986 واستعاد مستواه في عام 1988 وهو المستوى الذي كان قد بلغه في عام 1981 لكن الصورة الأجمالية تخفي فروقاً هامة في نحو هذه التدفقات الى مناطق مختلفة في العالم، فقد زاد الأستثمار الأجنبي

---

(1) نفس المرجع السابق ص73

(2) د.فؤاد مرسي / المصدر السابق / ص145

المباشر بالأسعار الحقيقية بنسبة 12٪ سنوياً في عام 1970و1989 في آسيا مقابل 3٪ فقط في أمريكا اللاتينية ونقص في أفريقيا[1].

ومن الملاحظ أنه منذ ظهور الوسائل الألكترونية المتطوره في العالم واستخدامها بشكل واسع في اسواق المال والمصارف الدولية والمؤسسات المالية العالمية كالآتصالات التلفونية اللاسلكية واجهزة الأتصالات المحموله وشبكات الأنترنيت، قد تم ازدياد عمليات تحويل الأموال وتدفقها بين الدول وعبر المصارف بالسهولة واليسر مما تسبب في تعاظم حجم الأستثمارات الأجنبية وفى شتى المجالات.

الحقيقة أن ماحدث بعد 1997 يقدم مثلاً طيباً على ذلك، فقد كان الأثر المباشر لذلك سقوط سريع في انتاج الدول الآسيوية ذاتها مع انهيار عملاتها واسواق رأس المال فيها، وحتى سنة 1998 حسب ارقام نشرتها UNCTAD سنة 1999 فأن شروط التجارة الخارجية لكل الدول الآسيوية فيما عدا أندونيسيا وتايوان تحسنت بمعدلات تتراوح مابين 0.2٪ كوريا الى 5٪ تايلند. أما في أفريقيا على الجانب الآخر، فأن النباطؤ العام في الأنتاج العالمي والتجارة بعد الأزمة كان واضحاً من انخفاض اسعار المنتجات الأولية، فغانا وساحل العاج تعرضتا لانخفاض أسعار الكاكاو، وتضررت مالاوي بانخفاض أسعار الشاي والتبغ وكينيا بأسعار القهوة وموريشيوس بأسعار السكر، أما بالنسبة لأفريقيا ككل. فأن شروط التجارة هوت بمعدل 9.9٪ مما أدى الى انهيار في الدخول الحقيقية بمعدل 2.4٪[2]. اثبتت الأحصائيات الدولية بأن الدول التى تقوم بأجتذاب الأستثمارات الخارجية وتهيئة الأجواء المناسبة لأنتقال رؤوس الأموال الدولية اليها بتنفيذها الأجراءات والتسهيلات اللازمة والكفيلة بتسريع عملية الأنتقال لتلك الأموال تنتقل هذه الدول من أحضان التخلف والركود الأقتصادي الى الأزدهار والأنتعاش وتقليل حجم البطالة، وتزايد عرض السلع

(1) د.غازى عبدالرزاق النقاش / التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية / الطبعة الثانية/ الأردن/ 2001/ الطبعة الثانية / الأردن/ 2001/ ص184.

(2) بول كيركبرايد / المرجع السابق / ص65

الأستهلاكية والمنتجات الصناعية وتزايد الصادرات واختراق الأسواق الدولية، انظر الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

تدفقات حصص اسهم المشاركة الى الدول النامية

حسب الأقليم للفترة 1989 – 1994 (بملايين الدولارات)

الأقليم	1989	1990	1991	1992	1993	1994
أفريقيا (الشبه صحراوية)	0	0	0	144	351	803
شرق آسيا والباسفيك	2.623	2.268	1.049	5.102	18.107	17.585
جنوب آسيا	168	105	23	380	2.025	7.726
اوروبا وآسيا الوسطى	184	266	0	180	1.302	2.549
أمريكا اللاتينية والكاريبي	434	1.099	6.228	8.229	25.149	10.438
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0	0	0	0	0	350
كل الدول النامية	3.486	3.774	7.552	14.172	49.934	39.450
مذكرة الصناديق العالمية	76	36	253	137	2.900	1.750

جدول الدين الدولى / التمويل الدولي من أجل الدول النامية 1995 – 1996 البنك الدولى / واشنطن
نقلاً عن المرجع / د. غازى عبدالرزاق / التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية/ الطبعة الثانية/ الأردن/ 2001، ص267.

لقد تجمعت مؤشرات عديدة توحي بأن تحركات رؤوس الأموال تجري بشكل مستقل عن حركات السلع والخدمات، ففى الوقت الذي كان حجم السوق الحقيقية للسلع والخدمات والتجارة الخارجية في العالم يبلغ ثلاثه تريلونات دولار في السنة كان حجم الأئمان والنقد ورأس المال في السوق الأوروبية للدولار فقط يفوق ذلك الحجم بحوالى 25 مرة، ونشأ اقتصاد يمكن أن نسمية اقتصاد الأئتمان والديون، بل أن تمويل الأستثمار في البلدان

النامية لم يعد يجري دائماً عن طريق الأستثمار الأجنبي المباشر ولكن عن طريق الأقتراض من المصارف الدولية، وهكذا أصبح الأقتراض يتناول أمرين معا: تمويل الأنتاج وتمويل العجز الخارجي، وبعبارة أخرى فما زالت تدفقات رأس المال الدولي تتخذ شكلين اساسيين هما: رأس المال الأنتاجي بأقامة وحدات انتاجية، وشراء أصول راسمالية،ورأس المال الأئتماني في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية[(1)32]. لعبت البنوك في خلال العمليات المصرفية الدولية خلال فترة السبعينات والثمانينات دورا رئيسياً في إعادة تدوير Recycling أو اعادة اقراض ON – Lending الودائع القصيرة الأجل التى تعود للدول المصدرة للنفط الى المقترضين حول العالم، ومبالغ مهمة تم اقراضها الى الدول النامية من هذه الودائع النفطية (الأموال النفطية) بحيث سمحت وساعدت تلك الدول النامية على ادامة ودعم برامج التطور الأقتصادي فيها في مواجهة الشروط التجارية المتردية والتى واجهت الكساد فعلياً وانخفضت مستويات نشاطها وساعدت على شراء توريدات النفط والسلع الأخرى بما يزيد تجاوز حد عوائدها التصديرية الجارية، وقد اعتبرت هذه الحاله بمثابة انتصار للأقتصاد الدولي وللتنمية الأقتصادية في العالم النامي[(2)]. فأن الدول الصناعية الكبرى هى اكبر مصدر لتدفق رأس المال على شكل استثمارات مباشرة للدول النامية، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول يليها اليابان والدول الأوروبية الغربية.

تجارة الخدمات:-

تجارة الخدمات تأتى من حيث الأهمية والأتساع في المرتبة الثانية بعد تجارة السلع الصناعية، حيث تشمل تجارة الخدمات جميع النشاطات الخدمية القابلة للأنتقال بين الدول مثل خدمات النقل والأتصالات والخدمات الصناعية، والخدمات التى تقدم للشركات العابرة للقارات، خدمات قطاع السياحة، البناء، التوزيع، اضافة الى الخدمات المالية وخدمات البنوك وشركات التأمين. فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص239

(2) د.غازى عبدالرزاق النقاش / المرجع السابق / ص ص(199-200)

من دولة المصدر الى دولة المستفيد كما يحدث في الخدمات المصرفية وشركات التأمين والمكاتب الهندسية، أو انتقال مستهلك الخدمة من دولة الى دولة تقديم الخدمة كما يحدث في حالة السياحة، أو انتقال المشروع الأقتصادي المؤدي الى الخدمة الى الدولة المستفيدة كما يحدث في حالة انشاء الشركات الأجنبية أو فروع لهذه الشركات، أو انتقال مواطنى دولة ما لأداء الخدمة في دولة أخرى كما يحدث في حالة الخبراء والمتشارين الأجانب[1].

ومن المعروف أن تجارة الخدمات المالية والمصرفية تشكل جانباً اساسياً من تجارة الخدمات التى أصبحت تشكل نحو 21٪ من اجمالى التجارة الدولية[2]. ومع مواكية التقدم في العلوم والتكنولوجيا تقدمت العلوم المالية والمصرفية هى ايضاً، توسعت المصارف التجارية آفاقها وازدادت نشاطها، وتعاضمت فعالية قروضها وحجم التمويل التى تقدمها للنشاط التجاري والاستثماري الدوليين.فلقد ظهرت في السنوات الخمس الماضية مؤسسات تقدم الخدمات المالية اكثر مما ظهر منها في ربع القرن السابق عليها، وذلك ناشئ عن التدويل المضطرد للأسواق المالية. وهو مرتبط بقوة بخطوات التجديد المالي، فمع التحول الى المراكز المالية الكبرى (نيويورك، ولندن وطوكيو) فأن المؤسسات المصرفية التقليدية تتحول لتلعب فقط كوسطاء، أى أن المصارف المحلية سوف تلعب دوراً أقل أهمية في النظم المالية المحلية في المستقبل، يؤكد ذلك مايراه صندوق النقد الدولي، فنشاط الأقراض المصرفي والحصول على الودائع فيما بين الدول يتسع بسرعة منذ عام 1984، وهو الآن يساوى حوالي تريليون دولار سنوياً، أى آن الديناميكات الأقتصادية والقوى الرقابية قد انتقلت الآن من المصارف المحلية الى المصارف الدولية[3] فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد الى دوله المستفيد (كما في خدمات البنوك وشركات التأمين والمكاتب الهندسية)، أو انتقال مستهلك الخدمة من بلد الى بلد تقديم الخدمة (كما في حاله السياحة)، أو انتقال المشروع المؤدي الى الخدمة الى البلد المستفيد (كما في حالة إنشاء شركات أجنبية أو فروع لهذه

[1] د.عبدالمطلب عبدالحميد / العولمة واقتصادات البنك/ الطبعة الأولى/ مصر/ ص110

[2] د.محمد على حوات / المرجع السابق / ص93

[3] د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص ص(121-122)

الشركات)، أو انتقال مواطن دولة ما لأداء خدمة في دولة أخرى (كما في حالة الخبراء والمستشارين)[1]. وبفضل التقدم الحاصل في تكنولوجيا الحاسبات الألكترونية والأتصالات ظهرت صناعات متطورة لآلات والأدوات التى تستعمل في ميادين الخدمات المصرفية، وقيام المؤسسات المالية والمصرفية والتوسع في تقديم نوع جديد من القروض والمساعدات الأئتمانية لقطاعات كبيرة من المتعاملين دولياً، حيث تستعمل لهذا الغرض بطاقات بلاستيكية تدعى بطاقات المديونية «Credit Cards».

ومنذ عدة سنوات أخذت المصارف التجارية في تحويل القروض المتنوعة الى سندات قابلة للتسويق عن طريق مجمعات الأقراض الدولية، وتم بذلك تحويل بعض الديون الخارجية للبلدان النامية الى سندات مالية، ففي الوقت نفسه نشطت المصارف التجارية في عمليات الوساطة المالية، وتشكلت المجمعات والمجموعات التى تتعاون معا لتقديم القروض الكبيرة، وبذلك تم استحداث نظام القروض المشتركة أو المجمعة، وظهر نظام بنوك الأوفشور (Offshore) التى تتمتع داخل السوق المصرفية الوطنية بحرية كاملة في معاملاتها دون رقابه من السلطات النقدية الوطنية، ويرتبط بذلك الأتجاه الى اندماج اكبر المصارف في العالم معاً لتعمل على مستوى العالم في الخدمات المالية بالجملة والتجزئة وفي عمليات الأستثمار وخدمات التأمين وأعمال الأراضي، وتأتى في مقدمة المصارف المرشحة لهذا التحول مصارف سيتيكورب، ناشيونال، وستمينستر، دويتش، سوميتوما، وشركات السندات مثل:نومورا، وايوا، ونيكهو، وياماش، واخوان سلمون، ومريل لينش على اساس أن على كل منها أن يوجد في كل المراكز الماليه الرئيسه في العالم[2].

(1) د.حازم البيلاوى / النظام الأقتصادي الدولي المعاصر / سلسلة كتب عالم المعرفة / 2000 / ص179

(2) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص122

الأتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT

بغية تنشيط الحركة التجارية الدولية وإزالة العقبات والعراقيل التى تحد من حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأشخاص عبر الحدود وتسهيل مهمة حركة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات لغرض الأستثمار الدولي وتشجيع التبادل التجاري والتحرك عبر البلدان بحرية تامة، تم التوقيع على الأتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) The General Agreement On Tariffs And Trade كانت الفكرة السائدة قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هى أن النظام الأقتصادي الدولي الجديد المقترح لما بعد الحرب، سوف يقوم على ثلاث ركائز: هى استقرار سعر الصرف وحرية تحويل العملات من ناحية، وحرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للأستثمار العالمي من ناحية ثانية، ثم ضمان حرية التجارة الدولية من ناحية ثالثه، وأما قضايا التجارة العالمية فقد انعقد بشأنها مؤتمر في هافانا (1948)، صدر عنه مايعرف بميثاق هافانا Havana Charter لتأكيد مبدأ حرية التجارة وانشاء منظمة التجارة الدولية International Trade Organization (ITO) للأشراف على تنفيذ هذه المبادئ، ولكن عدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الميثاق، عندما سحب الرئيس ترومان مشروع التصديق من امام الكونجرس في بداية الحرب الكورية 1950، اجهض إنشاء هذه المنظمة الدولية، وبالتالي ظل الركن الثالث للنظام الأقتصادي الدولي معطلا حتى أمكن الأتفاق، بعد نهاية الحرب الباردة، ومن خلال ماعرف بجولة أوروجواى لاتفاقية الجات، على انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) (WorldTrading Organization) في 1994 [1].

كان الهدف الأساسي لاتفاقية الجات[2]:

1- تحقيق حرية التجارة في السلع دون عوائق جمركية أو غير جمركية.
2- إجراء تخفيضات جمركية من جانب الدول الأعضاء.

---

[1] د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص ص(53-54)

[2] أ.حسان خضر – المعهد العربي للتخطيط.ابريل 2005 مصدر الكتروني

3- وضعت قواعد للحد من استخدام الأجراءات التجارية التقييدية (وأهم هذه الأجراءات التقيدية: الحظر، الحصص الكمية، القيود الادارية كالتراخيص وغيرها).

4- دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في أول يناير 1948 حيث صدقت على الاتفاق ثلاثه وعشرون دولة.

حيث أن التوقيع على الأتفاقية كمبدأ وكنقطة الأنطلاق نحو التعاون الدولي لتسهيل الحركة التجارية العالمية سجلت درجة من النمو المتواصل للنشاط التجارى وفتحت آفاقاً نحو التنمية الأقتصادية في داخل الدول التى شاركت في الاتفاقية، واستمرت المفاوضات منذ عام 1947 ولسنين عديدة ومرت على مراحل تضمنت التباحث حول قضايا عديدة كانت تخص التبادل التجاري واليات التعاون الدولي بهذا الخصوص والبحث حول التخفيضات الكمركية الجديدة والتسهيلات الواجب تقديمها دولياً من قيل الدول المشاركة وانضمام دول جديدة اخرى للاتفاقية لتتوسع دائرة التعاون التجاري وفي الوقت نفسه أدركت الدول النامية أهمية العلاقات الخارجية بالنسبة لها، وأن ظروف التنمية تتطلب مراعاة ظروفها الخاصة وعدم الانسياق الأعمى وراء مبدأ حرية التجارة، بل يجب التوفيق بين اعتبارات التجارة من ناحية والتنمية من ناحية اخرى، فعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference On Trade And Development في 1964 تمخض عن انشاء مؤسسة دائمة باسم الأونكتاد (UNCTAD) والتى مثلت الى حد بعيد رؤية الدول النامية لقضايا التجارة والتنمية، وهو الوقت نفسه الذي رفعت فيه دول العالم الثالث شعار «التجارة بدلاً من المساعدات» (Trade Not Aid)، فاذا كان هناك اتجاه متزايد نحو التحرير وإزالة العوائق امام مختلف التيارات الأقتصادية عبر الحدود، فأن ذلك ينطبق بشكل عام بالنسبة للأموال والسلع وأخيراً بالنسبة للمعلومات، أما بالنسبة للعمل فأن الأتجاه الغالب هو عكس الأتجاهات السابقة بوضع مزيد من القيود والعقبات أمام هجرة العمالة، فمنظمة العمل الدولية تسعى لتحسين أوضاع العمال في بلدانهم أما

حرية انتقال العمل فيما بين دول العالم فأنها ماتزال بعيدة عن أجهـزة التحريـر في العلاقـات الأقتصادية الدولية[1].

وعلى الطريق مابين إعلان قيام منظمة الجات في 1947 واعلان قيام منظمة التجارة العالمية في عام 1994 العديد من الخطوات الهامة والدورات المتتالية لبحث تبـادل تخفيـضات جمركيـة جديـدة وبحـث انـضمام دول اخـرى الى الاتفاقيـة في عـام 1961 تم الأتفـاق علـى الترتيبات قصيرة الأجل لتجارة المنسوجات القطنية كاسـتثناء مـن قواعـد الجـات وسمحـت الترتيبات بالتفاوض على قيود حصصية على صادرات الدول من منتجات الأقطان، وتم مـد العمل بهذه الترتيبات مرارا حتى عام 1994. في عام 1964 بدأت مفاوضات دوره كينـدى لتحقيق المزيد من التحرير للتجارة الدولية واستمرت حتى يوثيو 1967 حيـث ثـم التوشـيع على الميثاق الختامي من جانب 50 دولة تستحوذ على 75٪ من التجارة العالمية. بـين عـامي 1973 و1979 خاضت 99 دولة غمار دورة مفاوضات جديدة عرفت باسم دوره طوكيـو. بين عامي 1986 و1993 ثم عقد دوره أوروجـواى مـن جانـب وزراء تجـارة دول اتفاقيـة الجـات لتبـدأ دورة مفاوضـات جديـدة انتهـت بنجـاح في 15 ديـسمبر 1993 ثـم في دورة أوروجواى الأتفاق على تحويل قواعد النظام التجاري متعدد الأطـراف الى منظمـة متكاملـة هي منظمة التجارة العالمية (WTO)[2] والهدف المعلن من «الجات» هو زيادة حجم التجارة عن طريق تخفيف أو ازالة مختلف العقبات أمام التجارة الدولية، والمفروض أن يتم ذلك عـن طريق تقليل الأعتماد على القيـود الكميـة غيـر الجمركيـة وتحويلهـا الى رسـوم جمركيـة (Tariffication) مـن ناحيـة والعمـل علـى تخفيـض الرسـوم الكمركيـة ومحـاولة التخفيـف من القيـود الأخـرى غير جمركـية (Non Tariff Barriers) من ناحيـة أخرى، ولعل أهم مايميز الأتفاقيـة هو اعتمادها على فكرة «الدولة الأولى بالرعاية» (MFN) أسلوباً لتعميم أى ميزة توافق الدولة على منحها للدول الأخرى، مما يحقق عـدم التميـز في المعاملـة والاتجاه نحو العالمية، ومقتضى هذا الشرط هو أن أى تنازل توافـق دولـة علـى منحـه لدولـه

---

(1) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص ص(54-55)

(2) أ.حسان خضر / المرجع السابق

أخرى عضو، يميد تلقائياً للدول الأخرى حيث تتمتع جميعها بهـذه المزايـا، وسـوف تـرى أن عدم التميز في المعاملة بين الدول وجـد بعـض الأسـتثناءات، خاصـة فيمـا يتعلـق بالمعاملـة التفضيلية للدول الداخلة في ترتيبات للتعاون الأقليمي[1]. وتعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) الأداة الأساسية لأدارة الشؤون العالميـة في القـضايا ذات الـصلة بالتجارة، وقد اقتصرت ولاية الغات الى حد بعيد على التجارة في نطـاق محـدود مـن الـسلع المصنعة بصورة اساسية، وسعت الحكومات بشكل تقليدي الى استخدام اتفاقية (الجات) مـن أجل فتح اسواق دولية لكى تقيد اساساً صادراتها الوطنية، لكن الأنماط الناشئة من الأعمال التجارية الدولية قد أثمرت مجموعة من العلاقات الأقتصادية المختلفـة اختلافـاً جـذرياً عـن الأنماط التجارية التقليدية، اذ تتم نسبة مئوية كبيرة من التجارة في وقت سابق بين فروع تابعة للشركة ذاتها، وفي عام 1990 تجاوز انتاج الشركات فيما وراء البحار (4.4 تريليون دولار) قيمة التجارة العالمية كما تعرف تقليدياً (8.3 تريليون دولار) واحدى النتائج العملية لـذلك هى أن بلداً لديه «عجز تجارى» قـد يكـون لديـه فعـلاً «فائـضى تجـارى» اذا مـا أخـذت في الاعتبار العمليات التى تتم فيما وراء البحار لشركات تتخذ مقرها هناك، وجدير بالـذكر أن قيمة مبيعات فروع الشركات الأمريكية في الخارج تبلغ ضعف قمة الصادرات الأمريكيـة[2]. ولو أن الجولات الأولى لمفاوضات الأتفاقيـة العامـة للتعريفـة الجمركيـة والتجـارة GATT كانت محصورة للتفاوض حول التجارة في السلع الزراعية والصناعية الا انها فيما بعد امتدت لتشمل التبادل التجارى في الخدمات وفي حقوق الملكية الفكرية.

أن الأتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) تضمنت عدة جـولات مـن المفاوضات، وتضمنت الأتفاق على مزيد من تحريـر التجـارة علـى أن أهـم هـذه الجـولات المعروفة «بجولة أوروجواى» التى بدأت في 1986 بموجب الأعلان الذي أصدره وزراء تجارة

---

(1) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق ص58

(2) لجنة (إدارة شؤون المجتمع العالمي) / جيران في عالم واحد / مراجعة عبدالسلام رضوان/ سلسلة كتب عالم المعرفة/ 1995/ ص ص(172-173)

الدول الأعضاء والمعروف باعلان « يونتادل إيست » حيث حدد نقأط المفاوضات لهذه الجولة على النحو الآتي[1]:

1- المفاوضات حول السلع، لتحقيق المزيد من تحرير وتنمية التجارة الدولية.

2- المفاوضات حول الموضوعات الجديدة التى لم يسبق التفاوض عليها في الجات وهى:-

أ- تجاره الخدمات.

ب-الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.

ج- إجراءات الأستثمار المتعلقة بالتجارة

3- إعلان مبادئ عامة متفق عليها تحكم المفاوضات المقبلة وأهمها مايلى:

أ- أن تجرى المفاوضات بأسلوب واضح وشفاف وفقاً للأهداف والالتزامات التى اتفق عليها في الاعلان ووفقاً لمبادئ الجات.

ب-ألا تتوقع الدول المتقدمة من الدول النامية تقديم التزامات مماثلة لالتزاماتها في المفاوضات في مجال التخفيضات الجمركية، أو تقديم التزامات لاتتفق مع احتياجاتها التنموية والمالية والتجارية.

ج- التعهد بعدم فرض قيود تجارية فور صدور الأعلان ولحين إتمام المفاوضات.

والجدير بالذكر والاهتمام بأن الأتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT وخلال مراحلها المتعددة قد مهدت الطريق امام تقدم وازدهار التجارة الدولية، وساعدت الدول في تنمية اقتصادها الوطنى والأنتقال من مرحلة اقتصاد مختلف ووضع متردى الى اقتصاد متين وارتفاع متوسط دخل الفرد والرخاء الأجتماعي. فعليه ومن الملاحظ بأن عدد الدول التى تشارك في الأتفاقيات ووفقاً لتتابع الجولات في ازدياد مستمر وتكشيف الجهود لنجاح الأتفاقية.

وتعتبر جولة أوروجواى اكبر جولات التى جرت في إطار «الجات» حتى الآن من حيث عدد الدول المشاركة (بدأت المفاوضات 97 دولة وبلغ عدد الدول المشاركة في نهاية

---

(1) د.حازم الببلاوى / المرجع السابق / ص ص(172-173)

المفاوضات 117 دولة)، كما شاركت الدول النامية بشكل فعال وايجابي في هذه الجولة نظراً لأهمية موضوعات المفاوضات بالنسبة لها. (السلع الزراعية والمنسوجات) حيث بلغ عدد الدول النامية التى شاركت في الجولة عند انتهائها حوالي 87 دولة: وقد انتهت مفاوضات جولة أوروجواى بالتوصل الى عدد من الأتفاقات متعددة الأطراف (22 اتفاقاً) في مجالات التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والجوانب التجارية في المجالات حقوق الملكية الفكرية. وتتناول الأتفاقات في مجال السلع قسمين: الأول، ويتضمن بروتوكول النفاذ الى الأسواق، واتفاق الزراعة، واتفاق المنسوجات والقسم الثاني، ويتضمن تدعيم قواعد «الجات» في تجاره السلع وخاصة فيما يتعلق بالدعم واتفاق مكافحة الأغراق، واتفاقية الوقاية[1]. بيد أن في السنوات الآخيرة عمد العديد من هذه البلدان الى تحرير تجارته ونظم الأستثمار الأجنبي فيه بطريقة جذرية، وحملته الحكومات الصناعيه على تقديم تنازلات بشأن الخدمات وحقوق الملكية الفكرية (على الرغم من أن الأخيره مشكوك في صلتها بتحرير التجارة). ومقابل ذلك لم تحصل هذه البلدان الا على تحسينات محدودة وشحيحة في الوصول الى الأسواق الخاصة بالقطاعات ذات الحساسية[2]. ويتضمن اتفاق الجوانب الفكرية في مجال الملكية الفكرية كل مايتعلق بحماية حقوق المؤلف والناشر بما في ذلك أعمال الكومبيوتر، فضلاً عن قضايا براءات الاختراع في مجالات المنتجات الزراعية والأدوية والكيمياويات وتمتد الحماية ليس فقط الى المنتجات بل الى اساليب صنعها ايضاً، وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات فقد تضمنت المفاوضات أول اتفاق دولي متعدد الأطراف لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات، وقد تضمن هذا الأتفاق أربعه ملاحق تتعلق بقطاعات الخدمات المالية، والأتصالات، والنقل الجوي، وانتقال الأشخاص الطبيعين[3].

ان الدول الكبرى المتقدمة صناعياً لها حصتها العظمى في النشاط التجارى الدولي لما تتميز منتجاتها الصناعية بمزايا الجودة المطلوبة بفضل التطور التكنولوجي وامتلاكها لأحدث

---

(1) نفس المرجع السابق ص ص(173-174)

(2) جيران في عالم واحد / نفس المرجع السابق / ص176

(3) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص175

انواع الوسائل العلمية والأليكترونية، وتباعاً ازدادت صادرات الدول المتقدمة بالأستمرار بعد الالتزام من قبل الأطراف ببنود الأتفاقيات العامة للتعريفة والتجارة GATT لما تقدم لمنتجاتها الحرية التامة للأنتقال الى الأسواق العالمية.

انخفضت حصه البلدان النامية من التجارة الدولية فيما بين عامى 1970 و 1985 بمقدار النصف تقريباً. وانخفضت حصتها من الصادرات العالمية فيما بين عامي 1980 و1986 من 28.5٪ الى 20٪ وانخفضت حصه البلدان النفطية الرئيسة بالذات من 17.1٪ الى 6.6٪ من الصادرات العالمية، حتى النفط فلقد تضاعفت حصه الدول الراسمالية من الصادرات العالمية للنفط الخام من 5٪ في عام 1970 الى منتصف عقد الثمانينات، حيث ارتفعت الى 12.1٪ من صادرات النفط العالمية، أما الواردات العالمية فقد انخفضت حصه البلدان النامية منها من 31٪ في عام 1970 الى 18٪ في عام 1985، وفي النهاية فأنه منذ بداية الثمانينات تراجعت حصه الدول النامية في التجارة الدولية تراجعاً حاداً بعد أن زادت بشكل ملموس في السبعينات: فبعد أن كانت نسبه مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية قد زادت من 20.7٪ في عام 1963 الى 88٪ في عام 1980، عادت لتهبط الى 19.7٪ في عام 1987 أى الى أقل مما كانت عليه عام 1963 قبل ربع قرن من هنا يبرز في السنوات الأخيرة نمط معدل للتقسيم الدولى للعمل يتلخص في انتقال الصناعة جنوباً وانفراد الشمال بعصر مابعد الصناعة، أنه نمط يطرح على البلدان النامية أن تواجه عملية التنمية بصيغة أخرى هى الأنتقال من عصر الثورة الصناعيه الى عصر الثورة العلميه والتكنولوجية[1] ويمكن رؤية أن هنالك (28) اتفاقاً تم التوصل اليها في نهاية جولة الأوروجواى وهى تتكون من[2]:

اولاً: الأتفاقية الأولى والأساسية التى أنشأت منظمة التجارة العالمية.

ثانياً: الملحق الأول ويتضمن (21) اتفاقية مقسمة الى ثلاثه أقسام وعلى النحو التالى:

---

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص291

(2) سمير اللقماني / منظمة التجارة العالمية/ الطبعة الأولى/ الرياض / 2003/ ص30

أ- الأتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع والتى أطلق عليها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية 1994 بدلا من اتفاقيات الجات لعام 1947.

ب- الأتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

ج- اتفاقية الجوانب المتصله بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

ثالثاً: الملحق الثاني: حيث يتعلق بوثيقة التفاهم بشأن القواعد والأجراءات التى تحكم تسوية المنازعات.

رابعاً: الملحق الثالث: وهو خاص بآلية مراجعه السياسات التجارية.

خامساً: الملحق الرابع الذي يتضمن أربع اتفاقيات بشأن التجارة في اللقاءات المدينة، المشتريات الحكومية منتجات الألبان الدولية، لحوم الآبقار الدولية.

تجارة الخدمات هى ايضاً لها أهميتها في تنمية اقتصاديات البلدان بشكل عام والبلدان المتقدمة بشكل خاص ولها دورها المتميز في تنشيط حركه التبادل التجارى الدولي، وأزداد حجم تلك الأهمية بعد ظهور الوسائل التكنولوجية المتقدمة، حيث اختصت مجمل المفاوضات لتحرير تجارة الخدمات والتباحث حول الآليات والقواعد العامة بها تحت الأتفاقية العامة لتجارة الخدمات General Agreement Of Trade In Service (GATS) تعتبر الأتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS أحد النتائج الهامة التى اسفرت عنها جولة أوروجواى وهى الجولة الثامنه الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الأتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT، والتى كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانيه سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها انشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995 وتوقيع الأتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة عام 1997 على أن يبدأ سريان الأتفاقية بأكملها عام 1999 وقد شملت الأتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) عدة انواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية[1]. تشمل تجارة الخدمات قطاعات واسعة من انشطه الأعمال بالأضافة

---

[1] د.عبدالمطلب عبدالحميد / المرجع السابق / ص109

الى نشاط المصارف التى تعتبر اوسعها واكثرها نمواً في الأقتصاد الدولي هنالـك تجـاره دوليـه ايضاً في خـدمات التـأمين والمعلومـات والـسياحه والنقـل والأتـصالات والتعلـيم وغيرهـا وكذلك تشمل اتفاقية GATSجميع الخدمات التى تنطبق عليها صفة التداول التجاري.

أن دخول الخدمات في نطاق مفاوضات متعددة الأطراف تعتبر نقطه تحـول هامـة في العلاقات الأقتصادية الدولية، لما لقطاع الخدمات من أهمية خاصة حيـث يلعـب دوراً كـبيراً في الأقتصاد العالمي، فمن ناحية، يعتبر هذا القطاع أسرع القطاعات الأقتصادية نمواً وأكثرهـا استيعاباً للعنصر البشرى حيث تشير البيانات الى أن ناتج هذا القطاع يمثل من 60٪ الى 70٪ من اجمالي الناتج في الأقتصادات المتقدمة وحوالي 50٪ في الأقتصادات النامية وتصل نـسبته في التجارة العالمية الى 20٪[1].

جدول رقم (11)

بعض المؤشرات الرئيسية لبعض الدول المتقدمة خلال عامى 1980 و 1981

الدولة	معدل النمو الحقيقى		معـدل تغيـر الـرقم القياسـي الأسعار المستهلكين		معدل البطالة ٪	
	1980	1981	1980	1981	1980	1981
الولايات المتحدة	1.4(-)	1.5	13.0	9.5	7.9	9.3
اليابان	4.7	3.5	8.6	6.5	2.1	2.1
المانيا الغربية	2.5	1.4	5.4	4.7	3.9	4.5
فرنسا	2.1	1.9	13.1	10.7	7.5	7.0
ايطاليا	2.9	1.0	19.7	15.8	7.7	8.0
المملكة المتحدة	2.2(-)	2.0(-)	18.1	13.5	6.4	7.8
كندا	1.0(-)	2.0	9.9	9.7	7.9	8.4
السويد	2.5	1.1	13.3	10.5	2.1	2.5

المصدر: النشرة الأقتصادية للبنك الأهلي المصري 1985، العدد الثالث صفحه 293

نقلاً عن المرجع: د.فؤاد مرسى / الرأسمالية تجدد نفسها / سلسلة كتب عالم المعرفة/ عام 1990، ص360.

---

[1] نفس المرجع السابق / ص111

لم تتمكن الأطراف الرئيسة في مفاوضات الجات من الأتفاق على التحرير الشامل للخدمات المالية والمصرفية حيث تم الأتفاق على حرية البنوك وشركات التأمين من أى دولة عضو في الجات في دخول أسواق الدول الأخرى مع إعطاء مهلة للولايات المتحدة الأمريكية حتى منتصف عام 1995 لتختبر مدى التزام الدول الأخرى بتحرير أسواقها المالية حتى تتعامل معها بمبدأ المعامله بالمثل[1].

يشير ملحق الخدمات الماليه المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS أنه بعد استبعاد الأنشطه التى لاتدخل في مفهوم الخدمات التى يتضمنها إطار الأتفاقية ومع إقرار أحقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التى تكفل تطبيق المعايير والنظم الكفيلة بضمان الملاءة المصرفية وكفايه رأس المال وآليات العمل المصرفي السليم دون الأخلال بالتزاماته في أطار الأتفاقية بالأضافة الى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار تماسك النظام المصرفي ومع الحفاظ على سرية الحسابات وأنشطة العملاء أو أية بيانات سرية تمتلكها المؤسسات المصرفية وفيما عدا الخدمات المالية الخاصة بجميع انواع التأمين والخدمات المرتبطة به فأن الخدمات المصرفية والماليه التى تشملها الأتفاقية تتلخص فيما يلى[2]:-

1- قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات.
2- الأقراض بكافة اشكاله بما فيما القروض الأستهلاكية، والأئتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.
3- التأجير التمويلي.
4- خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها بطاقات الأئتمان والخصم على الحسابات والشبكات السياحية والشبكات المصرفية.
5- خطابات الضمان والأعتمادات المستندية.
6- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها وذلك في الأدوات التالية:-

(1) الأهرام عدد في 20/ 5/ 1997 نقلا عن المرجع / د.محمد على حوات / المرجع السابق/ ص93
(2) د.عبدالمطلب عبدالحميد / المرجع السابق / ص ص(119-121)

أ- النقد الأجنبي.

ب- المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها

ت- أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والأتفاقات الآجلة.

ث- الأوراق الماليه القابله للتحويل.

ج- الأدوات الأخرى القابله للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك.

7- الأشتراك في الأصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والأصدار الخاص كوكيل، وتقديم الخدمات المختلفة بالأصدارات.

8- أعمال السمسرة في النقد.

9- إدارة الأموال، مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية، وخدمات الأيداع وحفظ الأمانات

10- خدمات المقاصة والتسوية للأصول الماليه بما فيها الأوراق الماليه والمشتقات والأدوات الأخرى القابله للتفاوض.

11- تقديم وارسال المعلومات الماليه وميكنة البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطه مقدمي الخدمات المالية الأخرى.

12- تقديم الأستشارات والوساطة الماليه والخدمات المالية المساعدة الأخرى وذلك لكافة الأنشطه سالفة الذكر.

والجزء الأول من اتفاق الخدمات يحدد المقصود بتجارة الخدمات بالاستناد الى نمط تأدية الخدمة، فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد الى دولة المستفيد (كما في خدمات البنوك والشركات التأمين والمكاتب الهندسية)، أو انتقال مستهلك الخدمة من بلد الى بلد تقديم الخدمة (كما في حالة السياحة). أو انتقال المشروع المؤدي الى الخدمة الى بلد المستفيد (كما في حالة انشاء شركات اجنبية أو فروع لهذه الشركات). أو انتقال مواطن دولة ما لأداء خدمة في دوله أخرى (كما في حالة الخبراء والمستشارين)، ويتضمن الجزء الثاني من الأتفاق الألتزامات والضوابط العامة لهذه التجارة،

ومن المفيد هنا أن نبادر الى التأكيد على أن اتفاقية جولة أوروجواى لم تفرض على الدول الأعضاء معاملة الخدمات الأجنبية على قدم المساواة مع الخدمات الوطنية، ولكنها أخذت بالمبادئ الآتية:-

أولاً: أنه إذا كانت القوانين المحلية تميز في المعاملة بين الخدمات الأجنبية والوطنية مثلاً،فلا يجوز تعميق هذا التميز.

ثانياً: تطبيق شروط الدوله الأولى بالرعاية.

ثالثاً: الألتزام بالتحرير التدريجي.

رابعاً: التزام الأعضاء بمبدأ الشفافية بحيث يتم الاعلان بصورة منتظمة عن كل القيود واللوائح المنظمة لهذه الخدمات[1] (55).

وان سريان الأتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS بدأ في عام 1999 في حين تم التوقيع على الأتفاقية وبموافقة (70) دولة في عام 1997.

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية:-

ان مفهوم الملكية الفكرية بالمعنى الواسع يعنى الحماية القانونية المترتبة على الجهد والنشاط الفكرى الجديد والمتميز الذى قام به المبتكر في المجال الصناعي أو العلمي أو الأدبي، وبالمعنى القانوني يشمل ذلك توفير الحمايه لحقوقه في التأليف والأختراع وتنوع سلالات النباتات والنماذج الصناعية وحمايه التصاميم للدواءر المتكاملة والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والأسرار التجارية والمنافسة المشروعة[2] الملكية الأدبية والفنية والصناعية أسفرت جولة أوروجواى عن حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعيه بأقرار عدد من المبادئ أهمها تطبيق مبدأ المعامله الوطنية بمعنى أن تكون الحمايه لصاحب الملكية الأجنبي مماثله لما تمنحه الدولة من حماية للماللك الوطني، وكذلك تطبيق شروط الدوله

(1) د.حازم الببلاوى / المرجع السابق / ص ص(179-180)

(2) سمير اللقماني / المرجع السابق / ص83

بالرعاية وما يتضمنه من عدم التميز في المعاملة مع الدول الأجنبية وتقرير حماية لاتقل عن عشرين سنه لبراءات الأختراع ولاتقل عن عشر سنوات بالنسبة للعلامات التجارية إلا من بعض الأستثناءات وأخيراً التزام الدول بتعديل التشريعات الداخلية على نحو يوفر حماية فعاله لأصحاب الملكيات الأدبية والفنية والصناعية[1].

تعتبر اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPS في إطار منظمة التجارة العالمية اكثر اتفاقية تم التوصل اليها على اساس متعدد الأطراف شمولاً وأهمية من حيث ماتضمننه من مجالات واحكام وعدد الدول الأعضاء اضافة الى ماوفرته لأول مرة من آلية لتسوية المنازعات في هذا المجال وقد تم التوصل الى هذه الاتفاقية من خلال مفاوضات مكثفة ومعقده في جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وشهدت المفاوضات تباينا شديداً بين مواقف الدول المتقدمة التى كانت تسعى الى أن توفر الأتفاقية أقصى درجات الحماية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، دخلت الأتفاقية حيز التنفيذ في اول يناير / كانون الثاني 1995 ولحظت فترات انتقالية تفاوتت طبقاً لمستوى النمو الأقتصادي السائد في الدول الأعضاء وغطت مختلف أنواع حقوق الملكية الفكرية: حق المؤلف والحقوق المرتبطة به، العلامات التجارية، التصميمات الصناعية، براءات الأختراع، الدوائر المتكاملة، المعلومات غير المفصح عنها (الأسرار التجارية) [2].

---

(1) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص180

(2) سمير اللقماني / المرجع السابق / ص87

جدول رقم (12)
واردات البلدان الصناعية
الخاضعة لاجراءات غير التعريفة الجمركية

السلع	«نسبة مئوية من الواردات الكلية»		
	1981	1984	1987
واردات غير النفط	18.7	19.9	22.6
منها:			
مواد غذائية	35.3	38.7	38.2
سلع مصنوعة	18.1	18.3	21.5

IMF.issues and developments in international trade policy,occasional paper 63,December 1988-P-2

نقلاً عن المرجع/ د.فؤاد مرسى / الراسمالية تجدد نفسها / 1990، ص334.

منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)

لم تقتصر جولة أوروجواى على توقيع الأتفاقات المشار اليها في صدد التنظيم التجارة الدولية، بل أنها أنشأت في الوقت نفسه منظمة دوليه جديدة للأشراف على تنفيذ هذه الأتفاقات، وهي منظمة التجارة العالمية (WTO) لتكون الأطار التنظيمي والمؤسس لتطبيق هذه الأتفاقات حيث تتولى المهام التالية[1]:

أ- الأشراف على تنفيذ مجموعة من الأتفاقات المتعددة الأطراف، المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، بالأضافة الى الأتفاقيات الجماعية (غير الالزامية) والمكونة من (4) اتفاقات.

ب- تنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التى تم الأتفاق عليها في جولة أوروجواى، إضافة الى المفاوضات في جولات جديدة بهدف تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.

---

(1) د.حازم الببلاوى / المرجع السابق / ص ص(181-182)

ت- تسوية المنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الأتفاقات التجارية الدولية، وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن.

ث- استعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآليه المتفق عليها بما يضمن توافق هذه السياسات مع القواعد والأسس الواردة في النصوص الأتفاقات.

ج- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف ضمان المزيد من التنسيق في عملية صنع السياسات الأقتصادية على المستوى الدولي.

إن القضية التى تواجه الحكومات هى كيفية توفير إطار من القواعد والنظام للمنافسة العالمية بأوسع معانيها، وقد ظهرت الأتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT باعتبارها المنبر الرئيس لمعالجة هذه الأهتمامات، بالرغم من أن البيئة الأقتصادية التى تواجه (الجات) وخليفتها المنظمة العالمية للتجارة، تعتبر مختلفة تماماً عما كانت عليه وقت تأسيس (الجات)[1]. لقد نما العالم بدرجة تجاوزت النظام التجارى للجات - بريتون وودز - وينبغى له الآن أن يبنى نظاماً جديداً عماده حقائق عالم اقتصادي ثلاثي الأقطاب. فلا سبيل الى مقاومة القوى القاهرة، واذا لم يكن في المستطاع تخفيف الضغوط بطريقة منطقية (مثل عقد مؤتمر جديد لبريتون وودز) فأنها ستخف بطرق أخرى، ونظراً لأن أى مؤتمر جديد لبرتيون وودز لايمكن أن يعقد دون قوة مهيمنة تفرض الأتفاقات، فأن المفاوضات الأوروبية التى تجري في بروكسل ستغدو هي المؤتمر الفعلى الجديد لبريتون وودز ولما كانت الجماعة الأوروبية تقوم بتوفيق قواعدها وقوانينها الداخلية واقرار شروط قبول أعضاء جدد ومنح عضويات منتسبة لدول أوروبية اخرى مثل سويسرا وتشيكو سلوفاكيا فانها تضع من الناحية الفعلية قواعد التجارة الدولية للقرن القادم، ومهما تكن القواعد التى تضعها فأن

---

(1) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص174

الآخرين سيتعلمون كيف يتعاملون وفقاً لتلك القواعد[1]. ويتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية مما يلي[2]:

أ- المجلس الوزاري: ويجتمع مرة كل سنتين عن الأقل ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء.

ب- المجلس العام: وهو الذي يتولى الأشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة ويتولى مهام المجلس الوزارى فيما بين فترات انعقاده فضلاً عن توليه مهام تسوية المنازعات، ومهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ويجتمع المجلس عند الحاجه، ويتألف من ممثلين عن كل الدول الآعضاء، وتتفرع منه المجالس المتخصصة الثلاثة الآتية:

1- مجلس التجارة في السلع (حل مكان مجلس اتفاق « الجات » 1947 السابق)

2- مجلس التجارة في الخدمات.

3- مجلس التجارة في الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

ت- اللجان الفرعية: وهى لجان تشكل بمعرفة المجلس الوزارى من بينها لجنة التجارة والتنمية، ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية ولجنة الشؤون الاداريه والماليه، وأى لجان اخرى تدعو الحاجة الى انشائها.

ث- السكرتارية: ويتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها أمين عام يعينه المجلس الوزارى ويحدد صلاحياته وواجباته، ويعين الأمين العام وموظفى السكرتارية ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقاً للقواعد العامة التى يحددها المجلس الوزاري.

وانها لبدهية قديمة من بدهيات التأريخ أن قواعد التجارة إنما يكتبها أولئك الذين يتحكمون في سبل الوصول الى اكبر سوق في العالم، فكل بلد آخر في حاجة الى الوصول الى تلك السوق، وليس أمامه من خيار سوى أن يلعب وفقاً للقواعد المعررة للعبة، وقد كانت الأمور هكذا دائماً، فبريطانيا هى التى كتبت قواعد التجارة العالمية في القرن التاسع عشر،

---

(1) لسترو ثارو / الصراع على القمة / ترجمة / احمد فؤاد بليغ / سلسلة كتب عالم المعرفة 1995 / ص84

(2) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص ص(174-175)

والولايات المتحدة فعلت ذلك في القرن العشرين والبيت الأوروبي بوصفه اكبر سوق في العالم، هو الذي سيكتب قواعد التجارة العالمية في القرن الحادي والعشرين، وسيكون على بقية بلدان العالم أن تتعلم كيف تمارس اللعبه الأقتصادية وفقاً لهذه القواعد[1].

ولما تتصف الدول الصناعية المتطورة بأمتلاك عوامل الأنتاج قاطبة وارتفاع حجم رؤوس المال المستثمرة دولياً وامتلاكها كذلك جميع الوسائل التكنولوجية الحديثة فأنها ولابد أن تستفاد بأكبر نسبةمن التوسع التجارى الدولي مع الحماية التى تقدمها لها منظمة التجارة العالمية مقارنة بالدول الأقل نمواً في الأقتصاد.

وتتضمن عوامل الضعف في اتفاقية الغات أن لديها ولاية مفيدة، فلم تعالج الغات أبداً مشاكل التجارة في المواد الخام بما فيها نواتج الطاقة، أما نظم التجارة ذات الأختلالات الضخمة والخاضعة لدرجة مرتفعة من الحماية، فلم يتم التصدي لها الى أن بدأت جولة أوروجواى، كذلك لم تدرج مسألة التجارة في الخدمات، مع انها تمثل الآن 20٪ من التجارة من حيث القمة، وحتى في مجال التصنيع، كانت التجارة في بعض القطاعات المهمة، من قبيل المنسوجات والصلب والطائرات، تنظم بطرق تستخفف في أحوال كثيرة بروح التفاقية (الغات) بل وبنصوصها، وكانت العضوية في الغات غير مكتملة من جراء غياب بلدان التجارة الحكومية، ولابد الآن من تكملة عملية جعل «الغات / المنظمة العالمية للتجارة» هيئة حقيقية عن طريق القبول المبكر لروسيا، وفيتنام والصين وغيرها بعد أن أصبحت سياساتها التجارية اكثر انفتاحاً، وحتى عندما كانت مفاوضات « الغات » تختتم بنجاح، كانت هناك بلدان ناميه عديدة تشعر بأنها قد وضعت على هامش هذه العملية والتى لاتزال محتكرة من جانب الولايات المتحدة، والأتحاد الأوروبي، واليابان (وربما كندا أيضاً) ولاسيما في المرحلة الختامية الحاسمة، وينبع هذا الموقف المجحف من اعتبار البلدان النامية «راكبا مجانياً» أثناء المساومات الأقليمية وذلك نتيجة لالتماس هذه البلدان معاملة خاصة وتفضيلية[2]. بالرغم من أن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي الوريث القانوني للأتفاقية

---

(1) لستروثارو / المرجع السابق / ص ص(84-85)

(2) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص ص(174-175)

العامة للتعريفات الكمركية والتجارة GATT الا انها تـشتمل عناصـر عديـدة، وتـدخل في ضمنها مواد مختلفة وترسخت بدورها القواعد العامة للتجارة الدوليـة، وبـدأت بنـشاطها في أول يناير 1995.

المبحث الثاني

عولمة الاستثمار

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الأموال جميعها تقريباً توجه في الاستثمار في الوحدات الانتاجية والمصانع وزيادة الانتاج والى انشاء الطرق والجسور والبنية التحتية للاقتصاد الوطني داخل بلدانهم. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والخراب والدمار التي واجهت معظم دول العالم والدول الأوروبية واليابان بشكل خاص، توجهت الولايات المتحدة الأمريكية بحجة المساعدات الدولية صوب تلك البلدان المتضررة وقامت بالاستثمار فيها وفي القطاعات الصناعية والعمرانية واصلاح الطرق والجسور وتنشيط حركة التجارة الدولية، وبعد انشاء المؤسسات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات العامة للتجارة والتعرفة، بدأت البلدان بتدويل عمليات الاستثمار وبدأت الاستثمارات الدولية في الحركة والاتساع خارج حدود الوطن وفي هذا المبحث نتطرق الى:

1- ما هو الاستثمار.

2- أنواع الاستثمار، ورؤوس الأموال التي ساهمت في توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ما هو الاستثمار:

الاستثمار هو عملية توظيف الأموال إما في وسائل الانتاج و الأصول الرأسمالية أو في أصول وأدوات مالية مختلفة ومتعددة. والاستثمار هو عملية توظيف تراكم الادخارات في الاتجاهين، إما توظيفها في الأصول غير المنقولة كالعقارات والمنشآت و الإنشاءات والأراضي وغيرها أو في الأصول المنقولة أو في الأصول المالية كالأسهم والسندات و غير ذلك لغرض العوائد و المكاسب المادية وجني الفوائد.

ومدة الاستثمار إما أن تكون أقل من سنة فيدعى الاستثمار في آجل القصير أو تكون لأكثر من سنة فيدعى الاستثمار لآجال طويلة.

يمكن القول بأن الاستثمار في مفهومه العام هو إرجاء الاستهلاك الى فترة مستقبلية. المفهوم العام و الشامل للاستثمار – إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة ثم توجيه هذه الأموال الى الاستثمار و ليس للاكتناز[1].

ولا يقتصر الحساب الاقتصادي في علاقته بالمستقبل على محاولة تقدير الطلب المتوقع للسلع المختلفة، بل إنه يرتبط بمفهوم المستقبل إرتباطاً جوهرياً من حيث علاقة الانتاج بالاستثمار، فالانتاج الصناعي على خلاف الانتاج الزراعي، يعتمد بالدرجة الأولى على الآلة ورأس المال وليس على الأرض والطبيعة، ومن هنا تجئ أهمية الاستثمار في بناء رأس المال الصناعي، والحديث عن الاستثمار هو حديث عن المستقبل فهو تضحية بالحاضر من أجل زيادة الانتاج في المستقبل، وقد أشار عدد من الاقتصاديين مثل بوهم بافيرك الى تأثير إطالة دورة الانتاج (Round-About) في زيادة الكفاءة الانتاجية، فإطالة العملية الانتاجية عن طريق الاستثمار في الآلات ورأس المال يزيد من الكفاءة والانتاج[2]،

أنواع الاستثمار:

يمكن التميز بين نوعين من الاستثمار Investment[3]:

1- الاستثمار في إحدى وسائل الانتاج أو الأصول الرأسمالية.

2- الاستثمار في أصول وأدوات مالية مختلفة Financial assets and Intruments أي الاستثمار المالي البحت.

---

(1) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص124

(2) د.عبدالغفار حنفي/ الأستثمار في بورصة الأوراق المالية / الطبعة الأولى/ 2003/ ص16

(3) عبدالمجيد المهيلمي/ التحليل الفني للأسواق المالية / الطبعة الثانية/ القاهرة/ 2005/ ص25

وبعبارة أخرى فما زالت تدفقات رأس المال الدولي تتخذ شكلين أساسيين هما: رأس المال الانتاجي باقامة وحدات إنتاجية، وشراء أصول رأسمالية، ورأس المالي الائتماني في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية، ويلاحظ في هذا الصدد أنه نتيجة تركيز رأس المال وتكوين المجموعات المصرفية العملاقة ظهر نوع من تقسيم العمل فيما يتعلق بتدفقات رأس المالي الى البلدان النامية، فتقوم المشروعات المتخطية للقوميات بالاستثمارات الإنتاجية المباشرة بينما تقوم المجموعات المصرفية المتخطية للقوميات بعمليات المضاربة في الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات[1]، والاستثمار بشكل عام يصنف الى نوعين: النوع الأول يخص الاستثمار الاقتصادي أي كل ما يتعلق بالأصول الانتاجية، وتوسيع دائرة الانتاج وانتقال عملية الانتاج من دولة الى الأخرى، والنوع الثاني وهو الاستثمار المالي الذي يطلق عليه احياناً بالتراكم الرأسمالي، هو عبارة عن كل المعاملات التي تتعلق بالاستثمار في الأصول المالية المختلفة والمتعددة وتوظيفها، وهناك علاقة متينة بين الأصول المالية والأسواق المالية (البورصات) من جهة وبينها وبين الاستثمار الانتاجي من جهة أخرى، لأن الأسواق المالية هي المصدر الرئيسي لتمويل الانتاج والاستثمارات الانتاجية.

1- الاستثمار الانتاجي والأصول الرأسمالية:

يشير مفهوم الانتاج الى عملية تحويل موارد المجتمع المختلفة الى سلع وخدمات يحتاج اليها الأفراد، ولقد حظى مجال الانتاج باهتمام كبير في السنوات الأخيرة نظراً لأن جميع مشروعات الأعمال حول العالم تسعى الى زيادة قدراتها التنافسية من خلال تقديم سلع وخدمات ذات جودة أعلى وبأساليب إنتاجية تتميز بالكفاءة والسرعة وكل ذلك بأقل تكلفة ممكنة ويعتمد انتاج السلع والخدمات على ما يعرف بالعملية التحويلية التي هي عبارة عن تتابع معين من الأحداث يؤدي الى تحويل موارد التشغيل الى منتجات[2]. من وجهة النظر التقليدية بخصوص التجارة الدولية فان العمالة، وعوامل الانتاج الأخرى لا تتمتع

---

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص ص(239-240).

(2) دكتورة نهال فريد & د.نبيلة عباس / المرجع السابق / ص219

بمرونة الحركة والانتقال بين الدول لا تهتم الشركات متعددة الجنسيات لذلك لا بحركة وانتقال السلع والخدمات بين الدول فقط بل أيضا بحرية حركة وانتقال رأس المال، أيضاً ويسمح تدويل رأس المال للشركات والأفراد بانتقال رأس المال بين الدول لأغراض التملك والاستثمار في الموجودات المختلفة و المساهمة في تأسيس المنظمات التجارية والصناعية المتنوعة، نظرياً يناقل المستثمرون الأموال من دولة الى أخرى إذا هم توقعوا تحقيق عائد أفضل ومردو أعلى، إن مناقلة الاستثمارات من دولة لأخرى تقع لأسباب عدة منها[1]:

1- الدول الثانية توفر عائداً أعلى على المدى الطويل قياساً بما كان يتحقق في الدولة الأولى.
2- حصول المستثمر في البلد الثاني على موجودات أكثر وبنفس حجم رأس المال الذي كان مستثمراً في البلد الأول.

ووفقاً للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والأخرى الخاصة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تعطي الحق للدول والأفراد و الشركات حرية الحركة والانتقال بين الدول بما فيها رؤوس الأموال لغرض الاستثمارات سواءً في المشاريع الإنتاجية أو المشاريع الخاصة بالخدمات العامة.

إنه مع الاتجاه الى تدويل الحياة الاقتصادية تلعب تدفقات رأس المال الانتاجي على تدويل الانتاج، وتصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة لتوسيع الانتاج وايجاد ضمانات ضد مخاطر التكنولوجيا وضد مخاطر التصميمات والاستشارات الهندسية، وضد المخاطر التجارية وأداة أيضا لتمويل عقود الشراء المتبادل وعقود بناء الوحدات الانتاجية مع ضمان التسويق، وكانت الاستثمارات المباشرة تتزايد حتى الستينيات بفضل تدفق رأسمال جديد، أما منذ منتصف الستينات، فان الأرباح أصبح يعاد استثمارها محلياً، ففي عام 1967 كان 71٪ من الزيادة في الاستثمارات الأمريكية المباشرة في البلدان النامية في صورة رأسمال جديد، أما في عام 1980، فقد أصبح ما يعاد استثماره يمثل 54٪ منها، ومن هنا كان اهتمام

---

(1) د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص27

الدول الرأسمالية الكبرى بضرورة إلقاء كل قيد ليس فقط على رأس المال الأجنبي بل على توسع رأس المال المحلي. فلقد صار رأس المال الداخلي هو المصدر الأساس لتكوين رأس المال الأجنبي الجديد، بينما تراجعت التدفقات الجديدة لرأس المال الأجنبي، إذ يتوقع المستثمرون الأجانب استعادة أموالهم في مدى يتراوح ما بين 3 و 5 سنوات، ثم إن الزراعة والهياكل الأساسية والمرافق العامة لا تجذبهم، وما لم تهبط أسعار الفائدة فلا يتوقع زيادة في الاستثمارات الأجنبية الجديدة حقاً، لأن العائد على المشروعات لا ينافس معدلات الفائدة في الأسواق المالية[1]. ومن هذا المنطلق فان الاستثمارات تنساب من الدول المتقدمة الغنية الى الدول النامية والفقيرة، إلا أن المستثمرين لا ينقلون أموالاً كثيرة من الدول المتقدمة الى الدول النامية، ان عوامل مثل العائد المالي والكلفة الأقل غير كافية لجذب رؤوس الأموال الى مجالات التجارة والصناعة، ذلك ان العوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي قد تكون ذات طابع سياسي أو اقتصادي متأثرين بدرجة الاستقرار والمخاطر السائدة في بلد ما[2].

جدول رقم (13)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة

البلدان المستثمرة	عدد المستثمرين
اليابان	351
بريطانيا	178
كندا	124
المانيا	60
فرنسا	45
فلنلندة	42
سويسرا	29
أخرى	222
المجموع	1051

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص240

(2) د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص28

على مستوى الصناعة	عدد المستثمرين
الانتاج	452
الممتلكات	137
الخدمات	132
تجارة الجملة	110
تجارة المفرق	70
أخرى	150
المجموع	1051

المرجع / د. شوقي ناجي / إدارة الأعمال الدولية/ مدخل تتابعي / الطبعة الأولى/ الأردن، 2002، ص30.

ومن هنا فان أكثر من نصف تدفقات رأس المال الانتاجي صار يتم فيما بين البلدان الصناعية نفسها، وصارت أمريكا هي المصدر الأكبر لرأس المال على شكل استثمارات مباشرة، مما يتيح لها ممارسة الاشراف التام على المشروفات الانتاجية ومن ثم أصبحت الصارف الأمركية هي المقرض الأساسي ولقد تحصل على الأموال من السوق الأوروبية نفسها في صورة ودائع بالدولارات أودعت كجزء من الاحتياطي النقدي للدول أو من مودعين لهم عملة أجنبية فائضة، ففي عام 1950 كانت الاستثمارات الخاصة الأمريكية المباشرة في أوروبا الغربية لا تتجاوز 1.7 مليار دولار، ارتفعت في عام 1960 الى (6.7) مليار دولار، ثم صارت (24.5) مليار دولار في عام 1970، وبعد عشر سنوات صارت (95.6) مليار دولار، وصعدت في العام التالي الى (101.5) مليار دولار، وبالمثل تجذب السوق الداخلية الأمريكية رأس المال الأوروبي لاسيما في الصناعات الخفيفة وصناعة الغذاء، تجذبه بسعتها وأساليبها الطليعية للإدارة واستخدام منجزات العلم والتكنولوجيا، وهنا أيضا فيما بين البلدان الصناعية نفسها، فان تعبئة الأموال في الأسواق المحلية صارت واحدة من السمات المميزة للآلية الاقتصادية لعمل الاحتكارات[1]، كما وان الثورة العلمية والتكنولوجية قد اسهمت في ايجاد وابتكار أساليب وآليات متطورة تدفع بالدول في زيادة

[1] د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص ص(240-241)

حجم الانتاج وتغير وتنوع أنماط الاستهلاك وكذلك ساعدت وسائل النقل المتطورة والاتصالات الحديثة في نقل وتوزيع الاستثمارات بين الدول.

عندما يتولى مستثمر من دولة ما نقل رأس المال الى دولة أخرى لأغراض المشاركة في ملكية أو إدارة فعاليات تجارية أو صناعية، فان ذلك يدعى بالاستثمار الأجنبي المباشر، ان أكبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى عام 1989 كانت في اليابان، أمريكا، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، فلندا وفرنسا على التوالي، ورغم ان الربح قد يكون أبرز الدوافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر فان للمستثمر أسباباً عدة تدفعه للاستثمار المباشر[1].

وينظر الى صناعات معينة على انها صناعات ذات روابط (آثار خارجية) تؤثر في صناعات أخرى وبتعزيز هذه الصناعات تصبح الصناعات الأخرى أقوى، فصناعات ماكينات القطع والتشكيل والمكونات الرئيسية، مثل صناعات رقائق أشباه الموصلات، تعتبر صناعات ربط، وبفضل الصناعة الأقوى لماكينات القطع والتشكيل، والصناعة الأقوى لأشباه الموصلات تتمتع اليابان بقدرة تنافسية أكبر في السيارات والإلكترونيات الاستهلاكية ونتيجة لذلك فان العائد الكلي لهذه الاستثمارات يكون أعلى من عائد صناعة ماكينات القطع والتشكيل أو صناعة أشابه الوصلات وحدها وقبل كل شئ فان للحكومة دوراً مهماً تقوم به في تعجيل النمو الاقتصادي ويعني ذلك زيادة الاستثمارات في المصانع والمعدات والمهارات والبنية الأساسية، والبحث والتطوير، الى المستويات التي يمكن ان توجد في أسواق خالية من القيود، فالمعتقد ان المشاركين في السوق يتركز اهتمامهم على الحاضر اكثر مما ينبغي، وتمثل الحكومات أساساً ارتباط المستقبل بالحاضر، وفهي تعمل على الأسراع بحركة الأسواق وتشجيع المؤسسات على ان تمر بمنحنيات تطورها بأسرع مما يمكن ان تفعل لو كانت منفردة، وعلى سبيل المثال فقد قدم بنك التنمية الياباني الأموال لمؤسسات أشابه الموصلات اليابانية لمواصلة بناء مرافق إنتاجية خلال فترات الكساد عندما كانت المؤسسات الأمريكية المنافسة تتوقف عن البناء وأعطى ذلك اليابانيين القدرة على خدمة الطلبات خلال فترة الرخاء الدوري التالية التي لا يمكن ان تلبيها المؤسسات الأمريكية[2].

---

(1) د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص57

(2) لستروثار / المرجع السابق / ص172

منذ بداية عقد التسعينات أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية من ضمن أهم المتعاملين في أسواق الصرف، وهذه المؤسسات تشتمل على الفروع المالية للمجموعات الصناعية الى جانب الفروع المذكورة، أصبح المستثمرون المؤسساتييون وكبار الأثرياء من المتعاملين الأساسيين لأن المسؤولين عن إدارة رؤوس الأموال هذه ركزوا على التوظيفات في الخارج بغية تنويع المخاطر وتحسين المردود. لا يوظف المستثمرون المؤسساتييون حالياً إلا جزءً ضئيلاً من مواردهم في أصول أجنبية 10٪ تقريباً بالنسبة للأوروبيين و 5٪ بالنسبة للأمريكيين لكن المبالغ الاجمالية المدارة تبقى في النهاية عظيمة الأهمية[1].

وان قسم من الأرباح المتحققة في الاستثمارات الخارجية يتم استثمارها ايضاً خارج البلد، أو في بعض الأحيان يعاد استثمارها محلياً، ويلاحظ بأن إجمالي الأرباح للأموال المستثمرة في الخارج في ازدياد مستمر سنة تلو الأخرى و بأضعاف مضاعفة. انظر الجدول رقم (14).

جدول رقم (14)

أرباح الاستثمارات الخاصة المباشرة الأمريكية في أوروبا الغربية

السنة	إجمالي الأرباح	أرباح محولة لأمريكا	أرباح معاد استثمارها محلياً
1966	1051	637	414
1970	2402	1266	1136
1975	4988	2643	2345
1980	15995	8385	7610

المصدر/ ميخائيل زاخاتوف وآخرون، التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية/ أوروبا الغربية، موسكو 1985/ ص88، نقلاً عن المرجع / د. فؤاد مرسى/ الرأسمالية تجدد نفسها/ / سلسلة من عالم المعرفة، 1990 ص 242.

عند ازدياد أسعار النفط في الفترة ما بين عامي 1973 و 1980 حصلت الدول المصدرة للنفط على الفوائض المالية، فقامت تلك الدول بتحويل فوائضها المالية الى المصارف الأجنبية في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي تسهل بدورها بإعادة

[1] د.وسام ملاك/ الظواهر النقدية على مستوى الدولي/ الطبعة الأولي/ لبنان 2001 ص193

تدوير الأموال الفائضة الى السوق المالية الدولية، وتتركز بالدرجة الأولى في قطاع التمويل الدولي.

منذ القرن الماضي وشركات صناعية أوروبية وأمريكية قد زرعت وحدات إنتاجية تابعة لها خارج حدودها، والآن يحتل تصدير رأس المال مكانة رفيعة في نشاط النظام المصرفي الدولي الذي يشكو من تراكم مبالغ فيه لرأس المال بداخله، وإذا كانت رؤوس الأموال تصدر في الماضي الى الأقطار التابعة أو النامية فان الخمسينات من هذا القرن قد شهدت انتقال رؤوس الأموال بكثرة من الولايات المتحدة الى أوروبا الغربية، فقد أتيح للاحتكارات الأمريكية توسع كبير في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة غير ان استعادة أوروبا الغربية لقدراتها الانتاجية وإنشاء السوق الأوروبية الأمريكية التي تفرض حماية جمركية على منتجاتها قد دفعا بالاحتكارات الأمريكية الى إنشاء وحدات إنتاجية تابعة لها في الأسواق الرأسمالية المتقدمة أو في بعض البلدان النامية التي تتمتع بسوق كبيرة نسبياً[1] [77]. ونقطة البداية هي ان ارتفاع أسعار النفط في 1973، ثم في 1979 لم يكن نتيجة تغيرات في الاقتصاد العيني، وإنما فقط في نمط توزيع الدخل العالمي، فالموارد الاقتصادية لم تعرف أي تغير يذكر ولم يلحق الاقتصاد العالمي اي تعديل جوهري في التكنولوجيا المستخدمة أو في الأذواق. زادت تجارة النفط في 28 مليار دولار في 1970 الى 535 مليار دولار في 1980 (أو من 7 في المائة الى 21 في المائة من قيمة التجارة العالمية)، هو ما يزيد – في ذلك الوقت – على حصة الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا الغربية في التجارة العالمية. و قد بلغت الفوائض المالية النفطية في 1974 حوالي 65 مليار دولار، و هي تمثل كما سبق أن أشرنا اضافة الى المدخرات العالمية (وهي اضافة ليست باليسيرة في حجم الكميات الاقتصادية الكلية) ويمكن ان نقارن هذا الرقم بحجم الاستثمار الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية والذي بلغ في 1974 حوالي 205 مليار دولار أي ان مدخرات دول الأوبك (الفوائض النفطية) بلغت حوالي ثلث حجم الاستثمار الاجمالي في أكبر اقتصاد في العالم في ذلك الوقت (الولايات المتحدة الأمريكية)[2]. انظر الجدول رقم (15).

---

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص112

(2) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص ص (88-89)

جدول رقم (15)

موجز الحساب الجاري فيما بين عامي 1973/ 1980 (مليار دولار)

	73	74	75	76	7	8	9	0
الصادرات	39.0	117.9	109.6	133.3	146.3	141.5	211.1	305.0
صادرات النفط	34.8	112.0	103.6	126.0	137.9	131.9	198.8	290.2
الصادرات الأخرى	4.2	5.9	6.0	7.3	8.4	9.6	12.3	14.8
الواردات	20.2-	35.8-	56.2-	68.0-	48.9-	100.4-	100.7-	138.0-
الميزان التجاري	18.8	82.1	53.4	65.3	61.4	41.1	110.4	167.0
صافي تحويلات الخدمات و غيرها	12.2-	14.3-	18.4	25.3-	29.7-	36.1-	.42	52.0-
مقبوضات	4.3	8.8	12.1	14.5	18.1	21.0	23.8	32.0
مدفوعات	16.5-	23.1-	30.5-	39.8-	47.8-	57.1-	65.8-	84.0-
ميزان الحساب الجاري	6.6	67.8	35.0	40.0	31.7	5.0	68.4	115.0
بلدان الفائض(*)	6.7	43.3	30.8	36.3	33.5	19.8	55.7	
البلدان الأخرى(**)	0.1	24.5	4.2	3.7	1.8-	14.8-	12.0	
حجم النفط المصدر (مليار برميل)	10.82	10.68	9.38	10.73	10.75	10.25	10.41	9.52
متوسط سعر التصدير (دولار للبرميل)	3.22	10.49	11.05	11.74	12.83	12.86	19.10	30.50
التغيرات السنوية (٪100)	40.6	225.8	5.3	6.2	9.3	0.2	48.5	59.7

المصدر/ صندوق النقد الدولي.

(*) العراق والكويت وليبيا قطر والسعودية والإمارات العربية.

(**) إيران وعمان وفنزويلا ونيجيريا والجزائر وأندونيسيا.

نقلاً عن المرجع / د. فؤاد مرسي / الرأسمالية تجدد نفسها/ ص 232.

وفي السبعينات تحولت بلدان نامية منتجة ومصدرة للنفط الى أقطار مصدرة لرأس المال، وبذلك يمكن القول إن التمييز الواضح بين بلدان مصدرة لرأس المال وأخرى مستوردة له لم يعد قائما، فالاستثمارات متبادلة أو هي متقاطعة، بل هذه الاستثمارات المتقاطعة ليست مجرد استثمارات مباشرة في بلد معين في صناعة معينة، وإنما هي استثمارات متقاطعة فيما بين أطراف الصناعة الواحدة، فالشركات في الصناعة نفسها تتسلل كل منها الى الأخرى، وتنشأ من ثم مشروعات مشتركة تعبيراً عن المشروعات متخطية القوميات، وعلى سبيل المثال فان شركة هوندا اليابانية التي بادرت الى الاستثمار في الولايات المتحدة منذ مدة قد أعلنت في عام 1987 عن توسيع إنتاجها الأمريكي بحيث تستطيع تصدير ألف سيارة الى اليابان نفسها. ظاهرة أخرى هي انه لم يعد تصدير رأس المال، بل أصبح تصدير التكنولوديا مصدراً لقيام استثمارات أجنبية للرأسمالية المعاصرة وعلى سبيل المثال فان الاحتكارات الأمركية كانت تحتفظ باستثمارات في الخارج في نهاية الستينات تقدر بحوالي 45 مليار دولار، وكانت نسبة عالية منها قد تكونت دون أن تكون نتيجة خروج رأسمال من أمريكا الى لعالم الخارجي وإنما نتيجة بيع حقوق الاختراع، بحيث صارت هذه الحقوق تمثل المساهمة الكبرى من قبل الاحتكارات لتأسيس فروع لها في الخارج[1].

ان قوة اقتصاد الدول الأوروبية واليابان عامة والقوة الشرائية العالية لعملتي المارك الألماني والين الياباني بالوجه الخاص ساهمت في دخول الاستثمارات الأجنبية الى كثير من البلدان والى داخل الولايات المتحدة أيضاً وخاصة في العقد الأخير من القرن المنصرم أي انعكست توجهات الاستثمارات الأجنبية حيث نقلت ملكية كثير من الشركات الأمريكية الكبرى الى مستثمرين أجانب من الأوروبيين واليابانيين وتم توظيف بلايين من الدولارات من قبل مستثمرين أجانب في الولايات المتحدة الأمريكية في الاستثمارات في قطاعات الانتاجية والعقارية والتجارية وبهذا قد خلقت التوجهات التنافسية أمام الشركات العملاقة. ونلاحظ في الجدول رقم (16) معدلات النمو في الاقتصاد الياباني لسنوات عديدة مقارنة بالدول الأوروبية كانت في الصدارة.

---

[1] د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص ص(113-114)

جدول رقم (16)
تطور معدلات النمو في البلدان الرأسمالية الكبرى

الدولة	1974-1960	1975	1976	1977
اليابان	9.4	3.5	5.1	5.3
المانيا الغربية	4.2	1.6	4.8	2.1
الولايات المتحدة	3.6	2.5	4.7	5.7
إيطاليا	5.1	0.6	6.0	1.4-
بريطانيا	2.8	2.1-	3.9	0.3-
فرنسا	5.4	2.9	4.2	2.4

المصدر: فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، الاسكندرية، 1979، ص55، نقلاً عن المرجع / الرأسمالية تجدد نفسها، لنفس المؤلف، ص555.

إن تزايد الخوف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأنها قد استحوذت على حصة لا بأس بها من الفعاليات الصناعية والتجارية الأمريكية، عكسته المذكرة التي رفعت الى مجلس الشيوخ ربيع عام 1988 ولو ان الحكومة قد عارضت هذا الاستحواذ في 1986، حيث أشارت الى ان بعض الشركات أصبحت مملوكة من قبل المستثمر الأجنبي، وأصبح بالامكان امتلاك والسيطرة على جانب مهم من التكنولوجيا ذات العلاقة بأمور الدفاع والقضاء، وقد ساندت شركات الحاسوب الأمريكية هذه الملاحظة واندفعت لرفع أصواتها أمام الحكومة حينها، وكل ذلك دفع بعض المستثمرين الأجانب الى الانسحاب وعدم زج استثماراتهم في الصناعات الأمريكية. مثل هذه الأحداث وأخرى دفعت الحكومة للنظر باصدار تعليمات جديدة تحد من اندفاع المستثمرين الأجانب من التحول والمباشرة في الاستثمار في تطوير المتوجات وتوجهت العديد من الشركات متعددة الجنسيات بما فيها Toyota و Komatsu وNEC بهذا الاتجاه فطورت منتجات جديدة وقدمت خدمات متطورة للمستفيدين[1].

---

[1] د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص31

2- الاستثمار في أصول وأدوات مالية مختلفة

Financial assets and instruments

الاستثمار المالي هو عملية توظيف أموال في أصول مالية تنتج عنها عوائد مستقبلية دورية أو غير دورية، ويهدف المستثمر الى اختيار الأصول المالية التي تعظم العائد التوقع لمستوى مخاطرة معين، أو تخفيض الخطر الى الحد الأدنى لعائد متوقع مطلوب، وعليه دائما اختيار الأصول المالية التي تعظم العائد المتوقع في فئة الخطر الذي تقع فيه، ويمكن تعريف المخاطرة risk على أنها احتمال الخسارة أو احتمال الحصول على عائد على الاستثمار أقل من المتوقع، او انها التغير في العائد على الاستثمار بالنسبة للعائد المتوقع منه، أي ان المخاطرة تعني ان العائد على الاستثمار غير مضمون[1]. ومعروف ان هذه الرأسمالية المالية قد أخذت في الظهور منذ نهاية القرن الماضي مع انتقال الرأسمالية من أوضاع المنافسة الى أوضاع الاحتكار، ومع تركيز رأس المالي وتزايد نشاط المصارف وتقديمها الائتمان الكبير لكبار الرأسماليين أمكن لقلة قليلة العدد من الاحتكاريين ان تخضع لاشرافها مجموع العمليات التجارية والصناعية في المجتمع وصارت تجد في العمليات المصرفية الامكانية للتعرف بدقة على حالة الأعمال لدى كل رأسمالي على حدة، ثم للاشراف عليهم والتأثير فيهم، وفي النهاية اكتسبت القدرة على تقرير مصائرهم، هكذا نشأت الصلة الوثيقة بين المصارف والصناعة، وتطورت العمليات لتكون النتيجة هي خضوع الرأسمالي الصناعي للمصرف والارتباط الشخصي بين المصارف والمشروعات الصناعية والتجارية، واندمج رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي ليشكلا ما نسميه رأس المال المالي، وخلال القرن الحالي جرى التحول من الرأسمالية القديمة الى الرأسمالية الحديثة، من سيطرة رأس المال بوجه عام الى سيطرة رأس المال المالي، أي رأس المال الموجود تحت تصرف المصارف والذي يستخدمه رجال الصناعة، وفي البداية كان رأس المال المالي المتركز بأيدي أقلية مالية تحصل على أرباحه الطائلة من تأسيس المشروعات وإصدار الأوراق المالية ومنح القروض للدولة بالاضافة الى إقراض رجال الصناعة والأعمال ولقد ساعد في خروج رأس المال بحثاً عن

---

[1] عبدالمجيد المهيلمي / المرجع السابق / ص25

الاستثمارات الأكثر ربحاً في كل أرجاء العالم وخصوصاً تلك التي لم تكن حققت تطورها الرأسمالي بعد وأخذت الرأسمالية المالية تكتسب طابعاً ريعياً طفيليا فقد صارت تعيش جزئياً على توظيف رأس المال لا على استثماره، صارت تعيش على ريع الأوراق المالية لا ريع المشروعات الانتاجية[1].

الأصول المالية المتداولة حاليا في معظم الأسواق المالية العالمية متعددة و مختلفة وعلى أشكال ويظهر بين فترة وأخرى نوع جديد من الأوراق المالية طبقاً للظروف والمعطيات المتأتية والتقدم التكنولوجي الذي يسهم في تطور وتحديث كل ما هو موجود ومن أهم هذه الأصول وأكثرها استعمالاً وشيوعا في كافة الأسواق المالية نذكر منها الأسهم والسندات، والعقود الآجلة، وحقوق الأسهم والمذكرات، والعقود المستقبلية، والأدوات المشتقة.

جدول رقم (17)

اصدارات السندات الدولية **(مليار دولار)**

	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
من البلدان المتقدمة	3.6	5.0	16.3	23.5	23.6	22.4	27.0	29.0
من البلدان النامية	1.3	1.0	0.7	1.9	4.0	6.1	4.2	3.5
من المؤسسات الدولية	3.0	5.4	5.3	8.3	7.2	8.1	6.0	6.6
إصدارات أخرى	0.1	0.6	0.7	0.3	1.2	0.4	2.0	2.0
المجموع	8.0	12.0	23.0	34.0	36.0	37.0	39.2	41.1

المصدر: البنك الدولي ومورجان جارانتي

نقلاً عن المرجع / د. فؤاد مرسي/ الرأسمالية تجدد نفسها/ سلسلة عالم المعرفة/ 1999 ص242.

---

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص204

الأوراق المالية:

عندما انهارت بورصة نيويورك في اكتوبر 1987، وخسرت في يوم واحد 500 مليار دولار لم يكن ذلك الحدث المذهل تعبيراً عن أزمة في بورصة عالمية بقدر ما كان تعبيراً عن أزمة في قلب الرأسمالية المالية التي تربعت على قمة الاقتصاد الرأسمالي منذ عقدين تقريباً، فلقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية بأكملها الى المضاربة، حتى الطبقة الوسطى تحولت من الاستثمار العقاري الى الاستثمار في الأسهم، ولم يعد هذا الاستثمار الأخير مرتبطاً بحقيقة ما تمثله هذه الأسهم بقدر ما صار تعبيرا عن حركة رؤوس الأموال المتزاحمة للحصول عليها، وكلما تزايدت التوقعات من ارتفاع أسعار الأسهم تزايد الاقتراض من المصارف لشرائها حتى لقد ارتفعت قيمة أسهم إحدى الشركات منذ بداية عام 987 حتى انفجار الأزمة من 56 دولاراً الى 200 دولار للسهم وساد جو من الرخاء المفتعل بعيداً عن واقع الاقتصاد الحقيقي[1].

الأسهم:

تنقسم الشركات التجارية في الولايات المتحدة وأغلب البلدان الغربية الى ثلاثة أنواع، المشاريع ذات الملكية الفردية وشركات الأفراد والشركات المساهمة، فالنوع الأول هو المشاريع الصغيرة التي يملكها شخص واحد فقط (كمحلات بيع التجزئة) حيث يتحمل بمفرده مسؤولية نجاح أو فشل هذا المشروع، وتبقى طبيعة هذه المشاريع على هذا الوضع طالما ان صاحبها لا يرغب بالتوسع أو زيادة حجم المشروع وإلاّ (إذا أراد التوسع وزيادة رأس المال) فانه سوف يضطر الى إدخال شريك آخر للمساهمة في هذا المشروع وبذلك يتحول المشروع الى النوع الثاني من هذه الشركات ألا وهو شركات الأفراد، حيث يتحمل الشركاء (سواء أكانا شريكين أم أكثر) مسؤولية الربح أو الخسارة كل بحسب نسبة مساهمة في الشركة أو حسب ما هو متفق عليه مسبقاً، وهناك عدد كبير من هذه الشركات في الولايات المتحدة

---

(1) نفس المرجع السابق / ص203

وأغلبها شركات تملكها عائلة واحدة، النوع الثالث من الشركات هي الشركات المساهمة وهي الشركات الكبيرة التي تتطلب رأسمال ضخم لا يستطيع تأمينه مجرد شركاء أفراد مهما بلغت قدرتهم المالية، يمكن الحصول على التمويل اللازم للتوسع في الأعمال عن طريق الاقتراض حيث سيضطر الشركاء بعد فترة الى تسديد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه وبالتالي تتحمل الشركة أعباءً مالية ضخمة، أما الطريقة الأخرى في الحصول على التمويل هي في فتح باب الاكتتاب العام في الأسهم كحصص في ملكية الشركة بحيث يحق لأي مستثمر شراؤها وبذلك تنشأ الشركة المساهمة ويصبح المساهمون شركاء في هذه الشركة[1]، والقيمة السوقية للأسهم تتغير تبعاً لدرجة المخاطرة Risk والمقياس Beta يقيس درجة المخاطرة، والأسهم Stocks تكون على عدة أنواع.

فحملة الأسهم الذين ينشدون زيادة دخلهم يرغبون في أن يزيد عدد من يتقدمون لشراء أسهمهم حتى يستطيعوا أن يبيعوا بأعلى سعر ممكن عندما يريدون، فعندما يتحقق الثمن الملائم يكون كل شئ معداً للبيع، غير أن من يمارسون اقتصاد المنتجين، يكونون على استعداد لاضافة فرص البيع المربحة حفاظاً على استقلالهم، فبعد الحرب العالمية الثانية فرضت الحكومة اليابانية قيوداً شديدة على الاستثمارات الأجنبية في اليابان لحماية الاستقلال الاقتصادي الوطني، ولم يكن مسموحاً للأجانب بأن تكون لهم حصة الأغلبية في الملكية فيما عدا حيث يوجد شئ آخر غير النقود (التكنولوجيا عادة) يعتبر عالي القيمة بحيث يمكن اكتسابه مقابل الحق في إنشاء مؤسسات يملك الأجانب فيها حصة الأغلبية وقد بدأت آي.بي.إم اليابان (IBM Japan) برغبتها في تبادل الترخيص بالتكنولوجيا مع ما تعتبر الآن المؤسسات الأجنبية الرئيسية المنافسة لـ آي.بي.إم[2]، بنشأة رأس المال المالي في نهاية القرن الماضي بدأت معالم الاقتصاد الرمزي في الظهور تلك الرأسمالية غير المرتبطة

---

(1) بشر الموصللي/ البورصة. كيفية المقاربة والأستثمار الطبعة الأولي/ سورية/ 2003 ص ص(29-30)

(2) لسترثارو / المرجع السابق ص154

بالانتاج أي تلك الرأسمالية ذات الطبيعة الطفيلية، فقد بدأ في التكوين رأسمال اسمي يتمثل في الأوراق المالية لا في الانتاج، ويجنى الريع لا الربح[1].

السندات:

في عالم المال والأسواق المالية يوجد نوعان من الاستثمارات، النوع الأول هو الاستثمار الذي يمثل امتلاك حصة في رأسمال الشركة Equity Investments ومثال ذلك الاستثمار بالأسهم، أما النوع الثاني فهو الاستثمار في الأوراق المالية التي تمثل التزاماً أو ديناً وتدعى Debt Investments ومثال ذلك السندات وسندات الخزينة وشهادات الايداع[2] والسندات تعتبر أداة من أدوات الدين بذمة الجهة التي قامت باصدارها وتسترد قيمة السند مع الفائدة المترتبة عليه بعد انتهاء الفترة المحددة، والسند يعتبر من الأوراق المالية التي يتعامل به في الأسواق المالية والسندات إما أن تكون طويلة الأجل أي الفترة ما بين تاريخ اصدارها وتاريخ استحقاق استردادها أكبر من السنة واما أن تكون قصيرة الأجل أي الفترة ما بين تاريخ اصدارها و تاريخ استحقاق استردادها أقل من السنة.

وهناك نوعين من السندات[3]:

أولاً: السندات المحلية: وهي السندات التي تصدرها الحكومة في السوق المحلية للسندات الخاصة بها.

ثانيا: السندات الدولية أو السندات الأوروبية: وهي السندات التي تصدرها الحكومة في أسواق رأس المال الدولية، ولا يزال هناك حكومات وطنية في المنطقة الأوروبية تصدر سندات في أسواق السندات المحلية بها على الرغم من أنها جميعاً صادرة باليورو.

---

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص209

(2) بشر الموصلي / المرجع السابق / ص 34

(3) برايان كويل / السندات الحكومية / الترجمة بدار الفاروق / الطبعة الأولي/ مصر/ 2006/ ص15

وهنـاك نوع آخر من الاسـتثمارات ذات الفائـدة أو الايـراد الثابـت وهـي الأسـهم الممتازة Preffered stocks حيث يتم اصدار هذه الأسهم بقيم تبلغ إمـا 25$ او 50$ أو 100$ وهذا مشابه لاصدار السندات بقيمة ثابتة تبلغ 1000$ وما يميز هذه الأسهم هـو أن الشركة تدفع لحامليها مقداراً محدداً وثابتاً من الأرباح الموزعة بشكل يـشبه الفائـدة الثابتـة في السندات وبامكاننا ان نرى هذه الأسهم في نـشرات الـصحف الاقتـصادية الى جانـب اسـم الشركة بالرمز pf، يكمن الفـرق الأساسـي بـين الأسـهم الممتـازة و الأسـهم العاديـة في أن الأسهم الممتازة أولى عند التصفية أي أنه في حال أعلنت الشركة افلاسها فان حاملي الأسهم الممتازة يحصلون على قيمة أسهمهم بوضع يدهم على موجودات الشركة قبل حَمَلة الأسهم العادية، كما وتعتبر الأرباح الموزعة عن الأسهم الممتازة تراكمية بمعنى انه إذا لم تدفع الشركة هذه الأرباح في فترة مالية معينة نتيجة صعوبات مالية مثلاً فـان هـذا المقـدار الـذي لم يُـدفع يتراكم للفترة التالية ويتم دفعه فيما بعد، كما يتم دفع هذه المتأخرات قبل البدء بدفع الأرباح الموزعة للأسهم العادية[1].

اصدار السندات الدولية عادة ما تباع خارج البلد أو دولـة المقـترض و لـذلك فـان السندات الدوليـة هـي امـا سـندات أوروبيـة أو سـندات أجنبيـة فالاصـدارات بالـسندات الأوروبية عادة ما يتم شراءها والاكتتاب بها من قبل مجموعـة مـشاركة مـن البنـوك الدوليـة Syndicate Banks والـشركات الأخـرى الـتي تتعامـل بـشراء الأسـهم Securities Firms والسندات تباع بشكل أساس في دول غير دولة العملة التي صدرت بهـا الـسندات، اما اصدار السندات الأجنبية بالمقارنـة Foreign Bond Issue فتعـوّم مـن قبـل المقـرض الأجنبي ويتم شراءها والاكتتاب بها من قبل المجموعة المشاركة من البنوك مؤلفة مـن أعـضاء بنوك من نفس الدولة[2]. انظر الجدول رقم (18).

---

(1) بشر الموصللي – المرجع السابق/ ص ص(65-66)

(2) د.غازى عبدالرزاق النقاش / المرجع السابق / ص ص(117-118)

جدول رقم (18)

اصدارات السندات الدولية حسب العملات لعام 1986

(بمليارات الدولارات)

عملة الاصدار	السندات الأوروبية	السندات الأجنبية	المجموع	النسبة ٪
الدولار الأمريكي	118.2	6.0	124.2	54.9
الين الياباني	18.7	4.8	23.5	10.4
الفرنك السويسري	–	23.4	23.4	10.3
المارك الألماني	16.9	–	16.9	7.5
الباون الاسترليني	10.5	0.3	10.8	4.8
وحدة العملة الأوروبية	7.0	–	7.0	3.1
اخرى	16.7	3.9	20.6	9.0
المجموع	188.0	38.4	226.4	100.0

المصدر: شركة مورجن كارانتي ترست، الأسواق المالية الدولة/ شباط / آذار 1987.

نقلاً عن المرجع / د. غازى عبدالرزاق/ التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية/ الطبعة الثانية/ الأردن، 2001، ص 123.

حقوق الخيار Options:

يعتبر حق الخيار Option من المشتقات المالية، أي ان قيمته تكون مشتقة من قيمة أصول حقيقية مثل الأسهم والسندات والعملات الأجنبية والسلع.

وعقود الخيار هي بطبيعتها عمليات آجلة (Forwards) وعقد مستقبلية (Futures) مع اختلاف هام وهو أن مشتريها يملك حق الخيار لاتمام العملية أو الرجوع عنها، وبالتالي لا يكون بأي حال من الأحوال ملزماً باتمامها ونتيجة لتمتع المشتري بهذا الحق فان عليه ان يدفع للبائع مقدماً وعند التعاقد علاوة معلنة تسمى (Premium) حيث

تعتبر هذه العلاوة بمثابة ثمن حق الخيار. وتقسم حقوق الخيار الى نوعين رئيسيين، الأول يسمى خيار الشراء (Call option) والثاني يسمى خيار البيع (Put option)[1].

تعرف عقود الأسهم الآجلة Options بأنها عقود تخول صاحبها بيع أو شراء كمية محددة من الأسهم غالباً ما تكون 100 سهم وفق سعر محدد مسبقاً وضمن مدة زمنية محددة مسبقاً ويطلق على العقود التي تعطى صاحبها حق شراء الأسهم اسم Call option في حين تسمى العقود التي تعطى صاحبها الحق ببيع الأسهم اسم put option، وتعتبر بورصة شيكاغو للعقود الآجلة Chicago Board of Options Exchange أكبر البورصات التي تختص بالاستثمار في العقود الآجلة للأسهم الى جانب بعض البورصات الأخرى مثل بورصة فيلادلفيا والبورصة الأمريكية American Exchange (AMEX)، وبورصة نيويورك NYSE ويتم اصدار جميع العقود الآجلة للأسهم تحت إشراف هيئة OCC، كما هو الأمر في لجنة البورصة والأوراق المالية SEC عند الاصدار الأولي للأسهم[2]. بالاضافة الى القسمين التقليديين: السوق الفوري والسوق الآجل، يشتمل سوق الصرف حالياً على العديد من أدوات الصرف المتداولة في السوق ما بين المصارف وعلى الأسواق المنظمة، وإذا كان يجري تداول الأدوات المشتقة (الخيارات على عملات الـ "Warrants"، خيارات الابتكار، وسواب العملات) في السوق ما بين المصارف، فهناك أيضاً العديد من الأدوات الأخرى التي تتداول في الأسواق المنظمة، أبرز هذه الأخيرة كانت الأسواق المنظمة للعقود الآجل على عملات، والأسواق المنظمة لخيارات الصرف (الخيارات الفورية على عملات والخيارات على عقود الآجل على عملات) [3].

---

(1) د.ماهر كيج شكرى ومروان عوض/ المالية الدولية/ الطبعة الأولى/ الأردن/ 2004/ ص331

(2) بشر الموصللي / المرجع السابق / ص ص(151-152)

(3) د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص257

التمويل والإقراض:

شهدت الأسواق المالية في منتصف الستينات من القرن الماضي تطوراً ملحوظاً من جانب المصارف الدولية بهدف تقديم التمويل والقروض للقطاعات الصناعية الكبرى لغرض توسيع حدود الإنتاج وتدويل نطاقها وكذلك لمساعدة البلدان النامية التي عانت العجز في موازين مدفوعاتها، ومن الملاحظ ان المصارف بقروضها الدولية ساهمت كثيراً في تنشيط الاستثمار الدولي وتوظيف الادخارات من الأموال الفائضة للدول المصدرة للنفط المودعة لديها. والجدول رقم (19) يبين حجم الأئتمان في السوق الأوروبية مع إظهار نصيب الدول النامية منها للفترة مابين أعوام (1973 – 1985).

جدول رقم (19)

تطور حجم السوق الأوروبية للائتمان (مليار دولار)

-	1973	1975	1980	1985
حجم السوق	22.023	19.530	77.392	49.378
نصيب الدول النامية	7.048	11.307	32.792	15.145
النسبة ٪	32.0	57.8	42.4	30.6

المصدر. Kolloch, OP.Cit, P.53، نقلاً عن المرجع / د. فؤاد مرسى/ الرأسمالية تجدد نفسها، ص243.

شهدت حقبة النفط في السبعينات تصاعداً مذهلاً في حجم القروض والاعتمادات التي منحتها مجموعة المصارف الدولية الخاصة بالمقارنة بالائتمان الصادر عن المنظمات الدولية والحكومات، فلقد زاد حجم الإقراض الدولي عشر مرات من 12 مليار دولار في عام 1972 الى 120 مليار دولار في عام 1980، وتعددت العملات التي صار يتم بها التعامل داخل النظام المصرفي الدولي، بحيث صارت تشتمل على عملات من دول الخليج، كان عجز موازين مدفوعات البلدان النامية قد تصاعد الى أرقام كبيرة بلغت في عام 1988 مثلاً 80 مليار دولار، ولقد كان يتم تمويل العجز بالرجوع أساساً الى الأموال الموجودة في

سوق العملة الأوروبية، ونشأت تجمعات رسمية عن مصارف عديدة من أجل فتح اعتمادات الائتمان والقروض وارتفعت قروض المصارف الدولية الخاصة الى حوالي 50٪ من كل ديون البلدان النامية في عام 1975 ثم صعدت الى 70٪ في عام 1985[1].

من بين (160) دولة من دول الأمم المتحدة هناك (125) دولة صنفت على أنها دول نامية في عام 1989، وتنتشر هذه الدول في جميع الرقع الأرضية لهذا العالم، من آسيا الى أفريقيا الى أمريكا اللاتينية، وتتباين هذه الدول النامية في جملة متغيرات منها السلالة، الحضارة، الدين، اللغة، التاريخ، الظروف الاقتصادية وخصائص الأقلية ويعيش في الدول النامية حوالي (80٪) من سكان العالم، إلا ان الدخل القومي لهذه الدول يعادل (20٪) من دخل العالم. وخلال الفترة من عام 1971 وحتى 1980 كان معدل النمو في الدول النامية والمتقدمة على التوالي هو (4.4٪) و(2.7٪)، وفي الثمانينات (1980) لم تظهر في الدول النامية أي نمو ملحوظ، حيث انخفض معدل النمو من (4.5٪) عام 1980 الى (0.8٪) عام 1982 ثم الى (0.1٪) عام (1983) في حين أظهرت الدول المتقدمة نمواً في اقتصادياتها[2].

ومن الأجدر أن تفتح الدول النامية أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقدم كامل الدعم والمساندة لتشجيع الدول التي لديها الفائض المالي لاستثمار أموالها في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية فيها لتتحسن بذلك الأوضاع الاقتصادية والمالية والبنية التحتية وتعالج تلك الدول بذلك معوقات عملية التنمية فيها والتي تعاني من ضعف رؤوس الأموال الكافية للاستثمار. انظر الجدول رقم (20).

---

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص241

(2) د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص ص(134-135)

جدول رقم (20)

الاستثمار المباشر الأجنبي الى الدول النامية

المتوسط السنوي (مليار دولار)

69/5	74/70	79/75	38/80
1.2	2.8	6.6	13.3

المصدر: إبراهيم سعدالدين، النظام الدولي وآليات التبعية، آليات التبعية في إطار الراسمالية متعددة الجنسيات / المستقبل العربي/ ص97.

نقلاً عن المرجع / د. فؤاد مرسي / الرأسمالية تجدد نفسها/ ص 117.

ولما كان لدى الأمريكيين دخل قابل للتصرف أكثر من غيرهم، فان أول سوق كبيرة لكل شيء تقريباً كانت تبدأ في الولايات المتحدة، وأعطى ذلك للمؤسسات الأمريكية فرصة لأن تقطع شوطاً في تحسين أدائها حتى قبل أن يكون باستطاعة غيرها أن يبدأ الطريق ولم تكن أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية دولة عالية الادخار / عالية الاستثمار ولكنها كانت على درجة من الثراء بحيث ان النسبة الضئيلة من ناتجها القومي الاجمالي التي تخصصها للاستثمار كانت تعطيها مع ذلك قدراً من رأس المال لكل عامل أكبر بكثير من الدول الأخرى حتى إذا كان تدخر وتستثمر نسبة من مجموع دخلها أعلى كثيراً، و إذا كانت دخل الفرد في أمريكا أعلى بمقدار خمس عشرة مرة من مثيله في اليابان، وكان باستطاعة الأسرة اليابانية ان تدخر من دخلها تساوي ثلاثة أمثال النسبة التي تدخرها الأسرة الأمريكية فان مجموع الاستثمار لكل عامل مع ذلك أعلى في الولايات المتحدة بمقدار خمس مرات[1].

صحيح انه في عام 1964 اتجه على الأقل 60٪ من الصادرات الأمريكية الى أوروبا الغربية، لكن تدويل رأس المال الأمريكى أصبح في النهاية عبئاً متزايد الوطأة على ميزان المدفوعات الأمريكي، وفي بداية السبعينات انطلقت موجة غير عادية من المضاربة ضد الدولار، فعجز ميزان المدفوعات الذي بلغ ستة مليارات دولار في عام 1969 قد أصبح 22 مار دولار في

(1) لستروثارو / المرجع السابق / ص185

عام 1971، أي بعد عامين فحسب، وفي عام 1970 كان هناك 16 مليار دولار مهربة من أمريكا الى أوروبا، وتحولت الدولارات الى عملات أخرى خلال 12 شهراً وكان الجزء الأكبر من هذه التحويلات على أيدي الرأسماليين الأمريكيين أنفسهم، ومع انتشار أزمة الدولار امتد الكساد من أمريكا الى أوروبا الغربية، وأفضى الى ما يمكن ان يكون أزمة اقتصادية رأسمالية عالمية، فابتداء من عام 1971 هبط الانتاج الصناعي أو ركد في أربع الدول الخمس القائدة بعد الولايات المتحدة للعالم الرأسمالي وهي: اليابان، ألمانيا الغربية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا[1]. إلا انه بما تمتلكها اليابان من وسائل تكنولوجية متطورة وحديثة اضافة الى ريادتها في صناعات السيارات والأجهزة الإلكترونية المختلفة وتصديرها صوب البلدان الخارجية، قد نما بذلك اقتصادها بوتيرة حيدة وارتفعت القوة الشرائية للين الياباني وأسعار صرفها دوليا، وتم تحقيق دخل قومي مرتفع في بداية عام 1989 قياساً بالأعوام السابقة. أنظر الجدول رقم (21).

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص116

جدول رقم (21)

إحصاءات بعض الدول النامية

الدولة	السكان 1989 ملايين	الناتج القومي 1988	تضخم 1978-1988	معدل الأعمار سنوات
الدول النامية:				
الهند	785.2	260	7.7	55
الصين	1.050.1	300	1.7	67
اندونيسيا	168.4	560	18.0	54
فلبين	59.1	760	11.7	64
البرازيل	143.3	1.880	63.9	64
نايجيريا	105.4	770	13.3	49
المكسيك	81.7	2.240	28.2	66
الدول المتقدمة:				
امريكا	241.0	14.110	7.5	75
سويسرا	6.5	16.290	3.9	78
اليابان	120.6	16.550	3.1	80

المصدر/ إحصاءات البنك الدولي 1989

نقلاً عن المرجع / د. شوقي ناجي / إدارة الأعمال الدولية/ الطبعة الأولى/ الأردن/ 2002 ص136.

هذا ومع التطور العلمي والتكنولوجي اهتمت اليابان بانتاج وسائل حديثة متطورة في الاتصالات، والحاسبات الآلية ووسائل النقل الحديثة، وأصبحت اليابان في الصدارة لانتاج تلك السلع ثم نقلها الى خارج حدودها، واغراق الأسواق العالمية منها، والتي ساهمت اليابان باستثمار قسم من رؤوس أموالها في بعض الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. أنظر الجدول رقم (22).

جدول رقم (22)

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

الدولة	الاستثمار ملايين الدولارات
دول نامية:	
مصر	3.052
اندونيسيا	2.385
نايجيريا	2.843
بوليفيا	223
دول حديثة التصنيع:	
كوريا	7.655
البرازيل	7.336
المكسيك	10.190
سنغافورة	7.031
تايوان	6.985

احصاءات البنك الدولي 1989

نقلاً عن المرجع / د. شوقي ناجي / إدارة الأعمال الدولية/ الطبعة الأولى/ الأردن/ 2002 / ص138.

فحظي الدول النامية بحصة ملحوظة من الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يقدر بـ (20٪)، فان الدول النامية الكبيرة مثل البرازيل والمكسيك تجذب رؤوس الأموال اليها، وإن الحصة الكبيرة من هذا الاستثمار تنساب الى التصنيع أما الدول قليلة النمو فقد كانت الاستثمارات فيها محدودة جداً، الدول حديثة التصنيع أو ذات الاقتصاديات الجديدة جذبت اليها الاستثمارات الأجنبية بغض النظر عن حجم اقتصادها، لقد أظهرت الدول حديثة التصنيع نمواً جيداً في الصناعات التي تحتاج الى عمالة بما فيها صناعة النسيج وإنتاج الملابس والأحذية وتسعى هذه الدول مثلا (كوريا، الهند، البرازيل، سنغافورة) الى اغراق مخازن الخصم في أمريكا واليابان وأوروبا بمثل هذه السلع، والمجموعة الثانية من الدول النامية مثل (تايلاند واليابان وباكستان والصين) أخذت المنحى ذاته في إغراق الأسواق بالسلع المصنعة

والرخيصة السعر. وكلما ارتقت هذه الدول الصناعية الحديثة سلم التصنيع فان ميزة العمالة التي تتمتع بها تنتقل الى مجموعة دول نامية جديدة[1]. والصدام بين الرأسمالية الفردية والجمعية صدام اقتصادي بحث، والرأسماليون جميعاً يؤمنون بالديموقراطية، وجميعهم يؤمنون بالملكية الخاصة، وستكون أمريكا هي القوة العظمى العسكرية للقرن الحادي والعشرين، ولكن ذلك يشكل عائقاً أمام محاولاتها لأن تظل قوة عظمى اقتصادية في هذا القرن، وهي لكي تظل قوة عظمى في المجالين، يتعين ان تكون مستعدة لأن تستثمر ما تستثمره الدول الأخرى لكي تكون قوى عظمى اقتصادية، وفوق ذلك لأن تستثمر أية أموال ضرورية لأن تظل قوة عظمى عسكرية ولأن الولايات المتحدة كانت غنية لفترة أطول من أية دولة أخرى، فانها تبدأ القرن الحادي والعشرين بأصول اقتصادية حقيقية يمكن استخدامها في المنافسة الاقتصادية في هذا القرن أكبر من الأصول التي يمكن لأية دولة أخرى استخدامها، أما من الناحية التكنولوجية فانها نادراً ما كانت متخلفة كثيراً، وغالباً ما كانت متقدمة كثيراً، ولا يسبقها أحد في دخل الفرد ومتوسط الانتاجية[2]. وتمثل اليابان المكانة التالية بعد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتدويل رأس المال والمشروعات متعددة الجنسيات وبينما كانت الأعمدة الأربعة لرأس المال التمويلي العالمي في عام 1910 هي بريطانيا، والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، وكانت تمتلك على التوالي 23.6٪ و32٪، 18.3٪، 15.8٪ من جملة أصول المصارف الكبرى في العالم الرأسمالي، أصبحت النسب الأولى في منتصف الستينات على النحو التالي: الولايات المتحدة 47٪، اليابان 22.6٪، بريطانيا 10.5٪، إيطاليا 9٪، فرنسا 6٪، وتلحق اليابان بمنافسيها في مجال الصناعات الكبرى مثل الطاقة، وتكرير البترول، والبتروكيمياويات والإلكترونيات والسيارات، وتشق طريقها الى فروع أرقى من التكنولوجيا، ويلتف هيكل الاحتكارات اليابانية حول المصارف التجارية على أساس أفضل الأثمان، وقيام شركات ذات ملكية مشتركة وخصوصاً في البتروكيمياويات والإلكترونيات، وتؤدي الاندماجات الى رفع الاحتكارات اليابانية الى مستوى الاحتكارات الدولية العملاقة

---

(1) د.شوقي ناجي جواد / المرجع السابق / ص137

(2) لستروثارو / المرجع السابق / ص305

وتتم هذه الاندماجات بمساهمة مباشرة من جانب الدولة[1]. ويلاحظ في الجدول رقم (23) ان جنوب آسيا قد يتدفق الاستثمار المباشر اليها بوتيرة جيدة أكثر من المناطق الأخرى.

جدول رقم (23)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية والنمو في تدفقات الاستثمارات حسب الإقليم للفترة 1987 – 1993

الإقليم و المنطقة	المعدل السنوي لتدفق الاستثمار المباشر (بملايين الدولارات)			المعدل السنوي للنمو نسبة	
	989-987	993-990	1993	989-987	993-990
افريقيا شبه الصحراوية	1.685	1.585	1.782	34	28
آسيا	7.479	21.221	37.345	40	48
شرق آسيا	6.882	20.134	35.959	42	50
جنوب آسيا	408	615	841	9	16
الجزر في المحيط الهادي	190	472	546	36	7
أوروبا وآسيا الوسطى	2.348	7.471	9.631	63	27
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	111	3.655	6.667	282	163
الاتحاد الأوروبي	1.822	3.123	2.278	47	14–
بقية أوروبا	415	792	686	131	2–
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7.300	12.479	16.139	19	27
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	1.670	1.527	1.717	30	2–
الدول النامية	20.482	44.303	66.614	33	36
الدول النامية باستثناء أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	20.371	40.748	59.947	32	32

المصدر: البنك الدولي / 1995.

جداول الدين الدولي/ التمويل الدولي من أجل الدول النامية (1995-1996).

نقلاً عن المرجع / د. غازي عبدالرزاق / التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية/ الطبعة الثانية/ الأردن/ 2001، ص265.

---

[1] د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص ص(116-117)

وفي الثمانينات كان نمو الانتاجية البطيء تخفيه قوة عمل تنمو بسرعة وقدرة على الاقتراض غير مستخدمة يمكن تخصيصها لرفع المستويات الحقيقية لمعيشة الأسرة بأسرع مما كان يسمح به نمو الانتاجية، وفي التسعينات لن تنمو قوة العمل الأمريكية بسرعة، وقدرتها على الاقتراض وصلت بالفعل الى ما يقرب من الاستخدام الكامل، ونتيجة لذلك فان مشكلة الثمانينات غير المرئية والتي لم تحل، وهي نمو الانتاجية البطيء، ستتحرك الى المقدمة وتصبح في المركز في التسعينيات، وتتوقف فرص أمريكا لامتلاك القرن الحادي والعشرين على الاجابة عن سؤال هو: هل باستطاعتك ان تصل بنمو الانتاجية فيها الى مستوياته في الدول الرئيسية المنافسة لها؟ ومن المفارقات أنه إذا أرادت أمريكا أن يكون لديها في القرن الحادي والعشرين مستوى معيشة استهلاكي من طراز عالمي، فسيكون عليها ان تنتقل من كونها مجتمعاً عالي الاستهلاك منخفض الاستثمار في الثمانينات الى مجتمع عالي الاستثمار وأقل استهلاكاً في التسعينيات، وبدلاً من أن تكون ذات توجه نحو الحاضر سيتعين عليها أن تكون ذات توجه مستقبلي ومن أجل رفع الاستثمار فان الاستهلاك (العام و الخاص) يجب ان ينمو بمعدل أبطأ من نمو الناتج لفترة طويلة بعض الشئ بحيث يكون من المسطاع رفع الاستثمار (العام والخاص) كنسبة من الناتج القومي الاجمالي[1]. هذا ومن المعلوم نرى بأن الدخل القومي للفرد في بعض الدول المنتجة للنفط أكثر من الدخل القومي للفرد في الدول الأخرى غير منتجة للنفط وذلك لاستثمار الفائض المتراكم في الأموال المتأتية من بيع النفط. أنظر الجدول رقم (24).

---

[1] لستروثارو / المرجع السابق / ص306

جدول رقم (24)

الدخل القومي للفرد الواحد كما هو في عام 1989

الدولة	الدخل القومي للفرد بالدولار
الأرجنتين	2070
بوليفيا	510
البرازيل	1880
شيلي	1870
كولومبيا	1430
السلفادور	710
هايت	300
هندوراس	670
المكسيك	2240
بيرو	1040
فنزويلا	3840

المصدر: احصاءات البنك الدولي 1989.

نقلاً عن المرجع/ د. شوقي ناجي/ إدارة الأعمال الدولية / الطبعة الأولى/ الأردن/ 2002 ص150.

وهكذا أصبح دور رأس المال الدولي في عملية إعادة الانتاج الدولية هو تكوين وتراكم رأسمال ضخم من خلال التركيز والتمركز للفائض الاقتصادي الدولي، وتوزيعه وإعادة توزيعه من خلال استخدام آليات أسواق النقد والمال الدولية وخصوصاً آليات الائتمان والصرف، وفي هذا الأطار اتجه تفضل رجال الأعمال لتمويل استثماراتهم عن طريق القروض المصرفية وليس عن طريق التمويل الذاتي والسر في ذلك هو أن الفوائد على القروض المصرفية يتم خصمها من أصل الايراد الخاضع للضريبة مما يؤدي الى تخفيض حجم الضريبة المدفوعة ويعنى في الوقت نفسه ارتفاع حجم الربح ويرتبط بذلك ارتفاع معدل أرباح رأس المال المالي نفسه، فمن يشرف على الجهاز المصرفي والجهاز الانتاجي يقوم بتركيب رأس المال بطريقة تسمح باقتطاع الجزء الرئيسي من الربح لصالح من يتحكم في

رأس المال المشرف على الانتاج[1] . إلاّ ان ابتداءً من التسعينيات بدأت عمليات الاستثمار في الانتاج وفي القطاعات الصناعية تتضائل نسبياً وبالمقابل ازداد حجم الاستثمار في القطاعات المالية والاستثمار في الأصول والأدوات المالية، حيث زاد حجم الأسواق المالية لبيع وشراء الأصول المالية والأدوات المشتقة والعقود الآجلة وخصوصاً في الدول المتقدمة ويزداد نشاط تلك الأسواق يوماً بعد يوم وتجرى الاستثمار فيها بملايين من الدولارات يومياً، ومن الملاحظ ان تلك الاستثمارات تحتاج الى الكوادر ذوي المهرة وذات كفاءة عالية لذلك نرى بوضوح بازدياد حجم البطالة في كل البلدان بالرغم من الرخاء الاقتصادي الذي يعم معظم البلدان المتقدمة وقسم من البلدان النامية الذي جلبه معها الثورة العلمية والتكنولوجية وظهور وسائل متقدمة في الاتصالات والمعلومات وأجهزة الحاسوب والأنترنيت مما دفعت بقطاعات الأعمال عدم اشتغال أعداد كبيرة من العمالة والأيدي العاملة والاكتفاء بعدد محدود، وان البطالة وارتفاع حجمها المتزايد تعد واحدة من المشاكل المستعصية التي انتجتها العولمة الاقتصادية. أنظر الجدولين رقم (25 و 26).

جدول رقم (25)

ديون بعض الدول النامية حتى نهاية 1989

الدولة	حجم الدين بلايين الدولارات	الدولة	حجم الدين بلايين الدولارات
البرازيل	108	نايجيريا	24
المكسيك	102	ماليزيا	23
الأرجنتين	53	شيلي	22
كوريا	45	بيرو	15
مصر	29	كولومبيا	15
الفلبين	28		

المصدر: تقارير البنك الدولي السنوية 1989.

نقلاً عن المرجع / د. شوقي ناجى جواد/ إدارة الأعمال الدولية/ الطبعة الأولى/ الأردن، ص 234.

---

[1] د. فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص207

جدول رقم (26)

مؤشر الانفتاح المالي للدول العربية في عام 1986

أكبر من واحد		أكبر من نصف وأقل من واحد		أقل من نصف	
الإمارات العربية المتحدة	6.75	الأردن	0.90	الصومال	0.49
السعودية	5.33	مصر	0.71	موريتانيا	0.35
الكويت	3.86	ليبيا	0.66	اليمن الشمالي	0.29
البحرين	2.71			اليمن الجنوبي	0.26
عمان	2.50			السودان	0.24
قطر	2.18			تونس	0.18
لبنان	2.13			المغرب	0.12
				الجزائر	0.8
				سوريا	0.5

المصدر/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1987، ص166.

نقلا عن المرجع/ د. فؤاد مرسي/ الرأسمالية تجدد نفسها/ سلسلة عالم المعرفة/ 1990، ص236.

المبحث الثالث

المؤسسات الاقتصادية العالمية

بعد ما اصابتها الدول الاوروبية الصناعية المتقدمة بالشلل خصوصا جراء الحربين العالميتين الاولى والثانية، بدأت هذه الدول العمل على انهاض الصناعة الوطنية وتنشيط التجارة الدولية والتكاتف الدولي نحو تطبيق جملة من الاساليب والاجراءات والوسائل التى تدفع بالاقتصاد الدولي نحو الحركة ونحو الاعداد للنظام الدولي الجديد والنشاط والعمل نحو الاستثمار الدولي للأموال والتبادل التجاري الدولي حيث ان خطة مارشال التى قدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية هي بادئة خير للدول اللأوروبية تلك لتساعدهم للتخلص من اعباء الحرب والاعداد والمساعدة في انشاء وحداتهم ومؤسساتهم الصناعية مجدداً، بعد الحرب ثم بعد ذلك وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبغية ادارة جميع العمليات الخاصة بالتنمية والتجارة الدولتين اتفقوا كل الدول التى لديها نفوذ في عام 1944 على انشاء المؤسسات الدولية التي سوف نأتي الى شرح كل واحدة منها في هذا المبحث واهمها:

1- صندوق النقد الدولي (IFM).
2- البنك الدولي للأنشاء والتعمير (IBRD).
3- منظمة التجارة العالمية (WTO).

فكرة انشاء المؤسسات الدولية:

اندلعت الحرب العالمية الثانية وفرضت قوانين الحرب هيمنتها على معظم دول العالم والدول الأوروبية بشكل خاص، هدمت المصانع والمعامل والجسور والطرق، دمرت البنية التحتية الأقتصاد الوطني للبلدان المشاركة في الحرب، توقفت الوحدات الأنتاجية عن الأنتاج واصابة الحركة التجارية الدولية بالشلل،الأسواق العالمية كانت شبه مغلقة، معظم الموارد المالية والأقتصادية الدولية خصصت للمجهود الحربي، وكانا حجم التدمير والخراب

كبيراً جداً، وفي هذا الوقت وقبل أن توضع الحرب أوزارها تبلورت لدى الولايات المتحدة الأمريكية فكرة اعادة تعمير الدول الأوروبية، وتنشيط الحركة التجارية الدولية وترسيخ قواعد الأستثمارات الأمريكية المباشرة في اوروبا الغربية، ومن اجل ذالك وفي شهر يوليو حزيران 1944 تم انعقاد مؤتمر للدول المنتصرة في الحرب في بريتون و ودز بولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمخضت في هذا المؤتمر فكرة انشاء المؤسسات الأقتصادية الدولية الثلاث وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير والمنظمة الدولية التي تعنى بالتجارة الدولية.

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الحلفاء التفكير في وضع اسس لنظام دولي جديد يتفق مع تصوراتهم لعالم مابعد الحرب، بعد استخلاص دروس الماضي وخاصة ماترتب على نهاية الحرب الأولى من اضطراب وعدم استقرار اديا الى قيام حرب عالمية جديدة، وقد تضمن الأعداد لهذا النظام الدولي الجديد العمل على الجانبين السياسي والأقتصادي. ويقوم هذا النظام الدولي الجديد في الجانب السياسي على التوفيق بين اعتبارين يجمعان بين المثالية الواقعية فقد اخذ هذا النظام من الناحية النظرية بمبدأ المساواة بين الدول ولكنه أكد في الوقت نفسه على الأعتراف من الناحية العملية بالوضع الخاص والمتميز للدول الكبرى والمنتصرة فجميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة تتمتع بالمساواة في الحقوق ولكل عضو منها صوت واحد بصرف النظر عن حجمها أو ثروتها، أما المجال الأقتصادي فقد وضعت أسسه المؤسسية في مؤتمر بريتون وودز المنعقد في يوليو 1944 حيث تمخض الأمر عن انشاء مؤسستين: هما البنك الدولي وصندق النقد الدولي وهما يتعاملان مع قضايا التمويل والنقد على المستوى العالمي وأما قضايا التجارة والتي تعرض لها مثياق هافانا في 1947 فأنها لم تتبلور في شكل نتائج عملية حتى نهاية الحرب الباردة حين انشئت منظمة التجارة العالمية بعد انتهاء جولة أوروجواي في 1994[1]. لقد تضرر اقتصاد بلدان العالم الثالث على امتداد الحقبة الماضية، لاسيما من تفكك نظام القيمة الثابتة للعملة وظهور عجز هائل في ميزان المدفوعات بالحساب الجاري والتضخم الجامح وندرة الموارد المالية التي يمكن استعمالها في

[1] د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص ص(37-38)

ظروف ملائمة، هذه الظاهرة التي تفاقمت بسبب الزيادة المنغلقة من عقالها في المعدلات الفائدة، مع ماينجم عنها من ارتفاع لاسابق له للديون الخارجية، تعود اسباب هذا الوضع الفوضوى الى أزمة النظام النقدي – المالي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.هذا النظام – الذي تم اقرارة تحت الضغط في معاهدة بريتون وودز المنعقدة في عام 1944 – أعطى للدولار الأمريكي، امتيازاً كموجودات أساسية للأحتياط الدولي، قابل للتعادل عملياً مع الذهب نفسه وبهذا الشكل تكرست هيمنة الولايات المتحدة في المجالين النقدي – المالي بدون منازع، والتي تعبر عنها آليات المرنة لسيطرة صندوق النقد الدولي (IFM) والبنك الدولي للأنشاء والتعمير (IBRD). لقد ضمن النظام النقدي – المالي الذي أنشيء بهذا الشكل للولايات المتحدة ممارسة سيطرتها الفعلية تقريباً بدون منازع على الأقتصاد الدولى بنفس مقدار الذي تم فيه بسخاء تمويل صادراتها الجماعية لرأس المال وبرامج اعادة التعمير لأوروبا والنفقات العسكرية بواسطه الوسيلة البسيطة للتوسع النقدي[1]. ومن ناحية اخرى وبغية منافسة الاتحاد السوفيتي والحد من تغلغلها فكرياً وسياسياً وعسكرياً داخل القارة الأوروبية وعدم السماح بانتشار الفكرة الشيوعية، قامت الولايات المتحدة بتوسيع نطاق عمليات الاستثمارات المباشرة لها داخل كل بلد من البلدان الأوروبية بالأضافة الى اليابان الدولة المنهمكة والمتضررة في الحرب، ثم لفرض منع التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ولردع القوة العسكرية الروسية قامت الولايات المتحدة بانشاء تحالفات العسكرية وقواعد حربية في بعض البلدان الأوروبية.

وتمشياً مع سياسات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية القوة التي تتسم بحجم أقتصاده المتين وهيمنة عملتها الدولار على باقي العملات الأخرى ثم مكانتها القوية في التجارة الدولية وتسوية المنازعات الخارجية الأقليمية، وبغية تحويل نظام اقتصاد العالم الى نظام أقتصادي عالمي جديد، يستند على الليبرالية في نظام الحكم وسوق الحر والأنفتاح في الأقتصاد والتجارة وفتح الحدود والاسواق امام التجارة الدولية دون عراقيل

---

(1) د.عبدالحكيم مصطفى الشرقاوى / العولمة المالية وامكانات التحكم / دار الفكر الجامعي / اسكندرية/ 2005 / ص ص(11-12)

وسوق صرف حر للعملات وحرية تحويلات العملات، تمت الاعـداد للتوقيـع علـى انـشاء ثلاث مؤسسات للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

صندوق النقد الدولي (International Monetary Fond (IFM:

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقـد في بريتون وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية عندما اتفق ممثلوا (44) أربعة وأربعون حكومـة على اطار للتعاون الأقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثـة الـسياسات الأقتـصادية الفاشـلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين. فخلال هذا العقـد ومع ضعف النشاط الأقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصاداتها بزيادة القيود المفروضة علـى الـواردات، ولكـن هـذا الأجـراء لم يـؤد الا الى تفاقم دائرة الأنخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجـارة العالميـة والنـاتج وتوظيـف العمالـة، ومن أجل المحافظة على الأحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجـأت بعـض البلدان الى تقيد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفـيض أسـعار عملاتها بينما فرض البعض الآخـر قيـوداً معقـدة علـى حريـة حيـازة المـواطنين للعمـلات الأجنبية على أن هذه الحلول أدت الى نتائج عكـسية ولم يـتمكن أي بلـد مـن المحافظـة علـى ميزته التنافسية لفترة طويلة وقد أدت سياسات «إفقار الجار» هذه الى تدمير الأقتصاد الدولي فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حاداً وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيـشة في بلـدان كثيرة[1]. والهدف الرئيسي من انشاء صندوق النقد الدولي هو وضع اسـس النظـام النقـدي الدولي لكي لا يقع العالم في كوارث عالمية جديدة كالتي وقعت فيه في القرن العـشرين وقبـل الحرب العالمية الثانية وانه لايقع العالم في اضـطرابات نقديـة اخـرى مـع تطبيـق نظـام سـعر الصرف الثابت للعملات مع تطبيق مباديء الحرية الأقتصادية والتبادل التجارى الدولي.

---

(1) منشورات صندوق النقد الدولي / مصدر الكتروني في 10/ 2/ 2007 موقع الصندوق على شبكة الأنترنيت

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشيء بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الأقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضاؤه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 بلداً، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمع باجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة كما أنه – كما يتضح من اسمه – صندوق يمكن أنه يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون الى التمويل المؤقت لمعالجة مايتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات[1].

ويرى د.فؤاد مرسي بأنه حلت المصارف الدولية محل الصندوق النقد الدولي في وضع الشروط الأقراض الدولي للبلدان الناحية وتحولت الى مديرين عالميين للاسواق المالية ومنسقين للسياسات الأقتصادية للدول، وعند اللزوم فأنها تستدعى صندوق النقد الدولي ليفرض على المدين المشاكس شروطة لخدمة المدين وعلى الرغم من ضئالة الموارد التي يضعها الصندوق تحت تصرف الدول المدينة فقد تضاعفت أهمية صندوق النقد الدولي في النظام الدولي للأئتمان، فأنه يتولي الأداره العليا للديون ويضمن استمرار وظيفتها الأساسية أن تكون مصدراً مستمراً لدفع الفوائد وأبسط دليل على ذلك أنه مبلغ ديون العالم الثالث لايمثل «أزمة» بالمعنى الدقيق للعالم الرأسمالي الذي يستطيع أنه يتحمله، ففى يوم واحد هو يوم 19 أكتوبر 987 المعروف بيوم الأثنين الأسود فقد العالم الرأسمالي مبلغ تريليون دولار خسارة صافية في البورصات[2]. وقد انتهى مؤتمر بريتون وودز بالأتفاق على مجموعة من المبادئ اهمها[3]:

---

(1) نفس المرجع السابق

(2) د. فؤاد مرسي/ المرجع السابق/ ص ص(273-274)

(3) د. حاز البيلاوى/ المرجع السابق/ ص ص (49-50)

- أن سعر الصرف يعتبر عن المسائل ذات الأهمية الدولية، وينبغي العمل على ضمان ثبات اسعار الصرف على الأقل في المدة القصيرة مع إمكان تعديلها في بعض الظروف إذا ظهر مايستوجب ذلك.
- من المصلحة الزيادةالأحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة، حتى لاتضطر الدولة الى أتخاذ اجراءات وسياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها .
- أنه تحقيق المصلحة السياسة والأقتصادية للعالم يتطلب إيجاد نظام للتجارة متعددة الأطراف وتحقيق القابلية لتحويل العملات.
- أن أفضل الطراف لتحقيق هذا التعاون النقدي هو إنشاء منظمة دولية ذات وظائف محددة.
- في كثير من الأموال تكون الاختلالات النقدية راجعة الى اسباب غير نقدية ومن هنا يجب على المنظمات النقدية أن تتعاون مع المنظمات الأخرى لهلاج هذه الاختلالات.
- أن زيادة الاستثمارات الدولية هي أمر حيوي للاقتصاد الدولي. وكان انشاء الصندوق النقد الدولي هو استجابة لهذه المبادئ.

أهداف صندوق النقد الدولي :-

ان صندوق النقد الدولي قد عهد اليه أخطر مهمة في فترة مابعد الحرب، وهي العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات فضلاً عن أنه ظل لفترة غير قصيرة معنياً بأمور الدول المتقدمة في حين كان البنك الدولي منهمكاً في أمور الدول النامية وهي أقل اهمية على المستوى الأستراتيجي، وقد ظل صندوق النقد مؤسسة صغيرة نسبياً إذا قورنت بالبنك، فكان أقرب الى مؤسسات «النخبة» التي تتعامل مع عدد محدود نسبياً من الدول (الدول الصناعية) وذلك قبل أن ينحرف مثل البنك الدولي إلى قضايا الدول النامية حيث اصبح مع هذا الآخير يمثلان ثنائياً لضمان الأصلاح الأقتصادي في دول العالم الثالث

منذ الثمانينات ولضمان تحول الآقتصادات الاشتراكية إلى الأقتصاد السوق في التسعينيات[1] وقد أثارت عملية التكامل هذه تساؤلات حول دور صندوق النقد الدولي الذي كان قد أنشئ أصلاً للحفاظ على نظام يقوم على أساس أسعار صرف ثابته لكنها قابلة للتعديل وفي سنواتها الأولى كانت هذه المنظمة تقوم بدور مهم في مساعدة البلدان التي تعاني من ضغوط تتعلق بالتصحيح بموجب هذا النظام، وقد أفضى التخلي عن الرقابة على الصرف وصعوبتها العملية الى أن تتحدد اسعار الصرف الرئيسية بصورة غالية الآن حسب السوق الا عندما تكون مقيدة «وبصعوبة فقط» بالتزام بتحقيق التوافق الشامل السياسات مثلما هي الحال في الاتحاد النقدي الأوروبي الذي لايزال في مرحلة جنينية[2] مقابل التعهدات من قبل البلدان الأعضاء بالمحافظة على سعر صرف ثابت للعملات التي لم تطبق اصلاً لكون الأسعار تحددها الاسواق المالية والنقدية، تعهد الصندوق من جانبه بتقديم المساعدات المالية والنقدية والقروض للأعضاء من اجل تسوية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات وزيادة الارصدة النقدية الدولية.

يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأموال السائدة عالمياً من خلال مايلي[3]:

- التوسع المتوازن في التجارة العالمية.
- تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.
- إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات.

---

(1) د. حازم البيلاوى/ المرجع السابق/ ص47.

(2) لجنة (إدارة شؤون المجتمع العالمي) جيران في عالم واحد/ المرجع السابق/ ص191.

(3) منشورات صندوق النقد الدولي/ المرجع الالكتروني السابق.

تتلخص أهداف صندوق النقد الدولي بالتالي[1]:-

1- تنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية عبر انشاء نظام مؤسساتي يتضمن آلية فعالة للاستشارة وتبادل الرأي من اجل ايجاد حلول مناسبة للمشاكل النقدية الدولية.

2- إقامة نظام دولي للمدفوعات متعدد الأطراف يهدف الى تنظيم العمليات الجارية بين البلدان الأعضاء والى الحد من الأجراءات التي تعيق نحو التجارة الدولية.

3- اعتماد كافة الأجراءات الضرورية لتنشيط التجارة الدولية وتطويرها على اسس متوازنة، بغية بلوغ مستويات عالية من العمالة والدخل الحقيقي عن طريق تطوير المواد الأنتاجية، وتأمين حرية تبادل العملات بين البلدان الأعضاء.

4- ترسيخ الاستقرار النقدي، من خلال وضع الترتيبات المناسبة لعمليات تبادل منظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب المنافسة في اسعار الصرف.

5- تمكين البلدان الأعضاء من الأستفادة على وجه مؤقت، من الموارد العامة للصندوق، ضمن شروط محددة، وذلك من اجل تصحيح موازين مدفوعاتها اذا ماوجهت عجزاً مؤقتاً.

6- تأمين وسائل السيولة الدولية الضرورية لمجابهة الأضطرابات المؤقتة في موازين المدفوعات ونقصير فترة عدم التوازن.

موارد الصندوق

ومن المعلوم منذ انشائة في عام 1944 قدم صندوق النقد الدولي مساعدات جمة وكثيرة تجاه البلدان لتحسين أوضاعها النقدية واستقرار اسعار صرف عملتها واجراء تصحيحات لأختلالات موازين مدفوعاتها أو مساعدتها لحل مشاكلها الأساسية وتحقيق النمو في اقتصادها الوطني والسياسة التي تقوم الى اصلاح نظامها النقدي وإعادة هيكلة

(1) د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص403

القطاع المالي وقطاع الخاص والشركات وتقديم القروص الى البلدان الأعضاء منخفضة الدخل لمواجهة آثار الجفاف الشديد والجوع والفقر وكذلك التعاون الدعم لتعزيز جهود الأعضاء لتحريرا سواقها الوطنية ولما تطلب تلك الأعمال من الأموال والموارد لتصريفها في تحقيق تلك الأهداف المرجوة لابد وأن يتخذ الصندوق قراراتة وفق لبنود والمواد التي جاءت في ميثاق انشاء الصندوق الموقعة في قبل الأعضاء ....

تتكون موارد الصندوق من مساهمات (اشتراكات) البلدان الأعضاء، يضاف اليها مردود القروض الممنوحة والمساهمات وهي بمعنى آخر الحصص، كان يتوجب أن تسدد بنسبة ٪25 ذهباً، أما الـ ٪75 المتبقية فتسدد بالنقد الوطني على شكل سفدات خزينة غير قابلة للتداول، وعندما يحتاج الصندوق الى النقد المذكور يلجأ الى تحصيل (قبض) السفدات المشار اليها يقوم صندوق النقد الدولي بمنح البلدان الأعضاء قروضاً لكي يمكنها، نتيجة الخلل الظرفي، من إعادة التوازن الى ميزان مدفوعاتها، وذلك من أجل عدم الأضرار بوضعها الأقتصادي الداخلي، من جهة، وبتطور مبادلاتها الدولية من جهة أخرى[1].

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الأنضمام الى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع البلدان ٪25 من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بأحدى العملات الرئيسية مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأعراض الأقراض حسب الحاجة، وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وانما اليضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة، ولهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرأة لحجم البلد العضو النسبي في الأقتصاد العالمي، فكلما أزداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وأزداد اتساع تجارته وتنوعها، أزدادت بالمثل حصتة في الصندوق الولايات المتحدة الامريكية اكبر اقتصاد في العالم تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ

---

[1] نفس المرجع السابق / ص ص(405-406)

حصتها ٪17.6 من اجمالي الحصص، أما سيشيل أصغر أقتصاد في العالم فتسهم بحصة مقدارها ٪0.004 وقد بدأ تنفيذ ماخلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) في ينـاير 1999 فأزدادت الحصص في صندوق النقد الدولي لاول مرة منذ 1990 بمقدار ٪45 تقريباً لمبلغ 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 بليون دولار)[1].

ومن جانب آخر عندما يحتاج بلدما للحصول على نقد بلد آخر بمقدوره اللجوء الى صندوق النقد الدولي طالباً الموافقة على السحب من نقد هذا البلد ومن اجل ذلك يودع البلد طالب النقد الأجنبي مبلغاً من عملقة المحلية مايقابل العملة الأجنبية المطلوبة في حسابات الصندوق ويتم تسوية هذا التبديل من قبل الصندوق وذلك باضافة العملة المحلية المودعة لدية في رصيد احتياطي الصندوق بهذا النقد وتنزيل النقد الأجنبي المطلوب من الرصيد الأحتياطي لهذا النقد لديه، وفي تأريخ الاستحقاق يتم ارجاع الفقد الأجنبي من قبل البلد المقترض واستلام نقده المحلي.

حقوق السحب الخاصة :- Special Drawing Rights (SDR)

أن انشاء صندوق النقد الدولي جاء لتأمين نظام اقتصادي دولي يقوم على ثبات أسعار الصرف وحرية تحويل العملات، وقد جاءت صيغة الصندوق توفيقاً بين الأفكار المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وتلك التي عرضها الوفد البريطاني مع غلبة الأفكار الأمريكية على شكل النهائي للصندوق، لكن سرعان ماظهرت في التطبيق مشاكل عدة فرضت نفسها على طبيعة عمل الصندوق، وقد كانت المشكلة الأولى، هي مشكلة مدى توافر السيولة الدولية لمواكبة الحاجة الى زيادة وسائل الدفع، مع زيادة حجم التجارة الدولية من ناحية، وعدم القدرة على تعديل أسعار الصرف من ناحية أخرى، وقد ترتب على ذلك أن لجأت الدول إلى الأعتراف بضرورة إنشاء صورة جديدة للسيولة الدولية فيما عرف بحقوق السحب الخاصة، الأمر الذي تطلب التعديل الأول لأتفاقية بريتون وودز، على أن

---

[1] منشورات صندوق النقد الدولي / مصدر الكتروني على موقع الصندوق

صعوبات نظام النقد الدولي لم تتوقف، إذ بات من الواضح أن المشكلة أعمق من مجرد توفير وسائل جديدة للمدفوعات الدولية[1]. وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 (بموجب التعديل الأول لأتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الأحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية وكانت أهم الأصول الأحتياطية في ذلك الحين هي الذهب والدولار الآمريكي، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الأحتياطيات العالمية على انتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كافية، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الأحتياطيات بالدولار الأمريكي، وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل أحتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي «تخصيصه» للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة، وكما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة، وحقوق السحب الخاصة – التي تعرف احياناً باسم «الذهب الورقي» ارغم تجردها من الوجود المادي – يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيد دفترية) كنسبة مئوية من حصصها وقد خصص الصندوق حتى الآن 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة «حوالي 29 بليون دولار أمريكي» للبلدان الأعضاء وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام 1981 عندما تم تخصيص 4.1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعدد (141) بلداً كانت هي اعضاء الصندوق في ذلك الحين[2].

حقوق السحب الخاصة هي نقد إحتياطي الدولي يستخدم كوسيلة جديدة لدعم السيولة الدولية التقليدية «كالذهب والدولار واحتياطيات النقد الأجنبي الأخرى القابلة للتبادل خارج أوطانها» استحداث هذه الحقوق تم استناداً إلى القرار المتخذ في الأجتماع المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي عقد في ريوديجنيرو عام 1968 بعد أن تقدمت البلدان الصناعية العشر باقتراح في هذا الصدد، وفي العام 1969 تم تنفيذ التعديل الأول لاتفاقية الصندوق الذي تضمن منحه صلاحية تطوير هذا الأحتياطي الجديد لكي

(1) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص151

(2) منشورات صندوق النقد الدولي / المرجع السابق

يستخدم الى جانب وسائل السيولة الأخرى، فتح الصندوق حساباً خاصاً لحقوق السحب الخاصة الى جانب الحساب العام الذي يضم عمليات الصندوق بالاحتياطات التقليدية وحددت كمية حقوق السحب الخاصة المطلوبة وجرى توزيعها على البلدان الاعضاء وفقاً لحصصها في الصندوق لعام 1969 أما قرارات التوزيع فتتخذ كل خمس سنوات على أن يجرى التوزيع الفعلي سنوياً، وعهد إلى الصندوق باتخاذ قراراته في هذا الخصوص بأغلبية 85٪[1].

ومن أهم ميزة لحقوق السحب الخاصة كشهادة حقوق تقيد محاسبياً لحسابات دول الأعضاء ويكون رصيداً في حسابات تلك الدول وبالعملات الأجنبية القادرة على التحويل وهي ستة عشر عمله دولية قوية من أهمها الدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني والجنية الأسترليني والفرنك الفرنسي والفرنك السويسرى وبمقدور الدوله التي تستعمل حقوق السحب الخاصة اختيار العمله الدولية التي ترغب تحويل قيمة شهادة الحقوق اليها.

ومنذ عام 1981 لم ير الأعضاء حاجة لأجراء تخصيص عام آخر لحقوق السحب الخاصة وهو مايرجع في جانب منه إلى نمو اسواق رأس المال الدولية، ولكن في سبتمبر 1997 مع ازدياد عدد البلدان الأعضاء في الصندوق – التي تضمنت بلداناً لم تكن قد تلقت أي تخصيص بعد – اقترح مجلس المحافظين إدخال تعديل رابع على اتفاقية تأسيس الصندوق وعند الموافقة على هذا التعديل بالأغلبية المطلوبة في أصوات الحكومات الأعضاء فسوف يصرح الصندوق باجراء تخصيص خاص لمرة واحدة «لتحقيق المساواة» بمقدار 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة على أن يتم توزيعها على نحو يرفع نسبة مخصصات الأعضاء من حقوق السحب الخاصة التراكمية إلى حصصها لتصل إلى مستوى معياري مشترك، وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من اربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنية الاسترليني والدولار الأمريكي وفي اول اغسطس عام 2001 كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.26 دولار أمريكي وتجري مراجعة

---

[1] د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص ص(398-399)

العملات المكونة للسلسة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية[1].

لقد مرت حقوق السحب الخاصة بمراحل عديدة منذ انشائه في عام 1969 بموجب تعديل الأول لأتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي وخاصة فيما يخص بتقويم هذه الحقوق بالنسبة للعملات الأخرى وفي هذا الخصوص يرى د.حازم الببلاوى بأنه قد مر هذا التقويم بمرحلتين اساسيتين[2]:

المرحلة الأولي، ويمكن ان يطلق عليها اسم «الذهب الورقي» وهي المرحلة التي تمتد منذ انشاء حقوق السحب بمقتضى التعديل الأول لأتفاقية الصندوق وبدء التخصيص في يناير 1970 وحتى منتصف 1974 وهذه المرحلة تتفق مع سيادة نظام ثبات أسعار الصرف، فعند انشاء حقوق السحب الخاصة في 1969 كما نعلم ولم تكن فكرة تعويم واردة كنظام عام للنقد العالمي، ولذلك فقد عرفت وحدات حقوق السحب الخاصة بالذهب وكانت وحدة حقوق السحب تعادل 0.888671 من الجرام من الذهب النقي وهو سعر تعادل الدولار نفسه بالنسبة للذهب في ذلك الوقت وذلك فقد كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تعادل وحدة الدولار الأمريكي ومن هنا جاءت تسمية حقوق السحب «بالذهب الورقي» حيث انها نوع الأرصدة التي لاتصدرعن مؤسسات نقدية وطنية وتتمتع بقيمة ثابتة بالنسبة للذهب، وقد احتفظت حقوق السحب بهذا السعر حتى بعد تخفيض قيمة الدولار الى ذهب في عام 1971 لذلك فقد وجب البحث عن طريقة اخرى لتقويم حقوق السحب الخاصة وقد تم ذلك في المرحلة الثانية التي يمكن أن يطلق عليها اسم «مرحلة سلة العملات» وفي هذه المرحلة أصبحت قيمة حقوق السحب الخاصة تحدد وفقاً لعدد من العملات الأساسية في المعاملات الدولية فقيمة وحدة حقوق السحب تحدد بقيمة سلة من عملات 16 دولة خفضت فيما بعد الى ست عملات فقط وهو مايساعد على استقرار قيمة حقوق السحب بالنسبة للعملات المختلفة.

---

(1) منشورات صندوق النقد الدولي / المرجع السابق

(2) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص ص(163-164)

وبدار الصندوق النقد الدولي من خلال أجهزة ثلاثة[1] :

1- مجلس الحكام.

2- مجلس الأدارة.

3- المديرية العامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

International Bank for Reconstruction & Development

تزامن تأسيس البنك الدولي للأنشاء والتعمير مع انشاء صندوق النقد الدولي وكلاهما من المؤسسات الأقتصادية الدولية، يعنيان بالنظام الأقتصادي الدولي ما بعد الحرب، تم تأسيس البنك الدولي اصلاً من أجل اعادة تعمير ما خربته الحرب.

مهمته الأساسية هي تعمير واصلاح ما اصابتها البلدان الأوروبية من خراب ودمار وتمويل المشاريع الصناعية العمرانية وتنمية البنية التحتية لأقتصاد البلدان المتضررة من الحرب وتنشيط الأستثمار المباشر ودعم الحركة التجارية وتقديم القروض والمساعدات المالية من أجل زيادة الأنتاج في تلك البلدان. وفي اثناء الاعداد ولانشاء البنك ثارت قضايا عدة اختلف حولها الرأى، هناك أولاً حجم رأس مال البنك وهل يبدأ برأس مال كبير أو صغير نسبياً، وكان الأمريكيون يفضلون نشاء البنك برأس مال (15 بلايين دولار) في حين مال البريطانيون الى رأس مال أصغر (بليون دولار)، وهناك ايضاً مسأله العضوية في البنك وهل تتاح لجميع الدول أم فقط للدول التي تقبل الأنضمام الى صندوق التثبيت الذي اقترحه وايت الأمريكي؟ كذلك ثار خلاف حول دور البنك، وهل يقدم قروضاً أم ضمانات فقط للقروض التي تعقدها الدول؟

وأخيراً حول نوع المساهمات التي يقدمها البنك وهل تقتصر على تحويل المشروعات أم تمتد الى تمويل احتياجات الدول، ودعم ميزان المدفوعات ولو لم يكن الأمر متعلقاً بمشروع معين؟ وقد تم الأتفاق نهائياً على انشاء البنك مع صندوق النقد الدولي ضمن اتفاقية بريتون

---

[1] د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص398

وودز (Bretton Woods) والتي تضمنت أهم معالم النظام الأقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، أنشئ البنك وفقاً لما تقدم باسم «البنك الدولي للنشاء والتعمير» وترجمة التعمير هي لاصطلاح (Development) الذي استقرت ترجمته بعد ذلك بمصطلح «التنمية»، وهكذا بدأ البنك تمويل الجهود الرامية الى اعادة بناء الأقتصادات المهدمة في أثناء الحرب ثم جهود التنمية، وقد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة حيث بدأ نشاطه بالمعاونة في تعمير الأقتصادات الأوروبية المحطمة أثناء الحرب، ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينيات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث وفي التسعينيات في دول الكتلة الاشتراكية ايضاً[1]. توخياً للأختصار عرف هذا البنك بالبنك الدولي واتخذ من واشنطن مركزاً له أما الهدف في انشائه فقد تركز في تسهيل إعادة الأعمار والتنمية وإعادة اقتصادات بلدان الأعضاء الى وضعها السابق، لقد بدأ البنك الدولي بتقديم القروض المالية والوسائل التقنية الضرورية لبلدان أوروبا الغربية حتي تتمكن من إعادة تكوين إمكاناتها الأنتاجية في اعقاب الحرب، من ثم قام هذا البنك بتقديم المساعدة للبلدان الأقل تقدماً لكي تنمي اقتصاداتها تبعاً بالتأكيد للشروط المفروضة، بدار البنك الدولي بواسطه مجلس حكام بالأضافة الى مجلس إدارة مكون من رئيس و 25 عضواً، ارتفع رأس مال البنك في عام 1968 الى 27 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة (SDR / DTS) تضاف إليها عوائد القروض الممنوحة للبلدان المعينة الطالبة للمساعدة[2]. وبما أن ظاهرة العولمة الأقتصادية، وبفضل تقدم العلم والتكنلوجيا في السنوات الأخيرة أدت الى توحيد العالم وجعل العالم سوقاً واحداً من الناحية الاقتصادية، وكذلك أدت الى ازدياد حجم الاعمال المناطة بالبنك الدولي واتساع الرقعة الجغرافية و تشعب المجالات الدولية الواجب الأهتمام بها وتنميتها، فظهرت البلدان النامية ومشاكلها التنموية وتخلف اقتصادياتها فأصبحت تلك من جل اهتمام البنك الدولي ومعالجتها ضمن برامجه التخطيطية المستقبلية .

---

(1) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص ص(41-42)

(2) د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص ص(410-411)

رأينا أن البنك الدولي للنشاء والتعمير (التنمية) قد اتجه – كما يوحي إسمه – الى قضايا إعادة بناء (الأنشاء) أوروبا، ثم لم يلبث أن تخصص في قضايا التنمية، وبذلك أصبح هو المؤسسة الدولية المهتمة بقضايا التنمية في الوقت الذي كان فيه الصندوق مهتما بقضايا الاستقرار النقدى للدول الصناعية، وعلى الرغم من طول تجربة البنك الدولي مع قضايا التنمية للدول الثامية فقد عرفت سياساته غير قليل من التطور. ففي البداية كان جل اهتمام البنك هو التمويل المشروعي Project Finance وخاصة لمشروعات البنية الأساسية، وربما تأثر البنك الدولي في هذا بتجربته في إعادة إعمار أوروبا، وقد غلب على سياسة البنك الدولي في هذه المرحلة الاهتمام بالنمو الأقتصادي باعتياره المؤشر الرئيسي للنجاح ومنذ نهاية الستينيات وخاصة مع تولي «ماكنمارا» رئاسة البنك، بدأ البنك يوجه عناية خاصة الى قضايا التوزيع، وبذلك أصبح، «النمو مع التوزيع» Growth With Distribution هو أحد محددات مشروعات تمويل البنك الدولي، فلم يقتصر البنك على تمويل المشروعات الكبرى للبنية الأساسية المادية مثل محطات توليد الكهرباء، والطرق، وشبكات المياه والصرف، بل اتجه ايضاً الى تمويل المشروعات الصحية والتعليمية ومشروعات التنمية الريفية[1].

وهناك مسألة أخرى تتعلق بدور البنك كوسيط مالي وهي الى أي مدى يستطيع أن ينأى بنفسه عن عملية «إخراج» البلدان المتوسطة الدخل من نطاق استحقاق المعونة، ان رأس مال القروض الخاصة يكون متاحاً في أغلب الأحيان دون قيد للبلدان النامية المستدينة ذات الجدارة الأئتمانية ويقدم عموماً بأسعار فائدة رخيصة دون المشروطية المرتبطة بقروض البنك، ومع ذلك لايزال هناك دور رئيسي يتعين على البنك أن يقوم به إذ لايمكن في أحيان كثيرة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية الضخمة – الكهرباء والطرق، الاتصالات السلكية – المفتوحة الآن امام القطاع الخاص دون الدعم التقني والسياسي، والضمانات والمشاركة في التمويل من جانب هيئة مثل البنك الدولي، وفضلاً عن ذلك هناك بلدان عديدة لم يتم

---

(1) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق/ ص ص(167-168)

«اخراجها»بصورة قاطعة من نطاق استحقاق القروض المسيرة وتحتاج الى مزيج من المعونة والتمويل بشروط تجارية[1].

أهداف البنك الدولي:

اعادة اعمار الدول الأوروبية الخارجة من الحرب، وتمويل المشاريع الأنتاجية والمشاريع العمرانية ودعم الأستثمارات المباشرة المتنوعة في تلك الدول وخاصة الأستثمارات الأنتاجية هدف من جملة أهداف التي تتبناه البنك الدولي وخلال عشرة سنوات الأولى من عمر البنك الدولي، كانت الدول الأوروبية هي الجهه المستفيدة بالدرجه الأولى، ثم اتجهت مساعدات البنك الى البلدان النامية التي تعاني من الفقر الشديد والجوع والجفاف، حيث هناك مئات الملايين من مهمشين يعيشون في الفقر والجوع وليست جميعها من دول القارة الأفريقية بل امتدت الى شبه القارة الهندية ودول جنوب شرق اسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية التي ليست باستطاعتهم الالتجاء الى الاسواق المالية الدولية...

تمتلك البنك الدولي حكومات البلدان الأعضاء، والبلدان الأعضاء في هذا البنك هي نفسها البلدان التي تتمتع بالعضوية في صندوق النقد الدولي، وطريقة التصويت هي نفسها المتبعة في الصندوق من حيث مساهمة كل بلد، ويتولى هذا البنك أمر تنظيم الأستثمار الدولي والآئتمان الطويل الآجل، ولقد نصت المادة الأولى من الأتفاقية الخاصة بأنشاء البنك على أنه من أبرز أغراضه[2]:

- مساعدة البلدان الأعضاء التي تأثرت بظروف الحرب العالمية الثانية، على إعادة بناء مادمرته الحرب، وعلى استغلال موارد البلدان الأعضاء الانتاجية على افضل وجه ممكن.
- تشجيع الأفراد والمشروعات الخاصة على استثمار رؤوس اموالهم، للأغراض الإنتاجية في البلدان الأعضاء وإذا لم يتمكن البلد العضو من الحصول على القروض

---

(1) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص205

(2) د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص414

الخارجية من افراد وهيئات خاصة فبأمكانه التوجه الى البنك الدولي لمده بالقروض، أو لضمان القروض الممنوحة.

- بذل الجهد من أجل نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً طويل الأجل والعمل على توازن موازين المدفوعات الدولية من خلال تشجيع الأستثمار الدولي لتنمية الموارد الأنتاجية في البلدان الأعضاء.
- ترتيب القروض أو ضمانات القروض المطلوبة من البنك الدولي تبعاً لأهمية المشروعات المراد تمويلها ولدرجة الحاجة إليها. انظر جدول رقم (27).

جدول رقم (27)

مساعدات التنمية الرسمية عام 1986

الدولة	المبلغ المساعدات ملايين الدولارات	النسبة من الدخل القومي
الولايات المتحدة الأمريكية	7.598	٪0.21
اليابان	6.819	٪0.28
فرنسا	3.790	٪0.77
المانيا	2.767	٪0.45
كندا	1.535	٪0.47
بريطانيا	1.432	٪0.33
فلندا	1.268	٪1.02
إيطاليا	1.105	٪0.32
إستراليا	773	٪0.45
السويد	737	٪0.80

إحصاءات البنك الدولي 1989

نقلاً عن المرجع / د.شوقي ناجي / ادارة الأعمال الدولية / الطبعة الأولى/ الأردن/ ص151.

وتقوم الفكرة الأساسية من وراء قروض البنك على تـوفير مـصدر لتمويـل الـدول غير القادرة على الالتجاء إلى الأسواق المالية الدولية، وكذلك فأن عملاء البنك هـم الـدول الفقيرة والأقل نمواً، ومتـى تحـسنت الأوضـاع الأقتـصادية للدولـة وأصـبحت قـادرة علـى الالتجاء الى السوق المالية فأن قـروض البنـك تتوقـف عنهـا، ويقـال إن الدولـة «تخرجـت» (Graduated) وأصبحت قادرة على الأفتراض التجاري، وتتم قروض البنك بضمان مـن الحكومات في الـدول المعنيـة أى أن قـروض البنـك دائمـاً قـروض سـيادية (Sovereign Loans)، وقد تطورت مجالات قروض البنك مع تطور الأوضـاع الأقتـصادية العالميـة مـن ناحية وتطور الفكر الأقتصادي في مجال التنمية من ناحية أخرى، ففى المرحلـة الأولى انـصب معظم اهتمام البنك على المشروعات البني الأساسية واعادة تعمير الـصناعات الأوروبيـة[1].

وهناك دور بارز ومشرف للبنك الدولي مع صندوق النقد الدولي جنباً مع جنب وبالتكامـل سجلا تحقيق عائد إجتماعي جيد بالاضافة الى تحقيق البنك الدولي مستوى رفيع في عملياتـه الاسـتثمارية في مجـال التنميـة وفي مجـال مـنح القـروض للـدول الناميـة لمعالجـة اختلالـه الأقتصادي، وكذلك البنك له دور متميز في تنـشيط الاسـتثمار للقطـاع الخـاص في البلـدان الناميـة بغيـة النهـوض بالقطـاع الخـاص للقيـام بـدوره في بنـاء اقتـصاد حـر، ثـم في بدايـة التسعينيات اتجه اهتمام البنك الدولي صوب البلدان الأشتراكية بعد زوال النظام الأشتراكي والكتله الأشـتراكية ومـساعدتهم في خصخـصة مـشاريعهم الـصناعية وقيـام الأسـتثمارات الخاصة وتشجيع بناء اقتصاد السوق الحر فيها.

ومع الثمانينـات اتجهـت مـشروعات البنـك الـدولي الى مـاعرف بـبرامج التكيـف الهيكلي Structural Adjustment Loans وهو مابدأ يخرج من مجرد تمويل مـشروعات محددة الى نوع من التمويل البرامجي (Programs Financing)، حيـث يمـول البنـك قيـام الدولة بسياسات المعينة قد تكون سياسة إعادة هيكلة الأقتصاد أو الأنتقال الى القطاع الخاص وتخصيص بعض المشروعات العامة، وقد ارتبط هذا التغير في اهتمامات البنك بتطور مقابـل في مفهوم البنك للتنمية، ففى الفترة الأولى التى سادت فيها مفاهيم النمو الأقتصادي المرتبط

---

(1) د.حازم الببلاوى / المرجع السابق / ص44

بمعـدل الـدخل الفـردي (Percapital Income) كـان التركيـز متجهـا الى المـشروعات الأقتصادية ذات العائد الأقتصادي على نمو الناتج القومي[1].

وطبقاً لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العـالم الـصادر في عـام 1988 انخفـضت اسعار المواد الأولية فيما بين عام 1980 و 1986 انخفاضاً حاداً وهبطت اسعار النفط الخـام بصورة اكثر حدة، بحيث انخفض النمو في المجموعة الدول النفطية بمتوسط يزيد على 3٪ مـن عام 1980 الى عام 1987 مقابل نمو بلغ 8٪ خلال فترة من عام 1973 الى 1980 وكانـت الأسعار الحقيقية للسلع الأولية في نهاية عام 1987 بحيـث تقـل بحـوالي 32٪ عـن متوسـط الذي بلغته فيما بين عامي 1980 و 1984 وكان سبب في هذا التدهور هو مجموع سياسات النمو والتجارة في البلدان الصناعية وبعد فترة من «الأفراط في الأقراض والأقتراض» جاءت نقطة التحول في اواقل الثمانينات استنزفت المـوارد مـن الجـانبين: اسـتنزفت الـسيولة لـدى الدول الدائنة واستنزفت القدرة على الدفع لدى الدول المدينة[2].

---

(1) نفس المصدر السابق

(2) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص ص(262-263)

جدول رقم (28)

مؤشرات الدين في البلدان النامية

«نسب مئوية»

	1975	1985	1987
جميع البلدان النامية			
نسبة خدمة الدين	13.7	21.8	21.0
نسبة الدين/ الناتج القومي الاجمالي	15.7	35.9	37.6
البلدان المثقلة بالدين			
نسبة خدمة الدين	24.0	33.9	32.7
نسبة الدين/ الناتج القومي الاجمالي	18.1	49.5	55.9
أفريقيا منخفضة الدخل			
نسبة خدمة الدين	10.2	17.9	34.7
نسبة الدين/ الناتج القومي الاجمالي			

المصدر / البنك الدولي، تقرير التنمية في العام 1988
نقلاً عن المرجع / د.فؤاد مرسى / الرأسمالية تجدد نفسها / ص 263

ولأهميـة دور البنـك الـدولي ومسـاهمته الفاعلـة في عمليـة التنميـة وتـشجيع الأستثمارات ولاسيما في القطاعـات الأنتاجيـة والمشاريع الأقتـصادية وخاصـة في الـدول النامية، ومنح القروض والمساعدات للحكومات تلك ولقاء ضمانات مناسـبة بغيـة اسـترداد مبلغ القرض، وكذلك منح القروض والمساعدات للقطاع الخاص لتنشيط عملية الأسـتثمار واتساع قاعدة الأقتصاد الحر لتؤدي بدورها الى زيادة النـاتج القـومي وتحـسين دخـل الفـرد وخاصة مستوى الدخل في الدول النامية. أنظر جدول رقم (29). ولضخامة اعمـال التنميـة واتساع حجم الدول المطالبة للمساعدة فقد توزعت اعمال البنك الدولي للإنـشاء والـتعمير على ثلاث مؤسسات متخصصة.

جدول رقم (29)

عدد السكان ومستوى الدخل لبعض دول الشرق الأوسط حتى عام 1989

الدولة	السكان ملايين	الدخل للفرد الواحد دولار
الجزائر	21.3	1.950
مصر	46.0	560
العراق	17.5	2.410
الأردن	3.0	1.100
الكويت	1.7	17.880
ليبيا	3.5	6.350
المغرب	22.8	800
السعودية	10.4	12.230
سوريا	9.0	700
تونس	7.0	1.200

إحصاءات البنك الدولي 1989

نقلاً عن المرجع / د. شوقي ناجى/ إدارة الأعمال الدولية / الطبعة الأولى/ الأردن/ 2002/ ص145

واذا كان البنك يقوم بدوره عن طريق التمويل فأنه لايقل أهمية عن ذلك ما تتضمنه هذه القروض من شروط للسياسة الأقتصادية وان كان ذلك أقل وضوحاً بالمقارنة بصندوق النقد الدولي، فقروض البنك وخاصة تلك المتعلقة بالأصلاح الأقتصادي والتكليف الهيكلي، إنما هي قروض لضمان تنفيذ سياسات اقتصادية محددة بأكثرمما هي قروض لتنفيذ مشروعات معينة، وقد يتجه البنك الدولي ليكون مصدراً للمعرفة وتقديم النصح باكثر من كونه مصدراً لتوفير المواد المالية، وفي كثير من الأحيان تكون قروض البنك الدولي وخاصة صندوق النقد الدولي هي شرطا لكى تستطيع الدولة الحصول على التمويل من المصادر التجارية واشارة الى المستثمرين الأجانب بسلامة الأوضاع الأقتصادية في الدولة المدينة وهنا تجدر الأشارة الى أن الفلسفة الأقتصادية التي سادت دوائر البنك قد تغيرت مع

الزمن فالبنك يدعو منذ نهاية الثمانينات الى تشجيع دور القطاع الخاص وتقليص دور الدولة والأهتمام بصناعات التصدير، في حين كان البنك من المدافعين عن تدخل الدولة المتزايد في النشاط الأقتصادي في الخمسينيات والستينيات[1]. وفضلاً عن ذلك ليس هناك من سبب يدعو البنك الدولي الى عدم استخدام مكانته البارزة في الأسواق من أجل تخفيف تحفظه ازاء حجم الأقراض بالنسبة لقاعدة أسهم رأسماله، ومن شأن ذلك أن يتيح له جمع قدر اكبر من الأموال لأقراضها بشروط تجارية للبلدان المتوسط الدخل الناجحة، مما يؤدي الى تنويع مصادر التمويل التي تعتمد عليها تلك البلدان، إن مثل هذا التوسع لن يتطوي على أية مطالب تقع على عائق حملة أسهم البنك من البلدان الصناعية والتي سيكون إسهامها في صورة رأس مال «تحت الطلب» لم تبدأ المطالبة بسداده بعد الدور الكبير والتنامي باستمرار للمؤسسة المالية الدولية يعد طريقة أخرى يمكن بها تعزيز التنمية الناجحة من خلال العمل حسب الاتجاهات السائدة في الأسواق وبالدعم لها[2].

إذا كان البنك الدولي هو المؤسسة الرئيسية في توفير التمويل طويل الآجل لأغراض التنمية فأنه سرعان ماتمخض عن مؤسسات شقيقة تعمل معه في إطار مايسمى بمجموعة البنك الدولي (TheWorld Bank Group) وهي تشمل[3]: مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation (IFC)) وهيئة التنمية الدولية (International Development Association (IDA)) وأخيراً الوكالة المتعددة الأطراف لضمانة الاستثمار (Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA)).

(1) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص45

(2) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص ص(205-206)

(3) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص45

جدول رقم (30)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية والنمو في تدفقات الاستثمارات المباشرة حسب مجموعات الدخل للفترة 1987 – 1993

مجموعة الدخل	المعدل السنوي للنمو / نسبة		المعدل السنوي لتدفقات الاستثمار المباشر (بملايين الدولارات)	
	87 – 89	90 – 93	87 -89	90 – 93
الدخل الوطيء	26	70	5.830(28)	13.595 (31)
باستثناء الصين	30	6	2.863 (14)	2.392 (5)
الدخل المتوسط الواطيء	60	26	5.236 (26)	13.638 (31)
الدخل المتوسط العالي	25	19	9.415 (46)	17.071 (39)
كل الدول النامية	30	35	20.428	44.303

المصدر / البنك الدولي / 1995 جداول الدين الدولي / التمويل الدولي من أجل الدول النامية (1995–1996) نقلاً عن المرجع / د. غازى عبدالرزاق النقاش/ التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية – الطبعة الثانية/ الأردن/ ص266.

مكونات البنك الدولي:

مؤسسة التمويل الدولية:

المؤسسة المالية الدولية هي بمثابة بنك اعمال دولي، إذ انها الجهاز الدولي الأوحد الذي يتمتع بصلاحية استثمار رؤوس أموال ذات مصادر عامة لتمويل مشروعات خاصة مشجعاً في الوقت عينه استثمار رؤوس أموال الخاصة المحلية والأجنبية في مشروعات مماثلة وفي ممارستها لنشاطها تقوم المؤسسة المالية الدولية بالتالي[1]:

1- الاستثمار المباشر في مشروعات خاصة ذات طابع إنتاجي.

2- المشاركة في تحديد المشروعات القابلة للتنفيذ ومن ثم ترويجها.

---

(1) د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص 417

3- الأسهام في انشاء وتمويل وتطوير الـشركات الماليـة وبـاقي المؤسـسات الـتي تـسهم في تطوير القطاع الخاص.
4- تشجيع نمو الأسواق المالية في البلدان النامية.
5- إبراز الفوائد التي قد تعود على المستثمرين في البلدان المصدرة لرؤوس الأموال، إذا ما وظفوا رؤوس أموالهم في مشروعات خاصة منشأة في البلدان النامية.
6- تقديم المشورة للبلدان الناميـة فيمـا يتعلـق بـالأجراءات المرتبطـة بخلـق منـاخ مـؤات للتوسع في الأستثمارات الخاصة.

أما مؤسسة التمويل الدولية فقد انشئت في 1956 لتشمل فرع البنك الـدولي المهـتم بتنمية القطاع الخاص، فقد سبق أن رأينا أن قروض البنك الـدولي تخـصص للحكومـات أو بضمانها ومن ثم فأنها تعمل من خلال القطاع العام ولذلك رأى أنه من الـضروري العمـل أيضاً على تشجيع القطاع الخاص فأنـشئت هـذه المؤسـسة الـتي تقـوم بالتمويـل عـن طريـق المساهمة، من شأنه أن يشجع المثمرين من القطاع الخـاص علـى دخـول ميـدان الأسـتثمار، وتقوم فلسفة المؤسسة على بيع حصتها من الشركات بعد أن تقف على قدميها، ولذلك فـأن مساهمتها هي نوع من تشجيع الأستثمار وترويجه وذلك بفـرض تكـوين حافظـة اسـتثمارية دائمة[1].

الجمعية الدولية للتنمية:-

يتأتي الموارد المالية للجمعية الدولية للتنمية من اكتتاب الدول الأعضاء ومساهماتها الأضافية ايضاً تشتمل هذه الموارد على الهبات التي يقدمها البنك بعد أن يقتطعها من أرباحـة الخاصة أو من الأرباح الناشئة عن توظيفاته المالية واستناداً إلى نظام الجمعيـة الأساسـي فـأن البلدان الأعضاء تتوزع على مجموعتين، المجموعة الأولي وهـي تـشمل في البلـدان الـصناعية بالأضافة الى أفريقيا الجنوبية والكويت والأمارات العربية المتحدة، أما المجموعـة الثانيـة فهـي

[1] د.حازم الببلاوى / المرجع السابق / ص45

تشمل البلدان النامية[1] تم انشاء هذه الجمعية في عام 1960 وخاصة بمنح المساعدات والقروض طويلة الأجل للدول النامية بسعر الفائدة بحدود (0.75 في المائة) وان تلك القروض والمساعدات قد شملت في الفترة السابقة معظم الدول الفقيرة وقليلة النمو بما فيها الهند ودول جنوب شرق اسيا.

الوكالة متعددة الأطراف لضمان الأستثمار:

فمع رغبة البنك الدولي في تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الخاص في الدول النامية فقد رأي إنشاء هذه المؤسسة الجديدة لتقديم نوع من ضمان الأستثمارات الأجنبية الخاصة ضد المخاطر غيرالتجارية التي قد تتعرض لها في البلد المضيف مثل التأميم أو منع التحويل للعملات الأجنبية فعلى الرغم من ان معظم الدول الصناعية تعرف مؤسسات وطنية لضمان استثمارات مواطنيها في الخارج ضد المخاطر غير التجارية، فقد رأى أن هناك حاجة الى إنشاء هذه الوكالة الدولية لتوفير هذه الضمانات للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون في دول أخرى ومن شأن ذلك في نظر البنك الدولي أن يؤدي الى تحسين المناخ العام للأستثمار وخاصة في الدول النامية.وتكون هذه المؤسسات مع المؤسسة الأم (البنك الدولي) مجموعة البنك الدولي وهي تتكاتف فيما بينها لتنفيذ سياسات البنك الدولي في ميدان تمويل التنمية الأقتصادية[2].

حيث أن اعمال الوكالة متعددة الأطراف، اتسعت نطاقها من جراء التحول الذي طرأ على دول أوروبا الشرقية والدول الكتلة الأشتراكية حيث زاد حجم الطلب على المساعدات والأرشادات التي تقدمها الوكالة بخصوص الأستثمارات، وتنشيط الحركة التجارية وقيام مشاريع صناعية ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد التي تراكمت لسنوات مضت، ثم الاعتماد على الانفتاح الاقتصادي لتحسيين الأوضاع المعاشية للأفراد. انظر جدول رقم (31).

---

(1) د.وسام ملاك / المرجع السابق / ص 415

(2) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص46

جدول رقم (31)

الدخل القومي الأجمالي للفرد لبعض دول اسيا (1989)

الدولة	الدخل القومي الأجمالي للفرد بالدولار
بنغلادش	130
الصين	300
الهند	260
ماليزيا	1860
الباكستان	390
الفلبين	760
سنغافورة	5240
كوريا	2110

إحصاءات البنك الدولي 1989

نقلاً عن المرجع /د. شوقي ناجى جواد / إدارة الأعمال الدولية / الطبعة الأولى/ الأردن/ 2002/ ص147

منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)

التطور التأريخي لفكرة انشاء المنظمة:-

كانت دول العالم بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية بأمس الحاجة الى تنشيط وتسريع النمو الأقتصادي وتحويل اقتصاد بلدانهم الى الأقتصاد الحر، وتحرير الأسواق وفتح الحدود، وزيادة الأنتاج وتغير أنماط الأنتاج والاستهلاك وتصدير الفائض من الأنتاج الى خارج حدود بلدانهم، واستيراد مايحتاجون من المواد الأولية ومواد الخام، ولذلك ولأجل الوصول الى حلول وآليات بخصوص تسهيل أمور التجارة تم التفاوض بين الدول لغرض الأتفاق على عدد من القواعد والضوابط بخصوص التجارة الدولية واليات هذا التفاوض واحترام حقوق كافة الأطراف وأنتهت بالتوقيع على اتفاقية (الجات) الأتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة والهدف الرئيسي من هذه الأتفاقية هو إزالة الحواجز والعقبات أمام التجارة الدولية وحث الدول لتشجيع التجارة الدولية وزيادة حجمها حيث أن (الجات) التي

وقعت على اتفاقيتها في عام 1947 من قبل (23) دولة ظهرت الى الوجود كحل مؤقت لحين انشاء منظمة التجارة الدولية.....

أما تأثير الأفكار الكينزية فقد انعكس في التخوف من أن يؤدي الأخذ بنظام جديد للتجارة الدولية الى شل قدرة الحكومات على اتخاذ السياسات الداخلية اللازمة لحماية مستوى الأستخدام والدخل القومي ومن هنا كان اهتمام معظم الدول الأوروبية بتأكيد دور الدولة في الحياة الأقتصادية وأخيراً فأن أصوات الدول النامية بدت في اهتمامها بضرورة الأشارة الى حاجة الدول النامية الى حصول على رؤوس الأموال بشروط مناسبة فضلاً عن تشككها في قدرة الأسواق على تحديد الأسعار العادلة للمواد الأولية، ويشير هنا الى ان الاتحاد السوفيتي الذي وجهت اليه الدعوة لحضور الأجتماع لم يرمبرراً للمشاركة في هذا الأجتماع فقد شارك في اجتماعات هافانا (56) دولة وصدر عنها ميثاق هافانا لمنظمة التجارة الدولية، غير ان هذا الميثاق لم يـر النور بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية التصديق عليه وهكذا ولدت «الجات» التي كان الاعتقاد بانها ترتيب مؤقت فاذا بها تستمر لما يقرب من خمسين عاماً حتى افرزت في 1994 في مؤتمر مراكش «منظمة التجارة العالمية» التي حققت اخيراً ماهدف إليه ميثاق هافانا[1].

مرت المنظمة العالمية للتجارة بمرحلة اختمار طويلة فقد اقترح كورديل هل في البداية فكرة انشاء منظمة دولية للتجارة في مجلس النواب الأمريكي أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم طرحت الفكرة في المؤتمر الأقتصادي العالمي المنعقد عام 1927 والمؤتمر الدولي السابع للدول الأمريكية المنعقد في مونتفيديو عام 1933. وفي ميثاق الأطلس الصادر في عام 1941 اقترح الرئيس روزفلت ورئيس الوزراء نشرشل مبادرة جديدة تعزز وصول «جميع الدول كبيرها وصغيرها المنتصرة والمهزمة إلى التجارة والمواد الخام في العالم والمطلوبة لازدهارها» وبعد ذلك دعا الأجتماع الأول للمجلس الأقتصادي والأجتماعي في عام 1946 الى عقد مؤتمر بشأن التجارة والعمالة، وقد اعترفت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر بالميثاق المقترح والمتعلق بانشاء منظمة دولية للتجارة. ثم اختتم مؤتمر هافانا اعماله في عام 1948 بأيرام

---

(1) نفس المرجع السابق / ص ص(56-57)

اتفاقية بين ثلاثة وخمسين بلداً وأدرج ميثاق هافانا في الأتفاقيـة العامـة للتعريفـات الجمركيـة والتجارة الموقع في شهر اكتـوبر 1947 (والـذي يخفـض بـشكل شـامل الحـواجز التجاريـة والتميز ويعالج أيضاً العمالة، والتنمية الحواجز التقييدية، واتفاقات السلع الاساسية) وأنشاء منظمة دولية للتجارة[1]. توافرت في اتفاقيـة «الجـات» وفي جولاتهـا المتعاقبـة عوامـل القـوة والدفع باتجاه تحرر التجارة الدولية وتسهل التبادل الدولي للسلع والمنسوجات والخـدمات وانتعاش الأقتصاد لبلدان كثيرة وخاصة الدول الصناعية المتقدمة، وتقديم كثير من الخدمات باتجاه نمو وانتعاش الاسواق المالية العالمية، وانتقال وحركـة رؤوس الأمـوال والاسـتثمارات المباشرة بين البلدان العالم بحرية دون عراقيل والحواجز.

وفي ختام جولة أوروغواي للأتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجـارة (الغـات) في عام 1993، وبعد ذلك في مراكش في شهر ابريل 1994، وافق مجتمع الدول علـى انـشاء منظمة عالمية للتجارة على أن تدخل الى حيز التنفيـذ في أول ينـاير 1995، مـن أجـل تنفيـذ جولة أوروغـواي، وتـوفر منـبرا للمفاوضـات وتـدير الآليـات الجديـدة لتسوية المنازعـات واستعراض السياسات التجارية، والتنسيق مع صندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي مـن أجل تحقيق قدر اكبر من تماسك في عملية صـنع القـرار الأقتـصادي علـى الـصعيد العـالمي. ويتمثل الهدف الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة في خلق اطـار شـامل مـن القواعـد يحكـم النظام التجارى بأوسع معانيه، بما في ذلك هدف التنمية المستديمة، مثلما نصت عليه معاهـدة المنظمة العالمية للتجارة، ولا مناص من حـدوث احتكاكـات، عنـدما يجـرى وضـع القواعـد المشتركة بين البلدان ذات المستويات المختلفة مـن التنميـة، ونظـم الحكـم بيـد أنـه في المـدى الطويل، لن يكون هناك صراع بين التجـارة الحـرة وطموحـات التنميـة المـستديمة، وتحـسين المستويات الأجتماعية لأنه كلما تطورت البلدان رغبت بطبيعـة الحـال في الأخـذ بمـستويات أعلى[2]. ولم يقتصر الأمر على مجرد إنشاء منظمة دولية جديدة للتجارة، بـل صـاحب ذلـك توسع كبير في مجال نشاطها فلم يقتصر الأمر على تجارة سلع الصناعية كما كانت الحـال مـع

(1) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص ص(177-178)

(2) نفس المرجع السابق / ص ص (178-179)

«الجات» بل شمل أيضاً الزراعة فضلاً عن الخدمات والملكية الفكرية، بالأضافة الى ماأدى إليه من انشاء جهاز قانوني لرقابة التقيد بأحكام اتفاقية هذه المنظمة الجديدة، ومع هذا التغير المؤسسي، أخذت السياسات المطبقة في التطور بدورها، فبدأ اقتصاد السوق في استعادة مكانته، وذلك بعد أن ظهرت بوادر الوهم على الأداء الأقتصادي في الدول الرفاهية والتدخل (Welfare State) في الدول الصناعية وبعد فشل العديد من تجارب التنمية الأقتصادية المعتمدة على المبالغة في دور الدولة، وأخيراً بعد سقوط النظام الأشتراكي في الأتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، وهكذا ظهرت سياسات التخصيصية (Privatization) والأصلاح الأقتصادي (Economic Reform) والأقتصادات الأنتقالية (Economics In Transitions)، وكلها تعبر عن استعادة دور السوق وتضيق دور الدولة في الأقتصاد[1].

بات من الممكن انتقال وحدات من المشروعات الأنتاجية بالكامل عبر الحدود وبين البلدان العالم بفضل تطبيق وسزيان مبادئ المنظمة العالمية للتجارة التى ترسخت دولياً، والتى كانت في السابق تعتبر من غير الممكنات، حيث كان ينحصر التبادل التجارى الدولي في السلع والخدمات حصراً دون سواها، هذا وإن الثورة العلمية في مجال الأتصالات والمواصلات ثم ابتكار الوسائل التكنولوجيه المتقدمة والمتطورة ساهمت بشكل فعال في ازالة حواجز الحدود وقدسيتها، هذا وأن تدويل رؤوس الأموال للاستثمار والأنتقال بها بعيداً بغرض الحصول على الأرباح الطائلة حيثما يريدونها المستثمرون، وتوحيد الأسواق العالمية وسرعة تحويل الأموال اليها احدى افرازات العولمة الأقتصادية. اضافة الى حركة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات التى تهمين على اكبر حجم من اقتصاديات العالم. وتقوم بعمليات الاستيراد والتصدير مباشرة والاشراف على معظم المشاريع الصناعية والاستثمارية في العالم. انظر جدول رقم (32).

---

[1] د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص150

جدول رقم (32)
نسب الصادرات من السلع الأولية لبعض الدول النامية

الدولة	نسب التصدير
شيلي	72
مصر	77
هندوراس	76
اندونيسيا	74
ايران	87
العراق	93
المكسيك	82
نيجيريا	92
السعودية	88
زائير	100

احصاءات البنك الدولي 1989

نقلاً عن المرجع/ د. شوقي ناجي جواد / ادارة الأعمال الدولية / 2002 / ص141

وفي السبعينات تمكنت معدلات نمو التجارة الخارجية من تخطي معدلات نمو الأنتاج الصناعي ومن ثم تميزت تلك الفترة بالدور المتزايد للتجارة الدولية، وبدأت الثمانينات وهي تطرح ذلك التناقض الجا ثم داخل النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي، التناقض الحاد بين النمو السريع في الصادرات السلع الصناعية والنمو البطئ في صادرات المواد الأولية وكشف تطور السوق العالمية في الواقع عن الأحتكار المتزايد للأنتاج، وتركيز رأس المال والتدخل المتزايد للدولة في الأقتصاد ممثلين في السيطرة الشاملة للمشروعات متخطية القوميات التى تسيطر على نصف التجارة الدولية ومن ثم اصبحت مشكلة الأسواق الخارجية اكثر حدة من ذي قبل[1]. وفي الثمانينيات معدلات النمو الصناعي لدى اليابان أكبر مما موجود لدى

---

[1] د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص165

الدول الأوروبية والولايات المتحدة اضافة الى تفوق اليابان في الأسواق المالية الحديثة وصناعة الالكترونيات على مثيلاتها من الأوروبيين. انظر جدول رقم (33).

جدول رقم (33)
معدلات النمو الصناعي في الثمانينيات (بالنسبة المئوية)

البلـــــــد	السنة 1979 – 1989
اليابان	4.6
الولايات المتحدة	2.6
الجماعة الأقتصادية الأوروبية	2
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	1.8
الأتحاد السوفيتي	2.2
وسط أوروبا	1.1

المصدر / مجلس المستشارين الأقتصادين 1995
(واشنطن – مكتب النشر الحكومي) ص419
نقلاً عن المرجع / لستروثارو/ الصراع على القمة / ترجمة: احمد فؤاد بليغ/ سلسلة كتب عالم المعرفة/ 1995 / ص81.

فان الألمان يفضلون أن يمضوا سريعاً جداً، وإذا استطاعت أوروبا أن تضع جزءً مهما من وسط أوروبا وشرقيها جنياً الى جنب مع أوروبا الغربية في سوق مشتركة موسعة[1].

وتتصدى المصارف الدولية الخاصة بالضرورة لمهمة تلبية احتياجات التمويل – التمويل التجارة الدولية، وتويل الأنتاج الدولي، ولاجديد في التويل التجارة سوى تمويل صادرات السلع الرأسمالية وتدخل الدولة لأعادة تدويل اعتمادات التصدير بأسعار فائدة تفضيلية والتأمين ضد المخاطر النوعية المرتبطة بالتصدير، أما التمويل الأنتاج الدولي فيجرى في اعقاب المشروعات المتخطية للقوميات التى تعد استراتيجيتها كما تعلم من منظور – كوني من حيث الأنتاج والتسويق والتمويل اتساقاً مع تدويل العملية الأنتاجية، وتتولى

[1] لستروثارو / المرجع السابق / ص124

المصارف الدولية الخاصة تقديم التمويل متعدد الجنسيات أو المتخطي للقوميات، ونظراً لضخامة الأستثمارات المطلوبة فأن تلك المصارف تتجمع لتقديم التمويل، كما تتولى الأدارة الدولية للسيولة المتوافرة لدى الشروعات[1]. وفي جدول رقم (34) يبين الدور المتميز للمصارف الدولية في تنشيط عمليات التجارة الدولية والاستثمارات متعددة الاتجاهات.

جدول رقم (34)

الأقراض المصرفي الدولي

	مليار دولار		
	المبالغ	القائم	التغيرات
	نهاية 1973	نهاية 1980	من نهاية 1973 الى نهاية 1980
الأقراض الدولي بالعملات المحلية:			
مصارف في الولايات المتحدة	27	137	150+
مصارف في البلدان الأخرى	23	152	129+
الأقراض بعملات آجنبية			
1- مصارف في السوق الأوروبية	188	751	563+
2- مصارف في كندا واليابان	28	100	72+
3- فروع خارجية للمصارف الأمريكية	24	141	117+
إجمالي الأقراض الدولي	290	1321	1031+
صافي الأقراض الدولي	170	810	640+

المصدر: مصرف التسويات الدولية، بازل

نقلاً المصدر / د. فؤاد مرسى / الرأسمالية تجدد نفسها / سلسلة من عالم المعرفة/ 1990/ ص225

[1] د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص225

المؤسسات والمنظمات الإقليمية

بعد الحرب العالمية الثانية وخلال وضع ترتيبات وأسس مناسبة للنظام العالمي الجديد، ظهرت الى الوجود تجمعات اقتصادية أقليمية تسعى الى التكامل الأقتصادي بين بلدانها وتنمية اقتصادها ونمو إنتاجها وقيام التجارة وتنشيط التبادل التجارى بين بلدان الأقليم الواحد، وتوسيع الصادرات وتسهيل الأندماج ودعم العمليات الديمقراطية وتعزيز حركة الأسواق المشتركة والأسواق المالية فيها وبات واضحاً للعيان تنامي تلك التجمعات الأقليمية الأقتصادية والسياسية في مناطق واسعة في بقاع الأرض ثم تطورها تدريجياً لتصبح تلك منظمات ومؤسسات أقليمية، وبالأمكان ملاحظة وجود العلاقات بين تلك المنظمات مع المؤسسات الدولية الرسمية والتى كانت في خدمة نظام العولمة الأقتصادية وفي خدمة النظام العالمي الجديد.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»:-

فقد لوحظ أن الجات تحولت عملياً الى أداة في أيدي الدول الصناعية تراعي تطوير العلاقات التجارية بما يتفق مع مصالح هذه الدول، وليس الأمر كذلك مع الدول النامية، ولذلك لم يكن غريباً أن شعرت الدول النامية منذ البداية بأن «الجات» هي «ناد للأغنياء» يدافع عن مصالحهم بالدرجة الأولى، ومن هنا كانت الدعوة مستمرة لإيجاد جهاز يعنى بقضايا التجارة من وجهة نظر الدول النامية. وقد تبلورت هذه الدعوة في انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference On Trade And Development والمعروف باسم الأونكتاد (UNCTAD) في 1964. كجهاز يضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتبع الجمعية العامة، وقد كان انشاء هذا الجهاز مثار جذب وارضاء بين الدول النامية من ناحية والدول الصناعية من ناحية أخرى[1]. تشكيل مؤتمر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أنكتاد» في عام

---

[1] د.حازم الببلاوى / المرجع السابق / ص ص(62-63).

1964 بعد حملة تبنتها مجموعة دول عدم الأنحيياز، ودعت فيها الى مؤتمر لقضايا التنمية انعقد بالقاهرة في صيف عام 1962 انتهت أعماله بوثيقة سميت «إعلان القاهرة» تعبر عن ضرورات التنمية وتركز على أهمية التجارة المتكافئة لزيادة موارد الدول النامية عن طريق التصدير بالأضافة الى زيادة معونات التنمية، ودعت الدول المجتمعة في المؤتمر القاهرة في ختام اعمالها الى العمل على عقد مؤتمر اقتصادي دولي في إطار الأمم المتحدة. لكن النتيجة العملية كانت هي اصرارالدول الصناعية المتقدمة على تهميش الاونكتاد وقصر دوره على البحث والدراسة لسياسات التنمية وتقديم المعونة الفنية والتحول من ثم الى منتدى دولي للمباحثات وتبادل لآراء وليس منظمة دولية للتفاوض بين الحكومات[1].

خدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على مدى نحو ثلاثين عاماً منذ انشائه، البلدان النامية بطرق عديدة، فقد كان في المحل الأول منبراً للتداول تم فيه إيلاء الأهتمام لمشكلاتها التجارية والأنمائية وألقيت فيه الأضواء على قضايا استرعت فيما بعد انتباه المجتمع الدولي (مثل المشكلات الخاصة بأقل البلدان نمواً، ونقل التكنولوجيا، والتجارة الدولية في الخدمات)، وقدم الأونكتاد دعماً كبيراً لجهود البلدان النامية لتوسيع التجارة والتعاون الأقتصادي فيما بينها على المستويات دون الأقليمية والأقليمية والأقاليمية، وكانت منطقة التجارة التفضيلية لشرق أفريقيا وجنوبيها والنظام العام للتفضيلات بين البلدان النامية من بين أحدث الجهود في هذا الصدد[2].

التعاون الأقتصادي الأوروبي:-

كان من أهم التطورات ظهور ترتيبات أقليمية للتعاون الأقتصادي بين مجموعات متقاربة اقتصادياً ولعل أظهر وأنجح هذه التجارب هي تجربة الاتحاد الأوروبي (European Union) على أن التطور الأقتصادي والترابط المتزايد بين الأقتصادات المختلفة قد ساعدا

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع السابق / ص ص(160-161)

(2) جيران في عالم واحد / المرجع السابق / ص290

على ظهور قضايا جديدة مثل ما أطلق عليه العولمة (Globalization) [1] . ومع التوسيع الحكيم لن يكون هناك مايحول دون أن يصبح البيت الأوروبي أضخم المناطق الأقتصادية في العالم وأكثرها ثراء، ففي أوروبا (850) مليوناً من السكان ذوي التعليم الجيد، ولا يوجد بها بلد دون المستوى المتوسط، ربما باستثناء ألبانيا، ولنتصور ما كان يمكن أن يحدث لو أن القدرات العلمية عالية التقنية للأتحاد السوفيتي السابق قد تزاوجت مع قدرات الألمان الأنتاجية ذات المرتبة العالمية، ومع الغاز الطبيعي من الكومنولت الجديد، لقد كان باستطاعة أوروبا أن تحقق الأكتفاء الذاتي في الطاقة، ولم يكن عليها أن تشغل بالها بنفط الخليج وعدم الاستقرار السياسي في تلك المنطقة،واذا كان بناء البيت الأوروبي هو الجانب الأيجابي من المعادلة،فأن منع الهجرة هو الجانب السلبي منها، ذلك أن سكان وسط أوروبا وشرقيها لن يظلوا طويلا على جانبهم من الحدود يكسبون عشر ما يكسبه أهل أوروبا الغربية، بل يجب أن يعطوا امتيازات خاصة في اسواق أوروبا الغربية للتعجيل بنموهم الأقتصادي[2].

وكانت منظمة التعاون الأقتصادي الأوروبي (OEEC) قد قامت بتنظيم التعامل مع السلطات الأمريكية إزاء تنفيذ مشروع مارشال مما ساعد على انشاء منبر للتنسيق والحوار بين الدول الأوروبيةفي المسائل الأقتصادية وفي 1956 شكلت لجنة عرفت باسم لجنة سباك نسبة الى وزير خارجية بلجيكا الذي يرأسها قدمت تقديرها في 1956 لمجموعة من ست دول أوروبية هي المانيا، وفرنسا وايطاليا و بلجيكا وهولندا ولوكسبورج للنظر في تدعيم التعاون الأقتصادي الأوروبي وكان هذا التقرير هو اساس معاهدة روما التى وقعت في 1957 والتي انشأت ماعرف بالأقتصاد الأوروبي والتى اشتهرت باسم السوق الأوروبية المشتركة (European Common Market)، وبعد وفاة ديغول زال الفيتوا الفرنسي وبدأت المفاوضات لتوسيع الجماعة الأوروبية ودخول إنجلترا وفي عام 1973 قبلت عضوية إنجلترا والدانمارك وايرلندا وتوسعت المجموعة الأوروبية من مجموعة الست الى مجموعة التسع،وبعد تغير النظم السياسية في اسبانيا والبرتغال واليونان قبلت هذه الدول ضمن المجموعة

---

(1) د.حازم الببلاوى / المرجع السابق / ص150

(2) لستروثارو / المرجع السابق / ص ص(85-86).

الأوروبية، ثم توسعت المجموعة بضم الدول الأسكندنافية فيما بعد.وفي العام 1992 اتفقت دول المجموعة الأوروبية على انشاء السوق الأوروبية الوحدة (Single European Act)[1].

وفي جانب آخر توجد رابطة الدول السبع المتكونة من المملكة المتحدة (UK) والسويد والنرويج والداغارك والنمسا،والبرتغال،وسويسرا والتى تم التوقيع على هذه الرابطة في عام 1959 وعرفت بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (European Free Trade Association (EFTA)). ثم انضمت إليها فنلندا وايسلندا، ثم انسحبت من هذه الرابطة بعض من الدول كالمملكة المتحدة والداغارك في عام 1973 وبدأوا بالانظمام الى الجماعة الأقتصادية الأوروبية.

---

(1) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص ص(212-213).

الفصل الثالث

أسواق المال العالمية

إن السوق المالية أو البورصة هي الوجه الأخر للاقتصاد الذي يوضح ويبين فيها نقاط الضعف والقوة فإذا كانت الاقتصاد بحاله مرضية فتكون السوق المالية أيضاً في أحسن الحال، والسوق المالية ببساطه هي المكان الذي يتم فيه عرض الأسهم والسندات والتبادل فيه أو المكان الذي يلتقي فيه الباعة مع المشترين ومن أجل أن تباع كمية من الأوراق المالية لابد من وجود مشتريها وبالنظر لِما لها من مكانة مرموقة ومؤثرة للأسواق المالية في الحياة الاقتصادية لكل البلد بات من الضروري الاهتمام بها وتطويرها من الناحية التقنية وفي هذا الفصل وخلال ثلاث مباحث نأتي ونركز بالتفصيل حول ما يلي:-

المبحث الأول: طبيعة أسواق المال العالمية

المبحث الثاني: تطور أسواق المال العالمية

المبحث الثالث: أهم أسواق المال العالمية

المبحث الأول

طبيعة أسواق المال العالمية

نظراً لأهمية أسواق المال العالمية والدور الحيوي الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني لكل البلد بشكل خاص والاقتصاد الدولي بشكل عام. يتم في هذا المبحث إلقاء الضوء على طبيعة أسواق المال العالمية وتوضيح ماذا يقصد بأسواق المال وما مكوناتها والأدوات المالية التي تتعامل بها دولياً وما نوع التمويل الموجه صوب نشاط الوحدات الاقتصادية مع تركيز على كل الجوانب المتعلقة بها، ولكي يكون مدخلا من أجل التعرف على الأسواق المالية. لذا يركز هذا المبحث على:

- ما هي أسواق المال و ما أنواع الأموال و الأدوات المالية التي تتعامل بها في أسواق المال العالمية.
- أنواع أسواق المال.

ما هي أسواق المال:

السوق – أي سوق – هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون مع المشترون، والبائعون والمشترون ما هم إلا بشر، ولكل بشر حالته النفسية التي تتشكل وتتغير حسب الظروف المحيطة به[1].

إن السوق المالية أو البورصة بتعبير آخر،هي الوجه الآخر للاقتصاد الذي يعكس ويوضح نقاط الضعف فيه بشكل دقيق، فأذا كان الاقتصاد بحالة جيدة كانت السوق المالية بأفضل حالاتها والعكس صحيح.انها ببساطة المكان الذي يتم فيه تبادل الأسهم بين مالكيها، حيث يتواصل الباعة والمشترون من أجل إتمام هذه الصفقات، وبالتالي فلا تحصل في السوق المالية زيادة في كمية هذه الأوراق المالية الموجودة مسبقاً، بل هي ثابتة ولا تتغير،

(1) عبد المجيد المهيلمى / التحليل الفني للأسواق المالية / الطبعة الثانية 2005 / ص41

فالسوق المالية هي مجرد الموقع الذي تتم فيه تجارة الأوراق المالية، أما الأوراق المالية فهى التعبير الذي يطلقه المستثمرون على هذا النوع من أدوات الاستثمار،وتضم الأسهم والسندات وغيرها من أنواع الاستثمارات الأخرى[1].

البورصة هي السوق من نوع خاص يمكننا أن نعرفها بأنها سوق جملة لسلع غائية (غير موجودة) مادياً، إذا أنه يكفى أن يتفق الأشخاص على السعر لعقد الصفقة مباشرة فيما بينهما، وينطبق هذا بالتحديد على بورصة القيم المنقولة،إذا أن الحديث يدور عن الأسهم والسندات وشهادات الخزينة، التي لا تتميز كل منها بالمقارنة مع الأخرى التي تحمل القيمة الاسمية ذاتها الا بالرقم الخاص بها. بالنتيجة، يتم في البورصة تداول سلع لا نراها والأهم هو الصفقة المعقودة ذاتها المحكومة بالعرض والطلب اللذين يتغيران باستمرار أثناء الدوام المقرر للبورصة ومن الطبيعي أن تتأثر البورصة خلافاً للأسواق الأخرى بالتصريحات السياسية والتحولات الحاصلة في الآراء وأخيراً بالمعلومات والمعطيات المستجدة[2] إن السوق المالية (البورصة) هي تماماً ما يميز اقتصاد السوق الحر، بل أكثر من ذلك انها السوق الحر بعينه، فبدون تدخل الدولة أو أية هيئة تابعة لها يحدد المستثمرون أسعار أسهم الشركات التي يتم تداولها، والتي تعتبر (لمن يملكها) صك ملكية له في هذه الشركة، فإذا ارتأى أحدهم أن سعر السهم لشركة معينة مناسب فلن يتوانى عن شراء «حصته» في هذه الشركة[3] تعتبر الأسواق المالية من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني في كل بلد وشريان الاقتصاد الدولي ووسيلة مهمة من وسائل الترابط الدولي الحديث، وإن هذا الترابط يجعل التغير في إحدى الأسواق المالية سلباً أو إيجابا قد تؤثر على الأسواق المالية المختلفة الأخرى في العالم.

سوق الأوراق المالية عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين. وبمقدور المستثمرين بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل البورصة عن طريق السماسرة.

---

(1) بشر الموصللي / البورصة كيفية المضاربة والاستثمار / الطبعة الأولى 2003 / ص10

(2) د.عامر لطفي / البورصة أسس الاستثمار والتوظيف / الطبعة الأولى 1999 / ص93

(3) بشر الموصللي / المرجع السابق / ص13

أنواع الأموال والأدوات المالية التي يتم التعامل بها في أسواق المال العالمية

تعبر أسواق المال أو البورصة سوقاً للأوراق المالية يتم فيه تنفيذ وإبرام الصفقات أي شراء وبيع الأوراق المالية مما يؤدي الى التغير في الثروة أو في رأسمال الشركة.

الورقة المالية تعتبر صكاً وذات حق في أصل معين وفي التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن هذا الأصل، أي أنها مستند ملكية أو دين.

بما أن كل الأرصدة المالية الموجودة في الودائع المصرفية أو صناديق التقاعد وما شابهما يتم استثمارها في الأسواق المالية،لذلك فأن اكثر من نصف الأمريكيين في الولايات المتحدة يساهمون سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (بهذه الأرصدة) في البورصة فقد أثبت الخبراء الاقتصاديون أن الاستثمار في البورصة هو اكثر الطرق الاستثمارية أماناً من حيث الوقاية من الآثار التضخمية وذلك بالنظر الى العائد الثابت الذي تحققه مقارنة مع الأنواع الأخرى من الاستثمارات[1]. والأوراق المالية هي الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الحكومية وغير الحكومية وكذلك أذونات الخزانة وشهادات الإيداع وغيرها، إلاّ أنها من أهم الأوراق المالية التي تتعامل بها في الأسواق المالية العالمية ما يلي:-

1- السندات Bonds
2- الأسهم العادية Common Stocks
3- الأسهم الممتازة Preferred Stocks
4- الأوراق المالية المشتقة Derived Securities

السندات – Bonds:

تقوم الشركات بزيادة رأسمالها إما ببيع أسهمها للمشترين أو بإصدار السندات حيث يمثل السهم بالنسبة لصاحبه حصة في ملكية هذه الشركة أما السند فيمثل التزاماً أو ديناً على الشركة للغير ويعتبر من المطاليب عند إعداد ميزانية الشركة. فعندما تصدر الشركة هذه

(1) نفس المرجع السابق / ص ص(18-19)

السندات فأنها تقترض مالاً من المستثمرين الذين يشترون هذه السندات وبذلك يمكننا تعريف السند Bonds بأنه دين يلتزم صاحبه (الشركة) بدفع نسبة ثابتة من الفائدة للدائن (المستثمر) لمدة محددة من مبلغ الدين الأصلي عند انتهاء هذه المدة وبذلك فأن الأسهم تمثل ملكية، أما السندات فهي تمثل قروضاً أو التزامات، بالطبع يوجد الكثير من الأوراق المالية التي تمثل ملكية غير الأسهم، كما يوجد أوراق مالية أخرى تمثل قروضاً غير السندات، إلا أن هذين النوعين هما الأكثر انتشاراً في الأسواق المالية[1].

يوجد عدة أنواع مختلفة من السندات،كالسندات المضمونة بأصول، والسندات العادية، والسندات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية وكل هذه أنواع لها تأريخ استحقاق محدد Fixed Maturity حيث ينبغي أداء هذه الالتزامات، ولحملة هذه السندات الحق في الحصول على دخل ثابت أما يدفع سنوياً أو نصف أو فصلي بصرف النظر عن الدخل الذي حققته الشركة يحصل حملة السندات على فوائد قبل دفع توزيعات للملاك مع الأولوية في الحصول على كافة حقوقهم إذا ما تم بيع وتصفية أصول الشركة، وإذا توقفت أو تعثرت الشركة في سداد أى من هذه الحقوق (الفوائد وأصل القرص) فهذا يعنى الإفلاس القانوني للشركة[2].

تعد السندات من أدوات سوق رأس المال وهي تتميز عن غيرها من أدوات الأسواق المالية بخصائص مختلفة وتضم أنواعاً (أو مجموعات) عديدة تتباين في مصادرها وفتراتها وتأثيراتها وتخضع عوائدها لمقاييس أو لمعايير متعددة، وتفسر تغيراتها بمعالجات تحليلية متفاوتة[3]. ويمكن التمييز بين النماذج الآتية[4]:

---

(1) نفس المرجع السابق / ص61

(2) د. عبدالغفار حنفي / الاستثمار في بورصة الأوراق المالية طبعة 2004 / ص38

(3) د.محمد عوض عبد الجواد و أ.على إبراهيم الشريفات / الاستثمار في البورصة الطبعة الأولى/ 2006 / ص106

(4) د.عامر لطفى / المرجع السابق / ص89

1- السندات التقليدية: - يكون العائد ثابتاً خلال كامل فترة السند التى صدر من أجلها، ويتم دفع فوائد هذا النوع من السندات سنوياً، كما يمكن امتلاك السند (أي إعادة دفعه) إما عن طريق تقسيمه إلى أقسام متساوية أو بالكامل في نهاية الفترة.

2- السندات المرتبطة قيمتها بالمستوى العام للأسعار: - تزيل مشكلة انخفاض قيمة السند بسبب التضخم، تلك المشكلة التي يعاني منها النوع الأول إلا في حالة تجاوز مردود السند معدلات التضخم السائدة، فمن أجل حفظ القوة الشرائية لمثل هذا الادخار، من الممكن ربط رأس المال بالمستوى العام للأسعار أو الفوائد المترتبة عنه أو الاثنين معاً.

3- سندات الخزينة القابلة للتجديد:- التي تقدم لحاملها إمكانية استرداد المبلغ (إعادة دفعه) الأساسي إذا رغب بذلك، ويوصف هذا النوع من التوظيف بأنه على المدى المتوسط، ويستخدم من قبل الدولة طبعاً.

هناك قاعدة عامة تقول إن الإصدارات الصغيرة للسندات يقل رواجها في السوق بالمقارنة بالإصدارات الكبيرة للسندات لذا فهي أقل اجتذابا للمستثمرين ففي المملكة المتحدة عادة ما قد تصل قيمة إصدار جديد لسندات مضمونة الى مليار إسترليني أو أكثر، وهناك إصدارات أقل من ذلك حيث تصل الى (500) مليون إسترليني، وهي في الغالب ما تكون في صورة إصدارات جديدة مضافة الى إصدار موجود مسبقاً.فمثلاً إذا كانت حكومة المملكة المتحدة قد أصدرت سندات جديدة مدتها (15) سنة بفائدة 8٪ وتأريخ استحقاقها في 2015، قد تختار الحكومة في عام 2009 إضافة 500 مليون إسترليني الى قيمة السندات، وذلك بإصدار إضافي لتلك السندات ذات الفائدة 8٪ التى تستحق في 2015، قد تكون هذه السندات مماثلة للسندات ذات الفائدة 8٪ التي تم إصدارها بالفعل وسيتم تداولها في صورة سندات متطابقة[1].

---

[1] برايان كويل / السندات الحكومية / الترجمة بدار الفاروق / الطبعة الأولى 2006 / ص33

إذاً فالسندات هي أداة مهمة من أدوات الدين في أسواق المال العالمية ويعتبر أهم مصدر من مصادر الحصول على الأموال عالمياً، هذا وتستعمل معظم الحكومات السندات لغرض الحصول على الأموال لسد عجز الميزانية أو استعمالها في سداد الديون المستحقة، وعندما يكون الأقتراض قصيرة الأجل تصدر الحكومة أذونات خزينة تستحق السداد بعد فترة تكون مدتها أقل من سنة وتجرى في أسواق المال، أما عندما تكون الديون أو الاقتراض لفترة طويلة تصدر الحكومات سندات أو أذونات الخزينة تستحق السداد للفترات تكون مدتها أكثر من سنة وتتم إجرائها في أسواق رأس المال والسند يعتبر عقد التزام من المقترض أي من طرف واحد ويتعهد بدفع مبلغ السند إضافة للفوائد المترتبة عليها، وكذلك تتمتع السندات بدرجة عالية من السيولة أي يمكن تحويلها الى النقد بسهولة ويسر في الأسواق المال العالمية عن طريق البيع، ويعتبر استثمار السندات طويلة الآجل خالياً من المخاطر لذلك يكون هذا عاملا مهماً لأتساع نطاق أسواق السندات عالمياً.

تتميز السندات بخصائص متعددة أهمها [1]:-

1- أن السندات أدوات تعاقدية تقوم على التزامات بين المصدر والمستثمر، تحدد فيها العوائد الدورية وحتى نهاية فترة التسديد بمعدلات ثابتة، وذلك مهما تقلبت الأسعار السوقية ومهما كانت ربحية الجهات المصدرة وظروفها المالية.
2- تواجه السندات مخاطر ائتمانية عديدة، أهمها ما يتعلق بتقلبات أسعار الفائدة وبقابلية استدعائها من قبل الجهات المصدرة لها عند انخفاض هذه الأسعار لتعرض محلها سندات جديدة تحمل فوائد أعلى.
3- تخضع السندات لنوعين من القيم بالإضافة الى قيمها الاسمية وهما: قيم أدنى عند بيعها بخصم Discount وقيم أعلى عند بيعها مع علاوة Premium .

---

(1) د.محمد عوض عبدالجواد & أ.علي ابراهيم شريفات/ المصدر السابق/ ص

4- تتحرك عوائد السندات في اتجاه معاكس لأسعارها وذلك لأن مستثمري السندات يخصمون التدفقات النقدية المستقبلة الثابتة عند الأسعار المرتفعة للفوائد، وهنا فأن المعدلات الأعلى للخصم تعطى قيماً حالية أدنى للسندات.

5- كلما كانت فترات التسديد أطول وأسعار الفوائد أدنى فأن السندات تحمل مخاطر أكبر، وان الفترة الأطول للتسديد تجعل السند أكثر حساسية لتغييرات سعر الفائدة، علماً بأن حساسية السند لطول فترة التسديد تزداد عادة بمعدل متناقص.

6- إن ارتفاع سعر سند ما عند انخفاض عائده يكون أكبر من انخفاض هذا السعر عند إرتفاع العائد المذكور.

7- إن جزءً كبيراً من السندات – وليس كلها – يتسم بالخصائص التالية والتي تقترب من خصائص الأسهم الممتازة:-

- قابلية الاستدعاء Redeemable
- قابلية التحويل الى اسهم عادية Convertibility
- قابلية التسديد الجزائي (السنوي).

تختلف أنواع السندات بحسب جهة الاصدار، فمثلاً اهم الجهات في الولايات المتحدة التي تقوم بإصدار السندات هي حكومة الولايات المتحدة ومجالس البلديات المحلية والهيئات الحكومية الأمريكية بالإضافة الى الشركات، وأصبحت السندات الأجنبية غير الأمريكية سواء الحكومية منها أو الخاصة من الأمور المألوفة لدى المستثمرين الأمريكيين خصوصاً عندما تكون ضمن صناديق الاستثمار المشتركة إلا أن السندات التي تصدرها الحكومة الأمريكية هي من أقوى السندات وأكثرها تداولاً في البلاد فالسندات التي تصدرها إدارة الخزينة العامة الأمريكية تشكل حوالي ثلاثة أرباع الدين العام الأمريكي حيث يبلغ إجمالي هذا الدين كما ذكرنا من قبل 5 تريليون دولار، السندات البلدية المحلية هي النوع الثاني الأكثر تداولاً حيث تقوم بإصدارها الحكومات المحلية للولايات وبعض المنظمات الحكومية، أما الفائدة التي تقدمها هذه السندات فهي معفاة من الضرائب الفدرالية، بالإضافة

الى أنها تعفي من ضريبة دخل وذلك بالنسبة للقيمين في الولاية التي قامت بإصدار هذه السندات ويبلغ الحد الأدنى للاستثمار في هذه السندات 5.000 $ كما أن معدل الفائدة فيها يعتبر أقل المعدلات من بين جميع أنواع السندات الأخرى كسندات الخزينة الحكومية و سندات الشركات وذلك بسبب الإعفاء الضريبي الذي تتمتع به[1].

الأسهم العادية Common Stocks

ان الأسهم بشكل عام تشكل الرأسمال المكتتب من قبل المستثمرين والذي يضم مساهماتهم المالية ويحدد ملكيتهم للشركة. ومن حق حملة الأسهم الحصول على صافي الدخل.

لكن السهم العادي يعرف على أنه: «وثيقة مالية تصدر عن شركة مساهمة ما بقيمة اسمية ثابتة (وهي قيمة الوجه (Par value))، تضمن حقوقاً و واجبات متساوية لمالكيها وتطرح على الجمهور عن طريق الاكتتاب العام في الأسواق الأولية (Primary Markets) ويسمح لها بالتداول في الأسواق الثانوية فتخضع قيمها السوقية لتغيرات مستمرة والتي تعود الى أسباب وتقييمات متباينة» وهكذا فأن الأسهم العادية هي الأداة الأولى التي تصدرها الشركة، وفي حالة تصفية ممتلكات الشركة أنها آخر ما يجرى تسديدها، ولحامليها حصته الملكية في الشركة ولهم الأولية الأدنى في طلب العوائد حيث يسبقهم في هذا الطلب أصحاب الأسهم الممتازة والسندات المعتمدة، وحسب ما يحمله أصحاب الأسهم العادية من حصص فأن لهم حقوق التصويت لمجلس المدراء والتدخل في الشؤون الإدارية، وتمر الأسهم العادية بمرحلتين في التعامل:

في المرحلة الأولى يجرى الاكتتاب العام عليها في الأسواق الأولية وبالتالي فأنها تعد إضافة حقيقة الى رأسمال الشركة، وفي المرحلة الثانية يتم تداول هذه الأسهم كأي أداة

---

[1] بشر الموصللى / المرجع السابق / ص63

استثمارية تعرض في الأسواق الثانوية وبأسعار تخضع لقوى العرض والطلب، وبالتالي لأن هذه المرحلة لا تمثل أي إضافة إلى رأسمال الشركة[1].

بيع وشراء الأسهم والسندات داخل الأسواق المالية يتم عن طريق الوسطاء والسماسرة أو الشركات العاملة في هذا الخصوص، ويتم تداول الأسهم والسندات عن طريق بيع وشراء داخل كل من الأسواق الأولية أو الثانوية، والأسهم (Stocks) ليست لها تأريخ استحقاق معين وتكون قيمتها مستمرة الا أن من حق حملة الأسهم الحصول على حقوقها كاملة من موجودات وأصول الشركة بعد ما يتم تسديد الالتزامات الأخرى وبذلك يكون التعامل بالأسهم أفضل من التعامل بالسندات من حيث العوائد، وان حاملي السندات يحصلون على عوائد ثابتة ومعلومة ولكن السندات مخاطرها أقل من المخاطر التي تصيب حاملي الأسهم.

فمثلاً تنقسم الشركات التجارية في الولايات المتحدة وأغلب البلدان الغربية الى ثلاثة أنواع،المشاريع ذات الملكية الفردية وشركات الأفراد والشركات المساهمة، فالنوع الأول هو المشاريع الصغيرة التي يملكها شخص واحد فقط (كمحلات بيع التجزئة) حيث يتحمل بمفرده مسؤولية نجاح أو فشل هذا المشروع، النوع الثاني من هذه الشركات الا وهو شركات الأفراد حيث يتحمل الشركاء (سواء أكانا شريكين أم اكثر) مسؤولية الربح أو الخسارة كل بحسب حصته في الشركة أو حسب ما هو متفق عليه مسبقاً، وهناك عدد كبير من هذه الشركات في الولايات المتحدة وأغلبها شركات تملكها عائلة واحدة، أما النوع الثالث من الشركات هي الشركات المساهمة، وهي الشركات الكبيرة التي تتطلب رأسمال ضخم لا يستطيع تأمينه مجرد شركاء أفراد مهما بلغت قدرتهم المالية، يمكن الحصول على التمويل اللازم للتوسع في الأعمال عن طريق الاقتراض حيث سيضطر الشركاء بعد فترة الى تسديد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه وبالتالي تتحمل الشركة أعباء مالية ضخمة، أما الطريقة الثانية في الحصول على التمويل هي في فتح باب الاكتتاب العام في الأسهم

---

(1) د.محمد عوض عبدالجواد و أ.على ابراهيم الشريفات / المرجع السابق / ص88

كحصص في ملكية الشركة بحيث يحق لأي ستثمر شراؤها، وبـذلك تنـشأ الـشركة المـساهمة ويصبح المساهمون شركاء في هذه الشركة[1].

يتم عرض وتقديم أسهم الشركات المسجلة في البورصة الرسمية لعامة النـاس، إمـا في لحظة دخولها الى البورصة أو بمناسبة زيادة رأس مال الشركة، ويحصل تسجيل الأسـهم في السجلات الرسمية – عادة – بناءً على طلب الشركة المعنيـة وبعـد موافقـة الإدارة المختـصة بهذه الشؤون في البورصة اتى تمتع تأشيرة الدخول للملف المعـد مـن قبـل الـشركة، والـذي يتضمن عقد و ثبوتيات التأسيس وتركيب مجلس الإدارة وقائمة بأسماء المـساهمين ووصـف أنشطة وفعاليات الشركة وكذلك المعلومات الضرورية عـن الفـروع التابعـة لهـا وحـساباتها المصرفية والمالية وأخيراً مبررات سعر البدء أو الدخول، تقدم الإدارة المسؤولة عن رفـض أو قبول طلب الشركة عدداً من الشروط منها على سبيل المثال لا الحصر: على الشركة المتقدمـة يطلبها أن تكون قد حققت أرباحاً خلال السنوات (أو المواسم) الـثلاث الفائتـة، وأن تقـدم عرضاً لوضعها المالي بدقة، وأن تضع لعامة الناس 25٪ من الأسهم على الأقل[2].

حيث أن المزايا والحقوق التي تمنح لحاملي الأسـهم تختلـف بـاختلاف نـوع الـسهم، وأهم هذه المزايا هو حق التصويت في الاجتماع السنوي لمجلس إدارة الـشركة، وكـذلك مـن الحقوق المهمة الأخرى لحاملي الأسهم هـي الحـصول علـى أربـاح الـشركة والكـل حـسب حصته من امتلاك أموال الشركة المساهمة، والشركات تقوم بالإعلان عن هذه الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين خلال فترات مالية مختلفة.

أنواع الأسهم العادية:-

هنالك عدة أنواع من الأسهم العادية المستمدة من العوامل التي تتـأثر بأسـعار تلـك الأسهم مثل سمعة الشركة في الأسـواق وقيامهـا بتوزيـع حـصص المـساهمين مـن الأربـاح

---

(1) بشر الموصللي / المرجع السابق / ص ص(29-30)

(2) د.عامر لطفي / المرجع السابق / ص ص(19-20)

والعوامل الاقتصادية في البلد التي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي ومن هذه العوامل يمكن أن نستمد الأنواع الآتية من الأسهم العادية[1]:

1- الأسهم المرتبطة (أو المتأثرة) بسمعة الشركة.
2- الأسهم المتنامية والأسهم المتباطئة.
3- الأسهم ذات التقلبات الدورية.
4- الأسهم المحايدة والأسهم المضاربة.
5- أسهم شبكات المعلومات الدولية Intermit Stocks .

في عالم المال والأسواق المالية يوجد نوعان من الاستثمارات، النوع الأول هو الاستثمار الذي يمثل امتلاك حصة في رأسمال الشركة Equity Investments ومثال ذلك الاستثمار بالأسهم، أما النوع الثاني فهو الاستثمار بالأوراق المالية التي تمثل التزاماً أو ديناً وتدعى Debt Investments ومثال ذلك السندات وسندات الخزينة وشهادات الإيداع[2].

لكل شركة عدد ثابت من الأسهم وحصة المساهم هي أيضا ثابتة وهي مجموعة من الأسهم المشتراة وتختلف حصته مع حصص المساهمين الآخرين باختلاف عدد الأسهم وبشكل عام يكون لكل سهم عادي صوت واحد في انتخابات الشركة أي انتخابات ممثليهم في مجلس إدارة الشركة أو في بعض الإجراءات التي قد تكون مفيدة لإدارة الشركة، وهنالك نوعان من المضاربين أولهما المضاربون الذين يقومون بتقديم الخدمات للعملاء وتنفيذ طلباتهم في البيع والشراء للأسهم وكذلك بتقديم الخدمات المالية والمصرفية والاستشارات والنصح، والنوع الثاني فهم المضاربون الذين يقومون بتنفيذ طلبات البيع والشراء دون توسيع نطاق أعماله في تقديم الخدمات وتكون تلك الأعمال عادة لقاء عمولة محددة تحتسب بحسب قيمة الصفقات والنوع الثاني تكون عمولته أقل من النوع الأول.

---

(1) د.محمد عوض & أ.على ابراهيم / المرجع السابق / ص ص(91 -94)
(2) بشر الموصللى / المرجع السابق / ص34

وهنالك ثمة تصنيف آخر للأوراق المالية المتداولة في أسواق المال حسب آجال الاستحقاق الى أوراق مالية قصيرة الأجل وأوراق مالية متوسطة الأجل ثم أوراق مالية طويلة الأجل.

الأسهم الممتازة Preferred Stocks

يمثل السهم الممتاز Preferred Stocks مستند ملكية (وإن كانت تختلف عن الملكية التي تنشأ عن السهم العادي) له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، شأنه في ذلك شأن السهم العادي، غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة، وعلى الرغم من أنه ليس للسهم تأريخ استحقاق إلا أنه قد ينص على استدعائه في توقيت لاحق، وذلك على نحو مشابه لما سيشار إليه عند تناول السندات، ولحامل السهم الممتاز أولوية على حملة الأسهم العادية في أموال التصفية، كما أن له الحق في توزيعات سنوية تتحدد بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم، وإذا لم تتحقق أرباح في سنة مالية ما أو تحققت أرباح ولكن الإدارة قررت عدم توزيعها، حينئذ لا يحق للمنشأة إجراء توزيعات لحملة الأسهم العادية في أي سنة لاحقة، ما لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على توزيعات المستحقة لهم عن سنوات سابقة Cumulative Stocks ومع هذا فقد تنص بعض عقود التأسيس على غير ذلك أي تنص على أن الحق في التوزيعات يكون فقط عن السنوات التي تحققت فيها أرباح[1].

تقع الأسهم الممتازة بين السندات والأسهم العادية فهي تجمع في خصائصها بين النوعين - فهي تشبه السندات من حيث ثبات العائد والأولوية في الحصول على هذا العائد قبل حملة الأسهم العادية وكذلك الحال عند التصفية - وهي تشبه الأسهم في تواجدها فهي دائمة رغم الاتجاه الحالي لتكوين احتياطيات لإعادة شراء هذه الأسهم وتدفع التوزيعات

(1) د.محمد عوض & أ.على ابراهيم / المرجع السابق / ص99

بعد الضريبة كما يتم بالنسبة للأسهم العادية فهي لا تعتبر في حكم النفقات كالفوائد التي تعفى من الضريبة[1].

تتميز الأسهم الممتازة بالخصائص الآتية[2]:-

1- يحدد العائد بنسبة معينة (ثابتة) من قيمة الأداة ومن الأرباح المتحققة.
2- لأصحاب الأسهم الممتازة حق الأولوية عند تخصيص عوائد الشركة للتوزيع، غير أن العوائد التي يتلقاها هؤلاء ترتبط بالأرباح القابلة للتصرف، فيحصل هؤلاء على سعر الإصدار بالاضافة الى الحصص المتراكمة من العوائد وذلك بعد استلام الدائنين ولكن قبل مالكي الأسهم العادية.
3- هناك فترات محددة للاحتفاظ بالأسهم الممتازة وذلك بعكس الأسهم العادية التي تستمر حقوقها حتى نهاية (تصفية) الشركة.
4- تضمن الشركة حقوق أصحاب الأسهم الممتازة بموجوداتها الاستثمارية، علماً بأن هذه الضمانة المادية لا يجري توفيرها لأصحاب الأسهم العادية، وهكذا فأن الأسهم الممتازة أقل ضماناً من السندات وأكثر ضماناً من الأسهم العادية.
5- لا يحق لأصحاب الأسهم الممتازة المشاركة في التصويت أو الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
6- إن هناك مجموعة من الحقوق والالتزامات الأخرى والتي تتميز بها الأسهم الممتازة بشكل خاص أهمها:-
   - حق تراكم Cumulative Provision العوائد وذلك بتجميعها لفترات متتالية ثم استلامها بعد عدة سنوات ضمن الفترة المحددة لهذه الأسهم.
   - حق تحويل Convertibility الأسهم الممتازة الى الأسهم العادية.
   - إن هناك التزاماً هاماً تجاه الشركة والذي هو قابلية الاستدعاء Redeemable

---

(1) د.عبدالغفار الحنفي / المرجع السابق / ص39

(2) د.محمد عوض & أ.على إبراهيم / المرجع السابق / ص ص(100-101)

جدول رقم (35)

خصائص الأنواع المختلفة من الأوراق المالية

الورقة المالية / عامل المقارنة	السندات Bonds	الأسهم الممتازة Preferred Stocks	الأسهم العادية Common Stocks
أولاً: الحق في الحصول على دخل 1- من حيث الأسبقية 2- من حيث مبلغ الدخل أو العائد	الدرجة الأولى في السداد ثابت ومحدد	المرتبة الثانية ثابت ومحدد	المرتبة الثالثة المتبقى وغير محدد
ثانياً: الحق في الأصول عند التصفية 1- درجة الأسبقية 2- المبلغ	المرتبة الأولى محدد	المرتبة الثانية محدد	المرتبة الثالثة المتبقى وغير محدد
ثالثا: الحق في استرداد القيمة تاريخ الاستحقاق	اجباري محدد مسبقاً وله تاريخ سداد	(القيمة الاسمية) غير ملزم ليس له تاريخ استحقاق	المتبقى غير ملزم ليس له تاريخ استحقاق

المصدر / د.عبدالغفار حنفى / الاستثمار في بورصة الأوراق المالية / الطبعة الأولى/ 2003/ ص39

الأوراق المالية المشتقة Derived Securities

تدخل الأصول المالية الأخرى غير ثلاثة أنواع السابقة تحت هذه الفئة مثل السندات أو القروض القابلة للتحويل إلى أسهم Convertibles والقروض ذات الحق في شراء عدد من أسهم المنظمة خلال فترة معينة متفق عليها وبسعر محدد مسبقاً Options، فهي تشتمل على خصائص مشتقة من ورقة أخرى كحق حامل السند في شراء عدد من الأسهم العادية التي تصدرها المنظمة بسعر متفق عليه The Value a call Option [1].

---

[1] د.عبدالغفار حنفي / المرجع السابق / ص40

العقود الآجلة للأسهم:-

تعرف عقود الأسهم الآجلة Options بأنها عقود تخول صاحبها بيع أو شراء كمية محددة من الأسهم، غالباً ما تكون (100) سهم وفق سعر محدد مسبقاً وضمن مدة زمنية محددة مسبقاً ويطلق على العقود التى تعطى صاحبها حق شراء الأسهم اسم Call Option في حين تسمى العقود التي تعطى صاحبها الحق ببيع الأسهم اسم Put Option . الاستثمار بالعقود الآجلة للأسهم أمر غير سهل، فهي أعقد مما يتصوره البعض، ويتطلب فهم الآلية التي تعمل بها الأسواق الخاصة بالعقود الآجلة ممارسة الاستثمار بهذه العقود بشكل فعلى فالأمر أشبه بتعلم استخدام الحاسب حيث من الصعب اكتساب مهارات استخدامه بدون الممارسة الحقيقية له[1]. تعد أسواق (بورصات) الاختيار إحدى صور أسواق العقود المستقبلية ويوجد بالولايات المتحدة ستة أسواق اختيار. من أبرزها بورصة شيكاغو التى تتميز بأنها الوحيدة التى تتعامل فقط في الاختيار، ونظراً لعدم السماح بوجود سوق غير منظمة للاختيار فقد أنشأ الاتحاد الوطني لتجار الأوراق المالية National Association Of Securities Dealers (NASD) الذي يشرف على السوق غير منظمة للأوراق المالية بورصة مستقلة للاختيار تحمل اسمه.ويتداول في تلك الأسواق ما يسمى بالاختيار وهو واحد من الأدوات التى يستخدمها المستثمرين للحماية من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية كما يستخدمها المضاربون بهدف تحقيق الأرباح، ويمكن التمييز بين نوعين من الاختيار: الاختيار الأمريكي والاختيار الأوروبي.

وكما يبدو فأن هناك نوعين أساسين من الاختيار الذي يعطى الحق البيع « Put Option» والاختيار الذي يعطى الحق في الشراء «Call Option» ويضاف إليها نوع ثالث يعطى الحق في الشراء والبيع معاً «Straddles Or Double Option» وبذا يتمتع بمزايا النوعين السابقين[2] من أهم الأسواق للعقود المستقبلية في العالم والتي تتعامل فيها بالاستمرار هي أسواق شيكاغو (مجلس تجارة شيكاغو) وبورصة شيكاغو ويتم تعامل فيها على ثلاث

---

(1) بشر الموصللى / المرجع السابق / ص151

(2) د.محمد عوض & على إبراهيم / المرجع السابق / ص128

مجموعات من العقود المستقبلية وهي السلع الأساسية والأوراق المالية المختلفة والعملات العالمية، وتزود المستثمرين بالاستمرار بأحدث المعلومات.

التعامل بحقوق الخيار (Options):-

يعتبر حق خيار Option من المشتقات المالية، أى أن قيمته تكون مشتقة من قيمة أصول حقيقية مثل الأسهم والسندات والعملات الأجنبية والسلع، وعقود الخيار هي بطبيعتها عمليات آجلة (Forwards) وعقود مستقبلية (Future) مع اختلاف هام وهو أن مشتريها يملك حق الخيار لإتمام العملية أو الرجوع عنها، وبالتالي لا يكون بأي حال من الأحوال ملزماً بإتمامها، ونتيجة لتمتع المشتري بهذا الحق فأن عليه أن يدفع للبائع مقدماً وعند التعاقد علاوة معلنة تسمى (Premium) حيث تعتر هذه العلاوة بمثابة ثمن حق الخيار، وتقسم حقوق الخيار الى نوعين رئيسيين الأول يسمى خيار الشراء (Call Option) والثاني يسمى خيار البيع (Put Option)[1]. هذا ويسمى السعر المتفق عليه عند التنفيذ بسعر التعاقد (Contract Price) أو سعر التنفيذ (Striking or Exercise Price)، وهو غالباً ما يعادل القيمة السوقية للورقة المالية في تأريخ إبرام الاتفاق، وهو بذلك يختلف عن سعر السوق Market Price الذي يقصد به في هذا الصدد السعر الذي تباع به الورقة لحظة تنفيذ الاتفاق أما السبب الذي من أجله سمى الاتفاق بالاختيار: بأنه يعطى لمشترية الحق في تنفيذ الاتفاق أو عدم تنفيذه، وبذلك مقابل دفع مبلغ معين غير قابل للرد كنوع من المكافأة أو التعويض Premium للطرف الآخر، وهو عادة ما يطلق عليه محرر حق الاختيار[2]. وكذلك خيار الشراء Call Option يكون على نوعين: شراء حق ممارسة الشراء Buying Call Option وبيع حق ممارسة الشراء Selling Call Option، وكذلك خيار البيع Put Option يكون على نوعين وهما شراء حق ممارسة البيع (Buying Put Option) وبيع حق ممارسة البيع (Selling Put Option).

(1) د.ماهر كنج شكرى & مروان عوض / المالية الدولية / الطبعة الأولى/ 2004 / ص331

(2) د.محمد عوض & أ.على إبراهيم / المرجع السابق / ص129

ان المشتري لعقود الخيار سواء كان مشترياً لحق ممارسة الشراء أو مشترياً لحق ممارسة البيع هو الذي يملك خيار إتمام العملية سواء بشراء أو ببيع الكمية المتفق عليها في العقد، في حين لا يملك البائع لهذه الحقوق سواء كان بائعاً لحق ممارسة الشراء أو بائعاً لحق ممارسة البيع مثل هذا الخيار، وبالتالي فأن عليه ان يقوم بإتمام العملية المتفق عليها اذا أصر عليها المشترى، وفي مقابل ذلك فأن البائع يستلم علاوة من المشترى عند توقيعه للعقد، ويلاحظ هنا ان شراء حق ممارسة الشراء وشراء حق ممارسة البيع يمنح المشترى فرصة الاستفادة من الارتفاع والانخفاض في الأسعار خلال فترة العقد مقابل دفعه مقدماً لهذه العلاوة[1]. لكي يتمكن أى مستثمر من التعامل في عقود التجارة الآجلة للعملات يجب عليه فتح حساب خاص لهذا الغرض لدى شركة سمسرة في بريطانيا أو أمريكا مثلاً وإبداع مبلغ تحدده الشركة، وتقوم شركات السمسرة عادة بالتأكيد من علاوة المستثمر المالية قبل فتح الحساب، تتقاضى شركات السمسرة عادة عمولة عن كل عقد تبلغ 30 الى 50 دولاراً للعقد الواحد ويغطى هذا المبلغ عادة عمولة الشراء وعمولة البيع، وهو ما يسمى ROUND TRIP في عرف البورصات. ويتم شراء العقود وبيعها في بورصات التجارة الآجلة عن طريق شركات مقاصة Clearing Position، يستطيع المستثمر المذكور أعلاه بعد أن ارتفع سعر الدولار الكندي إغلاق موقعه ببيع عقد مماثل لعقده بالدولار الكندي، تسليم شهر كانون الأول بسعر 0.82 دولاراً أمريكياً للدولار الكندي الواحد، وعقد البيع يلغى عقد الشراء، والفرق بين قيمة العقدين هو ربح المستثمر، ولا حاجه له لاستلام أو تسليم المبلغ حسب العقد[2].

أنواع الأسواق المالية:-

يمكن تصنيف الأسواق المالية للأوراق المالية الى صنفين، الأول السوق الأولية للأوراق المالية Primary Market والثانية السوق الثانوية للأوراق المالية The Secondary Market.

---

(1) د.ماهر كنج شكرى & مروان عوض / المرجع السابق / ص332

(2) نفس المرجع السابق / ص181

1- السوق الأولية Primary Market:-

فالسوق الأولية هي تلك السوق حيث يكون بائع الورقة المالية (السهم أو السند) هو مصدرها أى أن المنظمة هي البائعة لهذه الأوراق فمثلاً إذا أصدرت شركة جنرال موتورز أسهما إضافية أو شركة أبوقير للأسمدة - فهذه الأسهم تطرح للاكتتاب لأول مرة فيما يسمى بالسوق الأولية حيث تحصل الشركة على صافي المتحصلات من هذا الإصدار ويقابل هذا استثمارات حقيقية. تتصف عملية الإصدار هذه بأنها غير دورية وغير متكررة وإذا رغب المستثمر الذي اكتتب في أسهم الشركة بيع هذه الأسهم فأن البائع للسهم في هذه الحالة مستثمر آخر غير الشركة التي أصدرت الأسهم لأول مرة حيث تتم فيما يسمى بالسوق الثانوية[1].

وفي هذه الحالة السوق الأولية هي السوق التي تكون الشركة أو الجهة التي تقوم بإصدار الأسهم والسندات الجديدة للاكتتاب هي نفسها طرفاً في السوق كبائع لتلك الأوراق المالية.

2- السوق الثانوية للأوراق المالية:

هى تلك السوق التي يتم فيها التعامل في الأسهم والسندات التى سبق إصدارها وتم تداولها بين المستثمرين فمثلاً إذا رغب مستثمر الحصول على (100) سهم من أسهم الشركة I.B.M من بورصة نيويورك (NYSE) فقيمة هذه الأسهم لا تذهب الى الشركة وإنما ألي بائع هذه الأسهم وهذا يعنى أن التعامل يتم بين المستثمرين ولا دخل للشركة في عملية التداول والتغير الذي طرأ على إصدار شركة I.B.M هو التغير في حملة الأسهم، فالسوق الثانوية يتم فيها التعامل في الأوراق المالية بين المستثمرين ولا علاقة للشركة بذلك[2]. إن الأسواق المالية أسواق حرة لا تدخل الدولة في شؤونها وأسعار الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى التى تتعامل فيها يحددها المستثمرون ووفق قوانين اقتصاد السوق

---

(1) د.عبدالغفار حنفي / المرجع السابق ص40

(2) د.محمد عوض / أ.على ابراهيم / المرجع السابق / ص62

الحر، وحسب اراء الخبراء الاقتصاديون الذين لديهم إلمام تام في شؤون البورصات بأن عمليات الاستثمار في الأسواق المالية تعد من اكثر العمليات الاستثمارية امانـاً ومصاناً من الآثار التضخمية التي تصبب الاقتصاد أحيانا من ناحية ولما يحققها الاستثمار في الأوراق المالية من العوائد شبه الثابتة من ناحية أخرى،والمستثمر بإمكانه البدء بعملية الاستثمار فور قيامه بفتح حساب خاص وحصوله على رقم، وعند ما يقوم المستثمر بإجراء صفقة، كشراء أو بيع مجموعة من الأسهم أو من السندات هناك تأريخان لهذه الصفقة، تأريخ الشراء وتأريخ التسوية، وتأريخ التسوية هو آخر تأريخ لتسديد قيمة الصفقة وفي أغلب الأحوال يكون الفرق بين التأريخين أى بين تأريخ الشراء وتأريخ التسوية أو التسديد هو ثلاثة أيام عمل فعلي وإذا صادف أحد الأيام أيام العطل فتؤخر الى اليوم الذي يليه.

فمن المتعارف عليه ان تتم تسوية الصفقة في غضون ثلاثة أيام عمل،إلا أنه في بعض الأحيان يمكن طلب مدة تسوية تختلف عن هذه المدة المعتمدة كأن تكون التسوية نقدية مثلاً، ففي هذه الحالة إذا رغبت بشراء أسهم وفق هذه الطريقة يجب أن يتوفر المبلغ اللازم لذلك سلفاً في حسابك قبل إتمام الصفقة، وبنفس الطريقة فأنه سوف تستلم قيمة الأسهم التي قمت ببيعها فوراً،وهنا يكون المضارب المختص بتنفيذ الصفقات قد قام بالبحث عن طرف آخر يرغب بالتسوية النقدية[1].

أما أنواع أوامر البيع والشراء التى يتم تنفيذها في السوق وهي ثلاثه[2]:

1- أمر السوق (Market Order):- هو الأمر الذي سيتم تنفيذه وفق أفضل سعر متوفر لحظة استلام المضارب المختص بالتنفيذ لهذا الأمر، في هذه الحالة إذا كنت تقوم ببيع الأسهم فأن هذا السعر سيكون وفق سعر العرض Bid Price والذي يعنى أعلى سعر متوفر سيدفعه المستثمرون لقاء شراء هذه الأسهم في ذلك الوقت اما إذا

(1) بشر الموصللى / المرجع السابق / ص48

(2) نفس المرجع السابق / ص48-50

كنت ترغب بالشراء فأن هذا السعر سيكون وفق سعر الطلب Ask Price والذي هو أقل سعر متوفر يرضى به المستثمرون لقاء بيع هذه الأسهم.

2- الأمر الحدي (Limit Order):- هو الأمر الذي يقوم المستثمر بإدخاله عندما يرغب بالبيع وفق سعر مواز أو أعلى من سعر السوق السائد،أو المستثمر الذي يرغب بالشراء وفق سعر مواز أو أقل من سعر السوق السائد.

3- الأمر الإيقاف (Stop Order):- حيث يتم إدخال هذا الأمر في حالة البيع وفق سعر أقل من سعر السوق السائد، وفي حالة الشراء يتم إدخاله وفق سعر أعلى من سعر السوق السائد، وذلك على العكس مما هو عليه في الأوامر الحدية، فهذا النوع من الأوامر يستخدم من أجل المحافظة على الأرباح أو من أجل الحد من الخسائر، ولا يتم تنفيذ هذه الأوامر مالم يصل سعر السهم الى السعر المحدد في أمر الإيقاف حيث تم تصنيف السوق الثانوي للأوراق المالية الى أربعة أنواع من الأسواق وفقاً لأطراف التعامل هي[1]:

1- السوق الأول: ويتكون من السماسرة العاملين بالبورصات المنظمة.

2- السوق الثاني: ويتمثل في السماسرة العاملين في الأسواق غير المنظمة والمتشرين في المناطق المختلفة وبالبنوك.

3- السوق الثالث: بيوت سمسرة من غير أعضاء الأسواق المنظمة، وإن كان لهم الحق في التعامل في الأوراق المالية المسجلة في تلك الأسواق وهذه البيوت في الواقع أسواق مستمرة على استعداد دائم لشراء أو بيع تلك الأوراق وبأى كمية مهما كبرت أو صغرت.

4- السوق الرابع: حيث يتم التعامل مباشرة ويدون وساطة بين المؤسسات الكبرى والهدف منها استبعاد شركات التجارة والسمسرة في الأوراق المالية يهدف تخفيض النفقات خاصة في حالة الصفقات الكبيرة وعليها أنه تبحث بنفسها عن بائع أو

---

(1) د.محمد عوض & على الشريفات / المرجع السابق / ص ص(68-69)

مشترى ويتم التعامل فيما بينها من خلال شبكة اتصال إليكترونية وتسمى Instant حيث يمكن عن طريق هذه الشبكة معرفة الأسعار وفقاً لحجم التعامل.

وتقسم أسواق المال حسب الأوراق المالية التى تتداول فيها الى:-

1- أسواق رأس المال Capital Markets .
2- أسواق النقد Cash Markets .

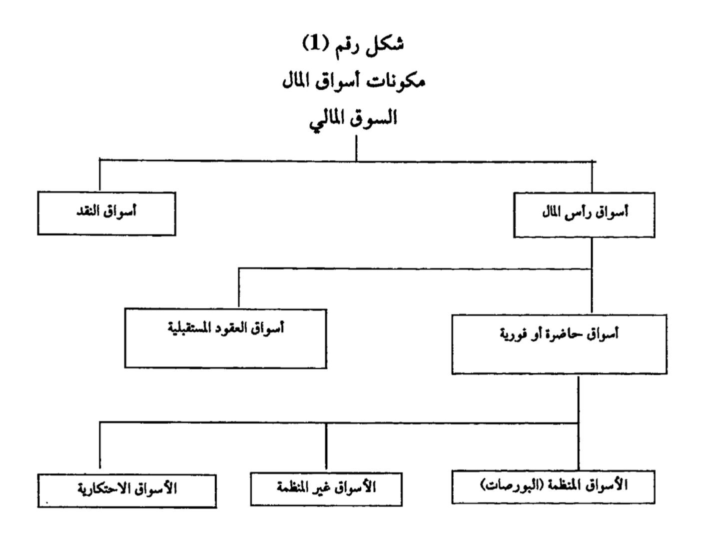
ففي أسواق رأس المال السلعة الرئيسية المتداولة فيها هى الأسهم والسندات. فتقسم أسواق رأس المال (Capital Markets) بدورها الى أسواق حاضرة أو فورية وأسواق العقود المستقبلية، ويقصد بالأسواق الحاضرة «Spot or Cash Markets» تلك الأسواق التى تتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل «الأسهم والسندات» يتم تسليمها وتسلمها فور إتمام الصفقة وتشمل تلك الأسواق على أسواق رأس المال المنظمة «Organized Markets»أى البورصات كما تشتمل على أسواق رأس المال غير المنظمة «Unorganized Capital Markets» التى تتداول فيها الأوراق المالية من خلال بيوت السمسرة والمصارف التجارية...وما شابه ذلك هذا إلى جانب أسواق أخرى تتمثل أساسا في وزارة الخزانة أو البنك المركزي في الدول المعينة اللذين يحتكران التعامل في أنواع معينة من الأوراق المالية التى تصدرها الحكومة، أما أسواق العقود المستقبلية، فهي أسواق تتعامل أيضاً في الأسهم والسندات ولكن من خلال عقود واتفاقات يتم تنفيذها في تأريخ لاحق[1].

---

[1] نفس المرجع السابق / ص ص (85-86)

شكل رقم (1)

مكونات أسواق المال



المصدر: د. محمد عوض عبدالجواد وعلي ابراهيم/ الاستثمار في البورصة/ الطبعة الأولى/ 2006، ص87.

السوق النقدي The Money Market

السوق النقدي هو السوق الذي يتعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل قابلة للتحويل إلى النقد بسهولة من خلال السماسرة والمصارف التجارية. ويعتبر السوق سوق جملة لكون المتعاملين فيه يتعاملون بأحجام كبيرة وبأدوات مالية ذات قيم كبيرة وعادة المتعاملون يمثلون مؤسسات كبيرة ويعملون لحسابها ويتمتعون بكفاءات عالية، وأدوات هذا السوق تكون آجالها يتراوح ما بين اليوم الواحد ولا يتجاوز العام الواحد.

ويتميز هذا السوق بسيولتها العالية ومخاطرها القليلة نسبياً لذلك تجتذب اليه الأموال الكبيرة للاستثمار ولفترات قصيرة ومن أهم الأدوات التى تتداول في الأسواق النقدية هى أدوات ذات نوعية جيدة.

الأدوات التى تتداول في الأسواق النقدية هى:-

1- أذونات الخزينة (Treasury Bills).
2- شهادات الإيداع القابلة للتداول (Negotiable Certificate Deposits).
3- الأوراق التجارية (Commercial Papers).
4- القبولات المصرفية (Bankers Acceptances).
5- اتفاقيات إعادة الشراء (Repurchase Agreements).

ومن أهم المشاركين في الأسواق النقدية، كما يأتي[1]:-

1- البنوك التجارية:- ان الدور الرئيسي للبنوك التجارية في السوق النقدي يظهر بشكل واضح من خلال النظر الى موجودات ومطلوبات هذه البنوك، فالجزء الرئيسي من مطلوبات هذه البنوك هو الودائع الجارية وتحت الطلب والتي هى في حد ذاتها الموارد والتي تمثل أداة هذه السوق الرئيسية، كما أن جزءً من جانب موجوداتها يشتمل أيضا على قروض وأدوات استثمارية قصيرة الأجل قابلة للتسويق بحيث تضمن درجة عالية من السيولة للبنك.
2- البنوك المركزية:- من المعروف ان إحدى مهام البنك المركزي هي القيام بإصدار النقد اللازم للسوق النقدي والعمل بشكل مباشر وغير مباشر في هذا السوق من خلال القيام بمهام السياسة النقدية للبلد والتي تتمثل في تحكم السلطة النقدية في كمية النقود في المجتمع وبالتالي تأثيرها على حجم الائتمان وسعر الفائدة.
3- الشركات المالية والمؤسسات الكبيرة:- تشارك بعض الشركات المالية والمؤسسات الكبيرة كصناديق التقاعد وشركات التأمين وصناديق الادخار وغيرها من المؤسسات

---
(1) د.ماهر كنج شكرى و مروان عوض / المرجع السابق / ص ص(66-68)

في السوق النقدي فهي تحاول الاحتفاظ بدرجة السيولة الملائمة التى تؤمن لها الوفاء بالتزاماتها مع الحصول على مردود مناسب لاستثماراتها.

4- الأفراد:- يتعامل الأفراد مع السوق النقدي بشكل كبير من خلال الحسابات الجارية وتحت الطلب والودائع الآجلة التي يحتفظون بها في تلك السوق، ومن خلال أدوات الاستثمار قصيرة الأجل المتداولة فيها.

المبحث الثاني

تطور الأسواق المال العالمية

تعتبر أسواق المال كمحرار لقياس درجة حرارة الاقتصاد الوطني ثم الاقتصاد الدولي، وبات من المعلوم بأن أسواق المال لها دورها الحيوي وتأثيرها العميق في نمو الاقتصاد العالمي وزاد هذا التأثير بعد أن أصبحت العالم قرية صغيرة متشابكة فيما بينها بفعل ظاهرة العولمة الاقتصادية والنمو المطرد في التجارة الخارجية، والثورة العلمية في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بعد أن كان السوق المالي قد أنحصر داخل الحدود الضيق لكل بلد، وفي هذا المبحث نتطرق الى:-

1- لمحة تاريخية عن ظهور ونشوء أسواق المال (البورصة).

2- التطورات التي طرأت على الأدوات المالية التى تتعامل بها في اسواق المال.

لمحة تاريخية عن ظهور ونشوء أسواق المال (البورصة):

في الحقيقة لابد في البداية من الرجوع الى فكرة تعددية النقد التي أدت الى ولادة مهنة جديدة هى «الصرافة» فلقد كلف حكام اليونان القديمة الصرافين في عام 527 قبل الميلاد بتبديل عملات الزائرين للمدن التى يوجدون فيها، وانتشرت هذه المهنة وتطورت بشكل سريع طوال الفترة الهلينية في اليونان وبعد ذلك في الإمبراطورية الرومانية.وفي السنوات الأولى بعد الميلاد، دخلت تلك المهنة بمرحلة سبات لابل بغياب كامل – باستثناء المنطقة العربية – دام 550 عاماً، حيث عادت وظهرت في شمال إيطاليا، عندما قرر المشرعون الرومانيون في حينه وضع عدد كبير من القوانين والتشريعات المتعلقة بعمليات الأيداع وتبادل النقود، بعد ذلك احتلت الجمهوريات الإيطالية كجنوة وفينسيا وفلورنا بفضل تجارتها مع الشرق مركزاً مرموقاً على صعيد الاقتصاد الدولي، وبدأت رؤوس الأموال تصل إليها بكثافة بالغة، مما استدعى إعادة ظهور مهنة الصرافة، ولقب الأشخاص العاملون في

تلك مهنة بالإيطـالي (Bancherli) (المـصرفييون) وكانـت عائلـة (Midicis) مـن أشـهر العائلات العاملة في تلك المهنة[1]. لم يقتصر التغير في العلاقات الاقتصادية على التغير العيني فـى ظـروف الإنتـاج وأسـاليب و وسـائل المواصـلات والاتـصالات وتغلغـل المعلومـات وسيطرتها على الإنتاج، بل ان الـتغير شمـل ايـضاً العلاقـات الماليـة وأدواتهـا، ان التـأريخ الاقتصادي قد تشكل الى حد بعيد نتيجة للتوسع في التخصص والمبادلة ومـا ارتـبط بهمـا في ظهور الأدوات المالية، ساعد تطور شكل النقود نفسها على زيادة كفاءتها الاقتـصادية سـواء من حيث سهولة تداولها أو من حيث نطاق التعامل فيها وبالتالي توسـيع حجـم المعلومـات التى تقدمها عن السوق، على أن النقود وهى أهم الأدوات المالية لا تكفى لتطوير المبـادلات وتحقيق النمو الاقتصادي ولذلك وجب أن يصاحبها عدد من الأدوات الماليـة الأخـرى مـن أسهم وسندات وأذونات و أوراق تجارية وحقوق اختيار ومن هنا ظهرت أهمية الثروة المالية في مقابل الثروة العينية. واذا كانت الثروة المالية غـير مـستقلة عـن الثـروة العينيـة بـل مجـرد انعكاس لها ومطالبات عليها، فأن وجود هذه الثروة المالية، من أدوات مالية، قد ساعد علـى حسن استخدام الثروة العينية وانتقالها،ساعد ظهور الأسهم على تكـوين الـشركات الكـبرى وتجميع رؤوس الأموال الكافية لها، ولذلك فأن ظهور مثل هذه الأدوات المالية كان حاسمـاً في تطور المجتمعات الحديثة[2].

حيث برزت الأسواق النقدية في أوروبا لاول مـرة في القـرن الرابـع عـشر، والمركـز الأول فيها كانت مدينة بروج التى تقع في الجانب الشمالي للدولة البلجيكية وفي هذا المركـز انتشرت وتحولت عمليات بيع وشراء النقود والمختلفة مع تبـادل البـضائع والخـدمات علـى نطاق ضيق.

وفي عام 1595 ظهرت بورصة ليون الفرنسية الأقدم والأكثر أهمية لمـدة طويلـة في فرنسا، إذ أن بورصة باريس لم تحظ بالأهمية القصوى إلا بدءاً من عام 1639 عندما ظهر الى الوجود عملاء الصرف الذين تخصصوا في موضوع خصم الكمبيالات التجارية وتأكـد هـذا

(1) د.عامر لطفي / المرجع السابق / ص11

(2) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص133

النجاح بعد مائة عام تقريباً (1724) عند إصدار التنظيم الملكى لبورصة باريس، أما بورصة لندن، فلقد وجدت منذ بداية القرن السابع عشر حيث ارتبطت عضوياً مع الظهور المبكر للرأسمالية البريطانية، أما فيما يتعلق بالبورصات الأوروبية الأخرى وكذلك بورصة «وول ستريت» الأمريكية فلم تظهر إلا في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ولمدة طويلة بقيت بورصة باريس في المركز الثاني عالمياً بعد بورصة لندن[1]. حيث مع بداية القرن العشرين ظهرت الى الوجود أدوات وأساليب عديدة في مجالات الاستثمار والتوظيف والتمويل والديون، فمع ازدياد النشاط في التبادل التجاري ازدادت أيضا الحاجة الى تطوير الأدوات المالية وتنوعها بما يتفق مع ظروف واحتياجات المستثمرين والمدخرين فتلك التنوع في الأدوات المالية وسرعة تداولها بين المتعاملين بها ساعدت في توسيع نطاق وحجم الأسواق المالية في العالم. ومع بداية القرن العشرين، أمكننا ملاحظة زيادة الوزن النسبي للشركات الصناعية المسجلة في البورصة مقارنة مع الأنواع الأخرى من الشركات، ليس فقط في باريس وأينما أيضاً في كافة البورصات الدولية، ففي الحقيقة ساعدت غزارة الادخار المتحقق في القطاع العائلي في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان الى انطلاقة قوية في موضوع الإصدارات الأجنبية الجديدة، وبالطبع عادت وانخفضت تلك الأخيرة في فترة ما بين الحربين العالميتين تظهر بقوة فائقة منذ بداية عقد الخمسينات. وأخيراً ومع نهاية عقد الثمانينات يمكننا أن تلاحظ بأن ترتيب البورصات الدولية قد تغير لصالح الولايات المتحدة واليابان من حيث حجم رؤوس الأموال المتداولة فيها وتعود المرتبة الأولى من فترة لأخرى بالتناوب إما لبورصة نيويورك أو لبورصة طوكيو[2]. لم تتضح العولمة في أى مجال بشكلها الدرامي مثل اتضاحها في أسواق المال، ففي سنة 1950 لم يكن هناك أسواق مال حقيقية تذكر، فالصفقات المالية الوحيدة التى يمكن أن تعتبر دولية، كانت عمليات الإستقراض من الأسواق الدولية من قبل مدنيين غير مقيمين في معظم أسواق رأس المال الرئيسية، وذلك عن طريق إصدار سندات (أجنبية) وبيعها في تلك الأسواق وقد بدأ التحويل المعولم مع

(1) د.عامر لطفي / المرجع السابق / 13

(2) نفس المرجع السابق / ص ص(14-15).

تطور مواز في أسواق موازية تقع خارج نطاق السيادة الوطنية معفاة من الضرائب حيث القروض تستقرض ويعاد إقراضها من قبل المؤسسات المالية الموجودة خارج الدولة التى تتم هذه القروض بعملتها، ونتيجة لذلك فهذه العمليات غير خاضعة لقواعد يضعها المصرف المركزي، وقد سميت هذه الأسواق أسواق العملة الأوروبية Euro – Currency Market [1].

بالإضافة الى ذلك توسع دور البنوك التجارية في أسواق النقد ومنحها القروض المالية قصيرة الأجل من أرصدة الودائع الموجودة لديها وفي أحيان كثيرة القروض طويلة الأجل أيضا وبذلك ساعدت كثيراً على نمو أسواق المال وزيادة المتعاملين فيها.

اتساع نطاق أسواق المال:

وقد كانت أسواق العملة الأوروبية في سنة 1960 قد أصبحت متطورة وبالتوازي معها ولدت أسواق السندات الأوروبية، وهكذا أصبحت من أهم القطاعات المالية في العالم وأكثرها إثارة للجدل، فالاهتمام الأكبر كان منصباً على مدى مساهمة هذه الأموال في عملية العولمة، وقد أصبحت هذه المساهمة مهمة وان كانت غير حميدة، فالمال المجمع في هذه الأسواق حل محل الطرق التقليدية كمصدر رئيس في تمويل مشاريع في الدول النامية، فالمسألة هناك هي أن التنمية تتطلب أموالاً أى رأسمال لا يقدرون على توفيره لأن هذه الدول تملك دخلاً منخفضاً وبالتالي إمكانية ضئيلة على الادخار، وفي نهاية سنة 1980 كانت أسواق السندات الأوروبية تشكل اكبر مكونات أسواق رأسمال العالمية ولقد تطورت منذ ذلك الحين أشكال جديدة من التمويل ولاسيما بعد اعتماد اليورو كعملة لأوروبا الناشئة وهكذا نشأت سوق أوراق تجارية مصدرة باليورو وتجنب المقترضون البنوك بإدارة أوراقهم بأنفسهم وهذا ما أدى الى ظهور طريقة السندات متوسط الأجل كطريقة للتمويل، وهي الطريقة الأكثر مرونة والأكثر نمواً في كل الأسواق المالية[2].

---

(1) بول كيركبرايد / العولمة الضغوط الخارجية / تعريب د.رياض الأبرش/ ص ص(65-66)

(2) نفس المرجع السابق / ص69

جدول رقم (36)

الرساميل في البورصات الدولية، بمليارات الدولارات

«نهاية كانون الأول 1995»

نيويورك	3769
طوكيو	3484
لندن	1070
فرانكفورت	580
باريس	430

المصدر: Morgan Stanley Capital International

نقلاً عن المرجع/ د. عامر لطفي/ البورصة – أسس الاستثمار والتوظيف / الطبعة الأولى/ 1999/ ص15.

مما لاشك ان الاختراعات العلمية المتنوعة في كافة الميادين والثورة التكنولوجية الجديدة لها تأثير مباشر على تقدم أساليب العمل في أسواق المال العالمية ومما دفعت بالأسواق نحو اتساع نطاقها وزيادة الترابط والتشابك فيما بينها وسرعة الاتصال ووصول المعلومات اليها بدقة مطلوبة.

ويظهر ذلك بوجه خاص في ثلاثة ميادين هي المتعلقة بنقل المعلومات، والأموال، والسلع. وقد سبق أن أشير الى أن التقدم في مجال الاتصالات والمواصلات قد جعل من العالم ما يشبه القرية الكونية حيث تنشر المعلومات على بساط المعمورة في لحظات عن طريق الفضائيات والانترنيت والفاكس والبريد الإلكتروني والتليفون المحمول وهى كلها أجهزة وأدوات تساعد على انتشار المعلومات على وجه الأرض دون حواجز وبتكلفة زهيدة، وارتبط بهذا التطور التكنولوجي وما طرأ على فكرة النقود والثورة المالية بشكل عام، أن رؤوس الأموال أصبحت تتمتع بحرية كبيرة في الانتقال والترحال من المكان الى آخر دون أن تدركها عين أو توقفها يد رقيب، وقل مثل ذلك عن الكومبيوتر والانترنيت فهى تفتح أمام الفرد إمكانات غير محدودة من المعرفة والمعلومات في مختلف أجزاء المعمورة، والفرد يحصل

على كل ذلك وهو وحيد منعزل فهو يتصل بأجهزة الكومبيوتر في بلـدان أخـرى أو قـارات أخرى دون لقاء أو تفاعل إنشائي مباشر[1].

ترسل وتستلم المعلومات عبر شبكات الانترنيـت بـين الأسـواق الماليـة المختلفـة، وتحويل الأموال المتفق عليها بين الطرفين، البائع والمشترى أو بين الوسـيطين أو مـصرفين في دولتين مختلفتين إلكترونيا وخلال دقائق معدودات.

التطورات التي طرأت على الأدوات المالية التي يتم التعامل بها في أسواق المال:

بعد الحرب العالمية الثانية عندما فكرت الدول الصناعية المتقدمة خـلال اجتماعـات عديدة فيما بينها بآليات جديدة تسهل عمليـة التبـادل التجـاري وانتقـال الـسلع والخـدمات ورؤوس الأموال فيما بينها وبين الدول العالم بحرية الحركة وما عرفت باتفاقية الجات وقبلـها وخلال الحرب العالمية الثانية انبثاق مؤسسات مالية دوليـة، جميعهـا تلـك أسـهمت وبـشكل فعال بتدويل عمليات الاستثمار والادخار وانتقالها بين البلدان والسعي وراء المنفعة والـربح الوفير، ومن اجل ذلك ظهرت الى الوجود أنواع عديدة من الأصول والأدوات الماليـة وكـل حـسب الظـروف المواتيـة لهـا، والى جانـب ذلـك التقـدم الحاصـل في مجـال التكنولوجيـا واستخدامها على نطاق واسع أدت الى تطور الأسواق المالية والنقدية وتنوع أدوات وأصـول المالية التى تتعامل بها. ومن أهم الأصول المالية هي النقود من حيث اتساع نطـاق اسـتعمالها وتأثرها بما يحدث داخل وخارج الحدود، ولم تعد النقود من الأصول التي تنحـصر اسـتعمالها داخل إطار الوطن الواحد بل تمتد وتتوسع استعمالها وتنتقل عبر بلدان عديدة.

فالنقود لم تعد تصدر عن البنك المركزي والبنوك التجاريـة فقـط، بـل بـدأت تظهـر أشكال أخرى للمديونية تشارك النقود وظائفها مثـل بطاقـات المديونيـة (Credit Cards) التى تصدرها المؤسسات التجارية والسياحية، كما أن تعريف النقود بدأ يتسع ليشمل عناصر جديدة للمديونية من مؤسسات الادخار والتمويل، ولذلك لم يكن غريبـاً أن تجـد أن الـدول

---

[1] د.حازم الببلاوى / المرجع السابق / ص ص(144-147)

المختلفة تعرف كميات النقود وفقاً لتقسيمات متعددة فهناك ما يسمى M1,M2,M3,M4 وهكذا وهي تختلف باختلاف الدول، مما يعنى أن ظاهرة النقود لم تعد بالبساطة التى كانت عليها عندما كانت اشياء مادية من معدن أو حتى من ورق، أما مع تطور النقود الإلكترونية ونقود البلاستيك فقد تعقدت الأمور بشكل كبير[1].

وفي أحيان كثيرة وفي الظروف العصيبة التي تعاني خزينة الدولة المركزية من العجز تبدأ الحكومات بالاقتراض في كل من الأسواق الرأسمالية والأسواق النقدية وخصوصاً تتوجه الحكومات الى أسواق السندات المحلية والدولية وتعتبر من اكبر المقترضين فيها، والاقتراض من هذا النوع أى الاقتراض لسد عجز الخزينة الذي تعاني منه الحكومة تكون لفترة قصيرة الأجل وعادة تكون لمدة ثلاثة اشهر أوستة اشهر والاقتراض يتم في أسواق المال، وفي الحالات التي تتوجه الحكومات للاقتراض للفترات طويلة الأمد قد تستغل الأموال المقترضة لتمويل عجز الميزانية والاقتراض عادة تتم في أسواق رأس المال.

وتتحدد حجم الاقتراض من هذا النوع بالاستناد على الوضع المالي للحكومة المقترضة فعندما تكون حالتها ووضعها المالية ضعيفة أى أن يكون حجم الأنفاق اكثر من مصادر الدخل قد تلجأ الحكومة في إصدار المزيد من السندات لجمع المزيد من الأموال لسد عجز ميزانيتها، وعندما تكون حالتها المالية بعكس ذلك أى أن تكون قوية فتحصل التغيرات على الميزانية ويحصل الفائض في الميزانية، حينئذ قد تلجأ الحكومات لسداد بعض ديونها ليقل إجمالي الاقتراض وتسحب قسم من تلك السندات في تأريخ استحقاقها وفي أحيان كثيرة قبل حلول تأريخ الاستحقاق.

فمثلاً تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاقتراض بشكل أساسي عن طريق إصدار السندات الحكومية وبيعها وتعرف هذه السندات في السوق المحلية الأمريكية باسم سندات الخزانة وبالمثل تقترض حكومة المملكة المتحدة بشكل أساسي عن طريق إصدار أوراق مالية من الدرجة الأولى أو سندات في سوق السندات المحلية البريطانية، أما مستثمرو هذه السندات الحكومية في السوق المحلية فهم إما مواطنون من البلد نفسها أو أجانب ويمكن

---

(1) نفس المرجع السابق / 134

كذلك أن تقترض الحكومات عن طريق إصدار ما يعرف بالسندات الأوروبية في أسواق رأس المال الدولية ان معظم إصدارات السندات في سوق السندات الأوروبية يتم عن طريق الحكومات الوطنية (السيادية) أو المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وذلك اكثر مما تفعل الشركات[1].

فالتطورات التى حصلت على الأصول المالية وخرجتها من نطاقها الضيق لتتحول الى أدوات وأصول مالية دولية بفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة من جانب والتكتلات الإقليمية التي حصلت على مجموعة الدول الأوروبية وعلى النقد الأوروبي حيث أصبحت اليورو وحدة النقد لمعظم الدول الأوروبية من جانب آخر وقبلها ظهور حقوق السحب الخاصة، تلك جميعها وغيرها من العوامل التى أدت الى تدويل الأدوات والأصول المالية وأصبحت تعاملها دولية.

فالعديد من السندات تصدر في أسواق اليوروماركت بما يمكن الشركات العالمية وبعض الدول من التمويل خارج أسواقها الوطنية وبالمثل عمدت دول عدة الى تحرير أسواقها المالية بحيث أصبحت الأسهم تتداول في معظم الأسواق المالية العالمية دون قيود، فأسهم الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية تتداول في بورصات نيويورك أو لندن أو طوكيو أو سنغافورة[2]. ويلاحظ بأن هناك ما مجموع قيمته (4.7) ترليون دولار أمريكي كمجموع لحصيلة رأس المال الناجم عن أسواق الأسهم والسندات أو مجموع قيمة رؤوس الأموال التى تحققت من خلال مجمل الأعمال في هذه الأسواق حصراً، وقد تنامت هذه الحصيلة لتبلغ ما مجموع قيمته (15.2) ترليون دولار أمريكي، وحصة الدول النامية في هذا المجموع ارتفعت من اقل من 4٪ الى 13٪ هذه الزيادات قد صحبتها عملية تحرير في الأسواق المالية للأسهم والسندات والإقراض[3]. والعقود الآجلة نوع آخر من المعاملات والأدوات المتطورة التى تتعامل بها في الأسواق المالية الحديثة التى كانت محصورة هذه

---

(1) برايان كويل / المرجع السابق / ص9

(2) د.حازم البيلاوى / المرجع السابق / ص135

(3) د.غازي عبدالرزاق النقاش / التحويل الدولي / ص231

المعاملات في الستينيات بالسلع حصراً، ثم توسعت التعامل بالعقود الآجلة في جميع أسواق المال العالمية في السنوات الأخيرة وخاصة في أسواق نيويورك ولندن.

قفزت قيمة العقود الآجلة من (3.9) مليون دولار في عام 1960 الى (11.2) مليون دولار في عام 1970، وفي منتصف السبعينيات أصبحت السوق الآجلة في المعادن النفيسة والعملات الأجنبية والأوراق المالية، وفي عام 1980 أصبحت قيمة العقود الآجلة (92) مليون دولار ثم أصبحت 160 مليون دولار في عام 1985[1].

ومنذ أواخر القرن العشرون وبفضل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وانتشار وسائل الاتصالات المتطورة والأجهزة الحديثة لتبادل المعلومات ظهرت الى الوجود شبكة واسعة للاتصالات المصرفية في العالم تضم أعداد كبيرة من المصارف وفي جميع الأرجاء المعمورة تتبادل فيما بينها المعلومات والوسائل وتلقى التحويلات الإلكترونية يومياً وعلى نطاق واسع كأنها سوق عالمية واحدة.

ولاشك ان الأسواق المالية كغيرها قد تطورت تدريجياً وعبر عدة مراحل وحسب الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الدولي، ويمكن القول إن هذه الأسواق قد شهدت منذ نهاية الستينيات ومطلع السبعينات تطورات جديدة تتمثل فيما يلي[2]:-

أولاً: إعادة تشكيل القطاع المالي والمصرفي وخصوصاً مؤسساته، ونشأة عدد كبير من المراكز المالية الدولية خارج أوروبا وأمريكا تلعب دور الوسيط مستفيدة من فروق التوقيت الزمني بين أجزاء السوق الدولية.

ثانياً: إحلال إصدار صكوك الدين القابلة للتداول محل القروض التقليدية الصادرة بمناسبة عمليات الإنتاج.

ثالثاً: دخول أسواق النقد والمال مباشرة ولو بغير وساطة المصارف نفسها.

رابعاً: اندماج أسواق النقد والمال الدولية في سوق واحدة واكتسبها بذلك الطابع الكوني حيث تتحقق كونية الاستثمارات والاقتراض والتنظيم والأدوات.

---

(1) د.فؤاد مرسي / المرجع الاسبق / ص203

(2) نفس المرجع السابق / ص230

هـذا وبتطـور آليـات عمـل المـصارف العالميـة وتنـاول أسـاليب متطـورة وحديثـة واستعمال أفضل الوسائل التكنولوجية المتقدمة ووجود الترابط والاتصال المستمر بين مختلف المناطق جغرافياً وعبر المصارف قد نمت التبادل في المعاملات المالية الدولية المتعـددة، وجـرت التبادل في المدفوعات الدولية المتقابلة دون رقابة وطنية ودون حواجز وعراقيل حيث دفعـت بالثورة المالية بأن تخطو خطـوات متقدمـة وكثيفـة وأصـبحت الأسـواق الماليـة دوليـة تمامـاً وصارت سوقاً واحدة وتتداول فيها أنـواع مختلفـة ومتعـددة مـن المعـاملات الماليـة الدوليـة إضافة الى نوع جديد من رأس المال وهو رأس المال الدولى.

المبحث الثالث

أهم أسواق المال العالمية

بما أن أسواق المال هي مكان لالتقاء المشترين والبائعين للأصول والأدوات المالية وغير المالية، إذن هي مكان تتدفق اليها الأموال و رؤوس الأموال يومياً وعبر وسائل وآليات متعددة، فكلما تكون الأسواق المالية في نشاط وحيوية فكلما يكون الوضع الاقتصادي والمالي للبلد في وضع جيد ومتين، والسوق المالي بمثابة جهاز الإنذار توحي وتنذر أصحاب رؤوس الأموال وذوى العلاقة بتغير الوضع الاقتصادي والمالي للبلد، لذلك اهتمت البلدان المتقدمة منها والنامية بتطوير وتحديث أسواق المال فيها والعناية الخاصة بها وهناك العديد من البلدان المتقدمة برزت فيها أسواق المال على المستوى الدولي حيث تلجأ اليها رؤوس الأموال من كافة أنحاء العالم وتتدفق اليها السيولة النقدية الدولية بالاستمرار.

ونتطرق في هذا المبحث الى ذكر وحسب الأهمية وحجم الرساميل العاملة فيها الى أهم أسواق المال العالمية وعلى النحو التالي:-

1- أسواق المال في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية والدول الآسيوية.

2- أسواق المال في البلدان العربية.

أسواق المال في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية والدول الآسيوية:-

بورصة نيويورك «وول ستريت»:- Exchange New York

تعتبر بورصة نيويورك من أكثر البورصات العالمية تطوراً وفعالية وتعتبر السوق المال العالمية الأولى من حيث سعة حجم معاملاتها وتدفقاتها وكثرة مبادلاتها مع جميع أسواق المال في العالم، وتعتبر الأولى من نوعها في العالم من حيث كثرة عدد الشركات الأجنبية والوطنية المسجلة فيها

تعد بورصة نيويورك للأوراق المالية كبرى أسواق الأوراق المالية في العالم ويشار اليها في بعض الأحيان من قبل المتعاملين في السوق (Big Board) وهو ما يعادل في المعنى بورصة نيويورك، يتركز تداول الأوراق المالية داخل البورصة وثمة متخصص داخل البورصة لكل ورقة مالية مدرجة في قائمة البورصة غير أن نظام التداول نظاماً آلياً بدرجة كبيرة، كما أنه يمد المتعاملين بحق التعامل الفوري خارج حدود الولايات المتحدة[1]. يتم تسجيل الطلبات الخاصة بالشركات الاستثمار عن طريق إحدى وسائل الاتصال ومن خلال السماسرة المتواجدين في بورصة نيويورك أو الوسطاء وبعدها يتم إرسال الطلبات من بيوت السماسرة الى قاعدة التداول بالبورصة. ما تقوم السمسرة بالأعمال داخل البورصة وداخل مركز التداول من بيع الأوراق المالية أو شراؤها إنما يقوم بها نيابة عن البائعين والمشترين، وعادة يخصص موقع واحد محدد داخل البورصة للتداول بالورقة المالية المحددة والمدرجة في البورصة ولأحد السماسرة المختصين.

يشير نظام السوبردوت الى نظام إليكتروني لتسيير العمليات والتي تقوم من خلاله الشركات الأعضاء في بورصة نيويورك بتحويل الطلبات مباشرة الى مركز التداول الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية، فبعد أن يتم تنفيذ الطلب في مزاد السوق تتم استعادة تقرير الصفقة الى مكتب العضو من خلال شبكة الاتصالات نفسها التي قامت بشراء الطلب لردهة المبادلات بالبورصة، يمكن لإحدى الشركات الأعضاء عن طريق شبكة السوبردوت – مثل شركة لوس أنجلوس – تحويل الطلب بالنيابة عن العميل الى بورصة نيويورك وذلك دون أن يقوم أى من العاملين في الشركة باتخاذ أى إجراء آخر وعليه يمكن تنفيذ الصفقة ثم كتابة تقرير عنها في أقل من (30) ثانية من إجرائها[2]. المؤشر الرئيسي لبورصة نيويورك هو مؤشر داوجونز الشهير Dow Jones حيث يحتل هذا المؤشر مكاناً بارزاً في أفكار المستثمرين في العالم حيث يتكون من (30) شركة وهو أداة قياس يستخدمها المستثمرين والمتعاملين في

---

(1) برايان كويل / الحماية من مخاطر العملة / اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق في مصر الطبعة الأولى 2006 / ص ص(150-151)

(2) نفس المرجع السابق / ص152

سوق نيويورك وفي أسواق العالم أيضا لقياس الأداء العالم لسوق الأوراق المالية الأمريكية حيث يضم هذا المؤشر اسهم كبرى للشركات الصناعية المهمة وهذه الشركات تملك رؤوس أموال ضخمة وأنه أقدم المؤشرات والمقاييس الموجودة في الأسواق المالية وجمع أسعار الأسهم في حال الأقفال للشركات الثلاثين وتقسيمها على القاسم هي الطريقة الأساسية لمقياس داوجونز، ويمثل مؤشر داوجونز (1 /4) من القيمة السوقية لمجموع الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك.

بورصة شيكاغو Chicago Stock Exchange

تم تأسيسها عام (1898) كمؤسسة لا تهدف الى ربح، وهي اليوم اكبر بورصة مستقبلية في الولايات المتحدة الأمريكية، واكبر بيت مقاصة للعمليات المستقبلية في العالم وهى سوق لإدارة المخاطر يلتقي فيها مشترو وبائعو المشتقات المختلفة إما بساحة التداول بالبورصة أو بنظامها الشهير جلوبكس للتداول الإلكتروني الذي بات يستحوذ على نصف حجم العمليات تقريباً، ففي عام 2003 تم تداول (640.2) مليون عقد بلغت قيمتها الإجمالية (333.7) تريليون دولار، وهي اكبر قيمة اسمية تداولت في أى بورصة مستقبلية بالعالم أجمع بها أربعة أقسام رئيسية للمنتجات هي: أسعار الفائدة، مؤشرات الأسهم، العملات الأجنبية، والسلع[1].

بورصة ناسداك NASDAQ Stock Exchange

بورصة ناسداك هى سوق أمريكية للأوراق المالية تأسست في عام 1971، وتعمل هذه البورصة وفق نظام الشاشات الإلكترونية التى تعد أول من نوعها في العالم، حيث يتم تحديد أسعار الأسهم والسندات من قبل المتعاملون من خلال الشاشات الخاصة بالاسعار التي يتم بث المعلومات حولها يومياً وبأحدث آلية.

---

(1) عبدالمجيد المهيلمي / المرجع السابق / ص307

كما تجدر الإشارة الى ما يدعى: (NASDAQ) وهي الأحرف الأولى من:
National Association of Security Dealers Automated System
والذي يشبه الى حد كبير السوق الثانية الفرنسية، وهو خارج «التسجيل» الوطني أو المحلي ومؤتمت ويجمع عدداً كبيراً من الشركات، وفي الواقع تلعب هذه الأسواق المالية الأمريكية بشكل كامل دورها الأساس كمصدر رئيسي للتمويل، حتى أن ديناميكيتها المتميزة تنعكس بشكل واضح وجلي على الأسواق المالية الكندية مثل: مونتريال، تورنتو، فانكوفر[1]. وعادة يتم إجراء معاملات البيع والشراء عن طريق الهاتف الذي يجرى بين المتداول والعميل وعلى السعر الذي يحدد من قبل المتعاملون في سوق ناسداك الإلكترونية.

توفر بورصة ناسداك خدمة تحويل دولية منذ عام 1992 حيث تقدم نظام تسعير قائم على الشاشات تم تصميمه كي يعمل على مدار المناطق الزمنية المختلفة ويبدأ العمل بهذا النظام في لندن ما بين الساعة 08:30 و 14:00 (توقيت لندن) في كل يوم عمل بالولايات المتحدة، ويتيح ذلك للمتعاملين في لندن إمكانية التداول إما في الولايات المتحدة أو في المملكة المتحدة في أى وقت بين بداية يوم التداول في لندن وحتى إغلاق الأسواق الأمريكية[2].

تنشر أسعار البيع وأسعار الشراء لجميع الأوراق المالية التي يسمع التعامل بها من قبل المتعاملون في سوق ناسداك يومياً، وتصل المعلومات المطلوبة حول الأوراق المالية تلك وبكلا الاتجاهين، الى جميع الجهات في قاعات التداول والى جميع المكاتب في الولايات المتحدة الأمريكية وأحياناً تصل المعلومات الى خارج الولايات المتحدة إلكترونيا لغرض التعرف على التعامل الذي يجرى في بورصة ناسداك.

تم دمج كل من بورصة ناسداك والسوق الأمريكية للأوراق المالية في عام 1998 وقد شكلا معاً مجموعة ناسداك الأمريكية للأوراق المالية، ولكن على الرغم من أن كلاً من

---

(1) د.عامر لطفي / المرجع السابق / 115

(2) برايان كويل / الحماية من مخاطر العملة / المرجع السابق / ص153

بورصة ناسداك والسوق الأمريكية للأوراق المالية لهما الشركة القابضة نفسها. فأنهما يمثلان سوقين منفصلتين للأوراق المالية[1].

بورصة لندن London Stock Exchange

تعتبر بورصة لندن من اكبر البورصات الأوروبية حيث تحتل المركز الأول من حيث كثرة شبكات الاتصال وتنوع الطلبات التسجيل وحجم المبادلات المختلفة وتمتاز بورصة لندن بأنها تجتذب يومياً أعدادا كبيراً من رؤوس الأموال الأجنبية، حيث انعكست ظهور التكنولوجيا المتقدمة على تقدم آليات ووسائل الاتصال في بورصة لندن، تستخدم فيها أحدث أنواع الأجهزة والمكائن المعلوماتية والإتصالاتية بما أن مدينة لندن من أهم المركز التجارية في أوروبا والعالم فجعلتها تؤثر ايجاباً على تطور هذه البورصة أى بورصة لندن وجعلت هذه البورصة في صدارة البورصات الأوروبية من حيث حجم الرساميل.

في عام 1997 قامت بورصة لندن للأوراق المالية باستبدال نظام التداول القائم على الأسعار لتداول الأسهم وذلك على رأس (100) مائة بورصة، يسجل الطلبات بشكل أوتوماتيكي ويطلق على نظام التداول القائم على الطلبات اسم نظام التداول الإليكتروني بالبورصة، عند استخدام ذلك النظام، يقوم المستثمرون بتسجيل طلبات الشراء من خلال شركة من الشركات الأعضاء في سوق الأوراق المالية، على أن يتم تضمينها في سجل الطلبات الإليكتروني، تظل الطلبات في هذا السجل الى أن يتم العثور على طرف آخر بسعر مقبول أو حتى يتم إلغاء الطلب أو حتى يصل الطلب الى تأريخ الانتهاء أو التأريخ الذي سيشطب فيه الطلب من سجل الطلبات دون أن يتم تنفيذه[2].

---

(1) نفس المرجع السابق / ص152

(2) نفس المرجع السابق / ص ص(162-163)

والجديد بالذكر هو النمو المتواصل الذي حققه مؤشر الفاينيشال تايمز مؤشر الأسعار في بورصة لندن خلال العقدين الأخيرين، حيث يعزو المحللون ذلك الى الوقائع التالية[1]:

- عرفت بورصة لندن بالمقارنة مع البورصات الأوروبية الأخرى اكبر عدد من العمليات الـ (OPA/OPE).
- جذبت بورصة لندن عدداً كبيراً من رؤوس الأموال الأجنبية بسبب سياسة إلغاء تأميم عدد كبير من الشركات البريطانية بعد وصول مارغريت تاتشر الى السلطة (أى عملية الخصخصة بدأت في الاقتصاد البريطاني مع بداية عقد الثمانينات).
- الإصلاحات الهيكلية لتلك السوق التى وصفت بالانفجار الكبير (Big Bang) في النصف الثاني من عقد الثمانينات والتى كانت عميقة وعنيفة جداً.

حيث تستخدم بورصة لندن نوعين من أنظمة التداول نظام يعتمد على الأسعار والأخر يعتمد على الطلبات ويتم تحديد أسعار الأوراق المالية من خلال المشاركين في التعاملات اليومية في البورصة شراءً وبيعاً وتعرض هذه الأسعار يومياً وعلى مدار (24) ساعة على الشاشات الإليكترونية المرئية والمسموعة، عدا أيام العطل الرسمية. وبورصة لندن تميزت بكفائتها العالية القادرة على تأمين تمويل المشاريع والشركات التى تحتاج الى ذلك.

بورصة فرانكفورت Frankfort Stock Exchange

مثلت أسواق الأوراق المالية الألمانية الاقتصاد الألماني أسوأ تمثيل، حيث اتسمت السوق بها برأسمالية سيطرت على الشركات الألمانية التى تقوم بتحديد الأسعار، وذلك بأجمالي نسبة مئوية صغيرة للغاية من المنتج المحلي عما تقوم به المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، وقد كان هذا الوضع هو نتيجة الدور التاريخي الذي لعبته البنوك الألمانية في تمويل

---

(1) د.عامر لطفي / المرجع السابق / ص116

الصناعة الألمانية. ولكن تغير ذلك الوضع تدريجياً ويرجع السبب الأساسي في ذلك التغير الى اتجاهات الخصخصة العالمية[1].

وتطورت البورصات الألمانية تدريجياً بعد التطورات الضخمة التى طرأت على الأنظمة السياسية والاقتصادية وظهرت أسواق مالية عديدة وانقسام هيكل السوق المالية الألمانية الى عدد كبير من البورصات وأهمها:

بورصة فرانكفورت، بورصة برلين، بورصة شتوتغارت، بورصة هامبورغ، بورصة هانوفر، بورصة ميونيخ. الا أن بورصة فرانكفورت تميزت من بين كل تلك البورصات الألمانية بأنها الأكبر من حيث حجم تعاملاتها المالية وحجم المعاملات التى تسجل فيها والأضخم من حيث رؤوس الأموال التى تتوجه اليها يومياً، وتعمل بورصة فرانكفورت للأوراق المالية بالتداول الإليكتروني، وساهمت الأنظمة الإليكترونية كثيراً في تطور وتعميق نشاط بورصة فرانكفورت.

بورصات أوروبية أخرى:-

الى جانب البورصات التى سبقت ذكرها توجد بورصات أخرى في دول أوروبية أخرى التي تعمل وتساعد على تقدم ونمو الاقتصاد في بلدانهم وتوفير الأموال اللازمة للمشاريع الصغيرة والكبيرة وتساعد على حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على حد سواء.

ومن أهم هذه البورصات، هي بورصة باريس في فرنسا، وبورصة ميلان في إيطاليا، وبورصة مدريد في إسبانيا، سوق اسداك للأوراق المالية في بروكسل.

---

(1) برايان كويل / الحماية من مخاطر العملة / المرجع السابق / ص170

بورصة طوكيو Tokyo Stock Exchange

شهدت الأسواق المالية اليابانية إصلاحاً كبيراً، حيث وقع مثل هذا التغير الجذري في عام 1998، وقد أجريت تلك الإصلاحات على السوق بهدف تحسين المنافسة في قطاع الأوراق المالية من خلال تحرير السوق من القوانين والقيود التى تتسم بها. فمثلاً تم إلغاء القيود المفروضة على التداول خارج البورصة على الأوراق المالية المدرجة، للحد من التكاليف وتحسين كفاءة التشغيل، أغلقت بورصة طوكيو للأوراق المالية ردهة التداول بها في عام 1999، حتى ذلك الحين كان هناك (150) سهماً من أكثر الأسهم اليابانية تداولاً، تجرى لها صفقات ويتم تداولها في ردهة البورصة، تم الآن إدخال الطلبات الى النظام من خلال وحدات طرفية إليكترونية في مكاتب الأعضاء[1].

تمتاز بورصة طوكيو بأنها حلقة الوصل بين البورصات الأوروبية والبورصات الأمريكية بسبب موقعها الجغرافي وعلاقاتها التجارية، الواسعة مع كافة الدول وفي كافة الاتجاهات. إضافة الى أن بورصة طوكيو تمتاز بنشاطها الواسع وحجم الرساميل المتداولة فيها، تعمل بورصة طوكيو خلال (24) ساعة عدا ايام العطل الرسمية وانها تعمل وفق أحدث شبكات الأنظمة الإليكترونية وتنشر الأسعار للشراء والبيع على الشاشات الإليكترونية على طول الوقت، بالإضافة الى أن حجم رؤوس الأموال الموجودة والمتداولة في بورصة طوكيو اكثر حجماً من مجموع رؤوس الأموال المتداولة في البورصات الأوروبية.

تنقسم الأوراق المالية في بورصة طوكيو للأوراق المالية الى قسمين هما[2]:

القسم الأول (قسم ألفا): يتألف من أسهم الشركات المدرجة الكبرى التى تعمل على تكوين معظم رأس مال السوق.

القسم الثاني: يتألف من أوراق مالية حديثة التسعير أوراق مالية غير مدرجة والتى يتم تداولها خارج البورصة، يجب أن يتم تداول الأوراق المالية كافة من خلال متعاملين

---

(1) نفس المرجع السابق / ص ص(176-177)

(2) نفس المرجع السابق / ص177

مفوضين من أعضاء هيئة المتعاملين في الأوراق المالية اليابانية، وبعد أغلب السماسرة الأجانب الكبار أعضاء في تلك الهيئة.

أهم أسواق الدول العربية

رغم أن أسواق المال في الدول العربية حديثة العهد إلا انها قطعت أشواطا كبيراً خلال الأعوام السابقة واهتمت بها الحكومات في الدول العربية وتم إدخال العديد من التحسينات والإصلاحات الى قوانين الاستثمار وتوظيف الأموال، وان معظم الأموال توجه نحو الاستثمار في قطاع البنوك وشركات التأمين، وشركات المشاريع الإنشائية والعقارية وشركات الاستثمارية الكبرى، هذا وإضافة الا أنها قد تمت خطوات جيدة لتطوير أسواق المال وتجهيزها بأحدث الأجهزة المتطورة تكنولوجيا كأجهزة التداول الآلي وأجهزة الاتصالات الحديثة وأجهزة البث الإلكتروني المرئي والمسموع يتمكن المتعاملون والوسطاء الاتصال بأماكن بعيدة خارج قاعات التداول. وتوجد حالياً في معظم الدول العربية بورصات منظمة تتعامل فيها الأوراق المالية كبورصة الإسكندرية وبورصة القاهرة، بورصة عمان، بورصة بيروت، بورصة الجزائر، سوق البحرين للأوراق المالية، بورصة الأوراق المالية بتونس، سوق الأسهم السعودي، سوق مسقط للأوراق المالية، سوق الكويت للأوراق المالية، سوق أبوظبي للأوراق المالية، سوق دبي المالي، سوق الدوحة للأوراق المالية، سوق خرطوم للأوراق المالية، سوق فلسطين للأوراق المالية، سوق بغداد للأوراق المالية.

سوق مصر المالي:-

تتكون سوق مصر المالية من سوقين تقع إحداها في القاهرة والأخرى في الإسكندرية وتدار السوقان من قبل مجلس واحد للإدارة وتخضعان لنفس الأنظمة علماً بأن سوق الأوراق المالية في مصر أسست أولاً في الإسكندرية في العام 1883 وثم في القاهرة في العام 1898 وفي العام 1909 صدر القرار (العالي) بشأن بورصة القاهرة.

لقد صدرت عدة قوانين وقرارات حول أنظمة وإجراءات وتنظيمات التعامل في السوق المالية في مصر أهمها في الأعوام: 1909، 1933، 1953، 1957، 1977، 1992، 1997.

ومن الملاحظ أن سوقي القاهرة والإسكندرية كانتا نشطتين في بداية نشوئها لبعض سنوات قبل الحرب العالمية الأولى وثم في الأربعينات، ولكنهما قد تعطلتا بشكل كبير خلال سنوات الفترتين (1916 – 1933)، (1961 – 1992) وذلك بسبب افرازات الحرب العالمية الأولى وما تلته من مشكلات سياسية وتأثيرات الأزمة العالمية الكبرى في فترة الأولى وبسبب التخطيط المركزي والتحولات الاشتراكية، وثم غموض النظام الاقتصادي وعدم تكامل تشريعاته في الفترة الثانية[1].

ان عدد الشركات المدرجة في سوق المال بمصر يشكل ما يقارب من 39٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية وفيما يتعلق بأحجام التداول ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 18.3٪ لتبلغ حوالي 10.35 مليار دولار مقابل 8.75 مليار دولار سجلت خلال الربع الثاني من عام 2006 وتبعاً لهذا الارتفاع، ارتفع متوسط التداول اليومي من 145.9 مليون دولار الى 161.7 مليون دولار وبالمقارنة مع قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الثالث من العام 2005، ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة لهذا الربع بنسبة بلغت (40.4) في المائة[2]. ولذلك السوقين الماليين في القاهرة والإسكندرية يعتبران من أقدم الأسواق في الدول العربية حيث يتوسع نشاطهما تدريجياً عام بعد عام وتتوجه إليهما رؤوس الأموال المصرية والأجنبية والعربية بانتظام بفضل التشريعات التى صدرت في عام 1992 والتي ساعدت في تحسين الظروف الاستثمارية في مصر وارتفاع قيمة الاستثمارات.

---

(1) د.محمد عوض عبدالجواد و أ.ابراهيم الشريفات / المرجع السابق / ص ص(197-198)

(2) النشرة الفصلية العدد (47) لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لعام 2006 لصندوق النقد العربي / مصدر الكتروني / ص49

بورصة بيروت للأوراق المالية:

أنشئت بورصة بيروت في عام 1920 وكان في البداية أقتصر عملها على التعامل بالذهب والعملات الأجنبية وتطورت بورصة بيروت شيئاً فشيئاً الى أن أصبحت تعرض فيها الأوراق المالية التى تصدرها الشركات الخاصة والدولة. وتأثرت بورصة بيروت كباقي البورصات بالظروف التي مرت على العالم بسبب الحرب العالمية الثانية.

ثم سجلت انتعاشاً في الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، وسجل أداء بورصة بيروت تراجعاً في نهاية ربع الثالث من عام 2006 بالمقارنة مع الربع الثاني، فقد انخفض مؤشر الأسعار الذي يحتسبه الصندوق لهذه البورصة بنحو (4.7٪) وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2005 ارتفع هذا المؤشر بنسبة 46.5 في المائة، وشهدت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في نهاية الربع الثالث ارتفاعاً بنحو 1.9 في المائة لتبلغ حوالي 7.1 مليار دولار مقابل 7 مليار دولار سجلت في نهاية ربع الثاني. وبالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2005 ارتفعت القيمة السوقية في نهاية الربع الثالث لعام 2006 بنسبة 98.2 في المائة[1]. الا ان حرب يوليو 2006 له الأثر السلبي على الحركة التجارية والسياحية والمالية، وأصاب بعض القطاعات الاقتصادية اللبنانية وخاصته القطاع الإنتاجي بشلل مما أدى الى تراجع النمو الاقتصادي فيه، وانخفض حجم ومستوى الإيرادات. حيث زادت وتيرة الدين العام في لبنان بسبب الحرب الى أن يصل الى (41) مليار دولار بنهاية العام 2006. ومن التأثيرات المباشرة للحرب على بورصة بيروت التراجع من تداول بعض الإصدارات الجديدة لبعض الشركات القطاع الخاص في القطاع المالي والمصرفي والاتصالات، أما بخصوص النشاط الائتماني فقد زاد حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك للقطاع الخاص فلقد ارتفع بنسبة 6.6 في المائة في عام 2006 وعلى الرغم من ما أصاب الاقتصاد اللبناني في شلل بسبب الحرب الا أنه تمكن من الحفاظ على مستوى الاستقرار التقليدي والمالي ومعدل النمو فيه. انظر جدول رقم (37).

---

(1) نفس المرجع السابق / ص43

الجدول رقم (37)

الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية

	العادية		
المدة	الفائدة ٪	العائد ٪	المقايضة
3 أشهر	11.40	11.73	–
6 أشهر	12.21	13.00	–
12 شهراً	12.93	14.84	–
24 شهراً	16.02	16.02	–
فائدة الحسم		٪30	

الفائدة على شهادات الأيداع		
المدة	الفائدة الحالية ٪	الفائدة السابقة ٪
45 يوماً	10.00	10.50
60 يوماً	10.75	11.25

المصدر: جريدة الديار / الديار الاقتصادي ص19-20 الأربعاء 4/ 4/ 1999

نقلاً عن المرجع / د.عامر لطفي / البورصة أسس الاستثمار والتوظيف/ الطبعة الأولى/ 1999 / ص109

بورصة عمان:

وهي مؤسسة خاصة، تنفرد بممارسة التعامل بالأوراق المالية كسوق نظامية ولا تهدف إلى الربح ولا تخضع لقانون الشركات وتضم الوسطاء الماليين كأعضاء في الهيئة العامة ويديرها مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء ثلاثة منهم يمثلون شركات الخدمات المالية – كوسطاء ماليين – وعضوين يمثلان البنوك التي تمارس شركات الخدمات المالية والوساطة المملوكة من قبل البنوك أو التابعة لها، وأخيراً عضوين تعينهما هيئة الأوراق المالية من ذوى الخبرة القانونية والمالية[1]. تشير التقديرات الأولية الى أنه من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو حقيقي يتجاوز نسبة 6.7 في المائة خلال العام الجاري 2006 وهو أقل

(1) د.محمد عوض & على الشريفات / المرجع السابق / ص201

من معدل النمو الذي سجله خلال العام الماضي والذي وصل الى نحو 7.7 في المائة، ويعزى ذلك الى الظروف الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته وتراجع قيمة المنح الخارجية. وفي مجال التطورات النقدية، بلغ عرض النقود (M2) نحو 13.4 مليار دينار بنهاية شهر أغسطس من العالم الحالي 2006، بزيادة بلغت نحو 8.2 في المائة مقارنة بنهاية عام 2005، أما في جانب عدد الأسهم المتداولة فقد ارتفع خلال الربع الثالث بنسبة 12.2 في المائة ليبلغ 1.348 مليار سهم تم تداولة خلال الربع الثاني من العام الحالي 2006[1]. كما وان بورصة عمان مثلها مثل بقية البورصات العالمية شهدت تطورات كثيرة من حيث تداولها الأدوات المالية الحديثة وتطور وسائل الاتصال والإعلانات وكذلك من حيث اتساع حجم السوق.

(1) النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي / المرجع الإلكتروني السابق / ص ص(11-12)

الفصل الرابع

أسواق المال العالَميّة في ظِل ظاهرة العولمة الأقتصادية

مما لاشك فيه أن ظاهرة العولمة الاقتصادية التي اجتاحت بثورتها عموم بلدان الكرة الأرضية، ودفعت بكل مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية نحو التغير، نحو الحياة، وكذلك دفعت بالاقتصاد خصوصاً بتغير نمط الانتاج والاستهلاك وقولبة تلك الأنماط لتكون عالمية وكونية، ورفعت الحواجز أمام انتقال وحركة التجارة الدولية بما فيها التجارة الإلكترونية وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية، والأختراعات والأبتكارات، ظهرت الى الوجود وسائل وأدوات اتصالاتية ومعلوماتية كالحاسوبات الإلكترونية وشبكات الأنترنت والمحطات الفضائية للبث التلفزيوني واجهزة الاتصال النقال (المحمولة) وغيرها، التي دفعت بعجلة تقدم بلدان العالم نحو الأمام ونحو غدٍ أفضل ونحو الأندماج والأقتراب والأمتزاج فيما بينها لتصبح في ظل العولمة الأقتصادية، قرية كونية أو سوقاً واحدة تطبق فيها قوانين وتعليمات نظام العالمي الجديد، وفي هذا الفصل نركز على المباحث الثلاث الآتية:-

المبحث الأول: ثورة الاتصالات وتأثيراتها على تطور اسواق المال العالمية.

المبحث الثاني: الثورة المعلوماتية واسواق المال العالمية.

المبحث الثالث: الثورة الرقمية الألكترونية ودورها في تطور اسواق المال العالمية.

المبحث الأول

ثورة الأتصالات و تأثيراتها على تطور أسواق المال العالمية

مما لاشك أن ثورة الأتصالات قد مرت بمراحل عديدة وفي مجالات متنوعة على مر التأريخ من اختراع التلغراف من قبل (مورس)، والتلفون من قبل (الكسندر غراهام بيل) وجهاز الراديو من قبل (ماركوني) ثم الأتصال اللاسلكي، الى أن وصلت المرحلة الى استخدام الأقمار الصناعية في مجال الاتصالات بفضل الثورة التكنولوجيو والعلمية وظهور براءات الأختراعات في كافة الميادين العلمية، وأخيراً ظهور أجهزة الحاسوب والشبكات العنكبوتية التي احدثت تغيرات مذهلة في الأتصال وجعلت الكرة الأرضيّة قرية كونية حقاً وسوق واحدة موحدة تتداول فيها جميع الوسائل والأدوات المالية، ففي هذا المبحث نتطرق الى المواضيع الآتية:

- مراحل تطور تكنولوجيا الأتصالات.
- شبكة العنكبوت (الأنترنت) وتأثيرها على تطور اسواق المال العالمية.
- الانتشار الواسع لوسائل الأتصالات الحديثة وتأثيرها المباشر في تطور أسواق المال العالمية والاقتصاد العالمي.

مراحل تطور تكنولوجيا الاتصالات:-

تطورت وسائل الأتصالات التي هي وسيلة لنقل الأخبار والمعلومات فيما بين الناس إبتداءً من اواسط القرن التاسع عشر وعلى مراحل، كل مرحلة فيها التحديث من الناحية التكنولوجية، وفي البداية الخدمات البريدية التي تقدم عملياتها في مجال نقل المعلومات والرسائل والأفكار كانت على أبسط أشكالها البدائية المتخلفة قد تطورت عملياتها تدريجياً وتحسنت تنظيمها وخصوصاً بعد أن تم تشييد الجسور وتعبدت الطرق البرية وظهرت صناعة وسائط النقل المختلفة.

كذلك نهضت الأتصالات العسكرية خلال الحرب النابوليونية بفضل انشاء شبكات الابراق بالملوحة أو السيمافور فيما بين لندن وموانيء الساحل الجنوبي (ولايزال الأسم السائد حتى اليوم ((تل الأبراق)) التلغراف في المناطق الجنوبية) وهو اسم مشتق من عمليات الأبراق بالسيمافور، ومن اهم التطورات التي اعتمدت على الفهم العلمي لطبيعة الكهرباء، وهو ما لم يحدث إلاّ خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وكان ابتكار التلغراف الكهربي هو اول تطبيق عملي لهذه المعارف ثم تبعه على التوالي (التليفون) او الهاتف، والراديو والتيلفزيون ثم الحاسب الألكتروني (الكومبيوتر)[1] وذلك بفضل الابتكارات العلمية وبراءات الأختراعات وخصوصاً بعد ظهور الكهرباء وجعلها في متناول الأيدي والأستفادة منها في توليد القوى.

اختراع التلغراف:-

ثم في فترة تالية بعد اكتشاف ميشيل فارادي للعلاقة بين الكهرباء والمغناطيسية التي ادت الى ابتكار الدينامو، وتبين إمكان إحداث انحرافات لأبرة عن طريق تمرير نبضة كهربائية في سلك وهو استخدام آخر للعلاقة المغناطيسية الكهربائية، وهو ما أدى الى ابتكار التلغراف الكهربي، ودخل كل من دبليو إف كوك وسي. هو يتسون في شراكة لتطوير هذا النظام العام 1836 وحصلا على براءتهما الأولى في العام التالي وسرعان ما تبنت شركات السكك الحديدية القومية الجديدة تلغرافهما الكهربي ذا الأبر الجارفة، وسبب ذلك رغبة هذه الشركات في تحسين وسائل اعطاء الأشارات نظراً لأرتباط هذا بشكل مباشر بأمان السكك الحديدية[2].

وحقيقة الأمر أن اختراع التلغراف من قبل العالم الأمريكي (صمويل مورس) قد دفع بعجلة التأريخ الى الأمام وقدم الى الحضارة العالمية فوائد جمة حيث لم يترك بلداً لم يستفيد من مزايا هذا الأختراع العظيم، تتناقل الأخبار والمعلومات بين البلدان والأماكن المتباعدة

---

(1) آر. آيه. بوكانان: الآلة وقوة السلطة/ ترجمة/ شوقي جلال / سلسلة عالم المعرفة / يوليو 2000/ ص178

(2) نفس المرجع السابق، ص178.

بعضها عن البعض وكذلك تعتبر وسيلة في وقتها لنقل المعلومات المهمة فيما بين اسواق الأوراق المالية.

وفي العام 1851 بدأ اول كابل تلغرافي ممتد عبر القنال الأنجليزي يحقق الأتصال الفوري المباشر بين مجتمعات رجال الأعمال في لندن وباريس، وأصبحت جميع عواصم أوروبا خلال خمس سنوات على اتصال كامل بعضها ببعض ولم تقتصر هنا فائدة نظام الأتصالات الجديدة على المعلومات الخاصة بالتجارة والأعمال. ذلك أن وكالات أنباء مثل رويتر ظهرت الى الوجود لتستثمر هذه الأمكانات، علاوة على عديد من الصحف مثل التايمز التي كانت تتباهي باستعدادها لتبني أي تقنيات جديدة[1].

وكالات الأنباء:-

ومن الوكالات الأخرى المهمة وكالة أنباء الاتحاد السوفيتي السابق حيث كانت قبل الثورة البلشفية وكالة الأنباء الروسية وتعمل تحت اسم (بطرسيورجر تلجرافن أجنتور) أي وكالة بطرسيورج التلغرافية للأنباء والتي كانت تعمل في ظل القيصرية وبعد قيام الثورة البلشفية عام 1917 تم إنشاء وكالة روستا ثم مالبثت أن تحولت الى وكالة (تاس) وكالة أنباء الأتحاد السوفيتي عام 1925 وكانت هي الوكالة الوحيدة في الأتحاد السوفيتي تحت اسم (مكتب الأعلام السوفيتي) وبعد سنوات الحرب ازدادت مكاتب الوكالة في الخارج حتى بلغت أكثر من 100 مكتب في خارج الأتحاد السوفيتي[2]. ولم تتوقف التطورات العلمية عند هذا الحد بل استمرت الأبداعات و الأبتكارات في الدول الأوروبية وأمريكا، واكتشاف وسائل تكنولوجية جديدة لخدمة الحضارة الأنسانية، وهذا ما فعله الكسندر جراهام بيل بأكتشافه وسائل تسجيل الصوت على تيار كهربائي.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص179.

(2) د. احمد بدر، الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال الدولي ص234 / نقلاً عن المصدر/ غاندي محمد عبدالكريم/ أثر التكنولوجيا والمعلوماتية في المجتمع العربي/ ص37.

من الهاتف (التليفون) الى الراديو (المذياع):-

وكما يحدث في التأريخ دائماً حينما تكون هناك حاجة واضحة الى شيء ما، يظهر ان هناك كثيرين يعملون للوصول الى الهدف ذاته، واستطاع احدهم وهو اليشاجراي أن يتقدم بطلب للحصول على براءة الأختراع بعد بضع ساعات فقط من بيل، علاوة على هذا كان مطلوباً اختراع آخر للمكبر الصوتي (الميكروفون) الكهرومغناطيسي، والذي ابتكره دي. إي. هو غيس بعد ذلك بعامين ليكتمل الهاتف (التليفون) الحديث. وبذا تهيأت شركة بيل للهاتف لكي تصح واحدة من أضخم المشروعات في العالم، وكان الأمريكيون متعطشين جداً لتطوير شبكة هاتف تعمل على نطاق البلاد وبأتساعها لتفي بأغراض اتصالات مراكز ورجال الأعمال وايضاً الأتصالات الشخصية[1]. وبعد ذلك بفترة وجيزة تم تطوير الأتصالات من الأتصالات بشبكة الأسلاك الى الأتصال اللاسلكي والذي أدى بدوره بدفع الأتصالات قفزات عالية ووسعت من دائرة استخدام الأتصالات عبر المحيطات وفيما بين الأماكن المتباعدة، واستفادت من هذا الأختراع في المجالات الحيوية المدنية والعسكرية على حدٍ سواء ولاسيما في مجالات السفن، وفي بداية القرن العشرين ثم استخدام الأتصال اللاسلكي خير استخدام على متن السفن وفي قعر وعرض البحار وان هذا الأختراع يرجع فضله الى العالم الأيطالي (جي. ماركوني) الذي كان مهندساً و يعمل في مجال البريد وصنع تلغرافاً لاسلكياً والذي ادى لاحقاً الى ادخال الراديو (المذياع) كوسيلة من وسائل الأتصال.

يمثل اختراع الراديو علامة بارزة ومهمة في تأريخ الأتصال حيث يعود الفضل في اختراعه الى العالم الأيطالي ماركوني الذي تمكن في سنة 1895 من استخدامه في البث اللاسلكي للاتصال[2].

(1) آر. آيه. بوكاتان: المرجع السابق / ص180.

(2) ماجي الحواتي، الإذاعات العربية، دار الفكر العربي، القاهرة ص ص(9-10) نقلاً عن المرجع: غاندي محمد عبدالكريم الكسنزان/ أثر التكنولوجيا والمعلوماتية في المجتمع العربي ص39.

وخلال الحربين العالميتين ادخلت تحسينات عديدة على الأذاعات من حيث الوسائل التقنية والبرامج الإذاعية حيث تبوأت الأذاعة مركزاً مرموقاً في الأعـلام والتوجيـه والتسلية والتثقيف[1] (7).

تقسيم الأذاعات الى قسمين[2] (8):

1- الإذاعات الوطنية: وهي التي تبث برامجها الى الجمهـور الـداخلي لأجـراء التحـولات الأجتماعية في البلاد.

2- الأذاعات الدولية: وهي الأذاعات الموجهة الى الجمهور الخارجي ويكـون مـدى هـذه الأذاعات اوسع وأكثر شمولاً من الأذاعات الوطنية وخلال النشرات التي تـذاع مـن قبل الإذاعات الدولية التي تكون مداها أوسع وبثها يلتقطها جمهور واسع مـن مختلـف القطاعات، تساعد كثيراً علـى نـشر الـوعي الأقتـصادي والمـالي مـن خـلال برامجهـا المتنوعـة كنـشر المعلومـات والبيانـات اليوميـة لأسـعار العمـلات واسـعار الأدوات والوسائل المالية المختلفة في الأسواق المالية كنشر اسعار الأسـهم والـسندات العائـدة للشركات الأجنبية والمحلية وتزويد الباعة والمشترين بالمعلومات المطلوبة يومياً.

التلفزيون:-

لقد ظل علماء كثيرون خلال العقود الأولى من القرن العشرين غير متصورين تلـك القفزة من استنساخ الصوت لاسلكياً الى نقل الصورة البصرية، ولكن في العام 1926 أثبـت المخترع الأسكتلندي (جون بيرد) ان هذا أمر ممكـن التطبيـق عمليـاً، استخدم بـيرد طريقـة ميكانيكية لمسح الموضوع المطلوب نقله عبر سلسلة من الثقوب في قرص دوار، ولكن لم يكـد بيرد يثبت جدوى الأرسال البصري حتى بدأت شركة ماركوني في المانيا عملية تطوير طريقة اخرى أكثر فعالية للمسح الإلكتروني الذي سرعان ما حـل محـل نظـام بـيرد وطبقتـه علـى

---

(1) غاندي محمد عبدالكريم الكسنزان: أثر التكنولوجيا والمعلوماتية في المجتمع العربي/ ص39.

(2) ابراهيم الداقوقي: نظرة في اعلام العالم الثالث، سلسلة الكتب الإعلامية ص18-19 نقـلاً عـن المرجع / غانـدي محمـد عبدالكريم/ المصدر السابق/ ص ص (39-40).

خدمات التلفزيون التي بدأت العمل في أوروبا وأمريكا خلال ثلاثينيات من القرن العشرين[1]. ثم تطورت تكنولوجيا أجهزة التلفزيون وأصبحت أكثر دقة في الصورة والصوت، اضافة الى إختراع الإرسال بالصور الملونة وخلال التقاط الأشارات من خلال الأقمار الصناعية التي تقوم بتكبير تلك الإشارات قبل إعادة بثها ويمتاز هذا النوع من البث بأتساع المساحة التي تستقبله، ويستفاد منها جمهور كبير من دول عديدة.

أما استخدام الأقمار الصناعية في مجال الإتصالات فقد بدأ في 10/ 7/ 1962 حين شوهد برنامج تليفزيوني في كل من أمريكا وفرنسا وبريطانيا في وقت واحد، بعد أن بث أول قمر صناعي مستقر في الفضاء بأسم (تلستار) الذي تم الأتصال به عن طريق إقامة هوائيات ضخمة في شمال الولايات المتحدة، مكنت القمر الصناعي من تكبير هذه الأشارات عشر ملايين مرة قبل اعادة بثها الى الأرض لتستقبلها هوائيات استقبال في كل من إنجلترا وفرنسا وأسندت هذه الخدمة التلفزيونية التجريبية لأقل من ساعة بسبب تحرك القمر الصناعي بعيداً عن خط النظر الوهمي الذي ترسل له الأشارات من الأرض وقد ادخلت تطويرات مستمرة في عقد الستينات على هذه التكنولوجيا[2].

وهنالك وسائل اتصالات اخرى اختراعها سبق اختراع وسائل الراديو والتلفزيون كألة الطباعة والسينما، مما لاشك ان اختراع آلة الطباعة لم يحدث عملياً خلال مدة قصيرة بل تطورها استمرت على مدى ثلاثة قرون الى أن تزايد نطاق الطباعة خلال القرن الثامن عشر مع تزايد انتشار الصحف والجرائد والمجلات.

وجاءت أول خطوة في اتجاه مكننة الطباعة العام 1814 وقتما طبقت صحيفة التايمز طريقة (فريدريك كوينج) اسطوانة التشكيل بالكبس وهذه عبارة عن ماكينة طبع تتحكم في قوة دفع البخار الواصل الى فرشة احرف ترددية بحيث تنتج صحائف مطبوعة بمعدل (1155) في الساعة وهو ما يعادل أربعة اضعاف ناتج الطباعة اليدوية، وجاء الخطوة الثانية

(1) آر. إيه. بوكانان: المرجع السابق ص ص(182-183).

(2) د. محمد علي حوات: العرب والعولمة، الطبعة الأولى/ 2002 ص ص(71-72).

وهي التحول الى الحركة الدورانية في الطباعة بما يسمح للمطبعة بالدوران في حركة مستمرة وليست متقطعة[1].

وهذا التلاحم و التعاون التقني بين العلم والتكنولوجيا، أي بين الأختراعات العلمية وبراءات الأختراع وتطبق فكرتها على ارض الواقع بصناعة التقنيات التكنولوجية الحديثة وانتاج الأجهزة والوسائل المتطورة. وان هذا التعاون المعلوماتي ادى الى انتاج الترانزستور وجهاز الحاسوب (الكومبيوتر) والرادار والفضائيات وشبكات الأنترنت.

شبكة العنكبوت (الأنترنيت) وتأثيرها على تطور أسواق المال العالميّة :-

وفي واقع الأمر احدثت شبكة الأنترنت ثورة في عالم الأتصالات والكومبيوتر فاق ما كان متخيلاً، فهي تولد من الأثر العلمي والأجتماعي ما يفوق أي ابتكار علمي مفرد وكان اكتشاف التلغراف والراديو والتليفزيون والكومبيوتر قد مهد لظهور اداة تقنية تقوم على فكرة الربط بين كل هذه الأبتكارات، والحصول على امكانية نوعية متآتية من إجتماع قدرات تلك الأكتشافات كلها، عبر تطور علوم المعلوماتية[2].

ولأن الأنترنت نشأت بوصفها مشروعاً علمياً كومبيوترياً لا مرفق اتصالات، فقد مثلت دائماً نقطة جذب لهواة التسلل الى بيانات أجهزة الكومبيوتر، أي هؤلاء المبرمجين الذين يوجهون ملكاتهم نحو الأذى وتسبب الأضرار من خلال اقتحام نظم كومبيوترات الآخرين[3] الأنترنت تعبير يشير الى ربط مجموعة من الكومبيوترات جميعها معاً وايصال جميعها واحدة مع الأخرى لتبادل المعلومات، فظهور (الأنترنت) كان خلال السنوات القليلة الماضية. ولكن عند ظهورها لأول مرة لم تكن كما هي عليها الآن، حيث نموها وتطورها حدثت في السنوات الأولى من الألفية الثالثة ولاتزال في تطور مستمر ومذهل للعيان.

---

(1) آر. إيه. بوكانان: المرجع السابق / ص192.

(2) د. محمد علي حوات: المرجع السابق / ص75.

(3) بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت/ ترجمة/ عبدالسلام رضوان / سلسلة عالم المعرفة 1998 / ص138

ففي الثاني من نوفمبر 1988 بدأت ألوف الكومبيوترات المتصلة بالشبكة تتباطأ حركتها، وانتهى الأمر بالعديد منها الى التوقف التام. وبرغم أنه لم تدمر أي بيانات، فقد ضاعت ملايين الدولارات من زمن العمليات الكومبيوترية خلال الفترة التي ناضل مدبر ونضم تشغيل الكومبيوتر فيها من أجل استعادة السيطرة على أجهزتهم، و ربما يكون قسم كبير من جمهور الناس قد سمع عن الأنترنت لأول مرة عندما تمت تغطية هذا الحدث صحفياً على نطاق واسع، ولقد اتضح في النهاية أن السبب فيما حدث هو برنامج كومبيوتر مؤذ أطلقت عليه تسمية (الدورة) و الذي انتشر من كومبيوتر الى آخر عبر الشبكة، مستنسخاً نفسه مع كل نقلة من كومبيوتر لآخر[1].

يرجع أول تأريخ مدون لفكرة (التشبيك) أو اقامة شبكة اتصال بين كمبيوترات متباعدة الى عام 1962 حين وصف ليكلابدر فكرة الشبكة الكوفية التي تربط كل كومبيوترات العالم بأنها الوسيلة التي ستتيح لكل منها الأتصال مع الآخر و الأستفادة من كافة المعلومات في كل الأجهزة، وكان البنتاغون السباق في تمويل الأبحاث التي جرت في سرية تامة ابتداء من أول بحث نظري حول نقل الحزم الرقمية Packets الى أن وصلت الى نقطة التحول النوعي في الثقافة المعلوماتية التي اعقبها تحويل كل أنواع المعلومات الصور والأصوات والكلمات والأفلام والبيانات إلى اللغة الرقمية عبر البرمجة مما يعني نقلها وتداولها بين كمبيوترات متباعدة على الأرض[2].

مما لاشك احدثت شبكة الأنترنت ثورة عارمة في عالم الأتصالات وفي كافة المجالات المدنية والحيوية في عالمنا المعاصر، حيث دفعت بالعالم بأن يكون أكثر تواصلاً وترابطاً فيما بينها في كافة النواحي، ولها أثر مباشر في زيادة الأنتاجية والمردود الأيجابي لكافة الصناعات المختلفة وساعدت كثيراً أرباب الأعمال و المكاتب و اصحاب الشركات من حيث زيادة الرقابة وبسط السيطرة على الأعمال الموكلة الى المديرين التنفيذيين وسرعة الأتصال بهم في الأماكن المتباعدة و كذا الحال لزيادة الأشراف على الأعمال وسرعة الحصول على اسواق

(1) نفس المرجع السابق: ص138.
(2) د. محمد علي حوات: المرجع السابق ص74.

المستهلكين في العالم وفي بقاع الأرض المختلفة ومراقبة أسواق المال العالمية خلال لوحة النشرات الألكترونية وارسال الرسائل الإلكترونية والخدمات المعلوماتية الأخرى المنقولة عبر الشبكات التليفونية، ويتم نقلها عبر خط التليفون من الكومبيوتر الى الآخر.

و للتعرف اكثر على الأنترنت يكفي ان تشاهد على شاشة جهاز الكومبيوتر برنامج (موزاييك) الذي يعطي فكرة وافية عن حاضرها ومستقبلها، أنها مجموعة تضم 700 جهاز كمبيوتر تعمل معاً في خدمة (انترنت) المسماة (وورلد وايدوب) وهذه الكومبيوترات المدعوة أجهزة (وب القائدية) منتشرة في سائر انحاء العالم وتحتوي على أي نوع من البيانات، ولكن شبكة وب، وبواسطة برامج معينة تمكن من التحول من جهاز إلى آخر دون بذل جهد كبير، وقد يساور المستخدم شعور بأنه يستخدم جهاز كمبيوتر كبير واحد، ويستطيع برنامج (موزاييك) على سبيل المثال ان يصل المستخدم بباريس او موسكو ويقوم بعرض أنواع عديدة في المعلومات خرائط للشوارع وللمترو وصور تمثل مشاهد في المدينة، ومعروضات المتاحف وغيرها[1].

إن التسمية العلمية للأنترنت مكونة من مقطعين الأول (Inter) المأخوذ من كلمة (inter contacted) والتي تعني الدخول او التداخل بين الشبكات والمقطع الثاني (Net) والذي يعني الشبكة ومكونات الأنترنت الخطوط المحلية، الخطوط الدولية الموجهات (Routers) والخوادم (serves) والبروتوكولات المتنوعة (protocols) والتي بمجملها يتكون الأنترنت الذي يشبه بأنه (كل عضوي معقد ومرن مكون من تلك المكونات الأساسية[2].

على نطاق واسع فأن تطور الأنترنت ليس متساوياً في مواقع جغرافية مختلفة، والسبب هو اختلاف التطور الأقتصادي ولكن ايضاً للأختلافات الثقافية والتي تسبب تبني التكنولوجيا الجديدة وطريق الأتصالات بنسب متفاوتة، إن أنواع الأجهزة مثل

---

(1) د. محمد علي حوات: المرجع السابق ص75.

(2) متريدان ديوثيو: عالم الأنترنيت، مجلة النشر الإلكتروني، العدد (7) السنة الثانية/ ص ص(25-27)، نقلاً عن المرجع / غاندي محمد عبدالكريم الكسنزان/ مصدر سابق ص126.

الكومبيوترات الشخصية وأجهزة التلفون المحمولة (الموبايل) والتلفزيونات التفاعلية والتي تستخدم للأتصال بالأنترنت تتنوع بشكل كبير في الدول المختلفة ولذلك فأن تأثير العولمة سوف يكون غير متجانس وأحياناً بطيء نسبياً[1].

مما لاشك فيه بأن لشبكة الأنترنت أهميتها الكبرى ودورها الريادي في تقريب الحضارات وتسريع التبادل المعلوماتي بين المجتمعات البشرية المتنوعة حيث اصبحت الأنترنت قوة تجارية حرة متاحة لجيمع الأطراف والأستفادة من جانبها المضيء، حيث يستخدم من قبل جميع المؤسسات المالية والأدارية والتجارية وكافة الشركات المتنوعة والمتعددة الجنسيات على نطاق واسع واستعمالها من قبل قطاع الأعمال وفي مجالات التعليم ودراسات الجامعات في كافة انحاء المعمورة، هذا وخلال الألفية الثالثة تم توجيه هذا التكنولوجيا التقني الحديث صوب اسواق المال العالمية، حيث يتم تنفيذ الطلبات لأجراء صفقات شراء وبيع الأسهم والسندات عن طريق الأنترنت وبموجب نظام التداول الألكتروني الذي يجري بين المتداولين من كلا الطرفين وقطعت الأنترنت اشواطاً حثيثة لتحديث النظام المتبع في اسواق المال، حيث يستخدم المستثمر حساباً تجارياً على الأنترنت ويسجل طلبات الشراءو البيع الكترونياً عن طريق سماسرة الأنترنت، ويتم تنفيقذ المعاملات من قبل شبكة الأتصالات الألكترونية والولايات المتحدة الأمريكية يستعمل احدث نظام الكتروني في هذا المجال.

وهناك عدة طرق للأتصال بشبكة الأنترنت[2]:-

1- الأتصال المباشر: في هذا النوع من الأتصال بشبكة الأنترنت، فأن جهاز حاسوب المستخدم يتصل مباشرة بشبكة (Transmission control proctol/ internet proctol) وهذه الشبكة جزء من شبكة الأنترنت.

---

(1) بول كيركبرايد: العولمة الضغوط الخارجية/ تعريب د. رياض الأبرش / الطبعة الأولى/ 2003/ ص ص(117-118).

(2) مراد شلباية: خطوة خطوة في تعليم الإنترنت/ طبعة الأولى/ عمان/ 2002/ ص8.

وفي هذا النوع من الأتصال الذي تستخدمه الشركات الكبرى والمؤسسات والجامعات تقوم هذه المؤسسات بتجهيز معدات خاصة لوصل شبكتها الخاصة بشبكة الأنترنت ثم تستخدم خطوط الهاتف بربط جهاز المستخدم بهذه الشبكة التي توصله الى شبكة الأنترنت.

2- الأتصال غير المباشر: (استخدام الأتصال الهاتفي Dia-up): تسمى هذه الطريقة عادة بأسم (serial line internet protocol).

وفي هذا النوع من الأتصال يتم استخدام الهاتف لتأمين الأتصال بين جهاز المستخدم وشركة مورد خدمة الأنترنت والتي تقوم بدورها بوصل هذا المستخدم بشبكة الأنترنت وتستخدم هذه الطريقة لوصل شبكة الأنترنت لمستخدميها في البيوت.

شهدت الكثير من الأسواق المالية في العديد من دول العالم تحرراً من اللوائح والنظم المعقدة في تعاملاتها، أصبحت إجراءات الأقراض وتحويل الأموال أقل تعقيداً مما كانت عليه في الماضي، وكذا قامت النظم البنكية بالتوسع في امكانياتها ولايزال المجال مفتوحاً لمزيد من التحرر في الأسواق المالية والتجارية. وقد بدأ استخدام النظم البنكية الألكترونية في الأنتشار على نطاق اكبر، نظراً لأنخفاض تكلفتها، الأمر الذي سمح للشركات الصغيرة بأستخدامها، وتعمل هذه النظم على توفير عدد من الأمكانيات التي تسهل مراقبة الأرصدة المستحقة وكذا إدارة التحويلات المالية[1].

في الحقيقة وفي ظل ظاهرة العولمة الأقتصادية، والأختراق السريع للحدود الوطنية لكافة البلدان في الكرة الأرضية وخاصة في عقد التسعينات من القرن المنصرم وانتشارها المستمر والمتلاحق، والانفتاح الاقتصادي التي شهدتها الأسواق العالمية، وازالة العوائق التي تعيق حركة التجارة العالمية بحيث من السهولة بمكان انتقال رؤوس الأموال الدولية بكامل حريتها والتي تأثرت ايجاباً على اسواق المال الدولية وبدأ عصر تطويرها وتحديث الياتها وازدياد نشاطها وجعل العمل فيها الكترونياً مع ظهور ادوات ووسائل مالية عصرية متنوعة،

(1) برايان كويل: قسم الترجمة بدار الفاروق/ التحكم في تدفق الأموال/ الطبعة الأولى/ 2005/ ص107

هذا ومن جانب آخر ومع مواكبة التطورات المتلاحقة بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية والتقنية واختراع وسائل اتصالاتية ومعلوماتية حديثة كشبكات الكومبيوتر وشبكات الأنترنت واجهزة النقال أصبحت الأسواق المالية عصب الحياة الأقتصادية على مستوى العالم أجمع.

ومنذ عام 1989 دخل هذا النظام المدعو (CATS) على اغلب البورصات الدولية، وبالتحديد على بورصة باريس حيث تم تسجيل كافة الأسهم والسندات الفرنسية المسجلة عادة في السجل الرسمي في هذا النظام، في الواقع تشكل الطريقة الحديثة (الأنفورماتيك) التي تسمح بنشر المعلومات حول اوضاع السوق المالية لحظياً ولجميع المساهمين- إحدى مراحل التحديث الأهم للبورصات الدولية و دعماً لعملية التكامل بين الأسواق المالية على المستوى العالمي[1].

جدول رقم (38)

اللغات الرئيسية لأستخدام الأنترنت

اللغة	٪ من مستخدمي الأنترنت
الأنكليزية	61
اليابانية	7
الألمانية	5
الأسبانية	5
الفرنسية	4
الصينية	3
الأيطالية	3

المصدر: **emarkteer, 2000 and Mckinsey**

نقلاً عن المصدر: بول كيركبرايد/ العولمة الضغوط الخارجية/ تعريب د. رياض الأبرش ص126.

[1] د. عامر لطفي: البورصة – أسس الاستثمار والتوظيف / الطبعة الأولى / 1999/ سورية–حلب. ص36.

الأنتشار الواسع لوسائل لأتصالات الحديثة و تأثيرها المباشر في تطور أسواق المال العالمية و الأقتصاد العالمي:-

إن ما حدث من تطور و تقدم في مجالات مثل الهندسة الوراثية، والطب، والفضائيات وتكنولوجيا المركبات وغيرها يرجع الى ظهور وتطور أجهزة الكمبوتر التي لعبت دورها الكبير في مساعدة الباحثين في كل خطوة اتخذوها على طريق التقدم والنماء، وأصبحت اليوم المحرك الرئيسي لعصر الوسائط المعلوماتية والاتصالاتية، ورغم أنها قد غيرت كل ما وقع تحت تأثيرها، فأن تأثير الكمبوتر لم يضعف بل ازداد قوة وتسارعاً، وأصبحت صناعة الحوسبة الآن تلخيصاً للتكنولوجيا الفائقة، وهي تكنولوجيا من أكبر واسرع الصناعات، كما أنها أسرعها نمواً وأكثرها إثارة على مستوى العالم أجمع[1].

ثم تتابع بعد ذلك في السنوات التالية إطلاق الأقمار الصناعية التجريبية نتيجة للنمو الهائل في استخدام الأقمار الصناعية والتطورات السريعة التي طرأت على استخدامها والذي أدى في السنوات اللاحقة الى استخدامها في تبادل البرامج التلفزيونية عن طريق أقمار الأذاعة المباشرة وأقمار الأتصالات التي تبث البرامج التلفزيونية مباشرة الى بيوت المشاهدين عبر نوع جديد من الأقمار الصناعية تم إطلاقه عام 1985 في عدد من بلدان أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي نجم عنها مشكلات متنوعة وخاصة فيما يتعلق بمدى حرية الأتصال والحفاظ على الذاتية الثقافية في مواجهة الأنفتاح الثقافي والتنوع المعلوماتي[2].

ان تطور وسائل الأتصالات والأستعمال الواسع لشبكات الأنترنت والحاسوب ليس متساوياً في مواقع جغرافية مختلفة، ففي بعض البلدان المتقدمة اقتصادياً وخاصة في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان تطورت تلكم الوسائل قبل عشرون عاماً منصرمة بشكل مثير للدهشة بل اكثر من ذلك ظهرت الى الوجود وسائل وادوات اتصالاتية ومعلوماتية في تلك البلدان قبل هذه الفترة مالم يتم ايجادها في بلدان اخرى لحد الآن،

---

(1) د. محمد علي حوات: المرجع السابق ص66.

(2) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الأعلام العربي حاضراً ومستقبلاً / ص ص(160-162)، نقلاً عن المرجع / غاندي محمد عبدالكريم/ المرجع السابق / ص134.

والسبب الرئيسي في ذلك الأختلاف هو التطور الحاصل في مجال الأقتصاد والثقافة والتي ادى بدورها الى التقدم في مجال التقنيات الحديثة، وكذلك تبني التكنولوجيا الجديدة والأتصالات الحديثة بنسب متفاوتة تبعاً لأختلاف درجة الرقي في الأقتصاد والثقافة، وكذلك الحال فأن تأثير العولمة وخاصة العولمة الأقتصادية تكون متفاوتة بقدر معلوم، وبالتالي فأن أسواق المال تكون تحت تأثير تلك الأسباب، فأسواق المال في الدول الغربية المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون ارقى من مثيلاتها في دول جنوب غرب آسيا وشرقها ودول أمريكا اللاتينية، حيث أن انواع الأجهزة الألكترونية مثل الكومبيوترات وأجهزة التلفون النقال والتلفزيونات الفضائية التي تستخدم للأتصال بالأنترنت تتنوع من بلد الى الآخر وتختلف درجة تقدمها بين بلد وآخر، لذلك يكون تأثير العولمة الأقتصادية غير متجانسة وغير متساوية على كل البلدان، قد تكون تأثيرها شبه معدوماً في بعض البلدان المتأخرة اقتصادياً.

وعليه سيتم استجلاء الثورة الأتصالية الجديدة بتقديم وصف مختصر بمكوناتها التقنية الأساسية الاّ وهي الحاسب الآلي (الكومبيوتر)، والتلفزيون القابلوي (السلكي) (Cable Television) وأقمار الاتصالات (ستلايت)، وأنواعها المختلفة (communication satellite) وشبكة الأنترنت، وهي آليات الأختراق المعلوماتي والبث الفضائي المباشر الموجهة ليس ضد المجتمع العربي فحسب وإنما الى العالم بأكمله اي هي محاولة لصنع نمط حضاري ثقافي عالمي واحد[1]. ويعتبر الراديو سوقاً آخر تتم عولمته بهدوء، والأسباب أمنية وتقنية فأن طيف إشارة الراديو والوصول للمستخدمين من قبل محطات الراديو مسيطر عليه ومرخص من قبل الحكومات المحلية، على أية حالة فان التحويل البث الى اشارات رقمية وإرسالها عبر الأنترنت مكن محطات الراديو فجأة من الوصول العالمي[2].

---

(1) د. صالح السعود الأطلسي: مداخلة في ندوة الرباط بعنوان (الأمن الثقافي والأعلام) عام 1994 / نقلاً عن المرجع / غاندي محمد عبدالكريم/ المرجع السابق ص121.

(2) بول كير كبرايد: المرجع السابق/ ص141.

منذ اختراع الراديو من قبل العالم الأيطالي (ماركوني) شهدت العالم تطورات متلاحقة في البث الأذاعي حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عام (1912) بأنشاء اول محطة إذاعية بدأت ببث براجها ونشرات الأخبار، وتلى ذلك وفي السنوات مابعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت وسائط اعلامية متطورة ووسائل اتصالات متقدمة حيث تم توجيه براجها الأذاعية من قبل المحطات صوب اماكن بعيدة من العالم الخارجي. وارسال براجها الى قطاعات واسعة من الجمهور وبلغات عديدة والى دول عديدة، الاّ أن تم ربط براجها بالأقمار الصناعية وتوسيع نطاق عملها، وأصبحت أعمالها كونيّة، مما لا شك فأن قطاع الأذاعات مثلها مثل كافة الوسائل الأتصالاتية والمعلوماتية طرأت عليها تطورات مذهلة ومثيرة تهيئت لتخدم مقومات العولمة، ومن البديهي توسيع مديات البث الأذاعي هي الأخرى خدمت الأعمال في اسواق المال العالمية ايضاً، حيث تلتقي الباعة والمشترون أخبار إعلامية من لدن تلك الأذاعات العالمية ما تخص اسواق المال من معلومات وافية حول الوسائل والأدوات المالية والمعروضة للتداول في تلك الأسواق، مع بيان نشرات اسعار صرف العملات القائمة من الدولار الأمريكي والباون الأسترليني والمارك الألماني وغيرها.....إن التلفاز ووسائل الترفيه تتأثر بشكل كبير بأمكانية الأنترنت لتحسين كفاءة التحويل وإيصال المحتوى على اساس عالمي، وشركات الأتصالات تقدم للمشتركين بخطوطها الرقمية DSL بنفاذ أسرع (20) مرة سرعة مودمات الإتصال الحالية إن شركات الكيبل تقدم سرعة أكبر 200 مرة للتنزيل، وأجهزة الهواتف النقّالة من الجبل الثالث سوف يكون لديها القدرة على تقديم ما يقرب من 50 ضعفاً لسرعة التنزيل الحالية في أي وقت وفي أي مكان[1]. انظر الجدول رقم(39).

فالتلفزيون القابلوي يستطيع ان يقدم خدماته بأعتبارها أداة استلام وبث لبعض أجهزة المعلومات المتعددة الوظائف والفوائد بالنسبة الى الجمهور في المستقبل حيث يستطيع أن يهيء دور المتلقين وتحويلها جميعاً الى متصل ومتصل به، ومرسل ومتلقى في ذات الوقت مما يهيء الى نوع من الحوار الثنائي بين المعلقين على الأخبار والعاملين في محطات التلفزيون

---

(1) بول كير كبرايد: المرجع السابق/ ص141.

عبر الهواء والتوابع الفضائية والذي يتضمن في بعض جوانبه الأتصال الموجه الذي كان مفقوداً في الوسائل الأختراقية للشعوب مثل التغذية المرتدة الفورية اللفظية وغير اللفظية[1]. فأن مجتمع الأعمال متصل بشكل مماثل دول الجوار في أوروبا ولكن نسب اعتماد الكومبيوترات الشخصية في المنزل والوصول الى الأنترنت تبلغ (16٪) في ايطاليا، وهي نسبة دون النسبة في المانيا وهي (23٪) على سبيل المثال، من جانب آخر فأن إيطاليا لديها اختراق كبير في الهواتف النقالة (44٪) مقارنة مع المانيا (27٪)، مما يكوّن الأفتراض بأن الإيطاليين يملكون تفضيلاً قوياً للأتصالات والعلاقات الشخصية عندما يتواصلون، وبذلك فأن هناك تفضيل واضح للهواتف النقّالة على الدخول الى الأنترنت عبر الكومبيوتر[2].

---

(1) م. دي فلور، سي بال روكاخ: نظريات الأعلام ص ص(147-154)، نقلاً عن غاندي محمد عبدالكريم/ المرجع السابق/ ص124.

(2) بول كير كبرايد: المرجع السابق ص ص(123-124).

جدول رقم (39)

إحصاءات تبين استخدام الهاتف الجوّال (النقّال أو المحمول)

	استراليا	فرنسا	ألمانيا	هولندا	إيطاليا	بولندا	جنوب افريقيا	إسبانيا	السويد	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
السكان	19	55	84	15	58	38	43	39	9	56	264
نسبة الانتشار (%)	35	36	27	32	44	12	19	36	52	45	38
حجم سوق النقال (الجوال %)	6.6	21	23.4	6	29	4.6	8.2	14	6	25	101
القيمة التسويقية (دولار/ بليون)	n/a	7	n/a	n/a	n/a	n/a	1.8	n/a	n/a	n/a	40
استخدام الأنترنت (%)	10	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a	<1	-
مثلا اون لاين %	6.5	4	19.5	4.2	8.2	2.6	1.5	<3	4	18	119
مثلا اون لاين %	43	11	23	28	16	7	3.5	<7	44	33	45
المستخدم المأمون (المليون)	130	15	40	<10	<10	<10	<10	15	75	55	190
نسبة البالغين الذين يتسوقون (اون لاين)	14	4	14	12	3	<3	<3	2	21	12	33

n/a = غير متوفر

المصدر: جمع من قبل كريس ترنر، اشريدج، من نشرات س. أي.تي، وسلطة الاتصالات الاشتراكية، وجمعية تالكو للهاتف الجوال (المحمول) ووحدة الاتصالات الأمريكية (صوت وارصو) وفاينانشال تايمز.

نقلاً عن المرجع: بول كيركبرايد/ العولمة الضغوط الخارجية/ تعريب/ د. رياض الأبرشي ص125.

منذ ظهور الوسائل الأتصالاتية الحديثة خصوصاً شبكات الأنترنت وجهاز الهاتف النقّال (المحول)، تطورت اعمال اسواق المال في العالم، فيكون الأتصال والألتقاء بواسطة تلك الوسائل دون اللجوء الى البورصات، ويكون الألتقاء بين الباعة والمشترون على شاشات الكومبيوتر والاتصال بين الطرفين بالهاتف النقّال بعد الأستلام والأطلاع على لوحة الأسعار الألكترونية التي تنشر فيها الأسعار يومياً داخل البورصات، ومن جانب آخر وبفضل الثورة المستمرة في المجال التكنولوجيا و ظهور وسائل التقنية الحديثة، مرت تغيرات

عديدة على الوسائل و الأدوات المالية المستعملة والمتداولة في اسـواق المـال وتطـورت فيهـا الأصول المالية المختلفةو كذلك ديناميكية العمل فيها.

وقل مثل ذلك بالنسبة لمعظم الأدوات المالية الأخرى التي تطورت وتنوعت بما يتفق مع ظروف المتعاملين من مدخرين أو مستثمرين، بـائعين او مـشترين، وهكـذا، كـذلك فـأن تطور هذه الأدوات المالية وما ارتبط بها من ظهور المؤسسات المالية الوسيطة قد ساعد علـى تقليل المخاطر بتوزيعها على اعداد كبيرة وبالتالي زيادة فرص الأدخار والأستثمار. وهكـذ، ادى تطور الأصول المالية الى دعم وتطوير الأقتصاد العيني. وبالمقابل ساعد اسـتخدام نتـائج التقدم التكنولوجي في هذه المجالات على زيادة كفاءة هذه الأدوات المالية وانتشار استخدامها على أوسع نطاق، وكل هذه الأمور معروفة ولا محل للتأكيـد عليهـا، ولكـن الجديـد هـو ان العـالم يعـرف تطـوراً هـائلاً في الأسـواق النقديـة والماليـة بمـا يجعلـها عاليـة التوجـه (Globalization of Financial Markets)[1].

---

(1) د. حازم البيلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر/ من كتب سلسلة عالم المعرفة/ 2000 ص ص(133-134).

المبحث الثاني

الثورة المعلوماتية و أسواق المال العالمية

حدثت الثورة العلمية والتكنولوجية، وتسببت في تغيرات عديدة وكثيرة في مجالات الزراعة و الصناعة، وتحققت إنجازات مثيرة للدهشة في المجالات اعلاه وفي مقدمتها الألكترونيات الدقيقة والالآت الحاسبة، و صناعة المعلومات، ووسائل الأتصالات الحديثة، وتكنولوجيا الفضاء الخارجي، حيث ان اختراع التلغراف وبعده الراديو، وأجهزة التلفزيون، والطباعة وبعدها اختراع وظهور اجهزة الحاسوب وشبكات الأنترنت قد فتحت الأبواب لدخول العالم الى عصر جديد، عصر المعلومات، وبما أن الثورة المعلوماتية قد أفرزت منها وسائل وآلات حديثة وتأثيراتها على تطور اسواق المال العالمية واضحة للعيان، لذا نتطرق في هذا المبحث الى:

- ماهي الثورة المعلوماتية وما التكنولوجيا المعلوماتية.
- تأثيرات الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا المعلوماتية على تطور اسواق المال العالمية.

ما هي الثورة المعلوماتية وما هي التكنولوجيا المعلوماتية؟:-

فأننا يمكن ان نكون على فاتحة عصر جديد يمثل انقطاعاً وتغيراً في نمط الحياة والتكنولوجيا، وهو المترتب على ثورة المعلومات والأتصالات، فبالرغم من حجم وسرعة التقدم التكنولوجي خلال القرن العشرين، يبدو ان العالم قد بدأ يدخل مرحلة جديدة كلياً منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات وخاصة في التسعينات في هذا القرن، أما قبل ذلك وبالرغم من سرعة التغير فأنه لايبدو أن العالم قد عرف شيئاً مختلفاً عما كان موجوداً ومعروفاً من قبل، حقاً لقد تحقق اكثر من كل شيء ولكن هذا تغير كمي لا نوعي، فالتقدم الذي حققه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينيات والذي يمثل بكل

المعايير فترة من اسرع فترات التأريخ تطوراً و ازدهاراً، إنما يعبر عن حلقة متصلة ولايعكس أي انقطاع أو انفصال في شكل التطور[1].

لقد مثّل ظهور الكومبيوتر أهم حدث منفرد في تأريخ التكنولوجيا، وقد كانت أجهزة الكومبيوتر العامل الأساسي للتغير خلال الثلاثين سنة الماضية، ونظراً لأهميتها لعالم المال و التجارة ووقعها شديد التأثير في المجتمع وبصفة عامة، فقد اطلق اسمها على عصر بأكمله تكريماً لها عصر المعلومات The information Age إن ماحدث من تطويرات وتقدم في مجالات مثل الهندسة الوراثية، والطب، والفضائيات Aerospace، وتكنولوجيا المركبات ذاتية الدفع Automative Technology وكثير غيرها، ماكان له ان يخطر على البال لو لم تكن أجهزة الكومبيوتر قد لعبت دورها الخطير وهي تساعد الباحثين و المهندسين دون كلل في كل خطوة اتخذوها على طريق التقدم[2] (31).

تعتبر المعلومات عنصراً ضرورياً في الحياة البشرية وركيزة مهمة في ركائز الأستمرار في الحياة والتفوق فيه، ومنذ قديم الزمان يحاول الأنسان جاهداً التحري عن المعلومات لمعرفة ماهو مبهم وغير معروف حوله وفي المحيط الذي يعيش فيه وفي العصر الحديث تطور نمط المعلومات تبعاً لتطور التكنولوجيا وتطور الأدوات والأساليب التي يستخدمها، ويحاول بأهتمام بالغ لمعرفة ما يجري في البلدان الأخرى، وإن الاختراعات و الابتكارات ما هي الاّ جزء من عملية التحري والكشف عن المعلومات، وكذلك بالأمكان وبفضل وجود المعلومات وتيقنها لدى الأنسان التوجه نحو مستقبل زاهر.

عملية التقارب والتبادل المعلوماتي:-

مما لاشك فيه أن ذلك التشوش الواضح في صناعات الحوسبة والأتصالات، والوسائط الأعلامية ماهو إلاّ نتيجة مباشرة لما يعرف بأسم التقارب Convergence ومادمنا لم نفهم طبيعة ذلك التقارب، سيبدو كل شيء أمامنا مستغلقاً على الأفهام، فمن

---

[1] د. حازم البيلاوي: المرجع السابق/ ص127.

[2] د. فرانك كيلش: ثورة الأنفوميديا/ ترجمة حسام الدين زكريا/ سلسلة عالم المعرفة رقم 253 عام 2000 / ص21.

المستحيل ان نستوعب ما الـذي يحـدث لـشركات التكنولوجيـا الرفيعـة High-Tech ومـا تستخدمه من تكنولوجيات أو ما تطرحه من منتجات، مالم نفهم الدور الذي يلعبه التقـارب، ويعرف التقارب في جوهره بأنه التقاء تكنولوجيات مختلفة معاً، أو انـصهار تكنولـوجيتين او أكثر لتكونا شيئاً جديداً ومختلفاً يحمل صفات كل منهما على حدة، الا أنه يكون منفرداً تمامـاً في صفاته، وقد تفوقت التكنولوجيات والمنتجات الجديدة الناتجة عن ذلك التقارب علـى مـا تقوم به الأدوار الأصلية لكل منهـا بدرجـة كـبيرة، ويبـدو ذلـك واضـحاً في التقـارب بـين التكنولـوجيتين الأعظـم قـوة والأكثـر انتـشاراً – المعلوماتيـة Information والوسـائط الأعلامية Media [1]. ولذلك فأن عملية الأنتاج تتضمن بطبيعتهـا دائمـاً عنـصري الطاقـة (المادة) والمعلومات، ولافرق في هذا بين صور الأنتاج القديم وصور الأنتاج الحديث. ولعـل الخلاف الأساس بين المراحل المختلفة هو خلاف في تحديد مركز الصدارة والأهمية. فالجديد هو في بروز أهمية المعلومات في صور الأنتاج الحديث، وتراجع أهمية الطاقة بعـض الـشيء. فقديماً كانت الغلبة للطاقة وكانت المعلومات تابعة لأحتياجات تحويل المادة. والجديد هو اننـا بدأنا ندخل عصر معالجة المعلومات ذاتها، بحيث تتدخل الطاقة بالقدر اللازم لهـذه المعالجـة. ويقابل هذا التطور، في الأنتقال من التركيز على المادة الى التركيز على المعلومات[2].

إن عملية التقارب والتبادل المعلوماتي بدأت حينما ظهرت آلة التلغراف، والتليفـون واللاسلكي وبعدها اجهزة الراديو، حينما تم إرسال المعلومات واستلام المعلومـات بـشكلها البسيط، وتم التقارب بين الأطراف وثم التبادل المعلوماتي بينهم، ثم تطورت العملية بفـضل تطور الثورة التكنولوجيـة وظهـور الوسـائل الإتـصالاتية و المعلوماتيـة كـأجهزة التلفزيـون والطباعـة، واطـلاق أقمـار صـناعية الى الفـضاء الخـارجي لأسـتلام وارسـال الموجـات الكهرومغناطيسية واتـساع نطـاق الأسـتقبال التلفزيـوني وارسـال ونقـل براجمـه الى منـاطق جغرافية شاسعة، ويتم استقبال برامج تلفزيونية بواسطة هوائيات الأستقبال التي تعد من أهم

---

(1) نفس المرجع السابق/ ص85.

(2) د. حازم البلاوي: المرجع السابق ص129.

وسائل تبادل المعلومات ووسائل التقارب الثقافي والاجتماعي والعلمي. وبعدها ظهور أجهزة الحاسوب يعني ظهور عصر جديد عصر المعلومات التي سميت بأسمها.

وتطور اجهزة الكومبيوتر في العالم وظهور جهاز الكومبيوتر الشخصي IBMPC عام 1981 واختراع شبكة الأنترنت التي هي مجموعة من الكومبيوترات الموصلة معاً والتي تستخدم وفقاً لبروتوكولات دولية لتبادل المعلومات تلك جميعها وسائل التقارب والتبادل المعلوماتي التي ساعدت لفتح وظهور عالم جديد.

تكنولوجيا المعلومات:-

وتتكون تكنولوجيا المعلومات من كومبيوترات وأجهزة تخزين للمعلومات، أما تكنولوجيا الوسائط الأعلامية فهي عبارة عن أجهزة سمعية و بصرية كالتلفزيون والراديو والهاتف. وفي الماضي كان هناك خط فاصل محدد يفصل بين كل تكنولوجيا على حدة، وكانت الكومبيوترات مستخدمة في ادارة ومعالجة المعلومات. في صورة أرقام ونصوص بينما كانت أجهزة التليفزيون والراديو والهاتف تستخدم لنقل الصور والأصوات، أما الآن فأننا نرى ذلك الخط الفاصل يفقد وضوحه وتحديده بسرعة، بل سيختفي تماماً في القريب العاجل، وكلما انصهرت الكومبيوترات والتلفزيونات والهواتف معاً، برزت الى الوجود منتجات جديدة مختلفة وارقى، ولها من القدرات ماهو اكثر من أي وقت مضى، والكومبيوترات هي القوة المحركة وراء ذلك التقارب ونجدها بالفعل في منتجات كثيرة موجودة بيننا، وعندما تصبح تكنولوجيا الحوسبة جزءً من منتج ما[1]، الثورة العلمية والتكنولوجية كأي ثورات اخرى قد سببت في التغير في مجالات عدة، بدءً من الزراعة وفي انماط المنتجات الزراعية وزيادة الأنتاج، والى الصناعات وادخال الأنظمة الأوتوماتية في معالجة المنتجات الصناعية و تحديث الأنماط بدلاً من الآلة اليدوية، وسرعان ما قد دفعت بالوسائل الأتصالاتية الحديثة في الظهور، ولعبت تلك الوسائل الحديثة دوراً بارزاً ومثيراً في

---

(1) د. فرانك كيلش: ثورة الأنفوميديا/ المرجع السابق ص ص(85-86).

التقارب العالمي وفي تقليل المسافات الجغرافية، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالتجارة الخارجية وبرؤوس الأموال وانتقالها وإدخالها في عمليات الأستثمار الدولي، وتعد وسائل الأتصال من اكثر العوامل تأثيراً في تغير العالم وفي ظهور النظام العالمي الجديد الى الوجود، كما أنها أي الوسائل الأتصالات التي هي من افرازات الثورة العلمية والتكنولوجية لها تأثير مباشر في زيادة نمو صناعة المعلومات نفسها وزيادة نشاط تجارة المعلومات، لكون المعلومات تعد سلعة تجارية كأي سلع اخرى تتم التجارة بها دولياً.

وتتمثل الثورة العلمية والتكنولوجية في تلك التغيرات الثورية التي تحققت في مجالات عديدة في مقدمتها الألكترونيات الدقيقة، والالآت الحاسبة، والأنسان الآلي وصناعة المعلومات والأتصالات، والطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، والطيران النفاث، ويمكن ان نوجزها تحت اسم (ثورة التكنولوجيا المعلومية). ولقد اقتحمت تكنولوجيا الألكترونيات الدقيقة مختلف انماط المنتجات و العمليات و جميع القطاعات بدءً من الزراعة الى الصناعة فالخدمات وبالتالي زاد معدل تقادم المنتجات والعمليات وتقصير دورة المنتج مما يؤدي الى درجة عالية من السرية في سوق التكنولوجيا. ونظراً لحقيقةأن المعرفة الأنسانية تتضاعف كل ثمانية الى عشرة أعوام فأن هذه الظاهرة قد قادت الى أهمية التشغيل الذاتي، أهمية الأوتوماتية في معالجة المعلومات، ومن هنا تم الأندماج التدريجي بين تكنولوجيا الأتصالات وتكنولوجيا الحاسبات فظهرت تكنولوجيا المعلومات[1]. والاندماج التدريجي بين تكنولوجيا الأتصالات و تكنولوجيا الحاسبات والتلاقي بينهما تسبب بأفراز وسائل متطورة ودقيقة في التطبيقات العلمية و التطبيقات المتزايدة في مجال رقاقة السليكون، وتكنولوجيا المعلومات (Information Technology) قد تمتد تطبيقاتها الى مجالات وقطاعات عديدة مثل قطاع التجارة والمصارف والتأمين والخدمات، وإن حجم وكثافة العاملين في قطاع صناعة المعلومات أكثر بكثير من العاملين في قطاع الأنتاج، وقطاع صناعة السلع، لأن صناعة المعلومات بعكس ما تجري في صناعة الأنتاج السلعي، حيث يعتمد الأول على الجهد الذهني بدلاً من الجهد العضلي.

---

(1) د. فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها/ سلسلة عالم المعرفة 1990/ ص ص(37-38).

شبكات الأتصالات الأليكترونية:-

قامت النظم الحديثة للمعلومات بما لها من طاقات هائلة على التخزين والمعالجة والنقل، وأتاحت بذلك وسيلة سريعة لعدد متزايد من الناس والمؤسسات العاملة في مجال البحث عن المعلومات. وهكذا اصبحت المعلومات مورداً اقتصادياً في حد ذاتها، تتطلب مستوى عالياً من الكفاءة حتى يمكن جمعها ومعالجتها وبثها مرة اخرى، وقد تمت معالجتها بحيث توضع في صورة مناسبة للمستخدم النهائي لها، لصناع القرارات والمخططين والباحثين والعلماء والجمهور العريض المتلقي للمعلومات، ومن هنا اصبحت التكنولوجيا المعلومية تقوم بالدور الرئيس في التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن، إذ يمكن بواسطتها صنع أجهزة متنوعة تأخذ على عاتقها وظائف الأدارة و المراقبة والتحليل للمعلومات[1].

وعلى ضوء ذلك ان الأنترنت احدى افرازات التقدم العلمي والتكنولوجي جاءت الى الوجود كأحدى النظم الحديثة للمعلومات والأنترنت عبارة عن شبكة من الكومبيوترات الموصلة معاً تقوم بمجموعة من الأعمال المثيرة للدهشة ما لا تقوم بها غيرها من الأجهزة الحديثة قاطبةً، ومنذ ظهور شبكة العنكبوت (الأنترنت) الى عالم المعلومات والأتصالات حدثت ثورة عارمة في كافة الميادين الأقتصادية والأجتماعية والأدارية والسياسية والثقافية، حيث امتزجت الثقافات وتبادلت المعلومات وزادت العلاقات الدولية ولعبت المعلومات دورها في الأنتقال والتحويل بين البلدان، لقد اصبح بأمكان كل شخص او مصرف او مؤسسة ان يرسل أية معلومات أو رسالة عبر الأنترنت الى اطراف اخرى في مختلف انحاء العالم لأغراض تجارية أو تعليمية أو ثقافية وغيرها وخلال لحظات بالصوت والصورة معاً.

وأصبحت الأنترنت قناة اتصال يعوّل عليها بالنسبة للملايين من البشر فهي توفر توصيلاً على اتساع العالم بين الكومبيوترات الخادمة، وتسهل تبادل البريد الألكتروني، وبنود لوحة النشرات وغير ذلك من البيانات، وتتراوح التبادلات ما بين الرسائل القصيرة التي لا تتعدى عشرات قليلة من الرموز وعمليات النقل ذات الملايين المتعددة من البايتات للصور

---

[1] د. فؤاد مرسي: نفس المرجع السابق/ ص38.

الفوتوغرافية، والبرمجيات، والأنواع الأخرى من البيانات، وليس هناك فارق في التكلفة بين أن تطلب بيانات من كومبيوتر خادم على بعد ميل واحد منك، وطلبها من خادم آخر على بعد آلاف الأميال[1]. والعالم أيضا أمام سلعة جديدة هي المعلومات، وهي سلعة لها سوقها الواسعة محلياً وعالمياً، ففي الولايات المتحدة فأن حصة قطاع المعلومات وصلت الى 52٪ من الناتج القومي في عام 1980. ومن المتوقع ان تصل الى 80٪ في عام 1990، كما أن ما حققته الشركات العاملة في مجال الحاسبات ونظم وسائل الاتصال من أرباح يمثل حوالي 43٪ من إجمالي أرباح الشركات الأمريكية طبقاً لبيانات عام 1980 ويتوقع ان يصل حجم مبيعاتها الى 250 مليار دولار في عام 1990[2].

شبكات الاتصالات الإلكترونية وتأثيرها على قطاعي المصارف واسواق المال:-

الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا المعلومات إتسعت نطاقها وكبرت حدودها الجغرافي ودخلت في قطاعات مختلفة، وصناعات متنوعة، وان احدى هذه الصناعات هي قطاع البنوك التي هي الأخرى معرضة للتغيير، وطرأت عليها خلال السنوات المنصرمة تطورات هامة، وظهرت بنوك الكترونية التي لها اتصال مباشر مع كافة فروعها، وزودت بأحدث الأجهزة الإلكترونية المتطورة وبشبكات حاسبات إلكترونية وشبكات الأنترنت، وتجري كافة تعاملاتها المصرفية عبر تلك الأجهزة، ولم تعد المصارف في حاجة الى كميات كبيرة من النقود السائلة لأن أغلب معاملاتها تتم عبر شبكات الكومبيوتر و تحويلاتها الألكترونية، وكثير من مشتريات العملاء تتم بواسطة النقود الألكترونية Electronic Money من خلال تخزين النقود على القرص الصلب Hard Disk للكومبيوتر الشخصي واستخدامها في شراء ما يرغب من السلع والخدمات من خلال شبكة الأنترنت وفيما بعد يتم خصم ثمن المشتريات من القيمة النقدية الألكترونية المخزنة على ذاكرة الكومبيوتر الشخصي، او من خلال البطاقات البلاستيكية الألكترونية التي هي الآخرى احدى استعمالات النقود الألكترونية

---

(1) بيل جيتس: المعلوماتية بعد الأنترنت/ المرجع السابق ص139.

(2) د. فؤاد مرسي: المرجع السابق ص39.

وان أبرز هذه البطاقات وأكثرها شيوعاً هي بطاقات الأئتمان، فأن 90٪ من حجم المبيعات تتم بدون استعمال النقود الورقية في اليابان، وفي أوروبا 86٪ وفي الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 75٪ كما وان نوع و أساليب الأستثمار، استثمار الأموال قد طرأ عليها التجديد والتحديث.

لقد كان المستثمر الصغير، حتى وقت ليس بالبعيد تماماً، يصاب بالأحباط أذاما حاول استثمار ماله في أي شيء يتجاوز حساب التوفير، فعالم الأسهم وما وراءه اتحاد شركات الأستثمار بالوحدات Mutual Funds والأوراق التجارية والسندات والأدوات الملغزة الأخرى – كانت ببساطة بعيد عن متناول أي شخص ليس حسن الأطلاع على مجريات الأمور في (وول ستريت). غير ان ذلك كان قبل أن تغير الكومبيوترات الأشياء. فاليوم تتوافر قوائم سماسرة (الخصم) بكثرة غلى الصفحات المخصصة للشركات والمؤسسات المالية والتجارية بدليل التليفونات، ومستثمرون قليلون هم الذين يجرون عمليات الأسهم من آلة في بنك محلي او عبر التليفون، ومع اكتمال كفاءة طريق المعلومات السريع ستتوافر خيارات الأسهم بكثرة، وربما تعين على سماسرة الأسهم، شأن غيرهم من الوسطاء الذين تمثل عملهم في مجرد متابعة تعامل ما، أن يقدموا شيئاً يتجاوز مجرد شراء الأوراق المالية[1] (39). وبالتالي اصبح المدخر يواجه إمكانيات عالمية لتوظيف مدخراته، كما ان الأستثمارات المحلية لم تعد محدودة بما يتوافر في السوق المحلي من إدخارات، وساعد على كل ذلك تطور اساليب الأتصال بين المراكز المالية العالمية، وجاءت ثورة المعلومات والأتصالات فساعدت على انتقال هذه الثروات المالية في شكل ومضة كهربائية او نبضة إلكترونية، تتصل بين البلدان المختلفة دون ان تصطدم بحواجز او حدود سياسية، وأصبحت الثروة المالية اقرب الى الأستقلال عن الثروة العينية، واصبحت تتوافر لها حياتها الخاصة التي تتمرد على الحدود السياسية و تتجاوزها، وانتقل العالم إلى نوع من الأقتصاد الرمزي تحركه هذه الأصول المالية التي تنتقل من مكان الى آخر ومن عملة الى اخرى في لحظات دون ان

---

(1) بيل جيتس: المرجع السابق ص ص(250-251).

تدركها عين او تعوقها سلطة[1]. مما لاشك فيه ان التكنولوجيا المعلوماتية قد حدثت تطورات هائلة في ميدان القطاع المصرفي وساعدتها في ادخال شبكات الأتصالات الألكترونية فيها، مما جعلت المصارف التي تعد من الأسواق المال النقدية العالمية وهي جزء من اسواق المال الدولية قادرة على التكيف لتحويل مالديها من ابداعات المواطنين ومبالغ الأستثمارات الى جهات اخرى بعيدة جغرافياً او استلام المبالغ من تلك الجهات، مما خلقت تحركات مالية نشطة في قطاع الأسواق النقدية مما زادت حجم الأستثمارات قصيرة الأجل وجعلها نشاطاً دولياً بدلاً من انحصارها أي الأستثمارات داخل نطاق المحلي هذا بالأضافة على الأسراع بالتقاء الباعة والمشترين في البورصات بعد طلاعهم على اللوائح الخاصة بأسعار الأوراق المالية التي تنشر على الأنترنت.

يقصد بنظام التحويلات الألكترونية عملية منح الصلاحية (permission) لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة أو المدينة إليكترونياً من حساب مصرفي الى حساب مصرفي آخر. ويساعد هذا النظام عملاء المصرف على تسديد المدفوعات (electronic payment) من خلال بنوكهم ودون الحاجة الى استخدام الحواسيب المالية، او البطاقات، كما ويساعد هذا النظام المصارف نفسها في إجراء التحويلات بطريقة آمنة (high security) وسهلة الاستخدام (Ease of use) وعالية الموثوقية. وتتم عادة عملية التحويل من خلال مقاصة آلية (Automated cleaning house) ومجموعة من البروتوكولات المالية الألكترونية الآمنة و التي تضمن الحفاظ على خصوصية البيانات وسلامتها والتحقق من وصولها الى الجهة المطلوبة[2]. تعمل شبكات الأتصال الألكترونية على تفعيل عمليات التداول اوتوماتيكياً، لذلك يرى الكثيرون من المشتغلين في السوق بأن أسواق الأوراق المالية ستعتمد في المستقبل على تلك الشبكات كأساس عمل لها، ففي عام 1977 وضعت هيئة الأوراق المالية والبورصة برنامجاً تنظيمياً لإمكانيات شبكات الاتصالات الإلكترونية في سوق الولايات المتحدة، وفي عام 1998 سنت هيئة الأوراق

---

(1) د. حازم البيلاوي: المرجع السابق ص ص(135-136).

(2) د. اكرم حداد + مشهور هذلول: النقود والمصارف/ الطبعة الأولى 2005 عمّان ص59.

المالية والبورصة بعض القوانين التي تسمح بأنشاء أسواق للأوراق المالية القائمة على النظام الأليكتروني، وهناك بالفعل العشرات من شبكات الأتصالات الألكترونية في الولايات المتحدة ولكن من المحتمل أن يزداد هذا العدد على نحو سريع[1].

بفضل افرازات الثورة التكنولوجية، واختراق وسائل الأتصالات الحديثة جميع مجالات الأعمال المصرفية وقطاع اسواق المال الدولية، اصبحت بأمكان المتعاملين بالأوراق المالية في كل انحاء العالم الجلوس في مكاتبهم و داخل مصارفهم و منازلهم يراقبون الشاشات الألكترونية بغية معرفة اسعار الأوراق المالية بجميع انواعها في كل لحظة وفي جميع اسواق المال العالمية، فيشترون ويبيعون بواسطة وسائل الاتصالات الحديثة كالهاتف وأجهزة الهاتف النقال ولم تعد الحاجة الى التجمع في صالات التداول في بورصة واحدة وفي مدينة واحدة لكون التطورات المتلاحقة في الأقتصاد العالمي بفضل ظاهرة العولمة الاقتصادية أصبحت جميع أسواق المال في العالم بمثابة سوقاً واحدة.

والأمر الجدير بالأهتمام هنا ليس فقط في تطور شكل الأصول المالية وسرعة انتقالها، وإنما في الأحجام التي اتخذتها، بحيث اصبح الجزء الأكبر من العلاقات الدولية يتعلق بتبادل الأموال وانتقالها، وتراجع انتقال السلع والخدمات الى مرتبة ادنى، ففي 1973 قدر حجم التعامل اليومي في اسواق العرض بحوالي (15) مليار دولار، وفي 1983 ارتفع الى (880) مليار دولار والى ما يزيد على (3ر1) تريلون دولار في 1995. وفي حين كان جميع المعاملات الخارجية في الأصول المالية يمثل اقل من (15) من المائة من حجم الناتج المحلي لكل من الولايات المتحدة والمانيا واليابان في 1980. فقد ارتفعت هذه النسبة في العام 1993 الى (135) في المائة في الولايات المتحدة و(170) في المائة في اليابان، و(80) في المائة في المانيا[2].

وفي ظل اوضاع الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة والتدويل المضطرد لرأس المال والإنتاج فأن عمليات تكرار واعادة الأنتاج في كل البلدان صارت مترابطة على المستوى

---

(1) برايان كويل: الحماية من مخاطر العملة/ الترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق بالقاهرة/ 2006 / ص ص(157-158).

(2) د. حازم البيلاوي: المرجع السابق ص136.

العالمي غير ان الأولوية صارت الآن لهدف إعادة إنتاج رأس المال. ومن هنا يمكن الحديث عن إعادة هيكلة اسواق النقد والمال الدولية، مؤسسات وآليات، ويمكن القول إن هذه الأسواق قد شهدت منذ نهاية الستينات ومطلع السبعينات تطورات جديدة تتمثل فيما يلي[1]:

اولاً: إعادة تشكيل القطاع المالي والمصرفي وخصوصاً مؤسساته (deregulation) ونشأت عدد كبير من المراكز المالية الدولية خارج أوروبا وأمريكا تلعب دور الوسيط مستفيدة من فروق التوقيت الزمني بين أجزاء السوق الدولية.

ثانياً: إحلال أصدار صكوك الدين القابلة للتداول محل القروض التقليدية الصادرة بمناسبة عمليات الأنتاج.

ثالثاً: دخول أسواق النقد و المال مباشرة ولو بغير وساطة المصارف نفسها.

رابعاً: إندماج أسواق النقد و المال الدولية في سوق واحدة واكتسابها بذلك الطابع الكوني، حيث تتحقق كونية الأستثمارات والأقتراض والتنظيم و الأدوات.

وكذلك فأن هذه الثورة المالية لم تقتصر على انتقالات رؤوس الأموال، بل إنها بدأت تؤثر في انتقال السلع عن طريق ما يعرف بالتجارة الألكترونية (Electronic commerce). فقد وجد عدد من المشروعات التجارية والصناعية في شبكات الأنترنت فرصة لعرض منتجاتها والأعلان عنها للمستهلكين، ثم لم يلبث الأمر ان تطور واصبحت شاشات الكومبيوتر ليست فقط مجالاً لعرض المعلومات عن المنتجات الحديثة، بل أصبحت وسيلة للتعاقد وعقد الصفقات والدفع من خلال بطاقات الأئتمان. فالفرد لن يصبح موجوداً فقط في البورصات من خلال شاشة وول ستريت مثلاً، بل ان وول ستريت والبورصات سوف تنتقل الى المنازل، ويكفي لتقدير حجم هذه التعاملات في المستقبل القريب ان نتذكر ان في الولايات المتحدة (العام 1999) حوالي (42) مليون منزل تحوز أجهزة كومبيوتر شخصية من بين (92) مليون عائلة أميريكية، وحوالي (12) مليون عائلة

---

(1) د. فؤاد مرسي: المرجع السابق ص ص(229-230).

تقريباً تتعامل حاليًا مباشرة مع البورصات (online) ويعقدون حوالي نصف مليون صفقة يومياً، ويبلغ عدد المستثمرين الأفراد الذي يتعاملون مباشرة مع البورصة حوالي (12) في المائة من مجموع المعاملين، وينتظر أن تصل نسبتهم الى (29) في المائة العام (2002) [1].

وهكذا تصبح أسواق المال الدولية تحت تأثيرات الثورة المعلوماتية، تتطور بتطور الوسائل المعلوماتية والتقنية، وتزداد اتساعها بأزدياد التقارب والتبادل المعلوماتي، واصبحت رؤوس الأموال تتمتع بحرية تامة في الأنتقال والتحويل في مكان الى الآخر دون عراقيل وخاصة بعدما طرأت على النقد ووسائل الدفع من تغيرات وباتت بأستطاعة الأموال التحري عن المكان المناسب بحثاً عن الربح والاستثمار الأمثل ولا توقفها الحدود الدولية والحواجز السياسية بفضل النظام العالمي الجديد الذي برز للوجود وفرض نفسه على العالم وعلى التجارة الدولية، وخففت أهمية الجغرافيا واختصرت المساحات واقتربت المسافات لأنتقال المعلومات والأموال والسلع ورؤوس الأموال والاستثمار، وهيمنة الوسائل الحديثة للأتصالات والمعلومات والمواصلات على العالم وجعلته ما يشبه القرية الكونية (Globl village).

---

(1) د. حازم البيلاوي: المرجع السابق ص ص(137-138).

المبحث الثالث

الثورة الرقمية الإلكترونية ودورها في تطور اسواق المال العالمية

منذ ظهور الجيل الخامس من الحاسبات الألكترونية في بداية الثمانينات والذي اطلق عليه بالحاسوب الشخصي personal computer وكثرة استخداماتها وفي كافة المجالات بسبب صغر حجمها وسهولة استخداماتها وربطها بالوسائل والوسائط الأتصالاتية والمعلوماتية، تقدمت وتوسعت معها فكرة تطبيقات عمليات الرقمنة (Digitization) وخصوصاً بعد انتشار إستخدام شبكات الكومبيوترات الموصلة بالشبكات عالية النطاق الترددي، وفي بداية القرن الجديد بدأت في الظهور تطبيقات الثورة الرقمية وظهور وسائل وادوات رقمية باتت تؤثر على جميع مناحي الحياة وعلى كافة المجالات في الحياة الأقتصادية، واحدى هذه المجالات هي قطاع اسواق المال العالمية، وفي هذا المبحث نتطرق الى مفهومين:

- ماهية الثورة الرقمية الألكترونية.
- تأثير الثورة الرقمية الألكترونية في تطور اسواق المال العالمية.

الثورة الرقمّية الألكترونية :-

أفرزت الثورة العلمية عبر مراحل مختلفة وخلال سنوات عدة وعبر تحويلة نوعية لظهور وسائط اتصالاتية ووسائل معلوماتية وإعلامية مثيرة للدهشة، والتي دفعت بالحضارة الإنسانية الى الأمام، وبفضل الثورات التكنولوجية واحدة تلو الأخرى، تعرض المجتمع بأسره للتغير، حيث تغيرت انماط حياة البشرية جمعاء على الكرة الأرضية، وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، قد أُدخلت العالم في عصر جديد، عصر المعلومات، عصر مغاير، لمفاهيمه، في اشكال صناعاته، نوعية وطبيعة سلعتها وخدماته، نوعية الشركات وطموحاتها، دور الدولة في داخل حدودها الوطنية ونوعية التجارة الدولية ودور المؤسسات الدولية. وفتح مجال جديد للفكر الأستراتيجي التجاري و الصناعي والسياسي والعسكري والثقافي.

وكل تلك التغيرات كانت جميعها بفضل هذه التكنولوجيا التي هي وليدة التلاقي لثورة الألكترونيات، وتكنولوجيا الكومبيوتر ونظم الاتصالات، وتتكون تكنولوجيا المعلومات من كومبيوترات وأجهزة تخزين للمعلومات....

حيث كانت كلمات (الكومبيوترات) و(المعلومات) هي محك القيمة في السبعينيات والثمانينات، أما الاتصالات فهي موضوع الساعة في التسعينيات، ولايرجع ذلك الى ان الأتصالات سابقة لعصرها، بل على وجه أكثر دقة لأنها كانت متخلفة عن زمانها ولحقت به أخيراً، وكما رأينا فقد تقدمت تقنية الحوسبة بخطوات جبارة، فالكومبيوترات اليوم أكثر قدرة بملايين المرات عما كانت عليه منذ (30) سنة مضت، ولقد تقدمت بحيث تخطت مجرد طحن الأرقام، ومعالجة البيانات للأدارة، وتداول الصور ولقطات الفيديو، و برغم ذلك نجد ان شبكات الأتصالات لشركات الهاتف قد ظلت تقريباً على حالها مثلما كانت عليه منذ فجر عصر الكومبيوتر، فما زالت مرتبطة بعالم الصوت والبيانات[1] (46). لقد تمثلت الفائدة الكبرى لثورة الكومبيوتر الشخصي في الطريقة التي فعّل بها القدرات البشرية، وسوف تؤدي اتصالات طريق المعلومات السريع رخيصة التكلفة الى تفعيل هذه القدرات بصورة اعمق و ابعد اثراً، ولن يكون الأفراد ذوي الاهتمامات التكنولوجية هم المستفيدين وحدهم، فمع تزايد عدد الكومبيوترات الموصلة بالشبكات عالية النطاق الترددي، وتوفير منصات البرمجيات الأساس اللازم لتطبيقات عظيمة، ستصبح الفرصة متاحة لكل فرد للوصول لأغلب معلومات عالمنا[2]. يقدر الناتج الكلي لصناعة المعلومات في عام 2000 بـ (1555) بليون دولار لتكون اول صناعة في تأريخ العالم تحقق رقم التريليون، يسعى مطور ونظم السوبر كمبيوتر حالياً للوصول الى سرعة تريليون (مليون مليون) عملية حسابية في الثانية الواحدة وهو ما يوازي 50 الى 100 مرة الرقم القياسي لسرعته الآن، يمكن حالياً تخزين النصوص الكاملة لألف كتاب بحجم القرآن الكريم على قرص ضوئي (سي دي -CD Rom) واحد تبلغ زنته (15) جراماً و لا يتجاوز قطره (12سم) تقريباً، يجري حالياً تصميم

---

(1) د. فرانك كيلش: المرجع السابق/ ص201.

(2) بيل جيتس: المعلوماتية بعد الأنترنت/ المرجع السابق ص158.

شبكات لنقل البيانات بمعدل (3) جيجا بايت يمكنها حسابياً نقل مضمون ما يوازي (500) كتاب في الثانية الواحدة[1]. فالكومبيوتر و الأنترنت قد فتحت امكانات واسعة امام الفرد لكي يحصل على المعرفة والمعلومات الوفيرة في مختلف البلدان ومختلف بقاع الكرة الأرضية، فهو بأستطاعته ان يتصل بأجهزته الكومبيوتر أناس آخرون في بلدان اخرى وان يدخل في الحديث المتنوع مع الآخرين بواسطة الأنترنت. وله حرية الأنتقال من مكان الى الآخر.

النقود الإلكترونية :-

يلعب التطور التكنولوجي دوراً حيوياً في حياة البشر وتمتد آثار هذا التطور الى كافة مناحي الحياة الأقتصادية و القانونية والأجتماعية والثقافية، ولقد ظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلفة التي أفرزها التقدم التكنولوجي مثل التجارة الألكترونية، ووسائل الدفع الألكترونية، والنقود الإلكترونية، ولقد شهدت الحركة المصرفية حديثاً تطوراً كبيراً وكان من أحد شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بأجراء عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة الأتصالات Internet، وذلك باستخدام وسائل الدفع الألكترونية التي تتيحها هذه البنوك، ولم يقف التطور عند هذا الحد، و إنما ظهر على الساحة ايضاً ما يعرف بالنقود الألكترونية او النقود الرقمية[2].

النقود الألكترونية هي احدى افرازات الثورة الرقمية، وتعتبر احدى الأبتكارات والاختراعات التي أفرزتها الثورة التكنولوجية، وإن النقود الألكترونية عبارة عن بطاقات الكترونية ذات قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية، او مخزونة على ذاكرة الكومبيوترات، وتصلح ان تكون وسيلة للدفع، وآداة للأبراء ووسيطاً للتبادل، واصبحت منذ اوائل القرن الواحد والعشرون هذا النوع من النقود شائعة الأستعمال وتقوم بغالبية الوظائف التي تقوم بها النقود القانونية الأعتيادية، واطلقت على تلك النقود ايضاً مصطلح النقود الرقمية.

---

(1) د. نبيل علي: العرب وعصر المعلومات/ سلسلة عالم المعرفة طبعة 1994 ص ص(15-16).

(2) موقع مدينة الرياض: النقود الإلكترونية/ مصدر إلكتروني الموافق 13/ 7/ 2005 ص1.

يقال عن تعريف (1996) BIS للنقود الألكترونية حيث ذهب الى اعتبارها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل الكترونية او على اداة الكترونية يحوزها المستهلك، ولقد توسع البعض في مفهوم النقود الألكترونية، فعرفها بأنه نقود يتم نقلها إلكترونياً وأخيراً، فقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً[1].

ينصرف تعريف النقود الألكترونية بمعناه العام على كافة وسائل الدفع والتسديد والتحصيل من خلال استخدام الحواسيب كوحدات طرفية. وأما المعنى الخاص فيعرّف النقود الألكترونية على أنها مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية (Digitals signs) التي تتيح للرسالة الألكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية، وهذا يعني ان التوقيع الرقمي هو المكافيء الألكتروني للنقود التقليدية[2]. وتوجد هنالك أنواع وصور عديدة للنقود الألكترونية (الرقميّة) تبعاً لأداة أو الوسيلة التي تخزن القيمة النقدية عليها ووفقاً لمبلغ النقد المخزون على تلك الوسائل وكذلك تعددت اشكال وأنواع النقود الإلكترونية تبعاً لمراحل تطور أجهزة الحاسوب وعلى مدى استخدام الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) في هذا المضمار واخذت النقود الألكترونية الأشكال التالية:-

1- البطاقات سابقة الدفع ((*prepaid cards*)):-

و يتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية، و تأخذ هذه البطاقات صوراً متعددة، ومن أمثلتها البطاقات الذكية (smart cards) المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبطاقة دامونت سابقة الدفع (Danmnt prepaid cards) والتي يتم تداولها بصورة شائعة في الدانمارك، وهناك ايضاً بعض البطاقات التي تستخدم كنقود الكترونية وتستعمل في ذات الوقت كبطاقات خصم (Debit cards) مثل بطاقات Abant cards المنتشرة في فنلندا، وهناك أخيراً بطاقات

---

(1) موقع مدينة الرياض: نفس المرجع الإلكتروني السابق ص3.

(2) د. اكرم حداد + مشهور هذلول: المرجع السابق/ ص57.

متعددة الأغراض، أي تستخدم في ذات الوقت كبطاقة خصم وكبطاقة تليفون و كبطاقة شخصية بالأضافة الى كونها نقوداً إلكترونية[1].

2- القرص الصلب ***Hard Disk***:-

ويتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للكميوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الأنترنت، ولهذا فأنه يطلق على هذا النوع من النقود ايضاً مسمى النقود الشبكية Network Money وطبقاً لهذه الوسيلة، فأن مالك النقود الألكترونية يقوم بأستخدامها في شراء ما يرغب فيه من السلع والخدمات من خلال شبكة الأنترنت، على أن يتم خصم ثمن هذه السلع والخدمات في ذات الوقت من القيمة النقدية الألكترونية المخزنة على ذاكرة الكومبيوتر الشخصي[2].

3- التحويلات المالية الألكترونية عبر شبكة الأنترنت:-

وبموجبها يتم تحويل المبالغ النقدية الخاصة بأسعار السلغ والخدمات المشتراة وذلك من قبل الطرف الأول وعبر أجهزة الأنترنت الى أجهزة الحاسوب الخاصة بالطرف الثاني ويتم خزنها آلياً داخل ذاكرة الكومبيوتر وداخل القرص الصلب. وعادة يتم إتمام عمليات البيع والشراء وعملية الدفع عبر أجهزة الأنترنت وذلك وفق عملية إرسال هذه النقود في رسالة بريد الكتروني شرط ان تتم هذه العملية خلال برمجيات خاصة تسمح بأرسال النقود على شكل شيك الكتروني الى جهاز الحاسوب للطرف الثاني وعبر أجهزة الأنترنت.

---

(1) موقع مدينة الرياض: المرجع الإلكتروني السابق/ ص5.

(2) موقع مدينة الرياض: المرجع الإلكتروني السابق/ ص5.

عملية الرقمنة Digitization:-

من حيث طبيعة آلياته لايختلف الكمبيوتر الذي يوجه الصواريخ عن ذلك الذي يستخدمه الأطفال في العابهم، ولا فرق بين الذي يستخرج كشوف الحسابات وبين ذلك الذي يظهر الأشكال ويعرب الجُمل ويحلل النصوص، يسهل علينا أدراك مصدر هذه (العمومية) لو نظرنا الى قدرة الكمبيوتر بصفتها طاقة ((أنجاز خام)) يتم توجيهها لتحقيق مهام بعينها من خلال البرامج. إن البرمجيات هي خط الواجهة بين الآلة الصارمة وحدتها القاطعة والواقع بتضاريسه والوانه وظلاله وغموضه وتميعه، لكي تكتسب الآلة صفة العمومية تلك لابد لهذه المواجهة أن تتم على أقصى مستويات التجريد البحت، بحيث تطمس تماماً تفاصيل المشاكل الخاصة التي تقوم برامج الكمبيوتر بحلها، وكما نعرف لايوجد ماهو اكثر تجريداً من الأرقام، وهي الحقيقة التي اسبغت على الكمبيوتر صفة الرقميّة (digital computer) ولكونه رقمياً يلزم تحويل كل ما يغذى له الى أرقام[1].

عندما تفكر في تعبير (وثيقة) فربما تخيلت قطعاً من الورق طبع عليها شيء ما، لكن ذلك تعريف ضيق، إذ ان الوثيقة يمكن أن تكون أي مجموعة من المعلومات. فالمقالة الصحفية وثيقة، لكن التعريف الأوسع يشمل ايضاً البرنامج التلفزيوني، أو الأغنية، أو لعبة الفيديو التفاعلية. ونظراً لأن كل المعلومات يمكن تخزينها في شكل رقمي، فسيصبح من السهل الوصول الى الوثائق وتخزينها و إرسالها عبر طريق المعلومات السريع، أما الورق فنقله أصعب وهو مقيّد جداً إذا كانت المحتويات أكثر من نص مع رسوم وصور، وسوف يتضمن وثائق المستقبل المخزنة رقمياً، صوراً أو فيديو، أو تعليمات برمجية للتفاعلية، أو رسوماً متحركة، او تجميعاً لهذه العناصر وغيرها[2]. وفي نفس الوقت الذي يتم تخزين الوثائق رقمياً مهما كانت حجمها وكثافة صفحاتها فبالأمكان إعادة عرض تلك الوثائق وتقلب الصفحات بكل دقة أو أي مقطع ينوي اعادته أو تحويله الكترونياً كلياً أو جزء منه من

---

(1) د. نبيل علي: العرب وعصر المعلومات/ المصدر السابق/ ص56.

(2) بيل جيتس: المرجع السابق/ ص ص(159-160).

كمبيوتر الى كمبيوتر آخر، عبر البريد الألكتروني وهـذا هـو التحـول المهـم في عـالم الوثـائق الرقمية.

إن (الرقمنة) هي إحدى سمات حضارة اليوم، وهـي الخطـوة الأساسـية الـتي لابـد منها لكي يتعامل الحاسب الألكتروني الذي يوصف كما قلنا بالرقمي، مـع عناصـر الـدخل والخرج، و تمثل الرقمنة جوهر الوظيفة الأساسية التي تقـوم بهـا وحـدات الأدخـال input devices التي تحول ما يغذي الى الكمبيوتر مهما كان أصله الى أرقام، في حين تقوم وحدات الأخـراج output devices يـرد الأرقـام الى الـصورة الطبيعيـة مـن نـصوص وأشـكال واصوات[1].

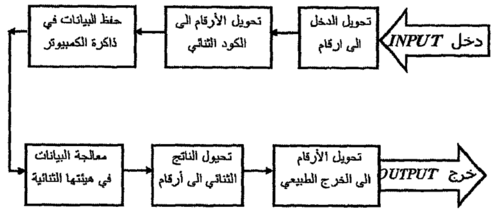
وفي غضون سنوات قليلة ستصبح (الوثيقة الرقمية) المذيلة بالتوقيع الرقمـي القابـل للتثبت في صحته، هي الأصل، والآخرى المطبوعة على الورق هـي الثانيـة، ولقـد تجـاوزت بعض دوائر الأعمال بالفعل استخدام الأوراق والرسائل الفاكسية الى تبادل الوثـائق القابلـة للتعديل و الأضافة والحذف، من كومبيـوتر الى كومبيـوتر. بـل ان نـسبة كـبيرة مـن الوثـائق ستصبح مع نهاية عقد التسعينات غير متاحة بشكل عام، حتى داخل المكاتب كمادة مطبوعة على الورق، ذلك أنها سـتصبح مثـل الفـيلم أو الأغنيـة في الوقـت الحاضـر، كـذلك ممكـن للوثائق الرقمية ان تكون أسرع في الأشتغال عليها عن الوثائق الورقية، ان بالوسـع ان تنقـل المعلومات فورياً و ان تـسترجعها بـسرعة مقاربـة، ولقـد اكتـشف مـن يـستخدمون الوثـائق الرقمية بالفعل الى اي مدى هي اسهل عميلة في البحث عنها وتصفحها بسرعة[2].

---

(1) د. نبيل علي: المرجع السابق ص59.

(2) بيل جيتس: المرجع السابق ص ص(161-163).

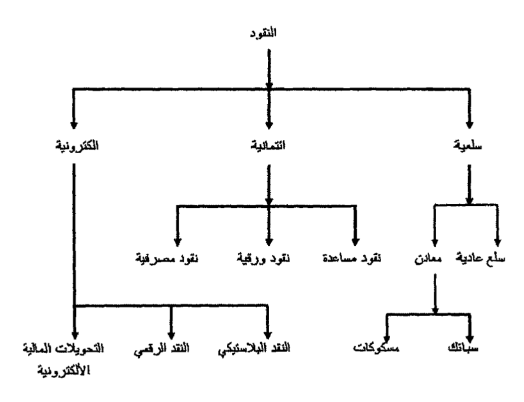
شكل رقم (2)



تسلسل عمليات الرقمنة و التحويل الى الكود الثنائي من الدخل الى الخرج

المصدر: د. نبيل علي/ العرب و عصر المعلومات، ص62.

شكل رقم (3)



المصدر: د. اكرم حداد & مشهور هذلوك/ النقود و المصارف/ الطبعة الأولى 2005. ص60

تـأثير الثورة الرقمية الألكترونية في تطور اسواق المال العالمية:-

ومن المنتظر ان تفتح هذه التجارة الألكترونية المجال لتوسيع الأسواق أمام عـدد مـن الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك إمكانات الشركات الكـبيرة، بحيـث تـتمكن مـن عرض منتجاتها على صفحات الأنترنت و توسيع دائرة الأسواق أمامها. فـيمكن لعـدد مـن الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تجد لها أسواقاً عبر القـارات مـن خـلال التعامـل بأسـاليب التجارة الألكترونية[1].

وللتجارة الألكترونية أشكال عديدة ولها مجالات واسعة تتم فيها تطبيقاتهـا العمليـة ومن أبرز هـذه التطبيقـات هي التي تسـتخدم فيما بين البنوك مثـل التحـويلات الألكترونيـة للأموال Electronic Funds Transfer، و تبادل البيانات الألكترونية والبطاقات الذكية Smart card. والمجالات الأخرى الواسعة الأستخدام للتجارة الألكترونية هي:-

- وحدة اعمال مع وحدة اعمال اخرى ((Business to Business)):-

تكون العلاقة التجارية بين وحدات أعمال مع بعـضها الـبعض، مـن خـلال شـبكة الأتصالات وتكنولوجيا المعلومـات لتقـديم طلبـات الـشراء الى مورديهـا وتـسليم الفـواتير وكذلك تقوم بعملية الدفع، وهذا الشكل يعتبر من أكثر أنواع التجارة الألكترونية شـيوعاً في الوقت الحالي حيث يمثل 80٪ من حجم التجارة الألكترونـي سـواء داخـل الـدول أو بـين الدول بعضها البعض[2]. وحدة اعمال مع مـستهلك (Business to Castomer) وفيهـا تكون العلاقة بين وحدات أعمال ومستهلكين وهذا الشكل توسع بشكل كبير مع اسـتخدام الأنترنت، حيث اصبح هناك ما يسمى المراكز التجارية علـى الأنترنـت shopping malls وهي تقدم بيانات ومعلومات عن كل أنواع السلع و الخدمات، حيث يـستطيع الفـرد زيـارة اكثر من موقع تجاري على الأنترنت ثم يقوم بإجراء المقارنة تبين السلع المعروضة مـن حيـث السعر والجودة ثم الأنتقاء من بينها والدفع عن طريق الشيك، أو نقداً عند التـسليم، أو بـأي

---

(1) د. حازم البيلاوي: المرجع السابق/ ص137.

(2) د. امين السيد احمد لطفي: المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال/ القاهرة/ 2003 ص864.

طريقة اخرى، كذلك من الممكن التسليم من خلال الشبكة ومثال ذلك السلع غير الملموسة[1].

الثورة الرقمية وبالأعتماد على الوسائل التكنولوجية المتطورة كالوسائل الأتصالاتية والمعلوماتية قد أتيحت للعالم استخدامات عديدة في مجالات مختلفة في النواحي الإدارية والمالية والصناعية وفي مجال اسواق المال. بأستطاعة الأفراد وبواسطة النقود الألكترونية تلبية حاجاتهم اليومية، والتسوق في معظم الأسواق لشراء ما يحتاجون من السلع و الخدمات في مجتمع لا يتعامل بالنقود cashless، وكذلك الحال ماكنات الصرف الأوتوماتيكية المحمولة ATM تلبي احتياجاتالمواطنين الى النقد بمجرد ادخال البطاقة الذكية في فتحة الماكنة الآلية.

وبوصول طريق المعلومات السريع الى المنازل قد تلعب البطاقات الذكية توسعاً في استخدامات ATM وتعمل بكامل وظيفتها في المنزل، و تعتبر خدمة المصرف في المنزل Bank at home هي الأخرى احدى استخدامات الحديثة لطريق المعلومات فائق السرعة ومن المؤمل الأتساع في استعمالاتها في المستقبل القريب عالمياً.

وتتيح مصارف كثيرة الآن بالفعل خدمة العملاء بواسطة الهاتف وفي اي مكان سواء كانوا بالمنزل أو المكتب، يمكنهم الأتصال بنظام كومبيوتر المصرف حيث يقومون بأنهاء معظم أعمالهم المالية الروتينية، ويتفاعل المستخدمون عن طريق لوحة مفاتيح الهاتف المصغرة على نحو نموذجي مع النظام، وبعض لوحات المفاتيح تلك تكون على درجة عالية من التكنولوجيا المتقدمة، ويمكنها إدخال المعلومات مباشرة بصوت المستخدم، ومهما كان واسطة الأستخدام interface فجميعها تتيح نطاقاً واسعاً من الأنشطة المصرفية، ومن الممكن انجاز كل مايمكن أمام ماكينات الصرف الآلية ATM باستخدام الهاتف[2].

ان شركات التليفونات والكيبل في مختلف انحاء العالم، سوف تتقدم عبر أربعة مسارات متوازية في المسار الأول سوف تسعى كل مجموعة منهما خلف عمل الأخرى. فتقدم شركات الكيبل خدمات تلفونية، وتقدم شركات تلفونية خدمات الفيدو، بما في ذلك

---

(1) د. أمين السيد احمد لطفي: نفس المرجع السابق ص ص(864-865).

(2) د. فرانك كيلش: المرجع السابق ص ص(320-321).

التلفزيون، وفي المسار الثاني سوف يقدم كل من النظامين وسائل أفضل لوصل الكومبيوتر الشخصي إما بالتقنية ISDN أو بالمضمنات الكيبلية، وفي المسار الثالث ستتحول كلتا المجموعتين من الشركات الى التكنولوجيا الرقمية، من أجل توفيرالمزيد من القنوات التلفزيونية واشارات أعلى جودة، وأخيراً ستقوم كلتا المجموعتين في المسار الرابع بأجراء التجارب على توصيل نظم عريضة النطاق بأجهزة التلفزيون والكومبيوتر الشخصي، وسيحفز كل من هذه الأستراتيجيات الأربع الأستثمار في مجال سعة الشبكة الرقمية[1].

تعتمد معظم التكنولوجيات الأنتقالية على استخدامات الشبكات التليفونية لنقل الصوت، وشبكات التليفونات أجهزة تناظرية عبارة عن تيارات تموجيّة مناظرة لترجيحات الأصوات، ويتم دمجها مع شبكات الأنترنت ومع شبكة التلفزيون الكيبلي داخل طريق المعلومات فائق السرعة لأتاحة الفرصة لجهاز تلفزيون او كومبيوتر شخصي في المنزل بغية الأتصال ببرامج تلفزيونية أو بأسواق المال في أي بلد يرغب الأتصال بها أو الأتصال بمصادر معلوماتية مختلفة في آنٍ واحد. وبمقدور الناس وهم في منازلهم الأتصال بمختلف اسواق المال الدولية والدخول في أعمال الشراء والبيع للأسهم والسندات عن طريق كومبيوتراتهم الشخصية الموصلة بشبكات الأنترنت.

وتمثل اكشاك خدمات الفيديو المصرفية اسلوباً آخر تحاول المصارف من خلاله أتمتة تفاعليتها مع العملاء، وتوضع تلك الأكشاك في مناطق عامة ذات كثافة مرورية من المشاة كالجمعات التجارية malls ومحطات مترو الأنفاق، وتلك الأكشاك في الواقع ماهي إلاّ أنظمة فيديو–هاتف ثنائية الأتجاه، وفي امكان العملاء أن يقوموا بأتصالاتهم المباشرة من أي كابينة booth مجهزة بجهاز الصرف الآلي فيما يشبه تماماً إجراء معاملاتهم داخل أي فرع للمصرف، إلاّ ان التفاعل هنا بالصوت والصورة يتم من خلال شاشة[2]. وفي المستقبل القريب ومع مواكبة التطورات اللاحقة للثورة الرقمية وعن طريق المعلومات السريع، نرى بأن خدمات المصرف المنزلي تكون بربط التليفزيونات التفاعلية والكومبيوترات المنزلية مع

---

(1) بيل جيتس: المرجع السابق/ ص147.

(2) د. فرانك كيلش: المرجع السابق/ ص322.

الأنظمة المصرفية المتنوعة، وستسير الخدمات المصرفية وفقاً لمتطلبات العرض الجديد ويدخل الى كل منزل والى كل مكتب عمل.

وسيكون في الأمكان قريباً تقديم خدمات اخرى مثل تنظيم حسابات الأمناء trust accounts أو شراء الأسهم، وتأمينات البضائع bonds، والموضوعات المالية الأخرى، وستكون هناك أمام المصارف والمؤسسات المالية الأخرى فرصة لتطوير أنظمة الإدارة المالية الشخصية، ولتتخيل حزمة برمجيات مثل تلك التي طرحتها Intuit تحت اسم Quicken ولها القدرة على قراءة البطاقات الذكية والتوصيل مباشرة الى نظام الصرف المنزلي، فقد يمكنها تداول النطاق الكامل لمتلكات ومعاملات المرء المالية، وقد يمتد مداها لما بعد الحسابات المصرفية وأعمال البيع والشراء، وربما استطاعت أيضا إدارة الاستثمارات كالأسهم stocks والسندات Bonds والتأمينات، والائتمان trusts [1].

لكل السلع والخدمات التجارية والمالية والصناعية هنالك وكلاء وسماسرة منتشرون في اماكن واسواق البيع والشراء، وعلى ارض الواقع، الاّ ان ووفقاً للتطورات المتلاحقة في عالم التجارة والأستثمار وخاصة للأسواق المالية الدولية هنالك سماسرة الأسهم والسندات ووكلاء ماليوّن جميعها لها سمات مشتركة وهم يقبضون عمولات تكافيء الخدمات التي تقدمونها ولكنهم الآن بأختلاف سابقاتهم حيث ينجزون أعمالهم و يقدمون خدماتهم خلال الكومبيوترات المنزلية وخلال شبكات الأنترنت في المكاتب.

ويتبع سماسرة الأسهم السيناريو نفسه، وهم اليوم على درجة عالية من الأتمتة، فالسمسار الأليكتروني يستكمل المعاملات المالية والتجارية للعميل بشكل كامل، ومعظم الناس يستخدمون سمساراً بالتحديد لشراء وبيع الأسهم، وهم يعرفون بدقة ما يريدون شراءه أو بيعه قبل أن يرفعوا سماعة الهاتف لأستدعاء سماسرتهم، وفي السنوات القليلة الماضية، حقق سماسرة الخصم Discount Brokers رواجاً وبروزاً على الساحة لأنهم يركزون على

[1] نفس المرجع السابق ص324.

إتمام صفقات الشراء والبيع على نحو مقصور وليس بتقديم إرشادات ومشورات تعتمد على الخبرة ونفاذ البصيرة مع توقعات السوق[1].

جدول رقم (40)
تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المجالات المختلفة

مجال التطبيق	أمثلة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات	الأهداف الرئيسية من وراء التطبيق
قطاع المال و الأقتصاد	أتمتة أعمال البنوك Bank automation	- تحسين الخدمة. - سرعة ضبط الحسابات - مساندة الرقابة المالية على البنوك.
	- تحويل الأموال إلكترونياً Electronic fund transfer	- سرعة الخدمة - تقليل العمل الورقي للعمليات ما بين البنوك (أعمال المقاصة)
	- إقامة النماذج الأقتصادية Econometric modeling	- تحليل أداء النظم الاقتصادية و تقييم الأستراتيجيات.
	- إدارة الأستثمارات Investment management	- تعظيم عائد الأستثمارات - تحليل المخاطر risk analysis.
	- نظم معلومات أسواق الأوراق المالية Stock exchange information systems.	- فورية بث المعلومات للمتعاملين. - استخراج احصائيات السلاسل الزمنية TIME SRIES لتغير اسعار الأسهم والسندات والمؤشرات الأقتصادية الأخرى.

المصدر: د. نبيل علي: العرب و عصر المعلومات/ سلسلة عالم المعرفة/ طبعة 1994 / ص171.

وقد تكون أنظمة السمسرة من اسهل الأنظمة وصولاً للمنزل، فمن السهل شراء أو بيع (100) سهم من أسهم مؤسسة IBM او (كرايسلر) لأي عميل تتاح له تلك الأمكانية، ومن الممكن حل قضايا الأمن مثلما تم التعامل معها في موضوع المصرف المنزلي، وفي الواقع قد

(1) نفس المرجع السابق ص390.

يكون ممكناً ربط نظام السمسرة بنظام المصرف المنزلي للعميل، وعند إجراء المعاملات المالية للأسهم يكون من السهل إيداع أو سحب التمويلات من حسابه المصرفي وفقاً لذلك، كما أنه من الممكن التوسع في أنظمة السمسرة المنزلية لكي تكون جزءً من نظام استثماري شخصي شامل، فيستطيع العملاء استخدام النظام لوضع أوامر شراء/ بيع إلكتروني عند وصول أثمان الأسهم الى حد معين، وقد تتم المعاملات المالية أوتوماتيكياً بحيث تعكس حافظة العميل الاستثمارية والمالية portfolio تلك المعاملات، وربما يكون النظام المتكامل برمته على درجة عالية من الصقل و الأمتياز، و بذا قد يصبح أداة قوية في يد المستثمر بالصدفة وسميه المتحمس على حد سواء[1].

بات من المؤكد ان الثورة العلمية و التكنولوجية في التطور المستمر، يظهر الى الوجود وسائل تكنولوجية حديثة في غاية السرعة والتطور في جميع مجالات الحياة وخاصة في مجالات الأقتصاد التي تعتبر عصب العولمة واداة صيرورتها، ومن المعلوم ان اسواق المال الوطنية والدولية هي الأخرى قد تستفاد من مزايا وجود التكنولوجيا الحديثة، وتتطور تبعاً لظهور ادوات وأساليب ووسائل مالية واقتصادية متطورة كباقي مجالات الأقتصاد الأخرى، ومن البديهي ان اسواق المال العالمية وبفعل ظهور العولمة الأقتصادية قد قطعت اشواطاً الى الأمام وبفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة ولاسيما الأتصالاتية منها والمعلوماتية، قد ارتبطت الأسواق المالية العالمية جميعها واحدة بالأخرى، واصبحت بمثابة سوق مالية واحدة.

والمستثمرون يميلون دوماً لأكتساب معرفة بالتكولوجيا، ومعظمهم لديه كومبيوترات شخصية بالفعل سواء في المنزل أو في المكتب، ومعظمهم إن لم يكن جميعهم قد يكونون مهيئين لتقبل كل جديد، بل يزداد حماسهم دوماً للتحرك قدماً نحو استخدام وكيل السمسرة الألكتروني[2].

---

(1) نفس المرجع السابق ص ص(390-391).

(2) نفس المرجع السابق ص391.

جدول رقم (41)

معلومات عن حجم التعاملات لخمسة عشر بورصة أوراق مالية رئيسية

البورصة	عدد الشركات في 31/ 12/ 1997		حجم التعاملات عام 1997 (مليون دولار أمريكي)			
			الأجمالي		الوسيلة لكل شركة	
	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية
(A) أوروبا						
هولندا	199	149	263.289	992	1.323.1	6.7
بلجيكا	138	127	29.317	4.550	212.4	35.8
المانيا	700	1996	1010.788	47.900	1-456.8	24.00
لوكسمبوج	56	228	560	19	10.00	0.1
فرنسا	740	184	404.073	10.248	546.00	55-7
سويسرا	216	212	538.513	28.344	2.493-1	133.7
المملكة المتحدة	2.046	467	833.195	1-156.295	407.2	2.476.00
النمسا	101	37	12.413	311	122.9	8-4
(B) طوكيو	1.805	60	894.249	1.392	495.4	23.2
(D) استراليا	1.159	60	169.765	1-240	146.5	20-7
(C) نيوزيلاندا	135	55	10.021	487	74.2	8.9
(E) الولايات المتحدة						
نيويورك	2.271	355	5.255.745	484.908	2.314.3	1.365.9
ناسداك	5.033	454	3.866.420	615.262	768.2	1.355.2

المصدر: أ. د. امين السيد احمد لطفي/ المراجعة الدولية وعولمة اسواق رأس المال/ القاهرة/ طبعة 2003/ ص494.

الخاتمة

بات واضحاً بأن ظاهرة العولمة بصورة عامة وظاهرة العولمة الأقتصادية بصورة خاصة قد هزت العالم وغيرت مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولبست العلاقات العامة السائدة بين الدول ثوباً جديداً، فتغيرت الأفكار وتنورت عقول الأنسان ووسعت آفاق الرؤيا تجاه العلاقات الدولية وتجاه اسلوب ونمط الأنتاج والأستهلاك، وإنني خلال فصول هذا الكتاب تطرقت الى جملة من التطورات المواكبة لظاهرة العولمة الأقتصادية في دول العالم وفي منطقتنا وخاصة العراق وإقليم كردستان العراق وبالأخص محافظة السليمانية الذي أنتمي اليها، وفي نواحي عديدة نلخصها بما يأتي:-

1- ما لاجدال فيه بأن الدول الكبرى المتقدمة وخاصة الدول الأوروبية وأمريكا واليابان قد استفادت من ايجابيات هذه الظاهرة قبل غيرها من الدول وذلك بفضل الأختراعات والأبتكارات العلمية التي ظهرت بصورة عامة في الدول المشار اليها اعلاه، والثورة التكنولوجية المتعاقبة التي حملت معها أحدث الصناعات المتطورة وجعلت المعامل والمصانع والمشاريع الإنتاجية في تطور وتحديث مستمرين وازدياد حجم الأنتاج وتصدير فائض الأنتاج الى الدول النامية والمتخلفة التي لم تستفاد من الظاهرة والياتها الاّ قليلاً، ومعظم الدول العربية تقع داخل محيط الدول النامية المتخلفة اقتصادياً ومنها العراق واقليم كردستان العراق.

2- هيمنة الدول الأوروبية الكبرى وامريكا على المؤسسات المالية الدولية والتحكم بآلياتها، و تنظيم السياسات الخاصة بتلك المؤسسات بحيث تتلائم مع مصالحهم الأقتصادية والتجارية دون مراعاة مصالح الآخرين من الدول الفقيرة والمتخلفة اقتصادياً.

3- ظهور تكتلات اقتصادية وسياسية وتجارية أقليمية في المناطق المختلفة في العالم تنافس غيرها من التكتلات الأخرى في النواحي الأقتصادية والتجارية وكل تكتل تحاول

جاهداً أن تهيمن على اوسع رقعة ممكنة وعلى اكبر حصة من الموارد، والدول التي لاتنتمي الى التكتلات تواجه عراقيل جمة وصعوبات عديدة في التجارة والأستثمار.

4- الدول ذات الأقتصاد المتين هم الدول المهيمنين على اقتصاد العالم وعلى اكبر الأسواق حجماً والتي تمتاز بكثافة انتاجها وامتلاك فائض الأنتاج وانها ايضاً تستفاد من آليات النظام العالمي الجديد أكثر من غيرها.

5- وبمان ان منظمة التجارة العالمية التي هي احدى دعائم ظاهرة العولمة الأقتصادية التي نضمت لأزالة المعيقات والحواجز التي تعيق الحركة التجارية وتشجيع وتسهيل حرية الحركة و الأنتقال لرؤوس الأموال والأستثمارات، إلاّ أنها قادت الى تحقيق مصلحة الدول الصناعية الكبرى والشركات العملاقة متعدية الجنسيات التابعة في اكثر الأحوال للدول الأوربية واليابان و الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى وإن تلك الشركات قادرة ليست للهيمنة على اسواق العالم واغراق تلك الأسواق بمنتجاتها فحسب بل الى تغيير بعض الأنظمة التي تغاير ارادتها.

6- لوضع دعائم النظام العالمي الجديد اصبحت تطبق مجمل سياسات الدول الصناعية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتسم بمتانة اقتصادها ومركزه في التجارة الخارجية، وجعل صندوق النقد الدولي الدولار العملة الرئيسة للصندوق وفرضتها على الأعضاء التعامل معها كعملة رئيسية تستخدم لتسوية العجز الحاصل في ميزان المدفوعات ولتسوية المنازعات الخارجية، وبذلك قد خسرت معظم الدول النامية المدينة بسبب انخفاض سعر صرف عملتها مقابل الدولار والتي تعتبر العراق إحدى هذه الدول وأقليم كردستان ايضاً.

7- أحدثت ظاهرة العولمة الأقتصادية تغيرات جذرية في النواحي الحياة الأقتصادية والأجتماعية والسياسية، واستفادت دول عديدة من هذه التغيرات ايجاباً منها اقليم كردستان العراق حيث نالت قسم من حقوقها السياسية والأقتصادية وتحررت من قيود العزلة الأجتماعية والأقتصادية كذلك العراق بشكل عام ايضاً حدثت في انضمتها وحالتها السياسية والأقتصادية تغيرات جمة تبعاً للتغيرات التي واكبت هذه

الظاهرة، والباحث لاحظ من خلال فصول بحثه هذا الخصائص العامة لظاهرة العولمة وبشكل عام هي تهميش الحدود الدولية، حرية التجارة و المبادلات، تنشيط حركة انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، تطور فكرة السوق الحر والأنفتاح الأقتصادي، وتطبيق النظام الليبرالي الداعي للديقراطية في الحكم، واستفادت في هذه المباديء عديد من الدول الدكتاتورية والمتخلفة واحدثت فيها تغيرات ونشرت فيها مباديء حقوق الأنسان والشعوب وما لاشك فيها ترسيخ هذه المباديء تأثرت على الوضع الأقتصادي في المنطقة العربية ونالت التنمية الأقتصادية فيها نسبة جيدة من الأهتمام ولوحظت تنشيط حركة الأسواق المالية وتقدم المبادلات المالية فيها بقدر معلوم.

8- ثورة المعلومات وتكنولوجيا الأتصالات قطعت شوطاً جيداً في ظل النظام العالمي الجديد الاّ ان بالرغم من المزايا الأيجابية العديدة التي يتلقاها الفرد العادي في العراق وفي اقليم كردستان العراق من استخدام الأجهزة الحديثة لتقل وتبادل المعلومات واستعمال وسائل الأتصالات المتطورة في جميع المجالات لكنها أقل بكثير اذا ما قورنت بالمستوى التي عليها امريكا واليابان والدول الأوروبية، بل ان تلك الدول هم انفسهم صانعي هكذا التقنيات لذلك تعتبرون مصادر لكل المعلومات العلمية المفيدة للتقدم وللتغير.

9- مما لاشك فيها ان وسائل المعلومات والأتصالات لهما دور ريادي في تقريب الحضارات وتشابك الثقافات، استفادت منها الدول المتقدمة كثيراً في هذا المضمار، الاّ ان الدول النامية والدول العربية منها لاتزال في بداية الطريق ونلاحظ كذلك ان العراق واقليم كردستان العراق في هذا المضمار ايضاً في بدايتها وفي دور التكوين. ومما نلتمس من الجهات التنفيذية في كلا من العراق واقليم كردستان العراق أصبحت لنا أمل بأن تتقدم كلتا المنطقتين في هذا الجانب ايضاً.

10- بما ان شبكة الأنترنت احدثت ثورة عارمة في عالم الأتصالات والمعلومات واستخدمت في كافة المجالات المدنية والحيوية ودفعت بالأمم بأن يكونوا اكثر تواصلاً وترابطاً فيما بينها في كافة النواحي، وكذلك لها اثر مباشر في تطوير الصناعات وزيادة

حجم الإنتاج كماً ونوعاً في العالم المتقدم. إلا ان العراق واقليم كردستان العراق الذي ينتمي الباحث اليها لم يحظيا بهذا القدر من التطور لأن الصناعة والأنتاج ليست لهما الوجود في كلتا المنطقتين الاّ جزءً يسيراً غير قابل للذكر. وان جميع مستلزمات الحياة اليومية قد تستورد من خارج الحدود و بالعملة الصعبة.

11- تطورت اسواق المال الدولية في ظل ظاهرة العولمة الأقتصادية من حيث الوسائل المستخدمة فيها من اجهزة الأنترنت ولوحات النشرات الألكترونية لأرسال الرسائل الالكترونية، ووسائل الأتصالات الحديثة التي سببت بأزدياد حجم المتعاملين فيها بالأضطراد، واصبحت بمقدور الناس الأتصال والتعامل مع تلك الأسواق الدولية من اماكن بعيدة دون اللجوء الى الصالات. وكذلك لمس الباحث هذا التطور في اسواق المال في بعض الدول في الشرق الأوسط منها الدول العربية وخاصة الدول المطلة على الخليج، حيث تطورت فيها آليات السوق المالي والوسائل والأدوات المالية التي يتم التعامل بها، لكن مما يأسف أن اقليم كردستان العراق، تكاد تكون الأسواق المالية فيها معدومة. والعراق بشكل عام لم يكن حالها بأحسن منها وانما توجد في عموم القطر سوقاً واحدة وتقع في العاصمة وغير متطورة لا في الوسائل ولا في حجم التعاملات.

12- مثلما لم نلتمس اية تطور للسوق المالي في العراق وفي اقليم كردستان العراق، كذلك لم نرى أية تطور في الأدوات المالية التي تتعامل بها في السوق المالي وانها تبدو بشكلها التقليدي القديم ولا تتعدى النوعين (الأسهم والسندات) وهي اسهم بعض الشركات في قطاع الخاص والسندات التي تصدرها الحكومة المركزية لتسوية ومعالجة بعض اختلالاتها في الميزانية العامة للدولة.

بينما الأوراق المالية في الدول المتقدمة عديدة وتطرأ عليها بين فترة واخرى تغيرات وتطورات وتحسينات. وفي حين آخر يظهر نوع جديد وابتكار حديث، اضافة لعرض معظم الشركات والمؤسسات المختلفة اسهمها في السوق المالي اضافة الى عرض

اسعار انواع متعددة من السلع المنظورة وغير المنظورة ويتم تداولها دولياً وليست تنحصر داخل نطاق الدولة الواحدة.

13- الأسواق النقدية في العراق وفي اقليم كردستان العراق حالها حال الأسواق المالية فيهما، حيث لاتوجد بمعنى الكلمة سوق نقدي دولي في العراق. انقطع العلاقات المصرفية والتعاملات النقدية بين المصارف العراقية والمصارف الموجودة في اقليم كردستان العراق وذلك منذ العقد الأخير من القرن المنصرم. وبسبب الحرب الخليج الأخيرة انقطعت ايضاً العلاقات المالية والمصرفية والنقدية مابين المصارف العراقية والمصارف الأجنبية والعربية وبحكم ان اقليم كردستان تقع داخل العراق تنطبق عليها نفس القواعد والملاحظات. ومما جدير بالذكر لوحظت وجود علاقات بسيطة بين البنك المركزي وقسم من البنوك المركزية الأجنبية وذلك بقصد تحويل وتلقي عائدات النفط الخام العراقي. ولهذا السبب نرى بأن تطور اسواق المال وتنمية آلياتها تكون خلال سير التحويلات الألكترونية للأموال من والى السوق المالي بحرية تامة ودون عراقيل.

هذا وان التعاملات التي تجرى في الدول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها فاقت تخيل الأنسان، وان كل مصرف لديهم يعتبر مكان لارتكاز والتقاء جميع الأموال الدولية تتحول منها واليها كافة الآموال النقدية والعينية ومن جميع انحاء العالم دون مشاكل وخلال ثوان معدودات، مما تساعد ذلك وتساهم في تنمية عمليات الأستثمار في الداخل وفي الخارج.

14- المصارف التي تعود للقطاع العام في العراق وفي منطقة اقليم كردستان هي كما كانت عليها قبل ثلاثين عاماً، اسلوب ونهج التعامل قديمان في أدائهما فات عليهما الزمن، مكننة المصارف في بداية الطريق، وسائل المعلومات و الأتصالات الحديثة لم تستفاد منها كثيراً في هذا المجال اذا ما قورن مع ما هي عليها في الدول الاخرى، وبشكل عام المصارف المحلية لم تلبي احتياجات الوقت الراهن ولا تتوائم مع التطورات الجارية والمستمرة في العالم، وهي الآن بأمس الحاجة الى الأجهزة الألكترونية الحديثة و الى

آليات ووسائل جديدة، والى استخدامات النقود الألكترونية وتدويل علاقاتها بـشكل عام و تلبي احتياجات الظروف الجديدة. واللحـاق بركـب الحـضارة الغربيـة المتقدمـة علينا بخطوات عديدة في مجال الخدمات المصرفية و المالية.

الأقتراحات

من خلال فصول هذا الكتاب، يمكن أن أشير الى بعض التوصيات والأقتراحات من اجل تطوير الأسواق المالية في العراق وفي اقليم كردستان العراق وخاصة محافظة السليمانية حيث أنتمي اليها، لمواكبة التطورات المتلاحقة في العالم المعاصر وفي ظل ظاهرة العولمة الأقتصادية ونلخصها بما يأتي:

1- تخصيص نسبة مقبولة من الميزانية الأستثمارية في العراق وفي اقليم كردستان لأنشاء السوق المالي الدولي المتطور والمزود بأحدث التقنيات الألكترونية.

2- الأستعداد التام لقبول النظام العالمي الجديد وآلياتها والتعامل مع ظاهرة العولمة بالأيجاب على امل ان نلتمس منها خيراً لمنطقتنا.

3- تشكيل هيئة الأوراق المالية في العراق وفي اقليم كردستان العراق لتعمل بدورها في سن بعض القوانين الخاصة بأسواق المال وآلياتها.

4- تشكيل لجنة أكاديمية مؤلفة من عدد من اساتذة الجامعات في مدن أقليم كردستان وفي العراق من اجل البحث العلمي وتزويد المختصين بالمشورة من اجل تطوير وتحسين آليات اسواق المال في المنطقة وتحديثها بعد فترة واخرى.

5- توفير آفاق التعليم وتأهيل الكوادر بهدف تنمية القدرات العلمية والفنية لتؤهلهم القيام بالعمل في مجال اسواق المال.

6- فسح المجال لتدريب الكوادر من حاملي الشهادات الجامعية خارج القطر للأستفادة من العلوم المختلفة الخاصة باسواق المال وخاصة في الدول التي تكون رائدة في هذا المضمار.

7- الأهتمام بالمعاهد والكليات التي تدرس فيها علوم الحاسبات بغية اعداد الكوادر النشطة ملمة بأمور الأتصالات وتلقي المعلومات الالكترونية.

8- فتح آفاق التعامل والتعاون مع معظم الدول والهيئات والمنظمات الأجنبية من اجل دعم مسيرة تطوير اسواق المال في اقليم كردستان وفي العراق.

9- التمسك بمبدأ الأنفتاح الأقتصادي والسوق الحر والعمل على تطويرها و توسيع آفاقها بغية فسح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية الدخول في منطقة أقليم كردستان العراق وتشجيع استثمارها وتوظيفها في مجال انشاء الوحدات والمشاريع الإنتاجية في مختلف المجالات التي تعتبر دعماً لتنمية اقتصادنا الوطني.

10- الأهتمام بالمصارف التي تعتبر من أهم الأسواق النقدية في اقليم كردستان العراق وفي العراق وتزويدها بأحدث الوسائل الأتصالاتية والمعلوماتية والحاسبات الألكترونية ومكننة حساباتها بغية توسيع دائرة علاقاتها الداخلية والخارجية، والتهيأ لتلقي التحويلات والقيام بمهامها كوسيط لقبض ودفع الأموال المتنوعة، واستخدام النقود الألكترونية بكافة انواعها المختلفة لأستعمالها في داخل وخارج الأقليم.

11- نشر وعي الثقافي بين المواطنين لتقبل التطورات المؤاتية مع ظاهرة العولمة والتعامل مع السوق المال والألمام بأمور مبتكرات العلم الجديد حولها.

12- الأهتمام باستقرار وأمن المنطقة وسلامة مواطنيها وسلامة المؤسسات المالية، لأن باستتباب الأمن والأستقرار تتشجع الأستثمار، تتوجه اليها رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية لغرض الأستثمار الأمثل.

المراجــع

أولاً: المراجع العربية:-

أ) القرآن الكريم: سورة الشعراء الآيات (83 – 85).

ب) الكتب:

1- لستروثارو: ترجمة احمد فؤاد بليع/ لاصراع على القمة/ سلسلة عالم المعرفة 1995.

2- د. فرانك كيلش: ترجمة حسام الدين زكريا/ ثورة الأنفوميديا/ مراجعة عبدالسلام رضوان/ سلسلة عالم المعرفة 2000.

3- بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت/ ترجمة عبدالسلام رضوان/ سلسلة عالم المعرفة/ 1998.

4- د. حازم البيلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر/ سلسلة عالم المعرفة 2000.

5- د. فؤاد مرسي: الراسمالية تجدد نفسها/ سلسلة عالم المعرفة 1990.

6- د. عبدالخالق عبدالله: العالم المعاصر و الصراعات الدولية/ سلسلة عالم المعرفة 1989.

7- لجنة إدارة شؤون لمجتمع العالمي: ترجمة مجموعة من المترجمين/ مراجعة عبدالسلام رضوان/ جيران في عالم واحد/ سلسلة عالم المعرفة 1995.

8- آر. إيه بوكانان: الآلة قوة وسلطة/ ترجمة شوقي جلال/ سلسلة عالم المعرفة 2000.

9- د. ماهر شكري: العمليات المصرفية الخارجية/ طبعة عام 2004 الأردن.

10- حسن لطيف كاظم الزبيدي: العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث/ الطبعة الأولى 2002.

11- د. حسين عبدالهادي: العولمة الثيوليبرالية وخيارات المستقبل/ الطبعة الأولى 2004/ المملكة العربية السعودية.

12- هاشم حيدر: السيولة النقدية الدولية و البلدان النامية/ بيروت 1977.

13- د. غازي عبدالرزاق النقاش: التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية/ الطبعة الثانية 2001 الأردن.
14- د. السيد ولد أباه: اتجاهات العولمة/ الطبعة الأول 2001.
15- جاك أدّا: عولمة الأقتصاد من التشكل الى المشكلات/ ترجمة/ د. مطانيوس حبيب دمشق/ الطبعة الأولى 1998.
16- د. محمد عوض عبدالجواد & أ. علي ابراهيم الشديقات: الأستثمار في البورصة/ الطبعة الأولى 2006 الأردن.
17- د. عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي: العولمة المالية و امكانات التحكم/ اسكندرية/ 2005.
18- د. عبدالغفار حنفي: الأستثمار في بورصة الأوراق المالية/ الأسكندرية 2004.
19- د. عامر لطفي: البورصة اسس الأستثمار والتوظيف/ الطبعة الأولى 1999 سورية.
20- د. عادل حسن: التنظيم الصناعي وإدارة الأنتاج/ مطبعة دار النهضة الغربية/ بيروت.
21- د. ماهر كنج شكري ومروان عوض: المالية الدولية/ الطبعة الأولى 2004 عمان.
22- حيدر حميد الدهوى: العولمة والقيم/ دمشق الطبعة الأولى 2004.
23- د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم: ما العولمة/ الطبعة الثانية 2000.
24- كمال مجيد: العولمة والدولة/ الطبعة الأولى 2002/ دار الحكمة لندن.
25- كنيث بلانكارد ومايكل او. كوتور: الأخلاق الحديثة للأدارة/ ترجمة د. عدنان سليمان/ شباط 2000 الطبعة الأولى.
26- د. دريد درغام: اساسيات الأدارة المالية الحديثة/ الطبعة الأولى 1999.
27- شاكر محمد ذياب: ما العولمة/ الطبعة الأولى 2004.
28- توفيق عبدالرحيم يوسف: الأدارة المالية الدولية/ الطبعة الأولى 2004 عمان.
29- حسن النجفي: التحويل الخارجي في القضاء والعمل/ سنة 1975.
30- د. شوقي ناجي جواد: إدارة الأعمال الدولية/ الطبعة الأولى 2002/ عمان.

31- دكتورة نهال فريد مصطفى & دكتورة نبيلة عباس: اساسيات الأعمال في ظل العولمة الطبعة الأولى 2005 اسكندرية-مصر.
32- سلامة كيلة: العولمة الراهنة/ الطبعة الأولى 2006 سورية.
33- د. عمر حسن احمد بدران: الأنسان والعولمة/ المصر.
34- عادل محمد رزق: الأستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية/ طبعة عام 2004 القاهرة.
35- عبدالمجيد المهيلمي: التحليل الفني للأسواق المالية/ الطبعة الثانية 2005.
36- غاندي محمد عبدالكريم الكسنزان: آثر التكنولوجيا والمعلوماتية في المجتمع العربي ثقافياً، سياسياً.
37- برايان كويل: السندات الحكومية/ اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق بمصر/ الطبعة العربية الأولى 2006.
38- برايان كويل: الحماية في مخاطر العملة/ اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق بمصر الطبعة الأولى 2006.
39- برايان كويل: صفقات العملة الآجلة/ اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق بمصر الطبعة الأولى/ 2006.
40- برايان كويل: التحكم في تدفق الأموال/ اعداد قسم الترجمة بدار الفاروق بمصر الطبعة الأولى/ 2006.
41- ثول كير كبرايد: العولمة الضغوط الخارجية/ ترجمة د. رياض الأبرش/ الطبعة الأولى 2003 المملكة العربية السعودية.
42- ترجة و اعداد/ بشر الموصللي: البورصة/ الطبعة الأولى 2003 سورية.
43- د. عبدالحيّ يحى زلوم: نذر العولمة/ الطبعة الثانية 2000 الأردن.
44- د. محمد علي حوات: العرب والعولمة/ الطبعة الأولى 2002 القاهرة.
45- سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية/ الطبعة الأولى 2003 الرياض.
46- د. محمد عمر الحاجي: ظاهرة العولمة الأقتصادية/ الطبعة الأولى 2001 سورية.

47- د. وسام ملاّك: الظواهر النقدية على المستوى الدولي/ الطبعة الأولى 2001/ لنبان- بيروت.
48- بيار يرجه: السوق النقدية/ الترجمة علي مقلد/ الطبعة الأولى 1978 من منشورات عويدات/ بيروت.
49- مراد شلباية: خطوة خطوة في تعليم الأنترنت/ الطبعة الأولى 2002.
50- نادر الفرد قاحوش: العمل المصرفي عبر الأنترنت/ طبعة عام 2000/ الأردن.
51- برهان غليون: ما بعد الخليج أو عصر المواجهات الكبرى/ الطبعة الأولى 1992 القاهرة.
52- د. نبيل علي: العرب و عصر المعلومات/ سلسلة عالم المعرفة 1994.
53- د. محمد سمير الصبان & د. عبدالوهاب نصر علي: المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية و آليات التطبيق/ طبيعة 2002 القاهرة.
54- د. جمال محمود الكردي: عولمة التكنولوجيا من الناحية القانونية/ الطبعة الأولى القاهرة2001.
55- بطرس بطرس غالي: الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولمة/ الترجمة أمينة الأعصر الطبعة الأولى 2002.
56- د. جورج قرم: التبعية الأقتصادية/ الطبعة الأولى 1980 لبنان.
57- د. امين السيد احمد لطفي: المراجعة الدولية وعولمة اسواق رأس المال/ طبعة عام 2003 القاهرة.
58- د. عبدالمطلب عبدالحميد: العولمة و اقتصاديات البنوك/ الطبعة الأولى.
59- دانا حمه باقي عبدالقادر: السرية المصرفية في اطار تشريعات غسل الأموال/ طبعة عام2005.
60- د. اكرم حداد & مشهور هذلول: النقود والمصارف/ الطبعة الأولى 2005 عمان.

جـ) . المراجع الإلكترونية العربية:-

1- د. محمد ابراهيم محمود الشافعي: النقود الألكترونية/ على موقع مدينة الرياض 13/ 7/ 2005.
2- أ. حسان خضر: منظمة التجارة العالمية – الآليات والقواعد العامة والأتفاقيات/ المعهد العربي للتخطيط أبريل-2005.
3- صندوق النقد العربي: قاعدة بيانات اسواق الأوراق المالية العربية/ النشرة الفصلية – الربع الثالث 2006 العدد السابع والأربعون.
3- صندوق النقد الدولي: لمحة عن دور صندوق النقد الدولي/ مدخل الصندوق 2/ 10/ 2007.
4- عبدالعزيز الصقيري: تقرير عن العولمة السياسية – نظرة تأريخية.
5- جودت هوشيار: تقرير عن الحركات المناهضة للعولمة في 13/ 12/ 2005.
6- د. محمد سلطان السهلي: تقرير عن السلوك الأستثماري وكيف يصنف المستثمر نفسه في سوق الأسهم/ على موقع مدينة الرياض في 17/ 7/ 2005.
7- علي عبدالله: مجلة النبأ- العدد 57- العولمة التحديات والأبعاد المتقبلية في 4/ 1/ 2007.
8- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: التقرير الأقتصادي العربي الموحد/ ايول2006.
9- انيس القديحي: الشرق الأوسط – جريدة العرب الدولية/ في 26/ 12/ 2006.
10- صندوق النقد العربي: النشاط الأقراضي/ مجللة عدد شهر يونيو- 2003.

ثانياً: المراجع الانكليزية:

1. Barbara Parker, Globalization and Business Practice, SAGE Publications, London 1998.
2. Edwin J. Elton & Martin J. Gruber, Modern Portfolio. Theory and investment Analysis, New York. 1991.
3. Madura I, Financial Markets and Institution. New York, West Pulishing company 1992.
4. Steiner, Bob, Foreign Exchange and Money Markets, Thoery practice and Risk, Butter worth- Heineman, Oxford, 2002.

ثالثاً: المراجع الالكترونية الانكليزية:-

1. THE MICRO BANKING BULLETIN – Trend Lines – ISUE – 10/ March 2005.
2. A PUBLICATION DEDICATED TO THE PERFORMANCE OF ORGANIZATIONS THAT PROVIDE BANKING SERVICES FOR THE POOR.

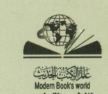
Phenomenon of economic globalization
And their impact on global financial markets

ظاهرة العولمة الاقتصادية

وتأثيراتها على أسواق المال العالمية

العولمة كظاهرة اقتصادية سرعان ما تطورت بفضل الثورة التكنولوجية الثالثة وتقدم تكنولوجيا الأتصالات والمعلومات وتأثيرها في مجال الأقتصاد وخصوصاً في اسواق المال وفي العلاقات الأقتصادية الدولية، فالعولمة ليست بوافد جديد لتظهر على العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، بل هي تطور مستمر منذ الثورة الصناعية بل وقبلها والأندماج بين ماهو قديم و بين عناصر ومكونات عصر الجديد، فالعولمة هي تفاعل بين صفات مكونات عناصر قديمة ومكونات عناصر عصر الجديد ومن هنا نرى أن العولمة الأقتصادية تعني حرية الأسواق وتوسيع الأسواق وازالة المعوقات والحواجز بين الدول ليصبح العالم أمام سوق عالمية واحدة، و ازالة السوق الوطنية من اجل السوق العالمية.

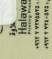
وانتهاج اسلوب الليبرالي في الحكم، وتغليب فكرة السوق على
الأخرى وظهور اسواق دولية جديدة واسواق المال الدولية، وعلى
اصبحت كل شيء خاضعة لمنطق السوق واحكامها وعلى ضوئه
شيء عالمية، ولا يتعلق الأمر بالسلع والخدمات فقط بل يت
جميع الأشياء والى جميع العلاقات الدولية.



جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع
الأردن - العبدلي مقابل عمارة جوهرة القدس







الاردن - اربد - شارع الجامعة تلفون: ٧٢٧٢٢٧٢ ٢ ٩٦٢+ / فاكس: ٧٢٦٩٩٠٩ ٢ ٩٦٢+ / الرمز البريدي: (٢١١١٠) / صندوق البريد: (٣٤٦٩)
البريد الإلكتروني: almalktob@yahoo.com / الموقع الإلكتروني: www.almalkotob.com